مختصر

الدرة الكيفانية

في شرح

نظم عبيد ربه للآجرومية

وضعه واختصره الفقير إلى الله تعالى

محمد توفيق بن عمار الكفاني

عفا الله عنه



راجع الأصل وقرظه

أصحاب الفضيلة

الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني

الشيخ عبد الله بن محمد سفيان الحكمي

الشيخ حسن بن محمد الحفظي

مختصر

الدرة الكيفانية

في شرح

نظم عبيد ربه للآجرومية

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

دار نور الكتاب
للاستيراد والنشر والتوزيع

٧٩ تعاونية النصر، حي البساتين القبة - الجزائر (العاصمة)
هاتف/فاكس: ٠٠٢١٣ ٢١ ٥٦٢٦٨٤
nourelkitab@gmail.com - www.nourelkitab.com

مختصر

الدرة الكيفانية

في شرح

نظم عبيد ربه للآجرومية

وضعه واختصره

الفقير إلى الله تعالى

محمد توفيق بن عمار الكيفاني

عفا الله عنه

راجع الأصل وقرظه

أصحاب الفضيلة

الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني الشيخ عبد الله بن محمد سفيان الحكمي

الشيخ حسن بن محمد الحفظي

دار نور الكتاب

للاستيراد والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي المختصر...

الحمدُ لله الذي جعلَ توفِيقَنا لحمدِهِ نِعْمةً مُضَافةً منهُ لنا إلى سَائرِ نِعَمِهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خيرته من خلقِهِ، وعلى آلِهِ، وأصحابِهِ، وإخوانِهِ، وأتباعه، ومن سار على نهجه، واقتفى سنته إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعدُ: فهذا مختصرٌ، اختصرته من كتابي «**الدرة الكيفانية في شرح نظم عبيد ربه للآجرومية**».

حذفتُ فيه بعضَ القواعدِ، وقلَّلتهُ من التَّنبيهاتِ والاعتراضات، وخلَّصتُ منه شيئاً من الضَّوابطِ [1] التي يمكن أن يَستغنِيَ عنها الطَّالِبُ، ويُرجى له تحصيلُها إذا ما واصل الطَّلب، ووفِّق لاتِّباع سُنَّةِ التدرُّجِ في العلم [2].

وانتهازاً لهذا المقام، فإني أُنبِّهُ إخواني - طلبة العلم - إلى أن هذا الفنَّ - علم النَّحْوِ [3] - لا يُكتسب بمجرَّد المطالعة، ولا يُنال اتِّكالاً على التعمُّقِ في القراءة؛ وإنما يُتلقَّى على الشُّيُوخِ - الْمُكَوِّنِينَ [4] -، وتَثبُتُ دعائِمُه

---

(١) سواء في المتن أو الهامش.

(٢) طبعاً مع ما يَمُنُّ الله على الرَّاغب من سمو الهمَّة، وتطلُّع النَّفسِ إلى الاستزادة من الخير.

(٣) وكذا علم الصَّرف، وسائر علوم اللُّغة العربيةِ.

(٤) لأنَّ الشيخ - المعلِّم المكوِّن - يدفع عنك ما قد يلتبس عليك، ويشتبه عليك فهمهُ، ويجمع لك النظائرَ، ويوفِّر عليك الوقتَ، ويسلك بك مسلك الأدبِ.

=

بالممارسةِ؛ ولا أُراهُ يجتمع شملهُ عند طالبه، دون هاتين الرَّكيزتين؛ ومن فاتهُ تحصيله فقد فاته ما فاته...، ولله درُّ القائل:

إِذَا ضَيَّعْتَ أَوَّلَ كُلِّ أَمْرٍ أَبَتْ أَعْجَازُهْ إِلاَّ التَواءَ(١)

أسأله سبحانه وتعالى أن يتقبَّل هذا المختصرَ بقَبُولٍ حَسَنٍ، وأن ينفع به كما نفع بأصلِهِ، وأن يجعلَه خالِصاً لوجهِهِ، ووَسِيلَةً إلى مَرْضَاتهِ؛ وأن يوفِّقَنَا للعلمِ النَّافعِ، والعمَلِ الصَّالحِ، وأن لاَ يعُوقَنا عنِ التَّحْصِيلِ بعائِقٍ، ولاَ يمنعَنا عنهُ بمانعٍ.

ونَسْتَعِيذُ بهِ سبحَانهُ من سُقْمِ الضَّمائِرِ، وفَسَادِ السَّرَائِرِ، ودَغَلِ الصُّدُورِ؛ وهو حَسبُنَا ونِعْمَ الوَكِيلِ.

قيده الفقيرُ إلى الله تعالى

محمَّد توفيق بن عمَّار الكِيفَانيُّ

مدينة «برج الكيفان»

مستهل شهر صفر من عام ١٤٣٢ هجريَّة.

= ورحم الله علامة الجزائرِ، ومفخرتها: الإمام محمَّد البشير الإبراهيمي إذ يقول: «أربعةُ أشياءٍ ما اجتمعت في طالب علمٍ إلاَّ رفعته بالعلم إلى تلك المنزلة:

١. استعدادٌ قويٌّ.
٢. وهمَّةٌ بعيدَةٌ.
٣. ونفسٌ كبيرةٌ.
٤. وانقطَاعٌ عن الشَّواغِلِ الفِكْريَّةِ والجسميَّةِ يصلُ إلى حَدِّ التَبَتُّلِ.

وهذه الأخيرةُ - لَعَمْري - هي بيتُ القَصِيدِ». انظر: «الآثار» (٢/ ١٨٥).

(١) البيت لعمرو بن أحمد بن العمرد الباهليّ.

تقريظ
فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني
حفظه الله تعالى

الحمدُ لله رَبِّ العالمين، والصلاةُ والسَّلامُ على أشرَفِ المرسلينَ، سَيِّدِنا ونَبِيِّنا محمَّد، وعلى آلهِ وأصحَابهِ، وأتباعهم بإحسَانٍ إلى يوم الدِّينِ، أمَّا بعدُ:

فقد أطلَعَنِي الأخُ في الله «**أبو عبد البر محمَّد توفيق بن عمَّار الكيفاني**» من طَلَبةِ العلم بالمدينةِ النبويَّةِ - وقد عرفتُهُ بحسنِ التخلُّقِ، وصدقِ التوجُّهِ إلى طلبِ العلم، ولا أُزكِّي على الله أحداً - أطلَعَني على شرحهِ لهَذا النَّظمِ لمتنِ «الآجروميَّة»، في علم العربيَّةِ، الموسُوم بـ: «**الدُّرة الكيفانيَّة في شرح نظم عُبَيدِ رَبِّهِ للآجروميَّة**» وتَفَنَّدَ[1] هذَا القَاصِرَ على أن يُجيلَ فيهِ طَرْفَهُ، وحُسْنَ ظَنٍّ منهُ بهِ، وإن لم يكُنْ لذلكَ أهلاً. فَأَسَمْتُ مُقْلَةَ العينِ في مَرْعَاهُ، فألفيتُهُ خَصِيباً بِجَمْعهِ، فيه ما تفرَّق شَذَرَ مَذَرَ في شُرُوحِ هذا النَّظمِ وغيرِهَا، مُجِيداً[2] اختيَارَ ما صَحَّ، مُضِيفاً فَوَائِدَ من بعضِ أهلِ العلم الْمُعتَنِينَ بكشْفِ خَبَايَا النَّظمِ وأصْلِهِ، وفَوَائِدَ زَائِدةً على بعضِ مَسَائِلِ

---

(١) يقال قولاً جارياً على قانون اللُّغَةِ: تَفَنَّدَ فلانٌ على كذا، أي: أراده منه كما نبَّه عليه صاحب «القاموس» في فصل الفاء باب الدَّال.

(٢) «مُجيداً» و«مُضِيفاً» حالان من الضمير: «الهاء» المضاف إليه في «بِجمعِهِ» والمضاف هو «جَمْع» عَمِلَ في الحالينِ على حدِّ قول ابن مالكٍ في «الخلاصة»:

ولاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ المضَافِ لَهُ ... إلاَّ إذَا اقتَضَى المضَافُ عَمَلَهُ

الكتَابِ في الهامشِ، وزَوَائِدَ نبَّهَ بها على مَا قلَّ من مَأْخَذٍ لَفْظِيٍّ أو مَعْنَويٍّ في النَّظم وأصْلِهِ، لا يَحُطَّانِ من قِيْمَتِهِمَا، إذْ الكَامِلُ من البَشَرِ من عُدَّتْ سَقَطاتُه، والْمُنصِفُ العَدْلُ يَغْمُرُها في كثيرِ حَسَنَاتِه، ولاَ يَتَبجَّحُ بالتَّنْدِيدِ بها.

فَأَوْفَى هذا الشَّرحُ - بما تقدَّمَ الإِيْمَاءُ إليهِ آنفاً من الْمَزَايَا الْمُنِيفَةِ - إلى يَفَاعٍ في مَبَاحِثِهِ مُتَسَنِّماً، وإلى التَّنويهِ بِشَأنها مُترنِّماً، يَتَعَاطَى المبتَدِئُ هذَا الشَّرحَ بهِمَّةِ نَفْسٍ وثَّابةٍ، ويَسْتَأنسُ قَارئاً لهُ مَنْ فَوقَ المبتَدِئِ بنَفْسٍ وعَّابَةٍ. واللهَ أسأَلُ أن يجزِيه خيراً، ويزِيدَهُ توفِيقاً وبرًّا في نَفعِ طُلاَّبِ علمِ العَرَبيَّةِ؛ والسَّلام.

سَطَرَ هذا المرقُومَ العبدُ المفتقِرُ:

عبد الرحمن بن عوف كوني

إلى عفو رَبِّهِ المقتَدِر جَلَّ شأنُهُ، وتقَدَّستْ أسماءُهُ وصِفَاتهُ

وذلك بالمدينة النبويَّة بتاريخ: ٢٩/ ٥/ ١٤٢٩هـ

تقريظ

فضيلة الشيخ عبد الله بن محمد سفيان الحكمي

حفظه الله تعالى

الحمدُ لله الَّذي جعلَ اللُّغةَ العربيَّةَ أشرَفَ اللُّغَاتِ، وتَوَّجَ هذا الشَّرفَ بأن جعلَها وِعَاءً لِوَحْيِهِ المُنَزَّل، وجعلَ علمَ النَّحْوِ واسِطَةَ عِقدِ عُلُوم الآلَةِ، بل هُوَ العلمُ المستَطِيلُ على سَائرِهَا، والمتصرِّفُ فيها، والمالِكُ لأزِمَّتِها، وبه يُعصَمُ اللِّسَانُ من اللَّحْنِ في كتابِ الله تعالى وسنةِ نبيِّهِ المطهّرة.

والصلاةُ والسَّلامُ على أفصَحِ من نطَقَ بالضَّادِ، نبيِّنا، وقُدوتِنا، وحَبِيبِنا محمَّد سيِّدِ الأولينَ والآخرين، وعلى آلِهِ وصحبِهِ، ومن اهتدَى بهداهُ إلى يوم الدين.

أمَّا بعدُ: فقد رغب إليَّ فضيلة الأخ الشيخ: أبي عبد البرِّ محمَّد توفيق بن عمَّار الكيفانيّ أن أقدِّم لشرحِهِ الموسُوم: «**الدُّرة الكيفانية في شرح نظم عُبيد ربِّه للآجروميَّة**» فاعتَذرْتُ إليهِ في البِدَايةِ بأنني لا أصلحُ لكتابةِ المقدِّمَاتِ والتقَارِيظ، وحتى لو كنتُ أصلحُ لذلك لسدَدْتُ هذا البابَ لأسبابٍ لا حاجَةَ لذكرها في هذا التقريظ.

أمَّا كوني لا أصلحُ لكتابة تقديم أو تقريظٍ؛ فلأن هذا الأمرَ لا ينبغي أن يصدُرَ إلاَّ عن عالم مشهُورٍ له حضُورُهُ العلميُّ والدعويُّ حتى يوثَق بتقديمهِ أو تقريظِهِ، ليكُونَ تعرِيفاً بالعملِ العلميِّ الَّذي كُتِبَ له التقديمُ أو التقرِيظُ، ويكون سبباً في إقبالِ الناسِ عليهِ.

وهُناكَ سببٌ يتعلَّق بهذا الشَّرحِ، وهو كونُهُ في علم النَّحْوِ، وأنا لستُ

منْ فُرسَانِ هذا العلم، ولا المشتغلين به، وإن كنتُ أحبِّه وأُحاوِلُ الإلمام به بقدر الحاجةِ، ومع هذا أقدَمْتُ على كتابةِ تقريظٍ لهذا الشَّرحِ بعد الاطِّلاع عليه اطِّلاعاً سَريعاً لسببينِ:

أولهما: أَن هذا الشَّرحَ يخدُمُ متناً من أهم المتونِ المختصرةِ في علم النَّحْوِ، وهو أولُ متنٍ صَدَرَ من سلسلةِ المتون العلميَّةِ المختارةِ في هذا العلم الجليل، ضِمْنَ المشرُوعِ العلميِّ الذي أشرفُ بخدمتِه.

ثانيهما: أن هذا الشَّرحَ شرحٌ نفيسٌ، اتَّبع فيه الشيخُ أبو عبد البر المنهجَ التحليليَّ الذي سلَكُه علماءُ شنقيط في محاضرهم، وهو منهجُ الأئمَّةِ المتقدمين في شُرُوح المتون المنظُومَةِ على سبيلِ التحديد.

والناظرُ في هذا الشَّرحِ يجدُ فيه جهداً كبيراً في تحليل ألفاظ متن «**عُبيد ربِّه**» مع العناية بكثرة الشَّواهدِ والأمثلةِ التطبيقيَّةِ، وإيرادِ الأنظَام الحاصِرَةِ للمسَائلِ النحويَّة، بل فيه من الفرَائدِ والفَوائدِ والنِّكَاتِ ما لا تجده في كثيرٍ من المطوَّلات، وقد تجد فيه إسْهَاباً في بعض المواطنِ، لا يَرُوقُ لبعضِ طلاب العلم.

لهذين السببينِ ولرغبةِ أخي الفاضِلِ الشيخ أبي عبد البرِّ وجدتُ نفسي مُلزَماً بكتابَةِ هذا التقريظِ مُتمنياً أن أرَى هذا الشَّرحَ الماتعَ في المكتبَاتِ قريباً بإذن الله تعالى، وأن تتلقّفه أيدي الطُّلابِ المهتمّين بالمتون العلميَّة وشروحها؛ ليجدُوا شرحاً يَرْوِي الغُلَّةَ ويُشْبعُ نَهَمَ المبتدئين منهم في هذا العلم، ويُرْسِي لهم الأَسَاسَ الذي ينطلِقُونَ منهُ إلى المطوَّلات.

أسألُ الله تعالى أن ينفعَ بهذا الشَّرح طُلابَ العلم، ويجزلَ المثُوبةَ لمصنِّفهِ،

ويوفقنا جميعاً إلى ما يحبُ ويرضَى، وصلى الله وسلّم على الهادي البشير والسراج المنير، وعلى آله وصحبه.

والحمدُ لله أولاً وآخِراً وظَاهِراً وبَاطِناً.

وكتبه:

الفقيرُ إلى عفو ربِّه المقرُّ بذنبه

عبد الله بن محمَّد سفيان الحكميُّ

في السَّابع من شوال من عام ١٤٢٩هـ

تقريظ
فضيلة الشيخ حسن بن محمد الحفظي
حفظه الله تعالى

الحمدُ لله ربِّ العالمين، حمداً كثيراً طيباً مُباركاً فيه، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحابته أجمعين، أمَّا بعدُ:

فإن علمَ النَّحْوِ من العُلُومِ التي عُني بها القُدمَاءُ والمحدثُونَ، منذُ القَرنِ الأوَّل الهجريِّ، وإلى عصرنا هذا، وذلك لما لـهُ من علاقةٍ وَطِيدَةٍ بعلُوم الشَّريعَةِ، ولتوقُّفِ معرفةِ كثير المرَادِ بالآيَاتِ والأحاديثِ على معرفةِ هذا العلم.

وقد تنوَّعت المؤلَّفَاتُ في هذا العلم من مُخْتصَرَاتٍ إلى مُطوَّلاَتٍ ومن مَنظُومَاتٍ إلى مَنْثُورَاتٍ.

ومن أشهر المؤلَّفَاتِ في هذا العلم المقدِّمةُ الموجَزةُ التي أَلَّفهَا **محمَّد بن محمَّد بن آجرُّوم** المتوفى سنة ٧٢٣ هـ المعرُوفةُ بـ: **«الآجرُّوميَّة»** التي ذكرَ السيوطيُّ أنَّ ابنَ آجرُّوم أَلَّفهَا تجاه الكعبة المشرَّفة، وقد جاءت هذه المقدِّمةُ مُوجزَةً إيجازاً غير مخل، فوَفَتْ بكثيرٍ مما يحتاجُهُ طالبُ هذا العلم.

وقد عني بها كثيرٌ ممنْ جاءَ بعدَه شرحاً ونظماً.

ومن نظمَها **أبو عبد الله محمَّد بن أُبَّ التواتي المزمريُّ**.

وشرحَ هذا النَّظمَ أبو عبد البرِّ محمَّد توفيق بن عمَّار الكيفاني شرحاً سمَّاه **«الدُّرَّة الكيفَانيَّة في شرح نظم عُبيدِ رَبِّهِ للآجرُّوميَّة»**، وهذا الشَّرح هو الَّذي نتحدَّثُ عنهُ.

طلَبَ مني أخي الشيخ الدكتور عبد الله بن محمَّد سفيان الحكميّ - حفظه الله - الاطلاعَ على هذا الشَّرحِ، وتقويمه، والنَّظرِ في مدى صلاحيتهِ للنَّشْرِ.

أجبتُ أخي عبد الله - ولا أستطيعُ إلاَّ ذاكَ - واطلعتُ على الكتاب، ويطيبُ لي أن أُبيِّنَ الآتي:

١. كانت قراءتي لهذا الشَّرحِ قراءةً سريعَةً، نظراً لانشغَالي بأمُورٍ كَثِيرةٍ وقفَتْ عَائِقاً عن القراءة المتأنيَّةِ، ومع ذلك فقد بذلتُ جُهْداً أحسَبُهُ نَافِعاً.

٢. تضمَّن هذا الشَّرْحُ فوائدَ عَظِيمةً، بعضُها في المتن، وبعضُها في الحاشية، وهي كثيرةٌ، وبعضُها عَجِيبٌ، وهي تُنْبِئُ عن أن الشَّارِحَ له اطلاعٌ وَاسِعٌ على كُنُوزِ هذا العلم.

٣. من الفوَائدِ التي اشتملَ عليها هذا الشَّرحُ الأبيات التي أوردَها الشَّارِحُ متضمنةً نظماً لبعض الشُّرُوطِ، أو لبعض المسَائلِ، وهذه المنظُومَاتُ نادرةٌ، ونافعةٌ، ومُيَسِّرةٌ لحفظِ الشُّرُوطِ والمسَائل والقضَايَا.

٤. أغلبُ هذا الشَّرحِ مُوَافِقٌ للحاجَةِ دُونَ إطَالةٍ ولا إيجازٍ، وبعضُ المواضع - وإن كانت قليلةً - أطالَ الشَّارِحُ فيها نَوعاً ما.

٥. تكرَّمَ الشَّارِحُ - حفظه الله - بقَبول مُعظَمِ الاقترحَاتِ التي نتجَتْ عن قراءتِي للشَّرحِ، والحقيقةُ أن أغلَبَ هذه الاقتراحَاتِ التي رأيتُها من باب اختلافِ وجهَاتِ النَّظَرِ، أمَّا المادةُ العلميَّةُ فهي قويمةٌ سَلِيمةٌ.

٦. أحمدُ الله الَّذي هَيَّأَ لي قراءة هذا الكتاب النَّافعِ، ثم أشكرُ أَخَوِيَّ الكريمين الشيخَ الدكتورَ عبد الله، والشَّارِحَ أبا عبد البرِّ، اللَّذين

أحسَنَا الظَّنَّ بِي، واختَارَانِي للنَّظَرِ في الكتاب والحكم عليه.

اللهم انفع بهذا الكتاب من قرأَهُ، ومن شَرَحه، ومن بذَلَ فيه جُهْداً، وعَلِّمنا يَا ربِّ مَا ينفَعُنا، وانفعنا بها علمتنا، وزِدْنَا عِلماً، وتقبّل مِنَّا صالح الأعمَالِ.

والحمدُ لله أولاً وآخراً.

كتبهُ

الدكتور/ **حسن بن محمَّد الحفظيّ**

عضو هيئة التدريس

بقسم النحو والصرف وفقه اللُّغة بكلية اللُّغة العربيَّة،

بجامعة «الإمام محمَّد بن سعُود الإسلاميَّة»

بسم الله الرحمن الرحيم

مبارك الابتداء ميمونة الانتهاء

خطبة الكتاب

الحمدُ لله الَّذي رفعَ لُغَةَ العَربِ فجعلَهَا أحسَنَ اللُّغاتِ، وتوَّجَها لِسَاناً لكتابِهِ فأنزَلَ بها آياتِهِ البيِّنَاتِ؛ والصلاةُ والسَّلامُ على أفصَحِ نَاطِقٍ في البريَّاتِ، نَبِيِّنَا محمَّدٍ مرفُوعِ الرُّتبَةِ فَوقَ سَائرِ المخلُوقَاتِ، وعلى آلهِ وأصحَابِهِ المنعُوتينَ بأفضَلِ الصِّفَاتِ، المنصُوبينَ لإزَالَةِ شُبَهِ أهْلِ البدَعِ والضَّلالاَتِ، وعلى أتبَاعِهِم ومن نحى نحوَهم من عُمَدِ أهلِ الصَّلاحِ والطَّاعَاتِ؛ صَلاةً وسَلاَماً دائمينِ مُتلازِمينِ إلى يوم تُجزَمُ فيه الصِّلاتُ، وتُحذَفُ فيه التعلُّقَاتُ.

أمَّا بعدُ:

فهذا شَرحٌ لمنظُومَةِ **الشيخ الإمام أبي عبد الله محمَّد بن أُبَّ التَّوَاتِيِّ المزمريِّ** التي عقَدَ بها[1] مقدِّمَةَ **الإمام العلامة أبي عبد الله محمَّد بن آجرُّوم الصُّنهَاجِيِّ** - رحمهما الله تعالى - والتي غدَتْ كما قال الشَّاعرُ:

---

(١) سيأتي في ترجمته - رحمه الله تعالى - أن له على مقدِّمة الإمام ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - أربع منظومَاتٍ.

وَكانَتْ كَمثْلِ العِقْدِ حُسناً وَهَذِهِ كَدُرَّتِـهِ الغَـرّا فَـتَمَّ تَناسُـبُه (١)

أقولُ: لقد عمدتُ في هذا الشَّرحِ إلى ما يلي:

فكَّكتُ أبيَاتِ المنظُومَةِ، وأعرَبتُ أمثلتَها، وبيَّنتُ مقصَدَ ومَرَامَ نَاظِمِهَا - رحمه الله تعالى - ما أمكنَنِي ذلك.

قصدتُ التَّمثِيلَ والاستِشهَادَ بالقرآنِ العظيم - ما وجدتُ إلى ذلك سَبِيلاً - وذلك لغرضين:

الأول: ربطُ الصِّلةِ بين الطَّالبِ وبينَ كلامِ ربِّه جلَّ في عُلاه، إذْ هُو العُروةُ الوُثقَى، وحبْلُ الله المتينُ.

الثاني: حملُ الطُّلابِ وتعوِيدُهُم التَّعاملَ مع كتاب الله تعالى - استشهَاداً ودِرَاسةً وإِعْراباً - ليكون لهم وُصلَةً إلى فَهمِهِ، ووَسِيلةً لتدبُّرِهِ، ومَسَاغاً للعَمَلِ بِهِ.

ذكرتُ بعضَ عِلَلِ النَّحوِ - ولم أُكثر - إعانةً على توضيحِ القَواعِدِ، وفَهْمِ المقَاصِدِ.

وشَّحتهُ ببعضِ الفوَائِدِ واللَّطَائفِ، ترويحاً على الطَّالبِ، وتنشِيْطاً للرَّاغبِ.

صَدَّرته بنُبذَةٍ يَسِيرَةٍ عن قِيمةِ النَّحوِ، وأهميَّةِ إتقَانِهِ، والسَّلامَةِ من اللَّحْنِ(٢).

ترجمتُ بترجمةٍ وَجِيزةٍ لصاحبي المقدِّمة والنَّظمِ - رحمهما الله تعالى -.

---

(١) البيت للشَّاعرِ محمَّد البَاجِيِّ بن أبي بَكرِ المسعُودِيِّ البكريِّ التُّونُسيِّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٩٧هـ.

(٢) حذفت هذا المبحث من هذا المختصر طلباً للتخفيف، ومن شاء الوقوف عليه، فعليه بالأصل.

هذا وحيثُ قُلتُ: قالَ أو أفادَهُ شيخُنا. فإنما أعني به: شيخَنا العلامةَ **محمَّد سالم ولد عدُّود المباركيَّ الشنقيطيَّ** - حفظه الله ومتَّعَ به - وغيرُهُ - من مشايخنا الأفاضل - بقيدٍ أو ضَميرٍ.

ولا يفُوتنِي في هذا المَقامِ أن أُمحِّضَ الشُّكرَ لشيُوخِي الأفاضل، الَّذينَ جَادُوا بوقتِهم وعلمهِم، فراجعُوا الشَّرحَ، وأبدوا ملاحظَاتهم وتنبيهَاتهم؛ فجزاهُم الله خيرَ الجزَاءِ، ونفعَ بهم، وأثابهم على جَمِّ تواضعهم وحُرِّ خِلالهم.

وأسميتُ هذا الشَّرحَ المباركَ - إن شاء الله تعالى - بـ: «**الدُّرَّة الكيفانيَّة في شَرحِ نظمِ «عُبيدِ ربِّه» للآجرُّوميَّةِ**»(١).

مُعتذِراً - في هذا كلِّه - بأبيَاتٍ جَادَتْ بها قريحةُ شَيخِ شيُوخِنا **العلاَّمة محمَّد الأمين بن محمَّد المختار الشنقيطيِّ**، صَاحبِ «**أضواء البيَان**» - بَرَّدَ الله مَضْجَعَهُ - يقولُ فيها:

وزَلـلِي فِـيمَا أقُـولُ إنْ تَـرَهْ ... فـإنَّني أَطلبُ مِنكَ الْـمَعْذِرَهْ
فقـد يُـصَابُ دَارِعٌ في النَّحْـرِ ... ويَغـرَقُ الغَـائِصُ وَسْطَ البَحْـرِ
وقَدَ هَفَا في العِلْمِ مَنْ فيهِ رَسَخْ ... وقلَّـما ينجُـو مُؤلِّـفٌ إلـخْ
اعلـمْ إذَا علمْـتَ ذَا أنَّ الزَّلَـلْ ... مِمَّنْ عليهِ الْـجَهْلُ مُسْتَولٍ جَلَلْ
وحيـثُما حَجَجتَنِـي بِـالحَقِّ ... حَتَّـى كَـأَنِّي عَـادِمٌ لِلنُّطْـقِ
فَحُجَّتِـي عَفْـوُكَ عَـنْ زَلاَّتِي ... ولَـيسَ لِي مِـنْ حُجَّـةٍ إلاَّ تِي

---

(١) «الدُّرَّةُ»: اللُّؤلُؤةُ العَظِيمَةُ. قال ابنُ دُريدٍ - رحمه الله تعالى -: هو ما عَظُمَ من اللُّؤلُؤ، والجمع دُرٌّ، ودُرَّاتٌ، ودُرَرٌ. و«الكِيفَانيَّةُ» نسبة إلى مدينتي، ومَسْقَطِ رأسي؛ مدينة «بُرج الكِيفَان» - حرسَها الله وسَائر البلاد -.

سَائِلاً ربَّ العِزَّة سبحانه وتعالى أن يتقَبَّلَهُ بقَبُولٍ حَسَنٍ، وأن ينفَعَ بِهِ كَمَا نفَعَ بأصلِهِ، وأن يجعلَه خَالِصاً لوجهِهِ، ووَسِيلَةً إلى مَرْضَاتِهِ؛ وأن يوفِّقَنَا للعلمِ النَّافعِ، والعمَلِ الصَّالحِ، وأن لاَ يعُوقَنَا عنِ التَّحْصِيلِ بعَائِقٍ، ولاَ يمنعَنَا عنهُ بمانعٍ.

ونَسْتَعِيذُ بِهِ سبحَانهُ من سُقْمِ الضَّمائِرِ، وفَسَادِ السَّرَائِرِ، ودَغَلِ الصُّدُورِ؛ وهو حَسبُنَا ونِعْمَ الوَكِيلِ.

رقمهُ العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى
أبو عبد البرِّ محمَّد توفيق بن محمَّد بَن عمَّار الكيِفَانِيُّ
بالمدينة النبويَّة
على سَاكِنِهَا أفضَلُ الصَّلاَةِ وأتم التَّسليم
منتصَف شهرِ رمضَانَ المبارَك من عام ١٤٢٨ هجريَّة.

الدافع
لشرح هذه المنظومة المباركة

أَسِيرُ خَلْفَ رِكَابِ النُّجبِ ذَا عَرَجٍ مُؤَمِّلاً جَبْرَ مَا لَقِيتُ مِنْ عِوَجِ
فَإِنْ لَحِقْتُ بِهِم مِنْ بَعْدِ مَا سَبَقُوا فَكَمْ لِرَبِّ السَّمَا فِي النَّاسِ مِنْ فَرَجِ
وإِنْ ضَلَلْتُ بِقَفْرِ الأَرْضِ مُنْقَطِعاً فَمَا عَلَى أَعْرَجٍ فِي ذَاكَ مِنْ حَرَجِ

أقولُ: لقد كانَ لوضعِ هذا الشَّرحِ المتواضعِ دَوَافعُ ألخصُّها في هذه الوَقَفَاتِ:

الوقفة الأولى: أنَّ دَافِعَ شَرحِهِ نَتَجَ بعدَ تأمُّلٍ، ونَظَرٍ في حَالِ الدَّارِسِينَ لهذا النَّظمِ المبارَكِ؛ إذ غَالِبُ الطلاَّبِ الذين اتجهُوا لدراسَتِهِ - كمُفْتَتَحٍ وبِدَايةٍ لمرحَلَةٍ عِلميَّةٍ - لا يخلُو أمرُهُم من حَالَينِ:

١. أنَّ مُعظَمَهُم قدْ مرَّتْ عليه أبوابٌ من النَّحْوِ، وَوَقَفَ على مَضمُونها؛ فَمُصطلَحَاتُ الفَنِّ ليسَتْ غَرِيبةً على سمعِهِ، لكنَّهُ مُفتقِرٌ إلى من يُرَتِّبُها، ويَضْبِطُهَا لهُ، وهذَا النَّظمُ المبارَكُ كَفِيلٌ بذلكَ إن شَاءَ الله.

٢. أنَّ كثيراً من الطلاَّبِ، لا تتعدَّى دراستُه في علمِ النَّحوِ **«الآجرُوميَّة»**، أو ما يعادلها، بِسَبَبِ الاقتصَارِ والاكتفَاءِ العلميِّ الذي طغَى عليهِ التَّخَصُّصُ، أو العَوَائقِ والصَّوَادِّ الصَّارفَةِ عَنْ مُواصلَةِ الطَّلَبِ - وهي كثيرةٌ جَارِفةٌ في أيامنا هذه[1] - ومعلُومٌ بَدِيهَةً أنَّ أذهَانَ الطُّلابِ

(١) ولقد صَدَقَ الخليفة هارونُ الرشيد إذْ يقولُ:
النَّفْسُ تطْمَعُ والأسْبَاب عَاجِزَةٌ والنَّفْسُ تَهلِكُ بَيْنَ اليَأْسِ والطَّمَعِ

مُتفاوِتَةٌ، وقَرَائِحَهُم مختلِفةٌ، وهممَهُم مُتَبايِنةٌ، والتَّعمِيمُ غيرُ مُستَحْسَنٍ في هذا البَابِ.

الوقفة الثانية: يثبتُ عندَ التَّأملِ والتقصِّي في الموجُودِ من شُرُوحِ هذا النَّظمِ المبارَكِ، أن أصحَابها انقسَمُوا إلى أقسَامٍ ثلاثةٍ:

فقِسمٌ اقتصرَ على تفكِيكِ أبيَاتِ المنظُومَةِ، وإعَادَةِ نَثرِهَا، غير مُتعدٍّ أمثلةَ الناظمِ - رحمه الله تعالى -، وهذا بلا شَكٍّ نقصٌ، يجعلُ الدَّارسَ يلجَأُ إلى مَرَاجعَ أُخرَى، تفُوقُ قُدرَةَ استِيعَابِهِ، يستكمِلُ ويُتمِّمُ بها ذلك النَّقصَ؛ فيحصُلُ له من التَّهويشِ، ومُشَاكَلَةِ الظَّنِّ، مَا يمنعُهُ من تَرسيخِ وتثبِيتِ أيِّ قاعِدَةٍ.

أما القسمُ الثاني: فقد توسَّعَ واستطْرَدَ في عَرْضِ المسائلِ، ونوَّعَ في الخلافِ، حتى قَضَى على مُسَلَّماتٍ، وولَّد نَفْرةً لدَى الطَّالبِ. سبَّبَتْ لهُ نوعَ استِغْلاَقٍ، وتشتُّتاً في إدْرَاكِ المرَادِ.

أما القسمُ الثالث: فجعلَ الشَّرحَ مُستقِلاً عن مدلُولِ الأبيَاتِ، ومُنفَصِلاً عمَّا تضمَّنَتْهُ، فتجدُ الشَّرحَ بمعزلٍ عن النَّظمِ، فيحصُلُ عند الطَّالبِ عَجزٌ في فهمِ النَّظمِ، ويتعسَّرُ عليه الرَّبطُ بين الأبيَاتِ والشَّرحِ.

ثم إنَّ غَالِبَ هذه الشُّرُوحِ - المطبوع منها - محَلِّيٌّ، لم تحظ بهِ أيدِي الطلاَّبِ، ولا يوجَدُ في كُلِّ البلادِ.

أقولُ: لهذه الدَّوافع، ومُرَاعَاةً لهذه الفِئَةِ من الطُّلابِ، ونُزُولاً عند رَغْبةِ بعضِ إخوَانِنَا ممن غَلَّبُوا حُسْنَ الظَّنِّ؛ استَخَرْتُ الله سُبحَانهُ وتعالى، واستعَنْتُ بِهِ، في وَضعِ هذا الشَّرحِ الَّذِي بينَ يَدِيكَ.

فَهَاكَهَا مِنِّي لَدَى قُصُورِي ... ولاَ تَكُنْ بِحَاسِدٍ مَغْرُورِ
إلاَّ إِذَا بِخَلَلٍ ظَفِرْتَا ... فَأَصْلِحِ الفَاسِدَ إِنْ قَدِرْتَا(١)

(١) البيتان للشيخ عبد العزيز الرئيس الزمزميِّ الشيرازيِّ المكيِّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٩٧٦ هـ، في منظومته في «التفسير».

ترجمة الإمام «ابن آجروم»

رحمه الله تعالى

فَلَيتَـكَ أن تكُـونَ إمَـامَ نَحْـوٍ فتُحسِنَ مَـا بِمَـتْنِ الآجرومِيَّـهْ
تَفُوز من الأجُورِ بِضَربِ عشْرٍ بِعَـشْرٍ ثـم ذَاكَ الأجْـرُ مِيَّـهْ

- **اسمه ونسبه**: هو محمَّد بن محمَّد بن داود الصُّنهَاجِيُّ، المغربيُّ، المالكيُّ، النَّحويُّ، المقرئُ؛ اشتهر بـ: «ابن آجرُّوم»(١)؛ وكنيتُه: أبو عبد الله.
- **مولده**: ولد بمدينة «**فاس**» ببلاد المغرب سنة اثنتين وسبعين وستمائة (٦٧٢ هـ).
- **شيوخه**: تتلمذ على جماعة من عُلماء عَصره منهم:

قاضي الجماعة أبو عبد الله محمَّد بن علي بن يحيى الشهير بـ: «الشريف» المتوفى – رحمه الله تعالى – بمراكش سنة ٦٨٢هـ.

والإمام أبو حيَّان محمَّد بن يوسف بن علي بن حيَّان الأندلسي الغرناطي المتوفى – رحمه الله تعالى – سنة ٧٤٥هـ(٢).

---

(١) : «آجرُّوم»: بفتحِ الهمزَةِ المدُودَةِ، وضَمِّ الجيمِ، والرَّاءِ المشدَّدةِ. ومعناه بلُغَةِ البربر: الفقيرُ الصُّوفي.

انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٢٣٨)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٨/ ١١٢) و«كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢/ ١٧٩٦).

(٢) قال في «سلوة الأنفاس» (٢/ ١١٢): «رحل إلى المشرق، وحجَّ، وزار، ولقيَ الشيخَ أبا حيَّان، وروى عنه، واستجازه فأجازه».ا.هـ.

- **تلاميذه:**

قال صاحبُ «**سلوة الأنفاس**» (٢/ ١١٣): «أخذ عنه جماعةٌ من الأئمة بـ: «**فاس**» كالشيخ أبي العباس أحمد بن محمَّد بن شُعيبٍ الجزنائيِّ، والأستاذِ الفَقيهِ النَّحويِّ الصالحِ أبي محمَّد عبد الله بن عمر الوانغيليِّ الضَّرِيرِ، والقَاضي أبي عبد الله بن عبد المهيمن الحضرَميِّ، والفقيهِ الأستَاذِ المقرئِ الأعرَفِ أبي العباس أحمد بن محمَّد بن حزب الله الخزرَجِيِّ».

وقال أيضاً: «وممن أخذ عنه أيضاً ولداه الأستاذ الأثير العالم الكبير أبو محمَّد عبد الله وبرسمه وضعَ والدُهُ المقدِّمة المذكورة، فنفعه الله وانتفع بها أيضاً كل من قرأها....وثاني ولديه الذين أخذا عنه الأستاذ المحقق الناظم الناثر أبو عبد الله محمَّد المدعو بـ: منديل».ا.هـ.

كما أخذَ عنهُ الشيخُ **محمَّد بن علي بن عمر بن يحيى الغساني**، المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٧٤٨ هـ.

- **مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:**

قال عنهُ عصرِيُّهُ **الإمامُ أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسيُّ الحنفيُّ** المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٧٤٩ هـ،: «نحويٌّ مقرئٌ، وله معلُومَاتٌ من فَرَائِضَ وحِسَابٍ وأدَبٍ بَارِعٍ»[1].ا.هـ.

وقال **الإمام السيوطيُّ** - رحمه الله تعالى -: «وصفه شُرَّاحُ مقدمته كالمكودي، والرَّاعي، وغيرهما بالإمامة في النَّحْوِ، والبركةِ والصَّلاحِ،

---

(١) نقله الإمامُ السيوطيُّ في «بغية الوعاة» (١/ ٢٣٨- ٢٣٩).

وَيَشهَدُ بصَلاحهِ عُمُومُ نَفْعِ المبتدئينَ بمقدِّمَتِهِ»[١]. ا.هـ.

- **تراثه العلمي**: له عدَّة مؤلَّفات في علم القراءآت منها:

١. شرح الشاطبية سماه: «**فرائد المعاني في شرح حرز الأماني**».

٢. ونظم سماه: «**الاستدراك على هداية المرتاب**».

٣. ومنظومةٌ في قراءة **الإمام نافع** سماها «**البارع**»[٢] يقول - رحمه الله تعالى - في صدرها:

يقولُ مَنْ عَفْوَ الإلهِ رَاجِ ... وعَوْنَهُ محمَّد الصَّنْهَاجِي
اللهَ أحمدُ الَّذِي هَدَانَا ... ومَنَّ أن عَلَّمَنَا القُرآنَا
وخَصَّنَا بِأَكْرَمِ البَرِيْئَهْ ... محمَّد وخَاتمِ النُّبُوءَهْ
صَلَّى عليهِ اللهُ مِنْ رَسُولِ ... وصَحْبِهِ طُراً ذَوِي التَّفْضِيلِ
وبعدُ: فالقَصْدُ بهذَا الرَّجَزِ ... مَقْرَأُ نَافِعٍ بِلَفْظٍ مُوْجَزِ

٤. وفي علم النَّحوِ له المقدِّمة المشهُورة.

قال **أبو عبد الله الأندلسيُّ** المعروف بـ: «**الرَّاعي**»، المتوفى سنة ٨٥٣ هـ: «هِيَ مُقدِّمةٌ نَافِعَةٌ للمبتدئين، أَلَّفَهَا بمكةَ المكرَّمة، تجاه الكعبة المشرَّفة»[٣]. ا.هـ.

وقال **الإمامُ ابنُ الحاج** - رحمه الله تعالى - في «**العقد الجوهري**»:

---

(١) المصدر السابق (١/ ٢٣٤).

(٢) والكتب الثلاثة «فرائد المعاني»، و«الاستدراك»، و«البارع»، حقَّقها الدكتورُ عبد الرحيم ابن عبد السلام نبولسي المغربي.

(٣) انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٢٣٨)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٧٩٦).

«ويدُلُّك على صلاحه أن الله جعَل الإقبالَ على كتابه؛ فصَارَ غالبُ الناسِ أول ما يقرأ بعدَ القرآن العظيمِ هذه المقدِّمة؛ فيحصلُ له النَّفْعُ في أقرب مُدَّةٍ». انتهى كلامه [١].

وقال الإمام **محمَّد بن جعفر الكتاني** - رحمه الله تعالى - في (٢/ ١١٣) من كتابه «**سلوة الأنفاس**»: «وهي - أي المقدِّمة - من أجلِّ ما أُلِّفَ في علم النَّحْوِ، قريبةُ المرَامِ، سهلَةٌ للحفظِ والتَّفهُّمِ، كثيرةُ النَّفعِ لمن هُوَ مُبتَدِئٌ». ا.هـ.

بالإضافة إلى مصنَّف في الفرائض، والحساب، وأراجيز أخرى لم يبن مترجموه عن ماهيتها، وعن الفنون التي تدور في فلكها.

- **وفاته**: توفي - رحمه الله تعالى - بمدينة «**فاس**» زوال الأحد - وقيل: زوال الاثنين - لعشر ليالٍ بقين من شهر صفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة (٧٢٣ هـ) ودفن بباب «**الجِيزِيِّينَ**» المعروف بـ: «**باب الحمراء**»، عن يمين «**باب الفتوح**»؛ وقد عاشَ إحدى وخمسين سنةً - فرحمهُ الله رحمةً واسعةً - [٢].

قال بعضُهم [٣]:

قَدْ وُلِدَ ابنُ آجُرُّوم عَامَ «خَبَعْ» ... و«جَكَذْ» فيهِ إلى الله رَجَعْ

---

(١) نقله صاحبُ «إيضاح المقدمة الآجروميَّة» ص (١١).

(٢) انظر: ص (١٣٨) من كتاب «جذوة الاقتباس فيمن حلَّ من الأعلام مدينة فاس» للإمام أحمد بن محمَّد الشهير بـ: ابن القاضي - رحمه الله تعالى -.

(٣) كما في (٢/ ١١٣) من «سلوة الأنفاس» لمحمَّد بن جعفر الكتاني - رحمه الله تعالى -.

وقبرُهُ ذَكرُوا في بَابِ الحدِيدْ (١) بِفَاس الغَرَّاءِ حَاكِ مَا تُرِيدْ
أَلَّفَ ذِي مَعْ شَرْحِهِ «حِرْزَ الأمَانْ» وشَيْخُهُ بَدْرُ الدُّجَا أَبُو حَيَّانْ
ذَكَرَ هَذَا العَالِمُ الرَّبَّانِي أَبُو العَبَّاسِ أحمدَ السُّودَانِي

---

(١) : وقوله: «وقبرُهُ ذَكرُوا في بابِ الحدِيدْ» ردَّه صاحبُ «سلوة الأنفاس» بما أثبته أعلاه، والله أعلم.

ترجمة الناظم

رحمه الله تعالى (١)

- **اسمه ونسبه**: هو محمَّد بن أُبَّ - بضمِّ الهمزَةِ وفتح البَاءِ المشدَّدةِ (٢) - بن حميد (٣) بن عُثمانَ بن أبي بكرٍ المزمريُّ (٤) - نَسَباً -، التَّوَاتِيُّ - مَولِداً

(١) لم أظفر بما يجلِّي جَوانبَ من حياةِ الناظم - رحمه الله تعالى - سِوَى ما سُطِرَ في هذه النُّبذَةِ.
ومع الأسَفِ هذا شأنُ غالبِ عُلَماءِ المغْربِ العربِيِّ؛ فإنَّك قلَّ ما تجدُ لأحدِهم ترجمةً تَفِي بالغَرَضِ، وتُسفِرُ عن المرادِ؛ اللهمَّ إلاَّ مَا وَرَّثَ من عِلْم، وبثَّ من خير.
أقول: ولعلَّ لهذه الظاهرة - والله أعلم - أسباباً يمكن أن تُفسَّرَ بها، منها: العُزُوفُ عن أسبَابِ الشُّهرةِ، والنَّأْيُ عن أسَالِيبِ الظُّهورِ، والاشتغَالُ بتأليفِ الرِّجَالِ عن تأليفِ الكُتُبِ، ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]. والله الموفق والهادي إلى سواء الصِّراط.
(٢) كما ضبطهُ الشيخُ محمَّد المختار «بادي» الكنتي في مقدِّمة شرحه «مقدم العيِّ المصروم» (٥٦).
(٣) وجاء «أحمد» بدل «حميد» كما أثبته النَّاظِمُ نفسُهُ - رحمه الله تعالى - في بداية شرحهِ الموسُوم بـ: «روضة النسرين على مسائل التمرين» ص (١٠٦). وانظر: «الرحلة العلية» (١/ ١٠٧) و(٢/ ١٦٤).
(٤) نسبة لـ: «زمورة» من أرض «البربر»، على ما ذكره الأستاذ أحمد جعفري في كتابه: «محمَّد بن أُبَّ المزمري حياته وآثاره» ص (٥٦).
وذكر أيضاً أنَّ الشيخَ الحاج أحمَّد الكنتي - شيخ المدرسة الدينية بزاوية كُنته - أخبره أنَّ «زمورة» التي ينتسب إليها «الشيخ محمَّد بن أُبَّ» هي قرية بالمغرب الأقصى، وهي المعروفة بـ: «سُوس الأقصى»، التابعة لعمالة «تردانت». ا.هـ.

ودَاراً(١) -، المخزوميُّ، القرشيُّ. وكنيتُه: أبو عبد الله.

---

(١) : قال واضعه - عفا الله عنه -: نسبَ غيرُ وَاحِدٍ من الشرَّاحِ والمعلِّقين هذا النَّظمَ للعلامةِ «عبد الله بن الحاج حماهُ الله الغلاويِّ الشنقيطيِّ»، لكنَّ النِّسبةَ إليه نَائِيَةٌ لأمُورٍ:

أولاً: أنَّ صَاحِبَ النَّظمِ اسمهُ: «محمَّد» كما جَاءَ مُصَرَّحاً بِهِ في صدر هذا النَّظمِ، وفي غيره من أنظَامِهِ وأرَاجِيزِهِ - كما سيأتي قريباً - أمَّا المنسُوبُ إليهِ، فاسمهُ «عبدُ الله».

ثانياً: أنه وُجِدَ في نُسخَةٍ عَتِيقَةٍ بخطِّ المؤلِّفِ - كما حَدَّثَ شيخُنا عن أحدِ المعمَّرينَ - التَّصريحُ باسمهِ، فقد جَاءَ فيها: «قالَ ابنُ آبَّ واسمهُ محمَّد». وقد ذكر هذه النُّسخةَ وأشارَ إليها الشيخُ محمَّد باي بلعالم الجزائريُّ في «الرِّحلة العليَّة» (١/ ١٠٣).

أقولُ: وعلى هذه النُّسخَةِ - المشار إليها - أعتمدَ الشيخُ محمَّد المختار بادي الكنتي، والشيخُ أحمد الحازميُّ في شرحهما للنَّظمِ.

ثالثاً: أنَّ العلامةَ «عبد الله بن الحاج حماهُ الله الأحمديَّ الغَلاَّويَّ» توفي - رحمه الله تعالى - يوم الجمعة لليلةٍ بقيت من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٩ هـ، والمنظُومةُ أُنشِئَتْ - كما قيَّدَ ناظمُها في آخرِهَا - سنةَ ١١٢٠ هـ؛ فيكونُ بين إنشاءِ المنظومة وبينَ وفاتهِ تسعٌ وثمانون سنة؛ وإذا قدَّرنا واعتبرنا أنه عاشَ مائة سنة، تحصَّل عندنا تقديراً أنه نظمَها وهو ابنُ إحدَى عشرةَ سنة، وهذا واردٌ ضَعِيفٌ لا يقوَى بهذه الاحتمالاَتِ.

رابعاً: أنَّ الشيخ «عبد الله» - رحمه الله تعالى - هو ناظم متن «الأخضري» - رحمه الله تعالى -، قد صرَّح في خاتمته بتاريخ إنشائه بقوله: «في عام هضقش جنوب سبتا» أي: سنة ١١٩٥ هـ، ونظم «الآجرُّومية» قبله بخمس وسبعين سنة، والفرق الزمني كما ترَى، لا يحتاج إلى إعمالِ فكرٍ، وإرهَاقِ ذِهْنٍ.

خامساً: أنَّ جُلَّ الذين ترجَموا للشيخ عبد الله بن الحاج حماهُ الله - رحمه الله تعالى - لم يذكُروا ضمن تصانيفه أنه نظم «الآجرُّوميَّة»؛ وإنما ذكروا نظمه لمختصر الشيخ خليل، ولرسالة ابن أبي زيد القيرواني، ولمتن الأخضريِّ - رحمهم الله جميعاً -. ولعل هذا يقطَعُ - إن شَاءَ الله تعالى - بِصحَةِ نسبَتِهَا إلى الإمام محمَّد بن آبَّ - رحمه الله تعالى - .

انظر: «الوسيط في تراجم أدباء شنقيط» (٩١- ٩٢)، و«حياة موريتانيا» (٢٠٦)، و«دراسات في تاريخ التشريع الإسلامي في موريتانيا» (١١٦).

يُضَافُ إلى هذا إثباتُ عدَدٍ غيرِ قَليلٍ نسبتها إلى مَنْ نَسبنَاهَا إليه، منهم: المؤرِّخُ الأديبُ المختارُ بن حامد في كتابه: «حياة موريتانيا» (٦٥)، والخليلُ النَّحويُّ في كتابه: «بلاد شنقيط

-

- **مولده**: وُلِدَ النَّاظمُ - رحمه الله تعالى - في العقد الأخير من القرن الحادي عشر الهجري وبالتحديد في سنة ١٠٩٤ هجرية، في قرية «أولاد الحاج»، ببلدية «تمقطن»، دائرة «آولف»، بولاية «آدرار»، جنوب بلاد «الجزائر» - المحرُوسة -(١).

- **شيوخه**:

أخذ العلم على نُخبَةٍ من عُلَماءِ عصره - داخل قطره وخارجه -؛ من أبرَزِهم:

١. **العلامة الفقيه السيِّد محمَّد الصَّالح بن المقدَاد** درس عليه الفقه.

٢. **والعلامة أحمد التوجي** درس عليه النَّحو.

٣. **والعلامة الفقيه عُمر بن مصطفى الرقاديِّ**؛ أخذ عنه لما رحلَ إلى «زاوية كنته».

٤. **والشيخ محمَّد بن عبد الكريم المغيلي** درسَ عليه «الخزرجية» في علم العروض.

ورحل إلى «سجلماسة» فأخذ شيئاً من «ألفية ابن مالك» عن **العلامة أبي إسحاق إبراهيم السجلماسي** - رحم الله الجميع -.

المنارة والرِّباط»، وشيخُنا العلامة محمَّد سالم ولد عدُّود المباركي، والشيخُ أحمد بن عُمر الحازميُّ في شُرُوحِهم، والشيخُ الفقيه محمَّد باي بن بلعالم الجزائريُّ في كتابه: «الرِّحلة العليَّة»، والشيخُ محمَّد محفوظ بن الشيخ في تعليقه على كتاب «دليل الطلاب» ص (٩- ١٠). والأستاذ أحمد جعفري في كتابه «محمَّد بن أُبَّ المزمري حياته وآثاره».

(١) حسبما ذكره الشيخُ الفقيه محمَّد باي بلعالم في كتابه «الرِّحلة العليَّة» (٢/ ١٦٣)، و(٢/ ٥٦٩).

- **تلاميذه**: ذكرت المصادرُ التي ترجمت لهُ أن من أخصِّ طلابه:

نجله الشيخ ضيف الله بن محمَّد التواتي - رحمه الله تعالى -.

والشيخ العلامة السيِّد عبد الرحمن بن عمر بن محمَّد بن معرُوف التنلاني التواتي (١) المتوفى - رحمه الله تعالى - بمصر سنة ١١٨٩هـ.

وقد أجازَ النَّاظِمُ - رحمه الله تعالى - الأخيرَ، إجَازَةً عَامَّةً بجميعِ مَرْوِيَاتهِ؛ ونصُّها كما في «الرِّحلة العليَّة» (١/ ١١٩): «الحمدُ لله وبعدُ: فقد أَذِنْتُ للشَّابِ الفقيهِ الأديبِ اللَّوْذَعِيِّ الأَلْمَعِيِّ النَّجِيبِ الصَّالحِ الخيِّرِ الكَوكَبِ النَّيِّرِ، أبي زيدٍ السيِّدِ عبد الرَّحمنِ بن عُمر التواتِيِّ، نفعَنِي الله وإيَّاهُ بالعلمِ وحملهِ، وجعَلَنا مِن أخيَارِ أهلهِ بمحْضِ جُودِهِ وفضلهِ؛ أن يحدِّثَ عَنِّي بجميعِ مَا التمس فيهِ الإذن مَنِّي إجازَةً تامَّةً. وكتَبَ عبيدُ ربِّهِ محمَّد بن أُبَّ المزمريُّ - وفَّقَهُ الله -».

- **مكانته العلمية وثناء العلماء عليه**:

أثنى عليه الشيخُ الفقيهُ الطَّالبُ سيد أحمد بن سيدي محمَّد بن إيجل الشنقيطيُّ - رحمه الله تعالى - بقوله (٢):

ومِنْ نَجْلِ أُبٍّ قَدْ تَوَارَتْ مَسَائِلٌ ... مِنَ النَّحْوِ والصَّرْفِ بُرهَانُهُ جَلِي

وقال عنهُ تلميذهُ العلامة عبدُ الرحمن بن عُمر التنلاني التواتي الجزائريُّ - رحمه الله تعالى -: «شيخُنَا الفَقِيهُ الأدِيبُ النَّحويُّ اللُّغَويُّ أبو عبد الله

---

(١) للشيخ الفقيه محمَّد باي بلعالم ترجمة له سمَّاها: «الغصن الدَّاني في حياة وترجمة الشيخ عبد الرحمن بن عمر التنلاني» طُبعت بـ: «دار هُومه» بـ: «الجزائر».

(٢) انظر: «فتح الشَّكُور في معرفة أعيَانِ عُلَمَاءِ التَّكرُور» (١٢٤).

سيدي محمَّد بن أُبَّ المزمريُّ كان - رحمه الله - فقيهاً أديباً نحوياً لغوياً صَرْفِيّاً عَرُوضياً، فَائِقاً كُلَّ مَنْ لَقِيَهُ في الفُنُونِ الثَّلاثة الأخيرة؛ رائق الخط، شَاعِراً مجيداً، مُفْلِقاً لا يُبَارَى فيه، ولا يُجَارى من صغره إلى الآنَ» انتهى كلامه (١).

وقال عنه أيضاً: «كان - رحمه الله - مُشتَغِلاً بما يَعنِيهِ من مُطالَعةٍ وتقييد وإقْرَاءٍ مُنذُ عرفتُه حتى توفي، مُتجَرِّداً عن أشغَالِ الدنيا غَالِباً، مُولِّياً غيره فيها.......وكان - رحمه الله - وَرِعاً في الفتوى، لا يَكَادُ يُجِيبُ في نَازِلَةٍ، وَيحيلُ على غيرِهِ، ولو كانَ أدنَى منهُ، لأنه غَلَبَ عليه علمُ الأدَبِ، وأكثرُ نظَرِهِ وإقرائهِ فيه، وكان كثيرَ المطالعَةِ، لا تَكَادُ تجدْ كِتَاباً بـ: «توات» إلاَّ وتَجِدْ خطَّهُ فيهِ، مُتفَنِّناً في الضَّبْطِ، لا يتساهَلُ فيه» انتهى كلامه - رحمه الله تعالى - (٢).

وقال عنهُ الشيخُ الفقيهُ محمَّد باي بلعالم القَبْلاوِيُّ الجزائريُّ في كتابه «الرِّحلة العليَّة» (٢/ ٥٦٩) ما لفظُه: «قَضَى حياتَه في العلم والتَّعليم، والإرْشَادِ والتَّوجيه؛ وكَما رَبَطَ بينَ «توات» وبعضَ الأقطَارِ الإفريقيَّةِ والعَرَبيَّةِ، رَبَطَ بينَ مَنَاطِق «توات» الثَّلاث، فَوُلِدَ بـ: «تديكلت»، وتَلَقَّى دُرُوسَه، وقَامَ بالإمَامَةِ والتَّعلِيمِ في «توات الوُسْطَى»، وكَانت وفاتُه بـ: «قرارة».

وكانَ شخصِيةً عالميَّةً، حيثُ أنه كان يُعرفُ بِصَاحبِ الجَوَلاَنِ. فلقد

---

(١) ذكره عنه صاحبُ «الرِّحلة العليّة» (١/ ٩٨-٩٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ٩٩).

جَالَ في «المغرب الأقصى»، وفي «مالِي» مثل: «تنبكتو» و«أروان» إلى غيرها من البُلدانِ التي كان يَجُوبُها للاستفَادةِ والإفَادَةِ». انتهى كلامه - حفظه الله تعالى -.

أقولُ: يَكْفِي في الثَّنَاءِ عليه، وعلى علمه - رحمه الله تعالى -، أنَّ الله تعالى باركَ في نظمِهِ هذا، وكتَبَ لهُ القَبولَ، ويسَّر له الانتِشَارَ والذُّيُوعَ، فاشتغَلَ أهلُ العلْمِ بكَشْفِ مخدَّارتهِ، وأقبلَ عليه الطلاَّبُ، فرَابطُوا على حفظهِ ودِرَاستهِ.

فجزَاهُ الله خيرَ الجزَاءِ، وجعَلَ ما بثَّه ونشره من عِلْمٍ، من العملِ الصَّالحِ الذي يلحقهُ بعد موته.

أَلم تَرَ أَنَّ العِلْمَ يَذْكُرُ أَهْلَهُ ... بِكُلِّ جميلٍ فيهِ، والعَظْمُ نَاخِرُ
سَقَى الله أَجْدَاثاً أَجَنَّتْ مَعَاشِرَا ... لهم أَبحُرٌ مِنْ كُلِّ عِلْمٍ زَوَاخِرُ [1]

- **تراثه العلمي:**

له عدَّة مؤلفاتٍ - نظماً ونثراً - في فنونٍ عَدِيدَةٍ من العلمِ؛ فمن تآليفهِ النَّافِعَةِ، وتصانيفهِ البديعَةِ ما يلي:

١. قصيدة في فكِّ البُحُور، نظمَهَا سنة (١١١٦هـ).
٢. أرجوزة في العَرُوضِ، سماها: «**رَونَقُ الحُلَلِ في ذِكْرِ ألقَابِ الزِّحَافِ والعِلَلِ**» [2] نظمَها سنة ١١٢٦هـ.

---

(١) البيتان للإمام أبي الحسن المرغيناني - رحمه الله تعالى -.

(٢) انظر: «فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية بتنبكتو» تحت رقم: (٥١٢٦) (٤/ ٢٩٢)، ورقم (٨٧١٦) (٥/ ٥٥٣).

٣. نظمٌ عقدَ به بابَ السَّهْوِ من المختصر الفقهيِّ للعلامة عبد الرحمن الأخضَريِّ الجزائريِّ سمَّاه: «العبقري نظم باب السَّهْوِ من مختصر الأخضَرِيِّ». نظمه سنة ١١٢٨هـ. وهو مَشْرُوحٌ ومطبُوعٌ مُتَداولٌ.

٤. رسالة فقهية سماها: «تحلية القِرطَاس في الكلام على مسألة الخماس».
وهي عبارةٌ عن جَوَابٍ لسؤالٍ وردَ من الشيخ عمر بن محمَّد المصطفى الكنتي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١١٥٧هـ.

٥. قصيدة في مدحِ الولي عبد المالك الرَّقاني[1] المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٠٧هـ.

٦. نظمٌ نظمَهُ في «معَانِي الحرُوفِ السَّبعَةِ»[2]. انظره

٧. أرجوزَةٌ في التَّصرِيف عقد بها مسائل التمرين الواردة في شافية ابن الحاجب - رحمه الله تعالى -، سَمَّاها: «روضة النسرين في مسائل التمرين»[3].

٨. وله شرحٌ عليه؛ كما أشارَ إلى ذلك صاحبُ «الرحلة العلية» (١/ ١٠٧) و(٢/ ١٦٤).

٩. أرجوزة في علم الكلام سماها: «الأهنة المعجلة» تقع في (٦٢) بيتاً.

---

(١) تنبيهٌ: والقصيدةُ تتضمَّنُ بعضَ التوسُّلاتِ الغير مأذُونٍ بها شرعاً فليتنبه!!.

(٢) انظر: «فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا» تحت رقم: (٥٤٨) (١/ ١٦٢).
أقولُ: وقد نقلَ منهُ الشيخُ محمَّد باي بلعالم في شرحه الموسوم بـ: «عون القيُّوم». وذكرتُ أنا منهُ أبياتاً كشَواهِدَ لبعضِ الحرُوفِ؛ تجدُها في هذا الشَّرحِ الذي بين يديك.

(٣) وقد حقَّقه الأستاذُ أحمد أبا الصافي جعفري في رسالة علمية نال بها درجة الماجستير من جامعة «وهران» ببلاد «الجزائر» سنة ١٤٢٥هـ.

١٠. شرح على «همزيّة البصيريّ». سماهُ: «الذخائر الكنزية في حلِّ ألفاظ الهمزية».
١١. شرحٌ على «لامية ابن المجراد في إعراب الجمل». سماه: «نيل المراد من لامية ابن المجراد»(١).
١٢. شرحٌ على تحفة «ابن الوردي» في النحو. سمّاه: «النفحة الفرديَّة - أو الرنديَّة - في شرح التحفة الورديَّة»(٢).
١٣. قَصِيدةٌ في مدحِ الرَّسُولِ ﷺ الكريم، وذِكْرِ بعض مُعجِزَاتِهِ وأخلاَقِهِ. تقع في تسع وثمانين بيتاً(٣).
١٤. شرحٌ على «صُغْرَى الصُّغْرَى» سماه: «مَعُونة القُرَّاء».
١٥. شرحٌ على «القصيدة الشقراطسيَّة» سماه: «الدروع الفارسية».
١٦. شرحٌ على «لامية العَجَمِ للطُّغْرَائِيِّ» سماه: «نفث القلم في شرح لامية العجم»(٤).
١٧. منظُومَةٌ في علم التصوُّف(٥).

---

(١) ذكر الأستاذُ أحمد جعفريّ في كتابه: «محمَّد بن أُبِّ المزمريُّ حياته وآثاره» ص (٨٣) أن الدكتور مختار بوعناني قام بتحقيق ودراسة هذا المخطوط.

(٢) انظر: «فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية بتنبكتو» تحت رقم: (٣٥٢٧) (٣/ ٢٣٨).

(٣) نظمها - رحمه الله تعالى - على وزن بحرٍ أنشأه هو، سمّاه «المضطرب» اختار لهُ الوزن التالي:
فعـــولن مفـــاعلن فـــاعلات   فعـــولن مفـــاعلن فـــاعلات
ولها عدَّة نُسَخ خطيَّةٍ في «مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية بتنبكتو» تحت رقم: (٨٨٠)، (٣٢٤٥).

(٤) انظر: «فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا» تحت رقم: (٩٥٣) (١/ ٢٨٢) ورقم: (٣٨٧٢) (٣/ ٣٧٨).

(٥) المصدر السابق تحت رقم: (٢٤٤٢) (٢/ ٣٤٤).

١٨. أرجوزةٌ عقد بها شافية ابن الحاجب - رحمه الله تعالى - في علمي الصَّرفِ والخطِّ.

١٩. منظومةٌ في أمثلة المتعدي واللازم من الرُّباعي المجرّد.

٢٠. تخميس لقصيدة «ما للمساكين» المنسوبة لأمِّ هانيءٍ شقيقة الإمام علي بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

٢١. أرجُوزَةٌ في مدح الرَّسُولِ ﷺ؛ ضمَّنَهَا أشطَاراً من «ألفية ابن مالك» تقع في (٥٨) بيتاً.

٢٢. قصيدةٌ في التوسل إلى الله تعالى. أبياتها مبدوءة بحُرُوفِ قولهِ تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [غافر: ٦٠]. تقع في (١٤) بيتاً.

٢٣. قصيدةٌ في بيَانِ حُزنِهِ - رحمه الله تعالى - وعدَمِ إدرَاكِهِ للأسلافِ من العُلماءِ [١].

٢٤. رسالةٌ في شأنِ تكفير الفرق الإسلاميَّة كالخوارج [٢].

٢٥. قصيدةٌ في الوعظ والإرشَاد [٣].

٢٦. رسالةٌ في التَّبغ [٤].

٢٧. له شرحٌ على «المقصود والممدود» لابن دريد - رحمه الله تعالى -.

٢٨. قصيدةٌ في رثاء الشيخ أحمد بن اعمر [٥].

---

(١) انظر: «فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية بتنبكتو» تحت رقم: (١٢٧٥) (١/ ٣٧٦).

(٢) المصدر السابق تحت رقم: (٣١٤٥) (٣/ ٧١).

(٣) المصدر السابق تحت رقم: (٣٤٢٢) (٣/ ١٩٢).

(٤) المصدر السابق تحت رقم: (٣٦٢٨) (٣/ ٢٨٠).

(٥) المصدر السابق تحت رقم: (٢٩٧٨) (٢/ ٥٣٦).

٢٩. أربعةُ أنظامٍ[1] عقد بها مقدِّمة الإمام أبي عبد الله بن آجرُّوم - رحمه الله تعالى -.

الأول: النَّظمُ الَّذي بينَ يديك، على بحر الرَّجزِ - كما هو معلومٌ -؛ أتمه سنة ١١٢٠هـ، كما جاء مُصرَّحاً في خاتمته.

٣٠. **والثاني**: على بحر الرَّجَزِ أيضاً، سمَّاه: «**نزهة الحلوم في نظم مقدِّمة ابن آجرُّوم**»[2]. وأتمه سنة ١١٤٤هـ.

٣١. **والثالث**: على بحر الطَّويلِ، سمَّاه: «**كشف الغموم في نظم مقدمة ابن آجرُّوم**». أتمه قبلَ وفاته بثلاث سنوات؛ أي: سنة ١١٥٧هـ.

٣٢. **والنَّظمُ الرَّابعُ**: ذكره صاحبُ «**الرِّحلة العليَّة**» (١/ ٩٦) ولم يذكر له اسماً، ولم يُشِرْ إليهِ برَسْم.

أقولُ: غالبُ تراثه العلميِّ - من مُصنفَاتٍ، وفتاوى، وتقيدَاتٍ،

---

(١) انظر: «عون القيوم على كشف الغموم في نظم مقدمة ابن آجرُّوم» (ق٥)، و«الرِّحلة العليَّة» (١/ ٩٦) كلاهما للشيخ الفقيه محمَّد باي بلعالم - حفظه الله تعالى -. و«فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا بتنبكتو» تحت رقم: (٨٤١٢)، و(٦٢١٩).

(٢) وقد قرظه تلميذه العلامة السيِّد عبد الرحمن بن عمر بن محمَّد بن معرُوف التنلاني التواتي المتوفى - رحمه الله تعالى - بمصر سنة ١١٨٩هـ؛ بقوله:

إذَا رُمْتَ نَظْماً يـزري بالـدُّرِّ في سِـلْكِ ... فـلازِم ذرا الـشَّيخ ابـن أُبَّ أخ النسكِ
بـدَا فيـه فـرْداً بيـن أعـلامِ عَـصرهِ ... بصوغ قـريض محكـم النَّظمِ والسَّبكِ
وفي «نُزْهَـةِ» مـن المحاسـن مـا تـرَى ... يقربهـا المـصغي إليهـا ومـن يحكـي
فقـد حَـوتْ مـع إيجازِهَـا لُـبَّ أصلِها ... أدام بهـا نفعـاً إلهـي ومـالكي
وأولى الَّـذي أبـدَاها خيـر آلائـه ... فقـد سـهَّل الـصَّعب الـذي كُنَّا نـشْتَكِي

انظر: ص (٤ - ٥) من كتاب «الرحيق المختوم لنزهة الحلوم في نظم مقدمة ابن آجرُّوم» للشيخ محمَّد باي بلعالم.

وأنظَام، وأشعَارٍ - لا يَزَالُ مخطُوطَاً، يتواجَدُ في خزائن منطقة «توات»[١]؛ وفي «مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية» بمدينة «تنبكتو» بجمهورية «مَالِي».

- **مقتطفات من شعره ونظمه**: له مميزاتٌ في الشِّعْرِ، عَزِيزَةُ الظَفَرِ، تُنبِئُ عن اضطِلاَعٍ، وقوَّةٍ في الملَكَة، وأنه لاَ يُجْرَى في مِضْمَارِهِ، ولاَ يُطْمَعُ في مُدَانَاتِهِ.

فها هو - رحمه الله تعالى - يخبرُ عن حَالِهِ، ويروِّحُ عن نفسِهِ، في عُنفُوَانِ شَبَابِهِ، مُعتَزّاً بشخصيَّته، فيقُولُ:

إذا سَادَ بالإقْدَام عمروٌ، وبالذَّكَا ... تَفَرَّدَ إِيَّاسُ، وبالجودِ حَاتِمُ
فَإِنَّ شِعَارِي صنعَةُ الشِّعْرِ؛ الَّذِي ... يُنَازِعُنِي فِيهَا فَذَلِكَ ظَالِمُ

وذكر مترجموه أنَّ له أنظاماً كثيرةً، وقصائدَ بديعةً، ومقطُوعَاتٍ رَائِقةً؛ لو جُمِعتْ لكانَت دِيَواناً ضخماً[٢].

فمن شعره المتميِّز الذي جَادَ به خَاطِرُهُ، هذه القَصِيدة التي سَلَّى بها نفسَه لَّما نزلَ مدينة «أوران» قرب «تنبكتو» من أرض «مَالِي»؛ يقول فيها:

وقائلةٍ لي يَا بنَ أُبَّ محمَّد ... أرَى الناسَ طُراً ها هُنَا فِيكَ زُهَّدا
فَلاَ مَذهبَ مِنْ أُنسِهِ لَكَ وحشَة ... ولا سَامِعاً من ذَا يقُولُ مِنَ الهدى

---

(١) كخزانة «باعبد الله»، و«كوسام»، و«المطارفة»، بولاية «أدرار».

راجع: كتاب «الرِّحلة العليَّة» للشيخ محمَّد باي بلعالم؛ وكتاب «محمَّد بن أُبَّ المزمريّ حياته وآثاره» للأستاذ أحمد أبا الصافي جعفري - حفظهما الله تعالى -.

(٢) انظر: «الرِّحلة العليَّة» (١/ ٩٩).

وبعضٌ يَكَادُ إن ذهبتَ لتبْتَغِي ... مُصَافَحَةً أن لاَ يَمُدَّ لَكَ اليَدا
فَوَ اللهِ مَا أدري أَذَلِكَ منهم ... تجاهلُ آم جهلٌ بِقَدْرِكَ قَدْ بَدَا
فقلتُ: جَهِلتِ الأمرَ لو جئتُ تاجرا ... أَسُوقُ حَمالةً وأُبْرِزُ عَسْجَدَا
لكنه، لَدَى أبناءِ جنسي وغيرهم ... حَبيباً إليهم بَلْ أَمِيراً وَسَيِّدَا
يَسِيرونَ نَحْوِي بُكرةً وعَشيّة ... سِرَاعاً إلى مَثْوَايَ مَثْنَى ومَوحِدَا
فمن قائلٍ مهمَا بَدَتْ لكَ حَاجَة ... فَقُلْ: يَا فُلاَنُ آتِ عبدَ معبدا
ومن قَائلٍ من شِئْتَ فاخطُبْ فَإِنَّنا ... جَعلْنَا لَكَ التَّفْوِيضَ فَاحْلُل وأَعْقِدَ
ومن قَائلٍ حَاكَيْتَ في الفقهِ مَالِكا ... ومِثْلِي غَبِيٌّ جَاهِلٌ غيرُ مُقتَدى

وله أبياتٌ رائِعَةٌ في الجِنَاسِ، أخلَصَ فيها النُّصْحَ، وبالغ في الوَصيَّةِ. يقولُ فيها - رحمه الله تعالى -:

يَا وَيْحَ مُبْتَاعَ الضَّلاَلَةِ بِالهدَى ... فَلَسوفَ يندمُ يومَ يُؤخَذُ بِالنَّوَا (١)
مَا هَمُّهُ إلى لِقَاءِ كَوَاعِب ... تميس كأنهم القضب النَّوَا (٢)
للنَّقصِ في الدُّنيَا يُسَاءُ وإنما ... حسناتُهُ عندَ الحِسَابِ هِيَ النَّوَا (٣)
لم يَدرِ أن لا بُدَّ يوماً أن يُرَى ... في آلَةٍ حَدْبَاءَ تَندُبُهُ النَّوَا (٤)
فَدَعِ التَّكَاسُلَ، واستَعِدْ مُحَاذِرا ... يفت المنون وما ينُوب من النَّوَا (٥)

---

(١) أي: النَّوَاهِي.
(٢) أي: النَّوَاعِم.
(٣) أي: النَّوَاقِص.
(٤) أي: النَّوَاحِي.
(٥) أي: النَّوَائِب.

وَاذْكُرْ إِلَهَكَ بُكْرَةً وَعَشِيَّةً ... وَاشْكُرْ لَهُ وَصِلِ الفَرَائِضَ بِالنَّوَا(١)
وَاعْبُدْهُ، وَاتَّقِهِ، وَلَا تُشْرِكْ بِهِ ... وَافْعَلْ أَوَامِرَهُ وَلَا تَأْتِ النَّوَا(٢)
وَاسْأَلْهُ، وَلَا تَسْأَلْ سِوَاهُ فَإِنَّهُ ... مِنْ فَيْضِ أَبْحُرِ جُودِهِ يَرْجُو النَّوَا(٣)
وَارْغَبْ إِلَيْهِ، وَعُذْ بِهِ مُتَوَقِّعاً ... فَرَجاً إِذَا نَزَلَتْ بِسَاحَتِكَ النَّوَا(٤)

وقال ملغزاً في «النَّحو»:

صَاحِ سَلِّمْ عَلَى النُّحَاةِ وَسَلْهُمْ ... حَبَّذَا حَبَّذَا هُمُ إِنْ أَجَابُوا
مَا مُضَافٌ إِلَيْهِ أُعْرِبَ بِالرَّفْـ ... ـعِ صَرِيحاً وَذَا لَعَمْرِي عُجَابُ

فأجابه ابنهُ الشيخ ضيف الله بن محمَّد - رحمه الله تعالى - بقوله:

جَوَابُ مَا سَأَلْتَ عنهُ قَرِيبُ ... فِي حِزْبِ الأَنْبِيَا هَدَاكَ اللهُ
بعد إِلاَّ، ولفظُهُ لَفْظُ رَفْعٍ ... ذَا الجَوَابُ، وَالعَجَبُ مِنْ مبدَاهُ

وله مميزاتٌ أدبيةٌ، امتازَ بها عن غيره من الأُدبَاءِ؛ تتمثَّل في الأبياتِ العَشَرةِ، التي تُقرأُ من اليمينِ إلى اليَسَارِ، وبالعكس.

أدر كلام كابر ... ربك مالك ردا
أدب وكف أرسنا ... إن سر إفك وبدا
ادع صلاح بائن ... نئا بحال صعدا
ادن لرسم فرط ... طِرْفٍ مُسِرٍ لِنِدَا

---

(١) أي: النَّوافِل.
(٢) أي: النَّواهِي.
(٣) أي: النَّوال.
(٤) أي: النَّوازِل.

إدفـــا بحـــر هـــادن	نـــداه رحـــب أفـــدا
ادلـــج لـــصوب جنـــة	تـــنج بوصـــل جلـــدا
اداب لكـــلِّ عـــادة	تـــدع لكـــل بـــادا
ادفـــن إهانـــة أذى	إذا تنـــاهى نفـــدا

وله تفكيكٌ وشرحٌ عليهَا. نقلهُ برمَّته صَاحِبُ «**الرِّحلة العليَّة**».

- **وفاته**: توفي - رحمه الله تعالى - يوم الاثنين العاشر من جمادى الآخرة، سنة ستين ومائة وألف من الهجرة النبوية (١١٦٠ هـ)[1] ودُفِنَ بمقبرة «**سيدي عثمان**» وسط مدينة «**تيمِيمُون**»، جنُوب بلاد «**الجزائر**» - المحروسة - وقد عاشَ - رحمه الله رحمةً واسعةً - ستا وستين سنةً.

وقد رثاه نجلُه **العلامةُ الشيخُ ضيفُ الله بن محمَّد بن أُبَّ المزمريُّ** بقصيدة، يقولُ فيها:

تـوفي الـشيخُ فيهَـا عـن قَريـبِ	بـأهون مـن جمـادى بغـيرِ لـبسِ
بيـوم عَـاشِرٍ مـنَ بعـدِ عَـامِ	مـنَ الـسِّنين في تحقيـقِ حـدسِ
وفي ذا العَـامِ قَـدْ غَـارَتْ عُيُـونَ	كـصوفي وجنتـوري بحـس[2]

---

(١) كما أشار إلى ذلك الإمام أبو عبد الله البرتليُّ في «فتح الشَّكُور» (١٢٤)، والشيخ محمَّد المختار بن محمَّد «بادي» الوافي الكنتي، في مقدمة شرحه الموسُوم بـ: «مقدم العيِّ المصرُوم» (٨٠). والشيخ الفقيه محمَّد باي بلعالم في «الرِّحلة العليَّة» (١/ ٨٩).

(٢) لأن في السنة نفسها توفي جلَّةٌ من أهل العلم، من نفس المنطقة. سمَّى في مرثيته منهم رجُلَيْنِ.

انظر: «محمَّد بن أُبَّ المزمريّ حياته وآثاره» ص (٨٩).

مدخل
إلى منظومة «عبيد ربه»

يُستحسَنُ قبل الشُّرُوعِ في شَرحِ المنظُومةِ المباركَةِ أن أذكرَ ما يلي:

أولاً: هذه المنظومةُ المباركةُ من بحر الرَّجَزِ(١)، وتقعُ في نحو مائة وأربعة وخمسين بيتاً، وتشتمل على نحو خمس وثلاثين بَاباً؛ بالإضافة إلى المقدِّمة والخاتمةِ.

ثانياً: تمتازُ هذه المنظُومةُ بالسَّلاسَةِ، ووُضُوحِ العبَارةِ، وسُهُولةِ الألفَاظِ؛ وهذا - ولله الحمدُ - شأنُ جُلِّ أنظَام عُلمَاءِنَا المغَارِبَةِ - وخَاصَّةً الشَّنَاقِطَةَ منهُم -؛ شَهِدَ بهذا من وقَفَ على أَرَاجِيزهم، وخبرَ أنظَامَهم، وتذَوَّقَ أشعَارَهم(٢).

---

(١) يستثنى من ذلك قول الناظم - رحمه الله تعالى - في باب «علامات الرفع»:

وارْفَعْ بِنُونٍ: يَفْعَلاَنِ، يَفْعَلُونَ ... وتَفْعَلاَنِ، تَفْعَلِينَ، تَفعَلُونَ

ففيه تذييلٌ، وهو لا يدخل بحر الرَّجزِ كما أفاده شيخُنا العلامة محمَّد سالم ولد عدُّود - حفظه الله - وقد أصلحه بقوله:

وارْفَعْ بِنُونٍ يَفْعَلاَنِ، يَفْعَلُو ... نَ، تَفْعَلاَنِ، تَفْعَلُونَ، يَا فُلُ

وتَفْعَلِينَ، وفي الاسْتِعْمَالِ ... تُعْرَفُ ذِي بِخَمْسَةِ الأَفْعَالِ

انظر: ص (٢-٣) من «متن الآجرُّوميَّة» بتحقيق الشيخ: محمَّد بن أحمد جدُّو الشنقيطيِّ.

(٢) ولا يفوتني في هذا المقام أن أُسَطِّرَ شهَادةً، شَهِدَ بها أحدُ المتذَوِّقين للِّسانِ العربِيِّ، المتمرِّسين في شِعْرِهِ ونَثْرِهِ، ألاَ وهُو مفخَرةُ الجزَائِرِ وأديبُها، العلامةُ محمَّد البشير الإبرَاهِيميُّ - رحمه الله تعالى - إذ يقولُ في إحدى مقالاته: «ما رأيتُ قوماً طاعَ لهم الرَّجزُ وانقادَ، كعُلَماءِ شنقيط، مع السُّهولةِ عليهم في النَّظمِ، ومتانَةِ السَّبْكِ».

ثالثاً: يدورُ الناظم تبعاً لابن آجرُّوم[1] - رحمهما الله - في فَلَكِ أهل الكُوفة ومذهبهم، بدليل ما يلي:

١. تعبيره بالخفض.
٢. ذكره أن الأمرَ مجزومٌ.
٣. سرده لأدوات النَّصب على أنها ناصبة بنفسها دُونَ وَاسِطَةٍ.
٤. حشره لـ: «**كيفما**» في أدوات الجزم. والبصريون لا يعتبرونها جازمةً.
٥. جعله «**إذا**» من أدوات الجزم الخاصة بالشِّعْرِ.

رابعاً: تطرَّقَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - في هذه المنظُومةِ - على اختِصَارِهَا وَوَجَازَتِهَا - إلى بعضِ المسَائلِ، والأحكَامِ النحويَّةِ، يُؤخَذُ بعضُها من الأمثلَةِ التي مثَّل بها، ويُفهَمُ بعضُها بالتأمُّلِ، من ذلك:

١. مسألةُ جَوَازِ تقديمِ خَبَرِ «**كان**» على اسمها، في قوله: «**ككان قائماً زيدٌ**».
٢. مسألةُ دُخُولِ لامِ الابتِدَاءِ على خَبَرِ «**إنَّ**» في قوله: «**إن مالكاً لعالم**».
٣. جَوَازُ تَعَدُّدِ الحالِ لـمُفْرَدٍ وَاحِدٍ.

ويقول في مَوضعٍ آخر: «لم أسمعْ، ولا قرأتُ رَجَزاً، أعذَبَ، ولا أسلَسَ من رَجَزِ الشَّنَاقِطَةِ».

انظر: «الآثار» (٢/ ٦٣) و(٢/ ١٥٠) و(٥/ ٢٨٩).

(١) فقد قال الإمام السيوطيُّ في «بغية الوعاة» (١/ ٢٣٨): «وهنا شيء آخر، وهو أنَّا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النَّحو؛ لأنه عبَّر بالخفض، وهو من عبارتهم، وقال: «الأمر مجزوم»، وهو ظاهر في أنه مُعرب وهو رأيهم. وذكر في الجوازم: «كيفما، والجزم بها رأيهم، وأنكره البصريون فتنطَّن». انتهى كلامه - رحمه الله تعالى -.

وغير ذلك، مما سَيشَارُ إليه في محلِّهِ - إن شاءَ الله تعالى -.

خامساً: اعتنَى الناظمُ - رحمه الله تعالى - بذكرِ الأمثلَةِ التطبيقيّةِ لعدِيدِ من المَسَائلِ النحويَّةِ.

فقد بلغَ مجمُوعُ مَا أورَدَهُ من أمثلةٍ، نَيِّفاً وسبعينَ مِثَالاً. وهذا بلاَ شَكٍّ مما يُعِينُ الطَّالبَ على فهم القَاعِدَةِ وتَثْبيتِهَا (١).

سادساً: ثَمَّتَ مَسَائِلَ زَادَهَا الناظِمُ - رحمه الله تعالى - على الأصل.

من ذلك: زيادتُهُ لأربعَةِ أحرُفٍ من أحرُفِ الجرِّ، هي: «مُذْ»، و«مُنْذُ»، و«لَعَلَّ»، «حَتَّى». وزيادتُهُ التَّقدِيرَ بـ: «في» في بَابِ مخفُوضَاتِ الأسماءِ.

سابعاً: أغفَلَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - ذكر بعضِ المَبَاحثِ المجملَةِ التي ورَدَتْ في الأصلِ، مُكتَفِياً بتفصِيلِهَا؛ كبيَانِ المعرَبَاتِ بالحَرَكَاتِ والحُرُوفِ، وتِعدَادِ المرفُوعَاتِ والمنصُوبَاتِ.

كما أنه أجملَ بعضَ المباحث التي جاءَتْ مُفَصَّلةً في «المقدِّمة» كالضَّمائرِ مثلاً.

إهماله لحرف «الباء» عند تعداده لحروف القَسَمِ، مع أنَّ ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - أفرده بالذِّكر.

ثامناً: خالفَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - مذهبَهُ في بعض المسائل.

ففي «**باب الفاعل**» مثلاً، نجده يُقرِّر أن «**الفاعل**» لا يتقدَّمُ على «**الفعل**»، وذلك في قوله: «**وهْوَ مَا قَدْ أُسنِدَا إليهِ فِعْلٌ قبلَهُ قَدْ وُجِدَا**»،

---

(١) مع العلم أنَّ قيود النُّحاة وضوابطهم وشروطهم، الغالبُ أن تكونَ في الأمثلَةِ التي يمثِّلون بها، وذلك لصُعوبةِ سَرْدِ الشُّروطِ، ولِعُسْرِ ذكرِ الضَّوابطِ.

وهذا - كما هو معلومٌ - مخالفٌ لمذهب الكوفيين القائلين بجوازه.

اشتراطه كون «**التمييز**» نكرة - وهذا مذهبُ البصريين - وذلك في قوله: «**وَكَوْنُهُ نَكِرَةً قَدْ وَجَبَا**». والذي عليه الكوفيون أنه يجوزُ كونه نكرةً - كما سيأتي التنبيه عليه في بابه إن شاء الله تعالى -.

المقدمات

- **تعريف النَّحوِ لغةً:** هو اسمٌ مَنقُولٌ من مَصْدَرِ نَحَوْتُ الشَّيْءَ، أَنْحُوهُ نَحْواً، إذَا قَصَدتهُ.

اصطلاحاً: معرِفةُ أُصُولٍ يُعرَفُ بها أَحَوالُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ للاستِعَانَةِ على فَهْمِ كَلاَمِ الله، وكَلاَمِ رَسُولِهِ ﷺ، وكَلاَمِ العُلَمَاءِ.

- **حَدُّه:** عِلْمٌ بِالمقَاييسِ المستَنْبَطَةِ من استِقْرَاءِ كَلاَمِ العَرَبِ.
- **موضُوعُهُ:** الكَلِمَاتُ العَرَبيَّةُ من جِهَةِ البَحْثِ عن أحوَالِهَا المذكُورَةِ.
- **ثمرتُهُ وفائِدَتُهُ:** صِيَانَةُ اللِّسَانِ عن الخطَأِ في الكَلاَمِ العَرَبِيِّ، وفَهْمُ كِتَابِ الله تعالى، وحَدِيثِ سَيِّدِ الأتقِيَاءِ ﷺ فَهماً صَحِيحاً، اللذينِ هُمَا أصلُ الشَّرِيعَةِ الإسلاَمِيَّةِ وعَلَيهِمَا مَدَارُهَا.
- **نِسبتُهُ:** هُو من عُلُومِ اللُّغَةِ العَربِيَّةِ.
- **وَاضِعُهُ:** أولُ من وضَعَ عِلْمَ النَّحْوِ - على المشهُورِ - أبو الأسْوَدِ ظالم بن عَمروٍ الدُّؤَلِيُّ، بأمْرٍ من أَمِيرِ المؤمنينَ عَلِيِّ ابنِ أبي طَالِبٍ رضي الله عنه[1].
- **حُكمُهُ الشَّرعِيُّ:** تعلُّمُه فرضُ كفَايةٍ، وقد يتعيَّنُ.

(١) فقد رُوِيَ عنهُ رضي الله عنه أنه سُئِلَ: من أينَ لك هذا النَّحو؟. فقال: «لُقِّنْتُ حُدُودَهُ من عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه». وفي رواية: سُئِلَ عَمَّن فتحَ له الطَّرِيقَ إلى الوَضْعِ في النَّحْوِ وأرشَدَهُ إليهِ؟. فقَالَ: «تَلَقَّيتُهُ من عَلِيِّ بن أبي طَالِبٍ رحمهُ الله». وقال في موطنٍ: «ألقَى إلَيَّ عَلِيٌّ أُصُولاً احتَذَيْتُ عليهَا».

بسم الله الرحمن الرحيم

مبارك الابتداء ميمونة الانتهاء

مقدمة الناظم

قَــالَ عُبَــيْدُ ربِّــهِ محمَّــدُ ... اللهَ في كُــلِّ الأُمُــورِ أَحْمَــدُ
مُــصَلِّياً عَــلَى الرَّسُولِ الْــمُنتَقَى ... وآلِــهِ وصَــحْبِهِ ذَوِي التُّقَــى
وبَعْــدُ: فَالقَــصْدُ بِــذَا الْــمَنظُومِ ... تَــسْهِيلُ مَنثُــورِ «ابْــنِ آجــرُّومِ»
لِمَــنْ أَرَادَ حِفْظَــهُ وعَــسُرَا ... عَلَيــهِ أنْ يَحْفَــظَ مَــا قَــدْ نُثِــرَا
واللهَ أَسْــتَعِينُ فِي كُــلِّ عَمَــلْ ... إِلَيــهِ قَــصْدِي وعَلَيــهِ الْمُتَّــكَلْ

الشرح:

بدأ منظُومتَه المباركة بـ: «البسمَلة»، اقتداءً بكتاب الله تعالى، واقتفاءً لسنة النَّبيِّ المصطفى ﷺ(1). وتبرُّكاً بالابتداء بها(2)، وتيمناً بذكرها، واتِّباعاً لعادة

---

(١) وذلك لما ثبت في سنته الفعليَّة ﷺ، من أنه كان يكتب «البسملة» في صدر رسائله، وكتبه إلى الملوك؛ كما جاء في «الصحيحين» من حديث أبي سفيان رضي الله عنه. انظر: البخاري (٦)، ومسلم (١٧٧٣).

أما ما يستدل به غالبُ الشرَّاحِ من إيرادهم لحديث: «كُلُّ أمرٍ ذِي بَالٍ لاَ يُبدَأُ فيهِ بِبِسْمِ الله الرَّحمنِ الرَّحيمِ، فهُو أبتَرٌ» وفي رواية: «أجْذَمُ»، وفي رواية: «أقْطَعُ». فقد ضعَّفه أئمةُ النقدِ، لآفةٍ في سنده. راجع: «الإرواء» (١/ ٢٩- ٣٠).

(٢) لأنَّ «الباء» في «بسم» للاستعانة، أو للمصاحبة على وجه التبرك.

وطريقة المصنفين في تصدير كُتبهم بها[1].

- قوله: «قَالَ» فـ: «قال» فعل ماض منزل حصوله منزلة المضارع؛ لأنّ مقتضى الكلام أن يكون بصيغة «يقولُ» لأنه كلامٌ مستقبلٌ.
- قوله: «عُبَيْدُ رَبِّهِ» تصغير عَبْدٍ، وهو وصفٌ بمعنى المربُوب لبارئه؛ و«ربِّ» مضَاف، والهاء مُضَافٌ إليه.
- قوله: «مُحَمَّدُ» علَمٌ منقولٌ من التحميد، مُشتقٌّ من الحميد؛ وهو هُنا بدلٌ، أو عطفُ بيانٍ من «عُبيد ربِّه».

أقولُ: وتعيينُ النَّاظمِ - رحمه الله تعالى - لنفسه والتعريف بها، مما يُرَّغِبُ الطَّالب في قَبُولِ نظمه، والإقبال عليه، وليكونَ أدعى للاجتهَادِ في تحصيله ودراسته، ومن ثَمَّ يؤجر صاحبه، وينال المثوبة والقبول.

- قوله: «اللهَ» منصوبٌ على التعظيم، وهو عَلَمٌ على ذَاتِ الرَّبِ المقدَّسَةِ سبحانه وتعَالى، لا يُطلَقُ إلاَّ عليهِ جلا في عُلاه؛ وأصلُهُ «إلـه» حُذفت الهمزةُ، وعُوِّضَ مكانها «أل» التعريف. ولفظُ الجلالةِ هُنا مفعُولٌ مقدَّم لـ: «قال» قصدَ بتقديمهِ إفادَةَ الحصْرِ. لأنـه لا يَسْتَحِقُّ الحمْدَ الكَامِلَ الشَّامِلَ إلاَّ هُوَ سبحَانه.
- وقوله: «في كُلِّ الأُمُورِ أحمدُ» «في» بمعنى «على» أي: أحمد الله سبحانه على كلِّ شأنٍ. وعلى كلِّ حالٍ؛ وعبَّر بالجملة الفعلية، والأولى أن يعبِّر بالاسمية، لدلالتها على الدّوامِ والثبوتِ، بخلاف الفعلية؛ فإنها تدل على

---

(١) قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في «الفتح» (١/ ٩): «وقد استقرَّ عملُ الأئمَّةِ المصنِّفين على افتتاحِ كُتُب العلمِ بِالبسْمَلة، وكذا مُعْظَم كُتُب الرَّسَائِل». انتهى كلامه.

التجدد والحدوث.

- والحمدُ لغةً: الثَّناءُ بالجميلِ على الجميلِ الاختيارِيِّ، على جِهَةِ التَّبجِيل والتَّعظِيم، سواءً كان مُقَابلَ نِعْمَةٍ، أم لاَ.
- واصطلاحاً: فعلٌ يُنبِئُ عن تعظيمِ الْمُنْعِمِ.

وقيل: هُو ذِكرُ مَحَاسِنِ المحمُودِ معَ حُبِّهِ، وإجلاَلِهِ، وتعْظِيمِهِ[1].

أقُولُ: وبينَ الحمدِ والشُّكرِ، عُمومٌ وخُصُوصٌ، نصَّ عليه أئمتُنا - رحمهم الله -.

ثم قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

مُصَلِّيًا عَلى الرَّسُولِ الْمُنْتَقَى وَآلِهِ وصَحْبِهِ ذَوِي التُّقَى

- قوله: «مُصَلِّيًا» بالنصب حال من فاعل «أَحمدُ»، أي: أَحمدُ اللهَ في كُلِّ أموري حالةَ كوني مُصلِّيًا على الرَّسول ﷺ. و«مُصلِّياً» اسمُ فَاعلٍ من صلَّى الرُّباعيّ.

وتُطلَقُ الصلاةُ في اللُّغةِ على عِدَّةِ معَانٍ، منها: البركَةُ، والدُّعَاءُ - وهو أصلُ معَانِيها وهو المقصُودُ هُنَا -، والعِبَادَةُ، والدِّينُ.

- وفي الاصطلاح: ثناءُ الله تعَالى على رَسُولِهِ في الملأ الأعلَى[2].

ومن الملائكة: الاستغفارُ والثناء عليه، حديث: «الملائكةُ تُصَلِّي على

---

(١) كما ذكر ذلك شيخُ الإسلامِ - رحمه الله تعالى - في «المجموع» (٦/ ٢٥٩).

(٢) كما ثبت عن أبي العاليّة عند البخاريّ (٣/ ٢٨٠) باب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَـٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۚ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب ٥٦].
قال واضعه - عفا الله عنه -: وهذا أصحُّ ما قيلَ في صلاة الله على رسُولِه.

أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصلاَّه الَّذِي صَلَّى فيهِ، ما لم يُحدِث، تقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لهُ. اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ»(١).

ومن الآدميين: الثناءُ والدُّعاءُ والتضرُّعُ بأن يزيده تشريفاً وتكريماً.

• قوله: «على الرَّسول» جار ومجرورٌ متعلِّق بقوله: «مصلياً». والرَّسولُ «فعولٌ» من الرِّسَالةِ، ومعنَاهُ في اللُّغَةِ: هو الذي أمره المرسل بأداء الرسالة بالتسليم أو بالقبض. وشرعاً: مَنْ بعثَهُ الله بشريعَةٍ مُجدَّدَةٍ يَدْعُو النَّاسَ إليها.

• قوله: «المنتقى» اسم مفعُولٍ من انتَقى، وهو المختَارُ من جنسهِ، ومنهُ انتقى الشَّيءَ إذا اختَارَهُ، والانتِقَاءُ والاختِيَارُ والاصطِفَاءُ تأتي لمعنى واحدٍ.

والمرادُ من الصلاة عليه ﷺ زيادة التشريف، والتعظيم، والتسليم.

• قوله: «وآله» معطوف على قوله: «الرسول» والآل. مشتقَّةٌ من آل يؤول إذا رجع. و«آل الرَّجل»: أهلُه، وعيالُه، وأتباعُه؛ الذين يرجعون ويضافون إليه، يكون مآلهم إليه. لا تدخلُ «آل» إلاَّ على أُولي الشَّرفِ، ولا تُضاف إلاَّ إلى عاقلٍ(٢).

والمقصود بها هُنَا: أتباعه على دينه، وقيل: المؤمنون من قرابته ﷺ، لأنه عطف معهم الأصحاب - وهو من عطف العام على الخاص -: وقد

---

(١) متفقٌ عليه: البخاري تحت رقم: (٤٤٥)، ومسلم تحت رقم: (٦٤٩)، عن أبي هريرة ﷺ.

(٢) قال العلامة المختار بن بونا الجكني الشنقيطيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٢٠هـ، في «احمراره»:

وغَالِبـــاً «آلُ» كَأهْـــلٍ لم يُـــضَفْ إلاَّ إلى العَـــالِمِ مِـــنْ ذَوِي الـــشَّرَفْ

يختلف معناها بحسَب المقام والسِّياقِ.

- قوله: «**وصحبه**» اسمُ جنسٍ، واحدهُ: صاحبٌ، والمراد بالصّاحب شرعاً: مَنْ لقيَ النبيَّ ﷺ مؤمناً به، وماتَ على الإسلام، ولو تخللت رِدَّةٌ على الأصَح. والإجماعُ قائمٌ على إلحاقهم بالآل في مقام الصَّلاة.
- ووجهُ ثنائِهِ - رحمه الله تعالى - على «**الآلِ**» و«**الصَّحْبِ**» بالدُّعاء لهم؛ هو الوجهُ في الثناءِ عليه ﷺ بعد الثناء على الرَّبِ سبحانه وتعالى؛ لأنهم الواسطةُ في إبلاغ الشرائع إلى العباد، فاستحقوا الإحسانَ إليهم بالدُّعاء لهم.
- قوله: «**ذوي التقى**» أي: أصحاب التقوى. والتقوى هي: التوقي مما يسخط الله تعالى، أو بمعنى أوسع هي: «**عملٌ بطَاعَةِ الله، رَجَاءَ رَحمةِ الله، على نُورٍ من اللهِ؛ والتَّقوَى تَرْكُ مَعْصيةِ الله، مخافَةَ عِقَابِ الله على نُورٍ منَ الله**»[1].

ووَصْفُهُم بالتَّقوَى ﷺ يُعتبرُ في حقِّهم صفة مَدحٍ، وليسَ صِفَةَ تخصيصٍ.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

وبَعْدُ: فَالقَصْدُ بِذَا الـمَنظُومِ ... تَسْهِيلُ مَنْثُورِ «ابْنِ آجرُّوم»

- قوله: «**وبعد**» الواو نائبة عن «**أَمَّا**» النَّائبةِ عن «**مهما**». وهي من

---

(١) وهذا التعريفُ لطلق بن حبيب - رحمه الله تعالى - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٢٩٩) تحت رقم: (٣٠٨٧١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٦٤) وغيرهما، وأثنى على تعريفه غيرُ واحدٍ من أهل العلم.

الظُّرُوفِ المبنيَّة على الضمّ، المنقطعَةِ عن الإضافةِ، أصلْها «أمّا بعدْ»؛ وفيهَا معنى الشَّرْطِ، ويُتخلَّصُ بها من المقدِّماتِ إلى لُبِّ الكلام المقصُودِ (١).

وأصلُ التركيب وتقدير الكلام: مهما يكُن من شيءٍ، بعدَ ما تقدَّمَ من التعريف بالنفس، والحمدلة، والصلاة على الرسول ﷺ، والآل، والصحب، فأقول: مقصودي بنظمي......إلخ.

- قوله: «فـ» للإشعار بالشرط، وهي للجواب، وتُسمَّى «**الفاء الجزائية**».

وهذا منهُ إشارة إلى المرتب الحاضر في الذِّهن؛ سواء تقدَّمت الديباجة أو تأخرت.

- قوله: «**بالقصدُ**» مصدرٌ بمعنى المفعُولِ أي: المقْصُودُ. والمعنى: مُرادد ومقصُوده «**بذا**» اسمُ إشارةٍ لمفردٍ مذكَّرٍ، وهو جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بقوله: «**القَصْدُ**».
- و«**المنظوم**» عطف بيانٍ أو بدل. والنظم: من نظمَ الشيءَ إذا جمعه، وفي الاصطلاح: هو الكلامُ الموزُونُ المقفَّى. «**تسهيل**» السَّهل ضد الصَّعبِ. والمعنى: أنه يصيِّرُهُ سهلاً مُيسراً.
- قوله: «**منشور**» اسم مفعُولٍ من نَثَرَ. والنثر: هو الكلامُ المُقَفَّى بالأسْجَاعِ، ضِدُّ النَّظْمِ. وهو مجازٌ على التشبيه بنَثْرِ الحَبِّ إذا بُذِر.

ومقصوده: أن يسهِّل ما نثره الإمامُ أبو عبد الله - رحمه الله تعالى - في

(١) وقيلَ: بأن العاملَ في «بعد» هو: «أمَّا» المحذوفة لنيابتها عن الفعل، وحُذِفتْ لكثرة الاستعمَالِ، واستُغنِي عنها بدخول «الفاء» في الجوابِ. وقد نصَّ علمائُنا على أنَّ الإتيان بها سنةٌ، قد ثبتت عن أكثر من ثلاثين صَحَابِياً.

مقدِّمته المشهورة، فيجعلها نظماً موزُوناً؛ تيسيراً وتسهيلاً لحفظهِ.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

لِمَـنْ أَرَادَ حِفْظَـهُ وعَسُرَا   عَلَيـهِ أنْ يَحْفَـظَ مَـا قَـدْ نُثِـرَا

- قوله: «لمن أراد حفظه» تعليلٌ لقوله: «تسهيلُ منثور....» أي: لمن شَاءَ ورَغِبَ في حفظ النَّثر.
- قوله: «عسُرا» العُسْرُ هو: الضَّيقُ، والشِّدةُ، والصُّعوبةُ، ضدُّ اليُسْرِ؛ والمعنى: أنه تعسَّر عليه حفظُ النثرِ واستظهاره، لصُعُوبتِهِ، وسُرعةِ تفلُّتهِ من الذِّهنِ.
- قوله: «ما» اسم موصُول بمعنى الذي. «قد نثرا» في المقدمة المشار إليها. والألف في «عسرا» و«نثرا» للإطلاق.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

واللهَ أَسْتَعِينُ في كُلِّ عَمَلْ   إِلَيـهِ قَصْدِي وعَلَيـهِ الْمُتَّكَلْ

- قوله: «والله أستعين» التاء والسين للطلب. أي: أطلبُ الإعانةَ من الله تعالى وحدَه، لا شريكَ لهُ.

وقدَّم المعمُولَ (لفظ الجلالة) على عامله «أستعين» لإفادةِ ودِلالَةِ القصْرِ والحصر.

- قوله: «في كل عمل» أي: عملي كلّه؛ سواءٌ كان ظاهرًا أو باطنًا؛ لذلك عبر بالعمل ليشمل أعمال القلب والجوارح.
- قوله: «إليه» جارٌ ومجرورٌ، وقدَّمه لإفادةِ القَصْرِ والحَصْرِ. أَي: إليه قصدي لا إلى غيره. و«قصدي» أي: توجهي.

- «وعليه المتَكَل» أي: عليه سبحانه وتعالى الاعتماد. فالمتَّكلُ على هذا مصدرٌ مِيميٌّ مما فوق الثلاثي.
- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن مقدِّمة الناظم - رحمه الله تعالى - اشتملت على سبعةِ أمُورٍ:

١) التعريف بالذَّاتِ.

٢) حمد الله تعالى.

٣) الصلاة على الرَّسولِ ﷺ، والآلِ، والصَّحبِ - رضوان الله عليهم أجمعين -.

٤) بيان المقصَد من النَّظم.

٥) الاستعانة بالله تعالى.

٦) التوجُّه لله تعالى.

٧) التوكُّل عليه سبحانه [١].

---

(١) فقد اشتملت مقدّمته - كما نبَّه عليه شيخُنا - حفظه الله تعالى - على أربع مسائل من مسائل التوحيد: «الحمد»، و«الاستعانة»، و«التوجُّه»، و«التوكُّل».

باب
الكلام وما يتألف منه

إنَّ الكَــلاَمَ عِنْــدَنَا فَلْتَــسْتَمِعْ لَفْظٌ، مُرَّكَبٌ، مُفِيدٌ، قَدْ وُضِعْ
أَقْــسَامُهُ الَّتِــي عَلَيْهَــا يُبْنَــى: اِسْمٌ، وفِعْلٌ، ثم حَرْفُ مَعْنَى

الشرح:

بدأ - رحمه الله تعالى - بتعريف الكلام لأنه المقصُودُ بالذَّاتِ، وهو موضُوعُ النَّحوِ، ومادتُه التي يعمَلُ فيها، وبه يقَعُ التَّفاهمُ والتَّخاطُبُ.

- قوله: «باب الكلام...». مُرَكَّبٌ إضافِيٌّ. والباب هنا يمكن أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف تقديره: هذا باب الكلام، أو يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره: باب الكلام هذا موضعه، أوجهٌ كلُّها مُستسَاغَةٌ.
- **الباب في اللُّغةِ**: المدخَل إلى الشَّيءِ.
- **واصطلاحاً**: اسمٌ لجملةٍ من العلم، تحته فصُولٌ ومَسَائلُ غَالِباً (١).
- **تعريف الكلام**: هو اسمُ مصدَرٍ لكلَّمَ على المشهُورِ. وهو في اللغةِ: القولُ وما كان مكتفيًا بنفسِهِ. **واصطلاحاً**: هو اللَّفظُ المركبُ المفِيدُ فَائِدةً يحسُنُ السُّكُوتُ عليهَا.
- قوله: «**إنَّ الكلام**» «**أل**» الداخلة على «**الكلام**» للحقيقة وهي التي

---

(١) لطيفةٌ: ألغز بعضهم في معنى «الباب» بقوله:

وَمَــا شَيْءٌ حَقِيْقَتُــهُ مَجَــازٌ وأَوَّلُــهُ، وآخِــرُهُ سَــوَاءُ
ثُلاثِــيٌّ، وفِيــهِ حــرْفُ مَــدٍّ لَــهُ الإعْــرَابُ حَقّــاً، وَالبِنَــاءُ

تدخل وتباشر المعرفات.

- قولـه: «عِنْدَنَا» أي: في حُكْمِنَا معاشر النُّحاةِ، لأنه يتكلم عن نفسه وغيره؛ وهو قيدٌ يحترز به من الكلام المصطلح عليه عند اللغويين(١).

لأن الكلام يتنوَّع ويختلف باختلاف الفنون والعلوم.

فالكلام عند النحاة ما اجتمعت فيه قيودٌ وأركانٌ أربعةٌ:

١. **القيْدُ الأولُ: اللَّفظ:**

- **تعريفهُ لغةً:** الطَّرْحُ والرَّمْيُّ.
- **اصطلاحاً:** هو الصَّوتُ المشتملُ على بعض الحُروفِ الهجَائيَّةِ - حَقِيقةً أو حُكْماً -. خَرجَ بذلكَ ما انعدمَ فيه هذا القيدُ وهو: الكتابةُ، والرُّمُوزُ، والعقْدُ، والإشَارَةُ - ولو كانت مفهُومةً - ولسان الحال.

فاللَّفظُ: جِنسٌ يشملُ الكلامَ، والكلمةَ، والكَلِمَ - مُهمَلاً كان أو مُستعمَلاً -.

٢. **القيْدُ الثاني: التركيب:**

- **تعريفه لغةً:** هو وَضعُ الشيءِ على الشيءِ لإرَادَةِ الثُّبُوتِ، أو عدمِهِ.
- **اصطلاحاً:** هو ما تَركَّبَ من كلمتينِ فأكثرَ تَركِيباً إِسنَادِياً. خرج بذلك: الملفُوظُ المفردُ.
- **أنواعه:** يأتي التركيبُ على أربعة أنواع:

الأول: التركيب الإسنادي: وهو المكوَّنُ من مُسندٍ، ومُسند إليهِ، كقولك: «محمَّد قائمٌ»، و«قام محمَّد».

---

(١) لأن الكلام في اصطلاحهم: هو اسمٌ لكل ما يُتكلَّمُ به، مفيداً كان أو غير مفيدٍ.

الثاني: التركيب المزجي: كقولك: «بعلبك».

الثالث: التركيب الإضافي: كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ﴾ [الروم: ٥٦]. الشاهد فيه قوله: «كتاب الله».

الرابع: التركيب العددي: كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]. وقوله: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾ [المدثر: ٣٠].

- وقوله - رحمه الله تعالى - في النظم: «**مُركبٌ**» هو اسمُ مفعُولٍ من «ركَّبَ».

٣. **القيْدُ الثالثُ: الإفادة**: وهي مصدر «**أفاد**».

- **ومعناها لغةً**: ما استفادهُ الإنسانُ مُطلقاً - حِسياً كالمال أو مَعنوياً كالجاه-.
- **اصطلاحاً**: ما أفاد فائدةً تامَّةً، يحسنُ سُكُوتُ المتكلم عليها (١). خرجَ بذلك: اللَّفظُ المركب غير المفيد. مثل: «غلام زيد».
- وقوله: «**مفيدٌ**» هو اسمُ فاعلٍ من «**أَفَادَ**».

٤. **القيْدُ الرابعُ: الوضع**: وهو من مصادر الفعل «**وَضَعَ**».

وله عدَّة معان في اللغة منها: الإثبات للشيء، ومنها إسقاط الجناية عن فلان، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

---

(١) هل المراد بالسُّكُوتِ؛ سُكُوتُ المُتكلِّم عن التكَلُّم، أو السَّامع عن طلب الازدياد، أو هما معاً ؟. أقوالٌ في المسألة. أرجحُها وأولاها سُكُوتُ المتكلِّم عن التكلُّم، لأن السُّكُوتَ عكسُ التكلُّمِ وخلافه، الله أعلم.

- اصطلاحا. جعلُ اللفظِ دليلا على معنى [١]، وفق الاستعمال العربي. كوضع «محمَّد» على الذَّات المشخصة مثلاً [٢].

قيل: المرادُ بـ: «**الوضع**» الوضع العربي، ليخرج بذلك كلام الأعاجم.

وقيل: معناهُ: القصدُ [٣]. أي: قصد المتكلم إفهام السَّامعِ، وإفادته. فخرج بذلك اللفظ المركب المفيد من غير قصد. كـ: كلام النائم، والسكران، وهذيان المريض، والمجنون.

والمعنى الثاني هو الصَّحِيحُ في بيانِ معنى الوضع [٤].

- والحاصلُ أنه متى وُجِدت هذه القيودُ الأربعةُ، وُجِدَ الكلامُ النحويُّ؛ ومتى انتفَتْ، أو انتفى وَاحِدٌ منها، انتفى الكلامُ النحويُّ.
- مثالٌ: ما استوفى هذه الشروط قوله تبارك وتعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢].
- وقوله في النظم: «مركبٌ» هو نعت لقوله: «**لفظٌ**» وقوله: «**مفيدٌ**» نعتٌ لقوله: «مركبٌ»
- قوله: «**فلتستمعْ**». الفاء هنا عاطفةٌ، و«لتستمع» مضارع مجزوم بلام الأمر، و«الفاء» رابطةٌ. وهو مركب من فعل أمر، والفاعل مستتر

---

(١) قولنا: «دليلاً على معنى» احترازاً عن اللفظ الدال على معنى مفرد بالدلالات الطبيعية كـ: «أَخ» الدال على السُّعال، أو الدلالات العقلية كـ: دلالة الصوتِ على المصوِّت.

(٢) وهذا المعنى الاصطلاحيُّ له علاقةٌ بالمعنى اللُّغويِّ الذي هو: الإثبات. كما نبَّه عليه شيخُنا الشيخ عبد الرحمن كوني - حفظه الله تعالى -.

(٣) وحدُّه بـ: «القصد» قطع به أئمةٌ معتبرون، وعليه أكثر شُرَّاحِ «مقدمة ابن آجرُّوم».

(٤) ومهما يكن فلا يخرج معنى الوضع عن شيئين:
الأول: الوضع العربي. والثاني: القصد على الصَّحيحِ. والله أعلم.

تقديرُهُ: استمع أنت.

ومقصوده: أن الكلام في حكمنا نحن معاشر النحاة ما تركب مما ذكرته لك فلتستمع له، والله أعلم.

لما ذكر - رحمه الله تعالى - حدَّ الكلام، ذكر أقسَامه التي يتألف منها فقَالَ:

أقْسَامُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يُبْنَى ... اِسْمٌ، وفِعْلٌ، ثم حَرْفُ مَعْنَى

- قوله: «أقسامه» الأقسام جمع قَسْمٍ، والقَسْمُ - بفتح القاف - مصدر قسمت الشيءَ قسماً إذا جزأته. و- بالكسر - إذا أُريدَ به النَّصِيبُ أو الجزءُ من الشَّيءِ المقسُوم.
- و«ـه» ضمير متصلٌ يعود على الكلام، وهو في محل خفض بالإضافة. وهذا تفصيل منه - رحمه الله تعالى - لما ذكر من أن الكلام يكون مركباً.

فالمقصود إذاً بأقسام الكلام: أجزاؤه من جهة التركيب لا من جهة الحقيقة.

- قوله: «**التي عليها يُبنى**» أي: الدعائم والعُمَد والأركان التي يتأسس عليها ويتألف منها الكلام من مجموعها لا من جميعها ثلاثةٌ. وتفصيل ذلك وتوضيحه بما يلي:

القسم الأول: الاسم.

- **تعريفهُ لُغةً**: ما دلَّ على مُسمَّى. **واصطلاحاً**: هو كل كلمة دلّت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان. واشتقاقُهُ من «السُّمُوِّ» وهو العُلُوُّ على الصَّحيحِ، وعليه الأكثرُ.

- **حكمه**: الاسمُ يكونُ مُعرَباً دائماً، والبناءُ طارِئٌ عليه.
- **أنواعه**: الاسم ثلاثة أنواع.

الأوَّل: متمِّكن أمكن، وهو: المعرَبُ المنصرِفُ.

الثاني: متمِّكن، وهو: المعرَبُ فقط.

الثالث: غير متمِّكن، وهو: المبنِيُّ.

وينقسم ثلاثة أقسام من جهة الإظهار، والإضمار، والإبهام:

فالمظهَر: ما دلَّ على مُسمَّاه بلا قيدٍ. كـ: «محمَّد».

والمضمَر: ما دلَّ على مُسمَّاه بقيدِ: التكلُّم، أو الخطاب، أو الغيبة: كـ: «أنَا»، و«أنتَ»، و«هُوَ».

والمبهَم: ما دلَّ على مُسمَّاه بقيد الإشارة أو الصِّلَةِ. فالإشارةُ كـ: «هـذَا»، و«هذه» و«هؤلاء»، والصِّلَةُ كـ: «الذي».

القسم الثاني: الفعل(١).

- **تعريفه لغةً**: الحدثُ. **واصطلاحاً**: هو كلُّ كلمةٍ دلَّت على معنى في نفسِهَا، واقترنت بأحدِ الأزمِنَةِ الثلاثة(٢).

قولنا: «**في نفسِهَا**» أي: في ذاتها دُونَ ضَمِيْمَةِ كلمةٍ أُخرَى. فخرج بذلك الحرفُ لأنه لا يدل على معنى في نفسه.

وقولنا: «**واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة**» خرج بذلك الاسم؛ لأن الاسم يدل على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمن معينٍ.

---

(١) ثنى بالفعل في الرُّتبة لكونه يتوسط الاسم، والحرف.

(٢) أو بعبارة أخرى: هو ما أسند إلى شيء، ولم يسند إليه شيء.

وقولنا: «**بأحد الأزمنة**» لأنه لا يمكن أن يدل على زمنين في وقت واحد حقيقة، ولا على الأزمنة الثلاثة من باب أولى، وإنما يكون مدلول الفعل زمناً واحداً.

- **أقسامه**: ينقسم الفعلُ - إجمالاً - ثلاثة أقسام: فعل ماض، ومضارع، وأمرٍ. وسيأتي الكلامُ عليها تفصيلاً في باب الأفعال - إن شاء الله تعالى -.

القسم الثالث: الحرفُ (١):

- **تعريفه لغةً**: الطرف، والجانب، فإن حرفَ كلِّ شيءٍ طرفهُ وجانبهُ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]. أي: طرف.
- **واصطلاحاً**: هو كل كلمة دلَّت على معنى في غيرها ولم يقترن بزمانٍ.
- **حكمه**: الحرفُ مبنيٌّ، ولا يُعربُ منه شيءٌ أبداً.
- **تنبيهٌ**: المقصودَ بالحرف هنا أحرفُ المعاني بدليل القيد الذي ذكره الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله: «ثم حرفُ معنى».

والأداة «ثم» هنا بمعنى الواو؛ لأنه لا معنى للتراخي مع تساوي الأقسام، لأنَّ الانقسامَ من جهةِ المقسومِ شيءٌ واحدٌ؛ ولأن الحرف لا يسند ولا يسند إليه، كما هو حاصلٌ للاسم والفعل.

- **مُلَخَّصٌ**: يتلخَّصُ مما سبق أن الكلام عند النُّحاةِ هو ما اجتمعت فيه أربعةُ قُيودٍ: «**اللفظ**»، و«**التركيب**»، و«**الإفادة**»، و«**الوضع**». وينقسم - إجمالا - ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، والله أعلم.

---

(١) أخرَّ الحرفَ لكون مرتبته متأخرةً عن الاسم والفعل.

باب
بيان علامات الاسم

فَالِاسْمُ بِـالخَفْضِ وبِـالتَّنْوِينِ أَوْ ... دُخُولِ «أَلْ» يُعْرَفُ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

وبِحُـرُوفِ الجَـرِّ وهْـيَ: مِـنْ، إِلى ... وعَـنْ، وفِي، ورُبَّ، والبَـا، وعَـلَى

والكَـافُ، والـلَّامُ، وَوَاوٌ، والتَّـا ... ومُـذْ، ومُنْـذُ، ولَعَـلَّ، حَتَّـى

الشرح:

هذا شروعٌ من الناظم - رحمه الله تعالى - في بيان العلامات الدَّاخلة على القسم الأَوَّل من أقسام الكلام وهو الاسم.

- قوله في الترجمة: «**علامات الاسم**»: أي: بيان للعلامات التي تُميِّزُه، ويُعرف بها عن غيره من الفعل، والحرف.
- وقوله: «**فالاسم...**» الفاء الدَّاخلة على كلمة «الاسم» تُدعى: «الفاء الفصيحة»، وضابطها أن تقع جواب شرطٍ مُقدَّرٍ؛ فكأنه قال: إذا أردت أن تعرف ما يتميز به كلٌّ من الاسم، والفعل، والحرف؛ فالاسم يتميز بـ: الخفض.....إلخ. و«أل» الدَّاخلة على «**الاسم**» للعهد الذِّكْري. لأنَّ النكرةَ إذا أُعيدَت معرفة فهي عينُ الأولى [1].
- وقوله: «**بالخفضِ**» المقصود به: مُسمَّاهُ الذي هو الكسرة. كذلكم الشأنُ في قوله: «**وبالتنوين**» فالمقصود مسمّى التنوين، وليس لفظه.
- **علاماته**: للاسم أربع علامات يختص بها عن صاحبيه، وتفصيلها

(١) لأنه سبق وأن ذكر الاسم منكراً في قوله: «اسم وفعل.....».

كالتالي:

١. **العلامة الأولى: الخفض:**

- **تعريفه لغةً**: هو الوَضْعُ؛ ومن معانيه: التذلُّل والخضُوعُ.
- **اصطلاحاً**: تغيير مَخصوصٌ يجلبه عاملٌ مخصوصٌ، علامته الكسرة، وما ينوب عنها.

٢. **العلامة الثانية: التنوين:**

- **تعريفه لغةً**: التَّصويتُ، ومنه تنوينُ الطَّائرِ إذا صَوَّتَ.
- **اصطلاحاً**: وهي نونٌ تَلحَقُ الآخِرَ لفظاً، لا خَطّاً، لغيرِ توكيدٍ، ولا الترنُّم.

قولنا: «**نونٌ**» من غير تقييدٍ بالزائدة الساكنة كما في بعض التعاريف؛ لأن الزائدة الساكنة قد تلحق الفعل، وقد تلحق الحرف، وقد تلحق الاسم، فهي مشتركة بين الثلاث وليست مختصة بالمراد وهو الاسم.

قولنا: «**لا خطّاً**» احتِرَازاً من اللاَّحقة في الخطِّ، نحو: «ضيفن».

وقولنا: «**لغير توكيد**» احترازاً من نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]. وقوله: ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]. فالنونُ فيهما لاحقةٌ لفظاً، لا خطاً لكنَّها للتوكيد.

- **مثاله**: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة: ١٢٨] فهذه خمسةُ تنويناتٍ اجتمعَتْ في هذه الآية المباركة.
- **أقسامه**: للتنوين أقسامٌ عدَّة، نقتصرُ على ما يصلُحُ أن يكونَ علامةً

للاسم، ولهُ متعلَّقٌ بهِ، وهِيَ أربعة(١):

القسم الأول: تنوين التمكين: وهو اللاَّحقُ للأسماء المعربة المنصرفة.

- مثاله: قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]. وقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام: ٩٢].

القسم الثاني: تنوين التنكير: وهو اللاَّحقُ لبعض الأسماء المبنيَّةِ المختُومَةِ بـ: «وَيهِ» للدِّلالة على التنكير مثاله: قولك: «مررت بنفطويهِ، ونفطويهٍ آخر».

القسم الثالث: تنوين المقابلة: وهو اللاَّحقُ لجمعِ المؤنث السَّالم، في مقابلة النُّونِ في جمع المذكر السَّالم.

- مثاله: قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ۝٥﴾ [التحريم: ٥].

القسم الرابع: تنوين العوض: وهو ثلاثةُ أنواع:

الأول: عوضٌ عن حرف: وهو اللاَّحقُ لنحو: «جوارٍ»، و«غواشٍ»، عوضاً عن الياء في حالتي الرَّفعِ، والجرِّ.

ضابطه: أنه كلُّ جمع على وزن: «فَوَاعِلٍ»، وآخره ياء تحذف، ويصير التنوينُ عوضاً عنها.

- مثاله: قوله تعالى: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَٰلِكَ

---

(١) هناك أقسام أخرى للتنوين جمعها بعضُهم بقوله:

مَكِّنْ وعَوِّضْ وقَابِلْ والمنكَّرَ زِدْ ... رَنِّمْ أو احْكِ اضطَرِرْ غَالٍ ومَا هُمِزَا

نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤١﴾ [الأعراف: ٤١].

الثاني: عوضٌ عن كلمة: وهو اللاَّحقُ لـ: «**كُلٍّ**» و«**بَعْضٍ**» عِوَضاً عمّا يُضافُ إليهِ كَما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿قُلۡ كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]. فيقدَّر: كل أحد، أوكل امرئٍ.

وقوله تعالى: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴿١٤﴾﴾ [ص: ١٤]. وقوله: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة: ٢٥]. أي: على بعضهم.

الثالث: عوضٌ عن جملة: وهو اللاَّحقُ لـ: «إذْ» عِوَضاً عن جملةٍ تكُونُ بعدَها كما في قول الباري: ﴿وَٱلۡوَزۡنُ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡحَقُّۚ فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿٨﴾﴾ [الأعراف: ٨]. وقوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الروم: ٤ - ٥]. وقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمۡ حِينَئِذٖ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [الواقعة: ٨٤].

٣. **العلامة الثالثة**: دخول «أل» المعرِّفةِ في أوله سواء أفادَ التَّعريفَ، أولم يُفِدْ. وسواء كانت للعَهْدِ، أو للجِنْسِ.

- **مثاله**: قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلۡفُلۡكَ لِتَجۡرِيَ فِي ٱلۡبَحۡرِ بِأَمۡرِهِۦۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلۡأَنۡهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾﴾ [إبراهيم: ٣٢ - ٣٣]. فقد اجتمع في هذه الآية المباركة سبع كلماتٍ دخلت عليهنَّ «أل» التعريف.

واجتمع هذا العدد [١] في قول أبي الطيِّب المتنبيّ في قوله:

الخَيْلُ، واللَّيلُ، والبَيـدَاءُ تَعرِفُنِي وَالسَّيفُ، وَالرُّمحُ، والقِرْطاسُ، والقلمْ

- **تنبيهٌ:** عبَّر الناظمُ - رحمه الله تعالى - بلفظ: «أل»، - جرياً على مذهب الخليل ابن أحمد الفراهيديِّ رحمه الله - وهو أجودُ من التعبيرِ بلفظ: «الألف واللام»، كما هو صنيعُ ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى -.

٤. **العلامة الرابعة: حروف الجرِّ:** وهي حروفٌ تصل ما قبلها بها بعدها، فتوصل الاسمَ بالاسمِ، وتوصل الفعلَ بالاسمِ.

- **أقسام حروف الجرِّ:** تنقسم حروفُ الجرِّ إلى قسمين:

القسم الأول: حروفٌ مُشتَركةٌ بين الظَّاهر والمضمَرِ، وهي سبعةٌ:

- **«من»:** من معانيها الابتداء. وهي تجرُّ ما لا يجر غيرها [٢].

وقد دخلت على الظاهر والمضمر في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا ﴿٧﴾﴾ [الأحزاب: ٧].

- **«إلى»:** من معانيها انتهاء الغاية الزَّمانيَّة. فدخولها على الظَّاهرِ كما في قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٠٥]. والمضمر كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

- **«عن»:** من معانيها البعد والمجاوزة. فدخولها على الظَّاهرِ في قوله

---

(١) أفاده شيخُنا - حفظه الله تعالى -.

(٢) قال واضعه - عفا الله عنه -: لعلَّ الناظم - رحمه الله تعالى - صدرها، وابتدأ بها لمناسبة معناها، والله أعلم.

تعالى: ﴿ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ۝٨ ﴾ [التكاثر: ٨]. والمضمر كما في قوله تعالى: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [البينة: ٨].

- «فِي»: من معانيها الظرفية. فدخولها على الظَّاهِرِ كقوله تعالى: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ۝٢٠﴾ [الذاريات: ٢٠]. والمضمر كقوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١].
- «على»: من معانيها الاستعلاء. فدخولها على الظَّاهِرِ قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. واجتمع الظاهر والمضمر في قوله: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ۝٢٢﴾ [غافر: ٨٠].
- «اللام»: وهي مكسورة مع الظاهر ومفتوحة مع غير ياء الضمير نحو: لَه، ولَك، ولَنا؛ ومن معانيها الملك والاختصاص. فدخولها على الظَّاهِرِ كقوله تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ۝١٦﴾ [غافر: ١٦]. والمضمر كقوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].
- «الباء»: من معانيها الاستعانة. فدخولها على الظَّاهِرِ كقوله تعالى: ﴿ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٢٨﴾ [التوبة: ١٢٨]. والمضمر كقوله تعالى: ﴿قُلْ ءَامِنُواْ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾ [الإسراء: ١٠٧].

القسم الثاني: حروفٌ تختصُ بالظاهر فقط، وهي ثمانيةٌ:

- «رُبَّ»: - بضمِّ الرّاءِ وفتحِ البَاءِ المشَدَّدةِ على المشهُورِ -.

ومعناها التقليلُ تارةً، والتكثيرُ أخرى (١) - على حسب سياقِها في الكلامِ -.

مثالها قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] (٢). وقول الشَّاعر:

رُبَّـــهُ فِتيَـــةً دَعــوتُ إلى مـــا ... يُـورِثُ المجـدَ دَاعِيـاً فأجَـابُوا

- **شروط عملها:** يُشترَطُ لعملِ «ربَّ» شُرُوطٌ:

١) أن تكون في أوَّلِ الكلامِ.

٢) يجبُ أن يُؤخَّرَ عملُها.

٣) يجبُ أن يكُونَ فعلُها مَاضياً.

٤) لا تجرُّ إلاَّ النَّكرةَ.

٥) أن تكُونَ النكرةُ مَوصُوفةً بجملةٍ.

- «مُذْ»: حرفٌ من حُرُوفِ الجرِّ، تختصُّ بالزَّمَانِ المعين - المحدد -، ولا تجرُّ الضَّمِيرَ، وهِيَ مُشترِكَةٌ بينَ الحرفيَّةِ، والاسميَّة. قال الشاعر:

لِمَـــنِ الــدِّيَارُ بِقُنَّـــهِ الحِجْـــرِ ... أَقْـوَيْنَ مُـذْ حِجَـجٍ وَمُـذْ دَهْـرِ

- «مُنذُ»: هي حرف من حروف الجرِّ، تختص بالزمان المعين - المحدد -،

---

(١) ذكر الإمامُ السيوطيُّ - رحمه الله - في كتابه «الإتقان» (٢/ ١٩٦ - ١٩٧): «أنها تأتي للتكثير إذا كانت في مقام المباهاة والفخر».

قال واضعه - عفا الله عنه -: وقد أشار العلامة المختار بن بُونا الجكنيُّ الشنقيطيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٢٠هـ، لمعانيها بقوله:

كَثِّـــرْ بِـــ: «رُبَّ» قَلِّلَـــنْ قَلِيـــلا ... كـــ: رُبَّ مَـــنْ كَـــانَ هُنَـــا ثَقِيـــلا

(٢) تنبيهٌ: لم ترد «رُبَّ» في القرآن الكريم إلاَّ في هذا الموضع، مع كثرة وقوعها في اللسان العربي.

ولا تجر الضمير، كالحال في «مُذْ» تماماً. قال امرؤُ القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وعِرْفَانِ   ورَبْـعٍ عَفَـتْ آثَـارُهُ مُنْـذُ أَزْمَـانِ

- «حَتَّى»: وهي لانتهاء الغاية. كقوله تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٥٤﴾﴾ [المؤمنون: ٥٤].

وقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴿٥﴾﴾ [القدر: ٥].

- تنبيهٌ: «حتى» كما تكونُ حرفَ جرٍّ للاسم، وحرفَ عَطْفٍ، تكونُ أداةَ نَصْبٍ للفعلِ المضَارعِ، وتقع أيضاً مبتدءاً في الجملة.
- ملاحظة: وهذه من زِيَادَاتِ الناظم - رحمه الله تعالى - فإنَّ ابنَ آجرُّوم - رحمه الله تعالى - لم يذكُرْها ضِمْنَ حُرُوفِ الجرِّ.
- «الكَافُ»: وتدل على التَّشْبيهِ، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ ﴿٤﴾ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ﴿٥﴾﴾ [القارعة: ٤ - ٥].
- «وَاو القسم»: وهي من أشهَرِ وأخَصِّ حُرُوفِ القَسَمِ، وتختصُّ بالاسمِ الظَّاهِرِ مُطلَقاً. كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ﴿١﴾ وَطُورِ سِينِينَ ﴿٢﴾ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴿٣﴾﴾ [التين: ١ - ٣].
- تنبيهٌ: ضَابِطُ «واو» القسم أن لا يُذكرَ فعلُ المقسم معهَا، كما في الآياتِ الكريمات.
- شروط عملها: اشترط النُّحاةُ لعمل «الواو» في القَسَمِ شُرُوطاً:
   ١) حذف فعل القسم معها. فلا يقال: «أُقسم والله».
   ٢) ألاَّ تستعمل في قسم الطَّلبِ. فلا يُقال: «والله أخبرني».

٣) ألاَّ تدخل على ضمير.

- «تاء القسم»: ولا تدخل إلا على اسم الله جلَّ جلاله. كما في قوله سبحانه تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٧٣]. وكقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾﴾ [الشعراء: ٩٧].
- **شرُوطُ عمَلِها**: اشترط لها النُّحاةُ ما اشترطُوهُ لـ: «الواو».
- «**لعلَّ**»: وهي حرفُ ترجٍّ شبيهٌ بالزَّائدِ، والجرُّ بها شاذٌّ، وتعمل جارَّةً في لغةِ «عُقيلٍ». من ذلك قول شاعرهم الكحلبة العرنِيِّ:

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا ... بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ

فالشَّاهدُ: لفظ الجلالة «الله» وهو مبتدأ مجرورٌ لفظاً. وقول كَعْبِ بنِ سَعْدٍ الغَنَوِيِّ:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ

الشاهد قوله: «لعلَّ أبي المغوار» حيث جرَّ بـ: «لعلَّ» لفظ: «أبي» على لغة عقيل.

- قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «**فاقْفُ ما قَفَوا**» أي: اتبع ما اتبع النُّحاةُ قبلك من علامات الاسم المذكورة.
- وقوله: «**وبحروف الجرِّ وهي...**» من باب الاستطراد - والنَّاظمُ تابعَ في ذلك ابنَ آجروم رحمهما الله تعالى - والمقصودُ: دخولُ واحدٍ من حُرُوفِ الجرِّ؛ لأنه متى دخلَ حرفٌ واحدٌ ثبتت الاسميةُ وحُكم بها.

- فائدتان:

الأولى: في «لعلَّ» عشر لُغَاتٍ، أفصحُهنَّ وأصحُّهنَّ «لَعَلَّ».

الثانية: العلامَاتُ الدَّاخلةُ على الاسم قسمَانِ:

قِسمٌ يلحَقُ الاسمَ في آخرهِ، وهما: الخفضُ، والتنوينُ.

وقِسمٌ يلحقُ الاسمَ في أوَّلِهِ، وهما: الألفُ واللاَّمُ، وحروفُ الجرِّ.

- وقفتان:

الأولى: حرف الجرِّ لا يدخل على نظيره من حروف الجرِّ، لأنه جيء بها لإيصَال معاني الأفعال وأشباهها إلى الأسماء، فالأصلُ أن يتوسط بها لا إليها.

الثانية: من حروف الجرِّ التي زادها الناظمُ على ابن آجرُّوم - رحمهما الله -: «مُذْ»، و«مُنْذُ»، و«لَعَلَّ»، و«حَتَّى».

- مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن الاسم يُعرف بأربع عَلامَاتٍ:

بـ: «الخفض»؛ وبـ: «التنوين»: وهو أربعة أنواع: «تنوين التمكين»، و«التنكير»، و«المقابلة»، و«العوض»، وهو ثلاثة أقسام: قسم عوض عن حرف، وقسم عن كلمة، وقسم عن جملة.

وبدخول «أل»: التعريف؛ وبـ: «حروف الجرِّ»: وهي خمسة عشر حرفاً، سبعةٌ منها تدخل على الاسم الظاهر والمضمر، وهي: «من»، و«إلى»، و«عن»، و«في»، و«على»، و«اللام»، و«الباء».

والثمانيةُ الباقيةُ تدخلُ على الظَّاهِرِ فقط، وهي: «ربَّ»، و«مذ»، و«منذ»، و«حتى»، و«الكاف»، و«واو» القسم، و«تاء» القسم، و«لعلَّ»، والله أعلم.

باب الفعل

والفِعْلُ بِـ: السِّينِ، وسَوْفَ، وبِقَدْ فَـاعْلَمْ وتَـا التَّأْنِيـثِ، مَيْـزُهُ وَرَدْ

الشرح:

لما أنهى الكلام على علامات القسم الأول من أقسام الكلام، شرع في بيان العلامات الداخلة على القسم الثاني من أقسام الكلام، وهو «**الفعل**».

- قوله: «**والفعلُ**». «**أل**» الداخلة عليه للعهد الذكري. لأنه سبقَ أن ذكره منكراً بقوله: «**اسم وفعل....**».
- **علامات الفعل**: للفعل علاماتٌ يعرف بها، وتميزه عن صاحبيه الاسم والحرف، وهي:

«السين»: وهو حرفُ تَنْفِيسٍ[1]، ومعناه: الزَّمنُ القريبُ. كما في قوله تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ۝٧﴾ [الطلاق: ٧]، وقوله:

(١) أي: توسيع أو توسُّع، بدليل أنها إذا دخلت على الفعل المضارع وسَّعته من الحاضر إلى المستقبل.

قال شيخنا - حفظه الله -: «السين» و«سوف» حرفا تنفيس، فكأنَّ الفعلَ كانَ مخنُوقاً بفعلِ الحادثِ، فدخلَتا عليه فنفَّسَت ووسَّعَت عنه الخناقَ، كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٥﴾ [النبأ: ٤ - ٥]. وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤﴾ [التكاثر: ٣ - ٤]. [بتصرف].

قال واضعه - عفا الله عنه -: وليس المراد بالسين في هذا الباب مطلق السين، لأن ذلك يُدخل سين التهجِّي، كسعدٍ وسعيدٍ، وسين الصيرورة، كاستنوقَ الجملُ؛ وإنما المقصود: سين الاستقبال التي تدخل على الفعل المضارع فحسب.

﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦﴾ [الأعلى: ٦].

«**سوف**»: وهو حرف تسويفٍ، ومعناه: الزمن البعيد كما في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥].

وقوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥].

- **تنبيهاتٌ:**

الأول: «**سوف**» مثل «**السين**» في كونهما حرف استقبال، لكن «**سوف**» أوسع منها استقبالاً، وتنفرد عنها بدخول اللام عليها، كما في الآية المستشهد بها.

الثاني: يجب أن تلتصقَ «سوف» بفعلها المضارع.

الثالث: «**السين**» و«**سوف**» تعملان على تخصيص الفعل المضارع بزمان الاستقبال بعد أن كان محتملاً له، ولزمان الحال.

- **فائدةٌ**: لـ: «**سوف**» لغاتٌ منها: «**سف**» و«**سي**» و«**سو**».

«**قد**»: المقصود بها الحرفية [1]، ولها عدَّة معانٍ، وتدخل على الفعلين الماضي والمضارع بشروط أربعة:

الأول: أن يكون الفعلُ مُثبتًا لا مَنفيًا.

الثاني: أن يكون الفعلُ مُتصرِّفًا لا جَامدًا، بمعنى أنه يأتي منه المضارعُ، والأمرُ، والمصدرُ، واسمُ الفاعلِ.

---

(١) لأن «قد» نوعان:

الأول: الحرفيَّة: وهي التي تكون علامةً للأفعَالِ.

الثاني: الاسميَّة: وهي المرادفةُ لـ: «حَسْب» وتدخلُ على الأسماء، ولا تكونُ علامةً للأفعَالِ.

الثالث: أن يكونَ خبريًا لا إنشائِيًا.

الرابع: أن لا يفصِلَ بين «قد» والفعلِ فَاصِلٌ.

مثال دخولها على الفعل الماضي كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [المؤمنون: ١]. وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾ [الشمس: ٩]. وقوله: ﴿قَدْ قَالَهَا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ۝٥٠﴾ [الزمر: ٥٠]. وتفيد التقريب كما في قول المؤذن: «قد قامت الصلاة»[1].

ودخولها على الفعل المضارع كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]. وقوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤].

- **فائدةٌ:** جمع الشيخُ **محمَّد الإغاثة بن الشيخ الشنقيطيُّ** - حفظه الله - معاني «قد» ولغات «سوف» بقوله:

قَلِّـلْ وكَثِّـرْ قَـرِّبَنْ وحَقِّـقِ ... بِـ: قَدْ وفي سَوْفَ بِـ: سَوْ سَفَ انْطِقِي

- وفي قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «وبقد» أدخل عليه حرف الجرِّ، مع أنه مرَّ بك أن حروف الجرِّ مختصة بالأسماء، فما توجيهه:
- توجيهه أن نقول: «قد» هنا اسم، بدليل دخول الباء الجارة عليها، وليست حرفاً، لأن حرفيتها تكمن في حال التركيب ففي قوله

(١) قد اجتمع في هذا المثال ثلاثة معانٍ: «التحقيق»، و«التوقع»، و«التقريب». انظر: «معجم القواعد العربية» للدَّقر ص (٣٦٨).

تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [المؤمنون: ١]. فـ: «قد» في هذا التركيب في الآية الكريمة حرفٌ، لأنه أفاد معنى التحقيق.

«**تاء التأنيث**» السَّاكنة [١]: - حقيقيَّة أو مجازيَّة -.

وقولنا: «الحقيقية» المقصود بها الخلقية؛ أما «المجازيَّة» فالمقصود بها المعنوية.

- **أمثلةٌ**: مثال للحقيقية الخلقية: قوله تعالى: ﴿فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ﴾ [مريم: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ﴾ [القصص: ١١].

ومثال المجازيَّة - المعنوية - قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَهُمْ فِى فَجْوَةٍ مِّنْهُ﴾ [الكهف: ١٧]. وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ۝١١﴾ [فصلت: ١١].

- **تنبيهان**:

الأول: هذه «التاءُ» السَّاكنةُ مختصةٌ بالفعل الماضي فقط.

الثاني: الأصلُ في هذه «التاء» أن تكون ساكنةً، لكن لا يضرُّ تحريكها لعارض التخلُّص من التقاء السَّاكنين:

إما إلى الكسر: كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥]. وقوله: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣١].

---

(١) وتقيدها بـ: «السَّاكنة» حتى تخرج تاء التأنيث المتحركة المختصة بالاسم.

وإما إلى الفتح: كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت: ١١].

وإما إلى الضم: كما في الآية السابقة: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾[يوسف: ٣١]. في قراءة من قرأ بضم «التاء» في «قالت».

«**تاء الفاعل**»: كقوله تعالى: ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦].

«**ياء المخاطبة**»: وهي من علامات فعل الأمر اللَّفظِيَّة(١). مثالها قوله تعالى: ﴿فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا ۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾ [مريم: ٢٦]. فقد اجتمع في هذه الآية الكريمة أربعة ياءات كلُّها للمخاطبة.

«**نون التوكيد**» - ثقيلةً كانت أم خفيفةً -: فالثقيلةُ كقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [الأنبياء: ٥٧]. وقوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [ص: ٨٥]. والخفيفةُ كما في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾﴾ [العلق: ١٥].

وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ

---

(١) لأن فعل الأمر له علامتان لفظيّة: وهي قبوله لياء الفاعلة أو إحدى نوني التوكيد - الخفيفة أو الثقيلة -؛ ومعنويّة: وهي دلالة لفظه التي يُفهم منها الطلب بصيغته.

ٱلصَّـٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [يوسف: ٣٢].

- قوله: «**فاعلم**» الفاء هنا عاطفة، وفعل الأمر وفاعله جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب.
- قوله: «**ميزه ورد**» أي: ورد تميز الفعل عن صاحبيه بهذه العلامات المذكورات في البيت.
- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**الفعل**» يعرف بدخول سبع علامات وهي: «**السين**»، و«**سوف**»، و«**قد**»، و«**تاء التأنيث**»، و«**تاء الفاعل**»، و«**ياء المخاطبة**»، و«**نون التوكيد**»، والله أعلم.

باب الحرف

والحَـرْفُ يُعْـرَفُ بِـأَلاَّ يَقْـبَلاَ لاَسْـمٍ ولاَ فِعْلٍ دَلِيْلاً كَـ: «بَلَى»

الشرح:

هذا شروعٌ منه - رحمه الله تعالى - في ذكر العلامات التي يميز بها القسم الثالث والأخير من أقسام الكلام وهو «**الحرف**» (١).

- قوله: «**والحرف**» «**أل**» للعهد الذكر لأنه سبق وأن ذكره منكراً بقوله: «**ثم حرف معنى**».
- **تعريفُ الحرفِ**: هو الذي يَمتَازُ عن الاسمِ والفعل بخلُوِّه عن عَلاماتِ الاسم وعلامات الأفعالِ. أو هو ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسمٍ ولا فعلٍ.

قال الناظم - رحمه الله تعالى - في منظومته «**نزهة الحلوم**»:

والحـرْفُ مَـا تَـرَاهُ غَـيرَ قَابِـلِ مَـا لِقَـسِيمَيْهِ مِـنَ الـدَّلاَئِلِ

فالحرفُ إذاً لا يدخل في الإعراب أصلاً، لأن علامته سلبية عدميَّة.

- وقوله في النظم: «**دليلا**» الدليل فعيل بمعنى فاعل، وهو مأخوذٌ من الدلالة، وهي العلامة والإرشاد. وهو هنا نكرة في سياق النفيِّ، فعدمُ قَبُولهِ لأيِّ علامةٍ من علاماتِ الاسمِ والفعلِ عَامٌّ.

---

(١) إنما أخرَّهُ عن الاسم والفعل في الذكر والترتيب لضعفه، ولكونه لا يسند، ولا يسند إليه. بمعنى: لا يخبر به، ولا يخبر عنه.

- **حكمه:** الحروفُ جميعها مبنيَّةٌ بإجماع، ولا حظَّ لها في الإعراب، لأنها لا تتصرف، ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه إلى إعرابٍ.
- **أقسامه:** ينقسم الحرفُ مع الاسمِ والفعلِ ثلاثة أقسام.

١. **القسم الأول:** ما يدخل على الأسماء والأفعال: فيكون مشتركا بينهما: كأسماء الاستفهام، وحروف العطف. من ذلك قول الله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [الأنبياء: ٨٠]. وقوله: ﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الشعراء: ٣٩]. وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ﴾ [البقرة: ٢١٠]. وقوله: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ﴾[ص: ٢١].

فغي الآيتين: الأولى والثانية دخلت «هل» على الاسم، وفي الآيتين الثالثة والرابعة دخلت على الفعل.

٢. **القسم الثاني:** ما لا يدخل إلاَّ على الأسماء، ويكون مختصاً بها كـ: «حروف الجرِّ»، و«أل» المعرفة. وقد تقدَّم الكلام عليها والتمثيل لها قريباً.

٣. **القسم الثالث:** ما لا يدخل إلاَّ على الأفعال، ويكون مختصاً بها كحروف «الجزم» و«النواصب». كما سيأتي التمثيل لها بحول الله وقوته.

- قوله: «كـ: بلى» أي: مثل «بلى» وهو حرفُ جوابٍ هَامِلٍ لا يقبلُ أحد الدليلين مبني على السُّكون لا محل له من الإعراب.

- **مثاله**: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠]. وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأنعام: ٣٠].
- **تنبيهان**:

الأول: «**بلى**» تُعطي من الإضراب ما تعطى «**بل**»، إلا أنها لا تكون أبداً إلا جواباً للنفي، دخلت عليه همزة الاستفهام أو التقرير أو التوبيخ أو لم تدخل.

الثاني: الحدُّ الذي ذكره الناظمُ - رحمه الله تعالى - للحرف تبعاً للأصل فيه نظرٌ.

لأنه يدخل فيه فعل الأمر إذ يصدق عليه أنه لفظٌ لا يصلح معه دليل الاسم، ولا دليل الفعل، فلو زاد «نون التوكيد» مثلاً لسلم مما ذكر.

- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «الحرفَ» علامتهُ أنه لا يقبل ما كان علامةً للاسم والفعل، وأنه ينقسم ثلاثة أقسام: قسم يختص بالأسماء: كحروف الجرِّ. وقسم بالأفعال: كحروف الجزم. وقسم مشتركٌ بينهما: كحروف العطف، وبعض أسماء الاستفهام، والله أعلم.

باب الإعراب

الإِعْـرَابُ تَغْيِـيرُ أَوَاخِـرِ الكَلِـمْ تَقْدِيراً، أوْ لَفْظاً، فَذَا الْـحَدَّ اغْتَنِمْ
وذَلِكَ التَّغْيِـــيرُ لِاضْـــطِرَابِ عَوَامِـــلٍ تَـــدْخُلُ لِلإِعْـــرَابِ
أقْـــسَامُهُ: أربَعَـــةٌ تُـــؤَمُّ رَفْعٌ، ونَصْبٌ، ثم خَفْضٌ، جَزْمُ
فَـــالأَوَّلاَنِ دُونَ رَيْـــبٍ وَقَعَـــا فِي الإِسْـمِ والفِعْلِ المُضَارِعِ مَعَـا
فَالِاسْـمُ قَـدْ خُـصِّصَ بِـالجَرِّ كَـمَا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِجِزْمٍ فَاعْلَمَا

الشرح:

لما أنهى - رحمه الله تعالى - الحديث عن الكلام وأقسامه، شرعَ في بيان الإعراب، لأنه المقصُودُ بهذا التصنيف، والمراد عند التطبيق.

- **تعريفه لغةً:** الإعرابُ - بكسر الهمزة - المدخل إلى الشيء.
- **اصطلاحاً:** عرَّفهُ الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله:

الإِعْـرَابُ تَغْيِـيرُ أَوَاخِـرِ الكَلِـمْ تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً فَـذَا الْـحَدَّ اغْتَنِمْ

فالمقصود: تصيير أحوال أواخر الكلم [1] بنقله من السُّكون إلى الضمَّة، أو من الضمَّة إلى الفتحة، ومن الفتحة إلى الكسرة.

- وقوله: «**أواخر الكَلِم**» الإضافة هنا للتقييد، احترازًا عن تغير الأوائل والأواسط. و«الكَلِمُ» اسم جنسٍ جمعيٌّ واحدُهُ كَلِمَةٌ؛ والمراد به هُنا:

(١) لأنه الذي يقتصرُ عليه نظرُ النحويِّ، لا أوائلها لأنه من شأن اللغويين، ولا أواسطها لأنه من شأن الصرفيين.

الاسم المتمكِّن[1]»، والفعل المضارع السالم من نون الإناث، ومن نون التوكيد المباشرة.

- وقوله: «**تقديراً أو لفظاً**» حالان من «تغيير». والمقصود بالتقدير: هو ما يمنع من التلفُّظِ به مَانِعٌ بسبب التعذر، أو الاستثقال، أو المناسبة. كالاسم المقصور، والمنقوص، والمضاف إلى ياء المتكلم، والفعل المضارع المعتل الآخر.
- وضابط **المقصور**: أنه كل اسم معرب آخره ألف لازمة، كقولك: «جاء الفتى» و«رأيت الفتى» و«ما أصعب النَّوى».
- وضابط **المنقوص**: أنه كلُّ اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة، كقولك: «حكم القاضي» و«مررت بالقاضي»[2].
- وضابط **المضاف إلى ياء المتكلم**: أنه كل اسم معرب أضيف إلى ياء المتكلم، كغلامي.
- وضابط **الفعل المضارع المعتل الآخر**: وهو ما آخره حرف علَّة كالألف، والواو، والياء. وسيأتي التمثيل له إن شاء الله تعالى.

أما اللَّفظيُّ: فهو ما لا يمنعُ من النُّطْقِ به مَانِعٌ.

---

(١) قال واضعه – عفا الله عنه –: الاسم المتمكن يشمل ثمانية أنواع، هي: «الاسم المفرد» بنوعيه: المنصرف وغير المنصرف، و«جمع المكسَّر» بنوعيه أيضاً: المنصرف وغير المنصرف، و«الأسماء الستة»، و«المثنى»، و«جمع المؤنث السالم»، و«جمع المذكر السالم».

(٢) وتسهيلاً على الرَّاغب في الحفظ، فقد نظم بعضهم ضابط التعذر والثقل بقول:

تَعَــذُّراً في «الألِــفِ»؛ اسْــتِثْقَالاَ   في «الــوَاوِ» وَ«اليَــاءِ» فَخُــذْ مِثَــالاَ

- وقوله: «أو» للتقسيم والتنويع لا للترددِ والشكِّ [1]، أي: أن الإعراب ينقسم قسمين: لفظيٍّ وتقديريٍّ. - كما سيأتيك إيضاحه إن شاء الله -.
- قوله: «فَذَا» اسم إشارةٍ مفعولٌ مقدَّمٌ على عامله. و«الحَدُّ» الحدُّ: وصفُ الشيءِ وصفاً مساوياً؛ ونُصِبَ إمَّا على البدَلِيَّةِ، أو على أنه عَطْفُ بيَانٍ أو نَعْتٌ.
- قوله: «اغتَنِمْ» من الغنيمة: وهي الفوز بالشيء بلا مشقَّةٍ. أي: اغتنم وفُز بهذا التعريف الذي ذكرته لك للإعراب.
- وقفةٌ: اعلم - وفقني الله وإيَّاك - أن الإعراب في اللُّغةِ يُطلق على عدَّة معانٍ، استقصَاها علماؤُنا، وبينوا مدلولاتها - رحمهم الله - [2].

---

(١) لأن القاعدة المقرَّرة عند العلماء أن «أو» التي تفيد الشك لا ينبغي دخولها في الحدود، وقد أشار لهذه القاعدة الإمام الأخضريُّ - رحمه الله تعالى - في منظومته في علم المنطق بقوله:

ولا يَجُوزُ في الحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ» وجَائِزٌ في الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

(٢) فمن معانيه: «الإبانة والإفصاح عن الشيء»، و«الإجالة»، و«التحسين»، و«عدم اللَّحن في الكلام»، و«التغيير»، و«إزالة الفساد والقبيح»، و«النكاح والتزوج بالعروب»، و«إجراء الفرس وإحضاره»، ويأتي «أعرب» لازماً بمعنى تكلَّم بالعربية، أو صارت له خيلٌ عِرابٌ، أو ولد له ولد عربي اللَّون، أو تكلَّم بالفحش، أو أعطي العربون. انظر: «تاج العروس» (٣/ ٣٣٥- ٣٣٧)، و«همع الهوامع» للسيوطي (١/ ٥١).

وقد نظم الإمام السيوطيُّ - رحمه الله تعالى - بعض هذه المعاني بقوله:

=

أقول: والأنسبُ منها في المعنى الاصطلاحي - كما أشار إليه غيرُ واحدٍ من أئمتنا - هو: التغيير. إذْ المقصدُ منه: إبانةُ المعاني والألفاظ المختلفة.

- أمثلة: مثال اللفظ: قوله تبارك وتعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾﴾ [مريم: ٦٦]. وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَكَفُورٌ ﴿٦٦﴾﴾ [الحج: ٦٦]، وقوله: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ [فصلت: ٥١].

وقد اجتمعت حركات الإعراب الثلاثة في قوله تبارك وتعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَـٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ﴾ [البقرة: ١٩٧][1].

ومثال التقدير: قوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَـٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الأنعام: ٧١].

الإعْرَابُ في اللُّغَةِ جَا لِعَشَرَهْ ... مِنَ المعَاني قَدْ حَكَاهَا المَهَرَهْ
أَعْرَبَ عَمَّا في الحِجَا أَبَانَهْ ... والشَّيْءَ أَعْرَبَ فُلانٌ زَانَهْ
وأَعْرَبَ الإِبِلَ أيْ: أَجَالَهَا ... ومُفْسِدَاتِ الشَّيءِ قَدْ أَزَالَهَا
وأَعْرَبَ الإِلَـهُ شَيْئاً غَيَّرَا ... بِـ: «عَنْ»، وبِـ: «الهمْزَة» عَدَّ مَا تَرَى
وأَعْرَبَ الرَّجُلُ أيْ: تَكَلَّمَا ... بِالفُحْشِ، أو بالعَرَبِيَّةِ وَمَا
كَانَتْ لَهُ خَيْلٌ عِرَابٌ، وَوَلَدْ ... وَلَداً اعْرَابِياً، أَيْضاً ولْتَعُدْ
مِنْ ذَاكَ مَنْ يَبِيعَ بَيعَ العُرْبُونْ ... وهَذِهِ الخَمسُ لَوَازِماً تَكُونْ

(١) أفاده شيخنا - متع الله به -.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

وذَلِــكَ التَّغْيِــيرُ لِاضْــطِرَابِ عَوَامِــلٍ تَــدْخُلُ لِلإِعْــرَابِ

- قوله: «وذَلِكَ» المشارُ إليهِ هو الجنسُ المأخُوذُ في حَدِّ الإِعْرَابِ الَّذِي هو: «التَّغْيِيرُ» والتغييرُ هُنَا مصدَرٌ، وسعناهُ: التحْويلُ، والتبديلُ الحاصِلُ في الكَلِمِ على وَجْهٍ مخصُوصٍ.
- وقوله: «لِاضْطِرَابِ.....» بيانٌ لعلَّةِ التَّغييرِ. أي: لأجل اختلاف العوامل وتغايرها من حيث العمل. وهو من الأسباب الموجبة لتغيُّر آخِر الكلم.
- قوله: «عواملٍ» جمع عَامِلٍ، وحقُّه أن يكون ممنوعاً من الصَّرْفِ، لكنه صُرِفَ لضرورة الوزن. والعاملُ: هو فاعل الحركة ومسببها؛ أو هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوصٍ، من رفعٍ، أو نصبٍ، أو خفضٍ، أو جزمٍ. والمراد: ما أثر في آخر الكلمة أثراً لَهُ تعلُّقٌ بالمعنى التركيبيِّ.
- قوله: «تدخلُ» على الاسم المعرب كما قدمنا. و«للإعراب» حتى يخرج ما حكمه «البناء» لأنه ضد الإعراب[1].

قال الناظمُ - رحمه الله تعالى -:

أقْــسَامُهُ أربَعَــةٌ تُــؤَمُّ رَفْعٌ، ونَصْبٌ، ثم خَفْضٌ، جَزْمُ

---

(١) وناسب في هذا المقام تعريف «البناء» فنقول:

«البناء» لغةً: وضعُ شيءٍ على شيءٍ على جهةٍ يُرادُ بها اللُّزومُ. واصطلاحاً: لزومُ آخرِ الكلمة حالةً واحدةً لغير عاملٍ ولا اعتلالٍ.

فَـالأَوَّلاَنِ دُونَ رَيْـبٍ وَقَعَا ... فِي الإِسْمِ والفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَعَا
فَالإِسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِجَزْمٍ فَاعْلَمَا

- قوله - رحمه الله تعالى -: «**أقسامه**» أي: أقسام الإعراب بالنسبة إلى الاسم والفعل.
- وقوله: «**أربعة**» أي: أربعة أقسام بدليل الحصر، والاستقراء التَّام لكلام العرب.

أقولُ: ذكرها النَّاظمُ - رحمه الله تعالى - هنا مجملةً، وسيأتي تفصيلُها، والتمثيلُ لها بإذن الله تعالى.

- وقوله: «**تؤم**» أي: تُقصدُ عند الدَّارِسِينَ للنَّحْوِ.
- **أقسامه**: ينقسمُ الإعرابُ على وَجْهِ التفصيلِ إلى أربعِ علامَاتٍ أصليَّةٍ رَأَسِيَّةٍ.

١. **العلامة الأولى: الرفع.**

- **لغةً**: التعلية.
- **واصطلاحاً**: تغيير مخصوصٌ، يجلبه عامل مخصوصٌ، وعلامته الضمَّةُ، وما ناب عنها، وهو مختصٌّ بالاسم والفعل.

٢. **العلامة الثانية: النصب.**

- **لغةً**: الاستواء.
- **واصطلاحاً**: تغيير مخصوصٌ، يجلبه عامل مخصوصٌ، وعلامته الفتحةُ، وما ناب عنها، وهو مختصٌّ بالاسم والفعل كسابقه.

٣. **العلامة الثالثة: الخفض.**

- **لغةً**: الوضع، أوالتذلل والخضوع.

- واصطلاحاً: تغيير مخصوصٌ، يجلبه عامل مخصوصٌ، وعلامته الكسرةُ، وما ناب عنها، وهو مختصٌّ بالاسم فقط.

٤. **العلامة الرابعة: الجزم.**

- **لغةً**: الحزُّ والقطع.
- **واصطلاحاً**: تغيير مخصوصٌ، يجلبه عامل مخصوصٌ، وعلامته السكونُ، وما ناب عنه، وهو مختصٌّ بالفعل فقط.
- قوله: «**فـ**» الفاء فاء الفصيحة. «**ـالأَوَلاَنِ**»: أي: الرفع والنصب، وهو من باب التغليب - وعلى طريق اللَّفِ والنَّشْرِ -.
- قوله: «**دُونَ رَيْبٍ وقعا**»: دُونَ هنا بمعنى: غير. والرَّيْبُ: الظِّنَّةُ، والشَّكُّ. ومقصودُه: أن حُكْمَ «الرَّفعِ» و«النَّصْبِ» ثبَتَ وحَلَّ من غيرِ ظنٍّ أوشَكٍّ، على «الاسْمِ»، و«الفعلِ المضَارِعِ».
- وقوله: «**معًا**» منصوب على الحال، بمعنى مجتمعَيْنِ.
- **فائدةٌ**: بدأ الناظم - رحمه الله تعالى - بذكر «الرَّفْعِ» لاختصاصه بعُمَد الكلام، وثنى بـ: «النَّصْبِ» لوجوده في العُمَد، وفي الفضلات، وثلَّث بـ: «الخفْضِ» لاختصاصه بالأسماء، وهي أشرفُ من الأفعال، وأخَّر «الجزْمَ» لكونه لا يوجد إلاَّ في الفعل.
- قوله: «**فـ**» الفصيحة. «**ـالاسم قد خُصِّصَ بالجرِّ**» كأن سائلاً سأل فقال: ما الذي يختصُّ به الاسم والفعل؟. وفي بعض النسخ «**قد خُصِّصَ بالخفضِ**» جرياً على اصطلاح أهل الكوفة كما مرَّ معك في علامات الاسم. ولعله تنويع منه - رحمه الله تعالى - لأنه قد عبر بالخفض في باب علامات الاسم.

- قوله: «**فاعلما**» أصلها: اعلمنْ. انقلبت نونها ألفاً. والمعنى: فادْرِ واعلم ما ذكرته لك من خصائص الاسم والفعل. ولا تخلو هذه الكلمة أن تكون تكمِيلاً وتتميماً للبيت.
- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**الإعراب**» مختص بأواخر الكلم، وأنه ينقسم أربعة أقسام، وهذه الأقسام ترجع إلى نوعين:

نوع مشترك في الاسم والفعل: وهو «**الرفع**» و«**النصب**».

ونوع مختص بالاسم وهو: «**الخفض**»، ونوع مختص بالفعل وهو: «**الجزم**»، والله أعلم.

باب
الضم وما ينوب عنه

ضَمٌّ، وَوَاوٌ، أَلِفٌ، والنُّونُ ... عَلاَمَةُ الرَّفْعِ بِهَا تَكُونُ
فَارْفَعْ بِضَمٍّ: مُفْرَدَ الأَسْمَاءِ ... كَـ: جَاءَ زَيدٌ صَاحِبُ العَلاَءِ
وارْفَعْ بِهِ: الْجَمْعَ الْمُكَسَّرَ، وَمَا ... جُمِعَ مِنْ مُؤَنَّثٍ فَسَلِمَا
كَذَا المضَارِعُ الَّذِي لم يَتَّصِلْ ... شَيْءٌ بِهِ كَـ: يَهْتَدِي، وكَـ: يَصِلْ
وارْفَعْ بِوَاوٍ: خَمْسَةً أَخُوكَا، ... أَبُوكَ، ذُو مَالٍ، حَمُوكِ، فُوكَا
وهَكَذَا الْجَمْعُ الصَّحِيحُ فَاعْرِفِ ... ورَفْعُ مَا ثَنَّيْتَهُ بِالأَلِفِ
وارْفَعْ بِنُونٍ: يَفْعَلاَنِ، يَفْعَلُونَ ... وتَفْعَلاَنِ، تَفْعَلِينَ، تَفْعَلُونَ

الشرح:

لما ذكر في الباب السَّابق أقسام الإعراب الأربعة - إجمالاً - ناسب أن يعقد لك باباً تفصيلياً في معرفة علامات تلك الأقسام، وبدأها بعلامة «الضَّمِّ».

- قوله - رحمه الله تعالى -: «**ضَمٌّ، ووَاوٌ، ألفٌ، والنُّونُ علامةُ الرَّفعِ....**». هذا تفصيلٌ لما أجمله في الباب السابق بقوله: «**أقسَامُهُ أربَعَةٌ تُؤَمُّ رَفْعٌ...**».
- وقوله: «**عَلاَمَةُ**» أي: أمارة. «**الرَّفْعِ بِهَا**» أي: بهذه المذكورات من الضَّمِّ وما عُطِفَ عليه. «**تكُونُ**» أي توجد وتحصُلُ، لأنَّ كان هنا تامة وليست ناقصة.

▪ تنبيهان:

الأول: قدَّم «**الضمَّة**» لأصالتها، وثنى بـ: «**الواو**» لأنها بنتها، ولكونها تنشأ وتتولد منها العلَّةُ عند إشباعها، وثلَّث بـ: «**الألف**» لأنها أختُ «**الواو**» في العلَّة والمدِّ، واللين، وختم بـ: «**النون**» لضعف شبهها بحروف الغنَّةِ عند سُكونها(١).

الثاني: قدَّم الحركاتِ على الحروفِ لأسباب(٢):

أنها أصلٌ، والحروف نائبةٌ عنها، فهي فرعٌ منها.

أنها أولى بالاستعمال، للدلالة على الإعراب من الحروفِ.

أنها أخصر من الحروف، وأوجز، وأخف.

أن حذفها أيسر وأهون، من حذف الحروف - كما هو مقرَّرٌ -.

▪ **علامات الرَّفع**: للرفع أربع علامات.

العلامة الأولى: **الضَّمُّ**: تكون علامة للرفع أصالةً في أربعة مواضع.

▪ **الموضع الأول**: **الأسماء المفردة**: وهي ما ليس مثنى، ولا مجموعاً، ولا ملحقاً بهما، ولا من الأسماء الخمسة(٣).

▪ **مثاله**: قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح:٢٩].

---

(١) ذكر هذه العلل بعض الشرَّاح.

(٢) أشار إلى بعض هذه الأسباب أبو الحجَّاج الشنتمريُّ في «المخترع». والأسمريُّ في «الإيضاح».

(٣) جمع بعضهم هذا القيود بقوله:

قَدْ فَسَّرُوا «الْمُفْرَدَ» في الإِعْرَابِ ... هُوَ بقَوْلِهِ في هَذَا البَابِ

مَا لَيْسَ مجمُوعاً، ولاَ مُثَنَّى ... ولاَ مِنَ السِّتَّةِ فَاسْمَعَنَّ

- ومثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**جاء زيدٌ صاحبُ العَلاءِ**».
ف: «**جاء**» فعل ماض مبني على الفتح، و«**زيد**» اسم مفرد مرفوع بالضمة الظاهرة لأنه فاعل لـ: «**جاء**»، و«**صاحبُ**» نعتٌ مرفوعٌ وهو مضاف و«**العلاء**» مضاف إليه مجرور وعلامة جرِّه الكسرة الظاهرة في آخره.
- وقوله: «**مفرد الأسماء**» «**أل**» الدَّاخلة على «الأسماء» تفيدُ العُمُومَ، لأنه جمعٌ محلًّى بـ:«**أل**». فيعمُّ «المذكر»، و«المؤنث» و«المنصرف»، و«غير المنصرف».

الموضع الثاني: جمع المكسَّر: هو الاسمُ الدَّالُ على أكثر من اثنين، بتغيُّرٍ ظاهرٍ أو مقدَّرٍ. أو هو: ما تغيَّر فيه بناءُ مفردِهِ عند الجمع.

- **مثال**: قوله تعالى:﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٤٢].
وقوله: ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [النور: ٣٧].
- قوله: «**فارفع به**» الضميرُ يعودُ على الضَّمِّ.
- وقوله:«**الجمع**» من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول أي: ارفعْ به المجموع.
- و«**المُكسَّر**» عبَّر باصطلاح المتقدمين، بخلاف المتأخرين فإنهم يعبرون بقولهم: «**جمع التكسير**» [١].

---

(١) فائدة: نَظَمَ العلامةُ مَمُّ أحمد محمود الجكني الشنقيطي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٦٢هـ. الفرق بين جمعي «التكسير» و«التصحيح» بقوله:

يَفْتَرِقُ «التَّكسِيرُ» و«التَّصْحِيحُ» في أربعٍ، ذَكَرَهَا «التَّصْرِيحُ»
إِعْرَابُ حَرْفٍ، وسَلَامَةُ بِنَا تجريدُ فِعْلٍ، كَونُهُ لِلْفُطَنَا

- **الموضع الثالث: جمع المؤنث السالم**: ما جمع بألف وتاء مزيدتين على مفرده.
- **حكمه**: أن يرفع بالضمَّة، وينصب بالكسرة، نيابة عن الفتحة، ويجر بالكسرة.
- **مثال**: قوله تعالى: ﴿ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُۚ ﴾ [النساء: ٣٤].
- وقوله في النظم: «فَسَلِمَا» الفاء هنا زائدة، والألف للإطلاق، والجملة صفةٌ للجمع، أي: سَلِمَ مفردُهُ في الجمع، ولم يتغيَّر، فمفرد «صالحات» في الآية «صالحة»، ومفرد «قانتات»: «قانتة»، وهكذا فليُقس.
- **فائدةٌ**: المؤنث على ثلاثة أوجهٍ:
  1) أن يكون مُؤنثًا بـ: «**التاء**» فحسب، نحو: «أمامة»، و«مسلمة».
  2) أن يكون مُؤنثًا بـ: «**الألف**» فحسب، نحو: «حُبلى»، و«صحراء».
  3) أن يكون مُؤنثًا بالمعنى فحسب، نحو: «مريم»، و«زينب».
- **الموضع الرابع: الفعل المضارع**: هو الصحيحُ الآخر، المجرَّد عن ضمير بارز مرفوع، للتثنية، أو الجمع، أو المخاطب المؤنث.
- **حكمه**: أن يرفع بالضمة الظاهرة، وينصب بالفتحة الظاهرة، ويجزم بالسكون.
- **مثال**: قوله تعالى: ﴿ يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۚ ﴾ [آل عمران: ١٢٩]. وقوله: ﴿ إِذَآ أُلۡقُواْ فِيهَا سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقٗا وَهِيَ تَفُورُ ۝٧ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ

﴿ٱلْغَيْظِ﴾ [الملك: ٧- ٨] (١).

والمقدَّر كما في قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [القصص: ٥٦]. وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٥﴾﴾ [يونس: ٢٥].

- قوله: «فارفعْ» الفاء فاء الفصيحة، كأنه يقولُ: إذا أردتَ أن تعرف مواضعَ الضَّمِّ فأقولُ لكَ: ارفع بضمٍّ...إلخ.
- وقوله: «كذا المضارع الذي لم يتصل شيءٌ به» مما يوجبُ بناءه، أو ينقلُ إعرابه، أو يتقدَّمُ عليه كالنَّاصبِ والجازم.
- **أقولُ**: إنما قيّد بهذا القيد، لأنه إذا اتصلَ به شيءٌ يوجب بناءَه كنون الإناث، بني على السُّكون؛ أو نوني التوكيد، بني على الفتح، ولا يكون حينئذٍ مرفوعًا.

كذلك إذا نقل إعرابه من الأصل إلى الفرع، كألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة. فإذا اتصل به شيءٌ ينقل إعرابه لم يكن مرفوعًا حينها بالضَّمَّةِ.

والقيد الثالث: هو أن لا يتقدم عليه ناصب ولا جازم؛ لأنه إن تقدم عليه ناصب أظهر عليه الفتحة، أو ما يحل محلَّها، وإن تقدم عليه جازم أظهر عليه السُّكون، أو ما يحل محلَّه.

- تنبيهٌ: إنما مثَّل الناظم - رحمه الله تعالى - بمثالين للفعل المضارع،

---

(١) تنبيهٌ: اجتمع في هاتين الآيتين من سورة «الملك» ثلاثة أفعال كلُّها مضارعة: «تَفُورُ»، و«تَكَادُ»، و«تَمَيَّزُ» من غير أن يكون عطف بينها. كما أفاده شيخنا - حفظه الله تعالى -.

إشعاراً منه بأن الفعل المضارع، إما أن يكون معتلاً، فيرفع بضمة مقدَّرة على الياء، كما في قوله: «يهتدي»، أو على الألف، كما في قوله: «يخشى»، أو على الواو، كـ: «يدعو»، أو يكون صحيحاً، فيُرفع بالحركة الظاهرة، كـ: «يصل» والله أعلم (١).

العلامة الثانية: الواوُ: تكون نيابةً عن الضمَّةِ في موضعين.

- **الموضع الأول: الأسماء الخمسة**: وهي: «أبٌ»، «أخٌ»، «حَمٌ»، «فَمٌ»، «ذُو».
- **شروط عملها** (٢): لهذه الأسماء الخمسة - بمجموعها - شروطٌ. وينفرد «**الفم**» و«**ذو**» كل منهما بشرط.

١. أن تكون مفردة: فإذا ثُنِّيت أعربت إعراب المثنى نحو: «أبوان»، وإذا جمعت - جمع تكسير - أعربت بالحركات نحو: «آباءُ الحسن».
٢. أن تكون مكبرة: فإذا صُغِّرت أعربت إعراب المفرد - بالحركات - نحو: «أُبَيِّكَ» و«هذا أُخِيٌّ».
٣. أن تكون مضافة: فإذا تجردت، أو قطعت عن الإضافة، كانت أسماء مفردة؛ ويكون إعرابها بالحركات، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ

---

(١) نبَّه عليه بعضُ شرَّاح المقدِّمة.

(٢) قال واضعه - عفا الله عنه -: شروط عملها ذُكِرت في النَّظم تلميحاً؛ فقد ذكرها - رحمه الله تعالى - مفردةً، مكبَّرةً، مضافةً لغير ياء المتكلم؛ وذكر «ذُو» مضافةً إلى اسمِ جنسٍ ظَاهرٍ، وهو «مَالٍ»؛ وذكر «فُوكَ» منفصلةً عن الميم.

ثم اعلم - وفقني وإيَّاك الله - أن لهذه الأسماء الخمسة لغات ثلاثة، ومذاهب إعرابية ثلاثة، مبسوطة في المطوَّلات.

أُخْتٌ﴾ [النساء: ١٢]. وقوله: ﴿إِنَّ لَهُۥ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨].

٤. أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم: فإن كانت الإضافة لياء المتكلم، قدِّرت حركات الإعراب على ما قبل الياء، لاشتغال المحل بحركة المناسبة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخِي هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ [القصص: ٣٤].

٥. ألا تكون منسوبة: فإذا نسبت كان إعرابها بالحركات الظاهرة على ياء النسبة كما هو مقرَّرٌ.

٦. يشترط في «**الفم**»: أن تنفصل وتزول منه الميم؛ فإن لم تزل منه أعرب بالحركات. كقولك: «هذا فَمٌ».

٧. ويشترط في «ذو»: أن تكون بمعنى صاحب، وأن تضاف إلى اسم جنس ظاهر.

- **حكمها**: تعرب هذه الأسماء بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً.
- **مثال**: قوله تعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القصص: ٢٣]. وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ قَالَ إِنِّىٓ أَنَا۠ أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [يوسف: ٦٩]. وقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. وقوله: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ﴿٦﴾﴾ [النجم: ٦].
- **تنبيه**: قال في النظم: «ذُو مالٍ» ولم يقل: ذوك كما في سابقيه - أبوك

وأخوك - لأن «ذو» لا يضاف إلى الضمير أصلاً، بل لا يُضَافُ إلاَّ إلى اسمِ الجنسِ الظَّاهِرِ(١).

- قولُه: «حموكَ» يجوزُ بالنَّصب والخفض؛ فعلى النصب يكونُ خِطَاباً للرَّجُلِ؛ وعلَى الخفض يكونُ خِطَاباً للمرأة، وهو الغالبُ.
- وقوله: «فوكا» أصلُه «فَمٌ»، لكن حُذفت لامه لموضع الإضافة، ثم أُبدلَت بالميم في الإفراد لقُرب المخرجين.
- **الموضع الثاني: الجمع المذكر السالم:** هو لفظ دلَّ على أكثر من اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد وعطف مثله عليه(٢). وهو إما أن يكون عَلَماً أو صِفَةً.
- **حكمه:** يرفع بالواو نيابة عن الضمة وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة.
- **مثاله:** قوله تعالى: ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ (١١٢) ﴾ [التوبة: ١١٢]. وقوله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (١) ﴾ [المؤمنون: ١]. فـ: «المؤمنون» في الآية فاعل مرفوع بالواو نيابة عن

---

(١) كما أنه لا يفرد لكونه على حرفين، آخرهما حرف علَّة؛ فلو أُفرد لبقيَ على حرف واحد، نُنونٍ ولا مثيل إلى ذلك. انظر: «شرح جمل الزجَّاجي» لأبي الحسن بن خروف (١/ ٢٦٦)، و«تاج العروس» (٣٧/ ٤٧٤).

(٢) فإذا وجدتَ اسماً على صورة «الجمع المذكر السالم»، ولم تتوفر فيه شروطُه. فاحكم عليه بأنه: اسمٌ ملحقٌ به في إعرابه دُونَ حدِّه.

الضمة لأنه جمع مذكر سالم.

- وقوله: «وَهَكَـذَا» أي: ومثل ذا. والمشارُ إليه هُنا الأسماء الخمسة، والمقصود: أن مثل الأسماء الخمسة في كونها ترفع بالواو نيابةً عن الضَّمَّةِ «الجَمْعُ الصَّحِيحُ» كذلك حكمه. و«فاعرفِ» تتميمٌ وتكميلٌ للبيتِ.
- **تذكيرٌ**: سمي «الجمع المذكر السالم» كذلك، لأنه لا يكون مفرده إلا مذكراً سالماً. وسمي سالماً لسلامة بناء المفرد فيه مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون، والياء والنون سواء كان علماً أو صفةً.

العلامة الثالثة: الألفُ: وتكون نيابة عن الضمَّة في موضع واحدٍ.

- **المثنى**: وهو كلُّ اسم دلَّ على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد منها، وعطف مثله عليه.
- **حكمه**: يرفع بالألف نيابة عن الضمَّة، وينصب ويجر بالياء نيابةً عن الفتحة والكسرة.
- **مثال**: قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: ٢٣]. وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

العلامة الرابعة: النونُ: وتكون نيابةً عن الضمَّة في موضع واحدٍ.

- **الأفعال الخمسة**: وضابطها: أنها كلُّ فعلٍ مُضَارعٍ أُسندَ إلَى ألف اثنين، أو واو جماعةٍ، أو ياء مؤنثةٍ مخاطبةٍ[1].

---

(١) فيسند للألف مع تاء الخطاب وياء الغيبة، ويسند لواو الجماعة معهما أيضاً، ويسند لياء المخاطبة مع التاء فقط فيصير الجميع خمسة.

- **أمثلة**: مثال لصيغة «**تفعلون**»: قال تعالى: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ [الصف: ١١]. ولصيغة «**يفعلون**» قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [البقرة: ٣]. ولصيغة «**يفعلان**» قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا ﴾ [المائدة: ١٠٧]. ولصيغة «**تفعلان**» قوله تعالى: ﴿ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴿٤١﴾ ﴾ [يوسف: ٤١]. ولصيغة «**تفعلين**» قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓا۟ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [هود: ٧٣]. وقوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [النمل: ٣٣].
- قوله: «**وارفع بنون يفعلان يفعلون....**» البيت [1]. ليس المراد خصوص

---

(١) ثم اعلم - وفقني الله وإياك - أن شيخنا - حفظه الله ورعاه - قد أصلح هذا البيت بقوله:

وارْفَـعْ بِنُـونِ يَفْعَـلاَنِ، يَفْعَلُـو ... نَ، تَفْعَـلاَنِ، تَفْعَلُـونَ، يَـا فُـلُ
وتَفْعَلِـينَ، وفي الاسْـتِعْمَالِ ... تُعْـرَفُ ذِي بِخَمْسَـةِ الأَفْعَـالِ

لأن في بيت الناظم - رحمه الله تعالى - تذييلاً، كما نبَّه عليه شيخُنا، وهو لا يدخل البحرَ الَّذي عُقدت به هذه المنظومةُ المباركةُ ألاَ وهو بحرُ الرَّجزِ.

وكنتُ قد نبهتُ لمثلِ هذا في المقدِّمةِ. راجع إن شئتَ: «متن نظم الآجرُوميَّة» بتحقيق الشيخ: محمَّد بن أحمد جدُّو الشنقيطيِّ - حفظه الله تعالى -.

تنبيهٌ: في قول شيخنا: «يا فُلُ». أصلُه: «يا فُلان» حُذفت الألفُ والنونُ لغير ترخيمٍ، وترك ما بقي اسماً على حياله يعملُ فيه الإعراب، وهو من الأسماء التي لا تُستعملُ إلاَّ في النِّداءِ؛ ومعناه: «يا رجُل». أنشد الكُمَيتُ:

وَجَـاءَتْ حَـوَادِثُ في مِثْلِهَـا ... يُقَـالُ لِمِثْلِي وَيْهـاً فُـلُ

-

هذه الألفاظ، لأنها ليست مقصودةً لذاتها كالأسماء الخمسة، بل من باب القياس والتمثيل للصيغة، فتنبَّه!!.

- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**الرَّفع**» له أربع علامات. ويعمل إجمالاً في ثمانية مواضع.

«**الضَّمُّ**»: وهو الأصلي، ويكون في أربعة مواضع: الأسماء المفردة، والجمع المكسَّر، والجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع.

و«**الواو**»: وهو نائب، ويكون في موضعين: الأسماء الخمسة، والجمع المذكر السالم.

و«**الألف**»: وهو نائب أيضاً، ويكون في موضع واحد وهو: المثنى.

و«**النون**»: وهو نائب، ويكون في موضع واحد أيضاً وهو: الأفعال الخمسة، والله أعلم.

ويقالُ للواحد: «يا فُلُ»، وللاثنينِ: «يا فُلانِ»، وللجَمْعِ: «يا فُلُونَ»، وفي المُؤَنَّثِ: «يا فُلَةُ»، و«يا فُلَتانِ»، و«يا فُلاتُ». وقد يقالُ للواحِدَةِ: «يا فُلاتُ»، و«يا فُلَ»، يُرادُ: «يا فُلَةُ». ومنعَه سيبويه إلاَّ في الشِّعْرِ.

وأشار ابنُ مالك - رحمه الله - في «الألفية» بقوله:

و«فُلُ» بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا «لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ» كَذَا، واطَّرَدَا

راجع: «تهذيب اللغة» (١٥/ ٣٥٥)، و«شرح ابن عقيل» (٣/ ٢٧٧)، و«القاموس المحيط» (١١٠١) مادة: (ف ل ن).

باب
النصب وما ينوب عنه

عَلاَمَـةُ النَّـصْبِ لَهَا كُـنْ مُحْصِيَا: الفَـتْحُ، وَالأَلِـفُ، والكَـسْرُ، ويَـا
وحَـذْفُ نُـونٍ، فَالَّـذِي الفَـتْحُ بِـهِ عَلاَمَـةٌ - يَـا ذَا النُّهَـى - لِنَـصْبِهِ
مُكَـسَّرُ الْـجُمُوعِ، ثـم الـمُفْرَدُ، ثـم الْمُـضَارِعُ الَّـذِي كَـ: تَـسْعَدُ
بِـالأَلِفِ الخَمْـسَةَ نَـصْبَهَا الْتَـزِمْ وانْصِبْ بِكَسْرٍ جَمْعَ تَأْنِيثٍ سَلِمْ
واعْلَـمْ بِـأَنَّ الجَمْـعَ، والْمُثَـنَّى نَـصْبُهُمَا باليَـاءِ حَيْـثُ عَنَّـا
والخَمْـسَةُ الأَفْعَـالِ نَـصْبُهَا ثَبَـتْ بِحَـذْفِ نُونِهَـا إذَا مَـا نُـصِبَتْ

الشرح:

هذا هو القسم الثاني من علامات الإعراب، وهو «النَّصب» وما ينوب عنه.

- قولـه: «**علامـةُ النَّـصْبِ**» علامـةُ: مبتـدأ مرفـوعٌ[1]؛ وهـو مـضافٌ و«النَّصْبِ» مضافٌ إليه.
- وقوله: «**لها**» جار ومجرور متعلِّق بقولـه: «**محصيا**». و«**كـن**» فعـل أمـر ناسـخ. و«**محـصيا**» جملـة اعتراضـية، والإحـصَاءُ: العَـدُّ، والإحَاطـةُ، والحِفْظُ، ومعرفةُ قدْرِ الشَّيءِ. والمعنى: كُنْ أيها الطَّالِبُ لعلـمِ النَّحْـوِ عَادّاً، وحَافظاً، ومحيطاً، وعَارِفاً بعلامَاتِ «النَّصب»[2].

---

(١) ويجوز أن تكون «علامة» منصوبة بفعل محذوف تقديرهُ: «أحصِ» أو «عُدَّ» ونحوهما.

(٢) قال واضعه - عفا الله عنه -: الطَّلَبُ بالعَدِّ، والإحَاطةِ، والحفْظِ تستوي فيه جميع العلامات: «الرَّفع»، و«الخفض» و«الجزم»، وليس «النصب» فحسب.

- وقوله: «**الفَتْحُ**.......» الفتحُ خبرٌ لـ: «**علامةُ**»؛ وقدَّم «**الفتحةَ**» لأنها الأصل، ولأنه لا يُعدَلُ عنها إلى غيرها إلا عند تعذُّرِ ظهُورِها أو تقديرها؛ وثنى بـ: «**الألف**» لأنها بنتها لتولدها منها إذا أشبعت؛ وثلَّث بـ: «**الكسرة**» لأنها أخت الفتحة في التحريك، ولأنها تنوب عن الفتحة في جمع المؤنث السَّالم في حالة النصب؛ وأعقبها بـ: «**الياء**» لكونها تنشأ عنها، ولأنها تنوبُ عن الكسرة في جمع المذكر السالم، والمثنى في حالة الجرِّ؛ وختم بـ: «**حذف النون**» لبعد المشابهة، ولأنه لم يبق لها رتبة إلا التأخير، ولأن متعلَّق الحذف هو الفعل، فحذف النون لا يكونُ إلاَّ في «الفعل المضارع» الذي هو الأمثلة الخمسة، و«**الألف**» و«**الكسرة**» و«**الياء**» تكون في الأسماء، وما كان متعلَّقًا بالأشرف - وهو الاسم - أولى بالتقديم، مما تعلَّق بما هو دونه - وهو الفعل -.
- قوله: «**فالذي**» الفاء فاء الفصيحة، لأنها أفصحت عن جَوَابِ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ. و«**الذي**» مبتدأٌ، خبره في البيت التالي، وهو قوله: «**مكسَّر الجموع**».
- **علامات النصب**: للنصب خمس علامات.

١. **العلامة الأولى: الفتحُ**: أصالةً وتكون في ثلاثة مواضع.

- **الموضع الأول: جمع المكسَّر**: قوله تعالى: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١]. وقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا﴾ [الأعراف:٤٨]. وقوله: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾ [النساء: ٥].
- **الموضع الثاني: الاسم المفرد**: قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾

[البقرة: ١٤٠]. وقوله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩].

- **الموضع الثالث: الفعل المضارع**: كقوله تعالى: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]. وقوله: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾ [الحج: ٣٧]. وقوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ﴾ [الزمر: ٥٦].
- ومثل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**ثم المضارع الذي كتسعدُ**». «**الكاف**» تمثيلية لا استقصائية. و«**تسعدُ**» إشارة إلى المضارع الذي لم يتصل بآخره شيءٌ، لأن الفتحة تظهر عند نصبه؛ تقول: «لن تسعدَ».
- وقوله: «**يا ذَا النُّهَى**» يا حرف نداء، و«**ذَا النُّهَى**» النُّهَى: جمع نُهية، وهو العقل، والمراد: يا أصحاب العقول، وهذا من باب التَّفَاؤُلِ، والتَّحْفِيزِ للرَّاغبِ، والتَّشْجِيعِ للطَّالِبِ. و«**ذَا**» بمعنى صاحب، وهو مضاف و«**النُّهَى**» مضاف إليه.

٢. **العلامة الثانية: الألفُ**: تكون نيابة عن الفتحة في موضعٍ واحدٍ.

- **الأسماء الخمسة**: كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. وقوله: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾﴾ [يوسف:١٦]، وقال تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾﴾ [القلم: ١٤].

٣. **العلامة الثالثة: الكسرةُ**: تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضعٍ واحدٍ.

- **جمع المؤنث السالم**: كقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾[التوبة: ٧٢]. وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ

رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴿٥﴾ ﴾ [التحريم: ٥]. فهذه نعوت للمفعول الثاني «أَزْوَٰجًا» ونعت المنصوب منصوب.

٤. العلامة الرابعة: الياءُ: تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضعين.

- الموضع الأول: جمع المذكر السالم: كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٠﴾ ﴾ [البروج: ١٠] فـ: (المؤمنين) في الآية مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم.
- قوله: «واعلم» كلمة يؤتى بها للاهتمام بما بعدَها، وساقها - رحمه الله تعالى - ليتمِّم بها النظم. و«بأن الجمع.....» المقصود بالجمع هنا: الجمع المذكر السالم لأنه إذا أطلق ولم يقيد بجمع معينٍ، وكان في مقابلة التثنية، أو على حدِّ المثنى، قُيِّدَ بهِ، وصُرِفَ إليهِ، لأنه أخوه في الإعراب بالحروف[1].
- الموضع الثاني: المثنى: كقوله تعالى: ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّوا۟ لَهُۥ سُجَّدًا ﴾ [يوسف: ١٠٠]. وقوله: ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾ [القصص: ١٥].

٥. العلامة الخامسة: حذفُ النونِ: تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة

---

(١) وهذه قاعدة قرَّرها أئمةُ النَّحْوِ.

قال واضعه - عفا الله عنه -: يرى بعضُ الشرَّاح أن إطلاق ابن آجرُّوم والناظم - رحمهما الله - لمثل هذا، يحتاج إلى اعتذار، لا إلى توجيه. والأمرُ - إن شاء الله - واسعٌ لا مُشَاحَة فيه.

في موضعٍ واحدٍ.

- **الأفعال الخمسة**: كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤]. وقوله: ﴿أَن تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا﴾ [الأنعام: ١٥٦]. وقوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٣﴾ [الصف: ٣].
- قوله: «**حيثُ عنَّا**» عَنَّ بمعنى: ظهر، وعرضَ لكَ[1].
- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**النَّصب**» له خمس علامات: ويعمل إجمالاً في ثمانية مواضع.

«**الفتح**»: وهو أصلي: ويكون في ثلاثة مواضع: في «**جمع المكسَّر**»، و«**الاسم المفرد**»، و«**الفعل المضارع**».

«**الألف**»: وهو نائب ويكون في موضع واحد: «**الأسماء الخمسة**».

«**الكسر**»: وهو نائب ويكون في موضع واحد أيضاً: «**الجمع المؤنث السالم**».

«**الياء**»: وهو نائب ويكون في موضعين: «**الجمع المذكر السالم**»، و«**المثنى**».

«**حذف النون**»: وهو نائب ويكون في موضع واحد: «**الأفعال الخمسة**».

والله أعلم.

---

(١) تقول: عَنَّ يَعِنُّ على القياس، ويَعُنُّ على الشذوذ. ومنه قول امرئ القيس:

فَعَنَّ لنا سِربٌ كأَنَّ نِعاجَهُ ... عَذَارَى دَوَارٍ في مُلاَءٍ مُذَيَّلِ

باب
الخفض وما ينوب عنه

عَلاَمَةُ الْـخَفْضِ الَّتي بِهَا يَفِي — كَسْرٌ، ويَاءٌ، ثم فَتْحٌ، فَاقْتَفِ
فَالْـخَفْضُ بِالكَسْرِ لِـمُفْرَدٍ وفي — وجَمْـعِ تَكْسِيرٍ إذَا مَا انْصَرَفَا
وجَمْـعِ تَأْنِيثٍ سَلِيْمِ الْمَبْنَى — واخْفِضْ بِيَاءٍ - يَا أَخِي - الْمُثَنَّى
والْجَمْعَ والْخَمْسَةَ فَاعْرِفْ واعْتَرِفْ — واخْفِضْ بِفَتْحٍ كُلَّ مَا لاَ يَنْصَرِفْ

الشرح:

هذا هو القسمُ الثالثُ من علاماتِ الإعرابِ، وهو «الخفض» وما ينوبُ عنه.

أقولُ: إنما جعله في المرتبة الثالثة، لكونه مختصاً بالاسم، وهو أشرف، ومقدَّم على «الجزم» المختص بالفعل.

- قوله: «**كَسْرٌ، ويَاءٌ، ثم فَتْحٌ**» بدأ بـ: «**الكسرة**» لأنها الأصل، ويجر بها غالب المجرورات؛ وثنَّى بـ: «**الياء**» لأنها ابنتها ناشئة عنها، لأن الكسرة إذا أشبعت تولدت عنها الياء؛ وثلَّث بـ: «**الفتحة**» لأنها تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف.
- قوله: «**فاقتفِ**» أي: اتبع، وقد مرَّ معناه قريباً.
- قوله: «**يفي**» أي: يحصل ويتمُّ. والمعنى: أنه يتم ويكمل ما للاسم من أنواع الإعراب.
- **علامات الخفض:** للخفض ثلاث علامات.

العلامة الأولى: الكسرةُ: أصالةً، وتكون خافضةً في ثلاثة مواضع.

- **الموضع الأول: الاسم المفرد - المنصرف -:** وهو الاسم المتمكّن الأمكن[1].
- **مثال:** قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝٣﴾ [المعارج: ٣].
- قوله: «**لمفردٍ وَفَى**» أي: إذا تمَّ؛ وقيل: معناهُ: انصرف، لأن الاسم إذا كان غير منصرف يكون غيرَ وافٍ أي: ناقصاً عن المنصرف من حيث التمكُّن في باب الاسميَّة.
- **الموضع الثاني: الجمع المكسَّر - المنصرف - الذي ينون:** كقوله تعالى: ﴿وَأَمْدَدْنَٰكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ﴾ [الإسراء: ٦]، وقوله: ﴿يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨].
- **ملاحظة:** هذا إذا كان «الاسم المفرد» و«الجمع المكسَّر» منصرفين، وقد أشار الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا القيد بقوله: «**إذا ما انصرفا**» أي: كل منهما؛ فإن لم يكونا منصرفين، فيتغير الحكم حينئذٍ، كما سيأتي - قريباً - في نيابة الفتحة عن الكسرة.

و«**ما**» في قوله: «**إذا ما انصرفا**» زائدة لأنها بعد «**إذا**» كما هو مقرَّر في بابه[2].

- **الموضع الثالث: الجمع المؤنث السالم:** كقوله تعالى: ﴿وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

---

(١) **فائدةٌ:** سمي «منصرفاً» لدخول تنوين الصرف عليه، وهو تنوينُ التمكين.

(٢) لأنَّ القاعدة عند أئمَّة اللغةِ: أن «ما» إذا كانت بعد «إذا» تعتبر زائدة. قال بعضهم:

يَا طَالِبًا خُذْ فَائِدَهْ «مَا» بَعْدَ «إِذَا» زَائِدَهْ

▪ وقوله - رحمه الله تعالى -: «**سليم المبنى**» أي: بناء مفرده سَلِمَ في الجمع فلم يتغير.

▪ **تنبيهٌ**: لم يقيد الناظم - رحمه الله تعالى - «**جمع المؤنث السالم**» بالمنصرف كما فعل بـ: «المفرد» و«جمع المكسَّر»؛ لأن «جمع المؤنث السالم» كلّه منصرفٍ.

العلامة الثانية: الياءُ: تكون نيابةً عن الكسرة في ثلاثة مواضع.

▪ **الموضع الأول: المثنى**: سواء كان مذكراً أو مؤنثاً.

كقوله تعالى: ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ ﴾ [الأحزاب: ٤].
وقوله: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ﴾ [آل عمران: ١٣].
وقوله: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ﴾ [سبأ: ١٦].

▪ وقوله: «**يا أخي**» اليَاء حرف نداء، و«**أَخِي**» منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدَّرة على آخره مَنَعَ من ظهُورِهَا اشتغَالُ المحلِ بحركةِ المناسَبَةِ. وفيه تلطُّفٌ وتواضُعٌ من الناظم - رحمه الله تعالى -، للطَّالبِ.

▪ **الموضع الثاني: جمع المذكر السالم**: كقوله تعالى: ﴿ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

▪ **الموضع الثالث: الأسماء الخمسة**: كقوله تعالى: ﴿ ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُوا۟ يَٰٓأَبَانَآ ﴾ [يوسف: ٨١]. وقوله: ﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ ۝٥ ﴾ [الفجر: ٥].

▪ قوله - رحمه الله تعالى -: «**فاعرف** » من المعرفة، و«**واعترف**» من

الاعتراف، وهو: الإقرارُ الَّذي صحبتُه المعرِفَةُ بما أقرَّ به، مع الالتزامِ له، لذلك قدَّم المعرفة ثم طلب منك الإقرارَ بها.

ومقصودُهُ - رحمه الله تعالى -: أن تعلم وتُقرَّ بما ذكره لك من القواعد النحويَّة العامة، وأن تعترف بذلك عند أربابه من النحاة، الذين يَسَّرُوا لك هذا العلمَ بالتأصيل والتقعيد، والحصر والتتبع والاستقراء.

وهذا إرشادٌ منه - رحمه الله تعالى - وتوجيهٌ للطالب الرَّاغب في التحصيل، والله أعلم.

العلامة الثالثة: الفتحةُ: تكون نيابةً عن الكسرة موضعٍ واحدٍ.

- **الاسم الذي لا ينصرف**(١) - الممنوع من الصَّرف -:
- **حكمه:** يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، نيابةً عن الكسرة.

مثال المفرد: قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ﴾[البقرة: ١٣٦]. وقوله:

---

(١) وضابطه: أنه الاسم المشابه للفعل في اشتماله على علتين فرعيتين، مرجع إحداهما إلى اللفظ، والأخرى إلى المعنى، أو علَّة واحدة، تقوم مقام علتين.

أما الأسبابُ المانعةُ من الصرف فهي تسعةٌ: «التعريف»، و«التأنيث»، و«وزن الفعل»، و«الوصف»، و«العدل»، و«العجمة»، و«التركيب»، و«الجمع الأقصى»، و«الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث».

جمعها بهاء الدين ابن النحاس الحلبيُّ المتوفى (٦٩٨هـ) بقوله:

اجْمَعْ، وَزِنْ، عَادِلاً، أَنِّثْ، بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ، وَزِدْ عُجْمَةً، فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

ولهذه العلل ضوابطُ وشروطٌ مبسوطةٌ في كتب النحو، والله الموفق.

﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ [النساء: ٨٦]. فـ: «بِأَحْسَنَ» في الآية مجرور بالفتحة نيابةً عن الكسرة لأنه ممنوعٌ من الصرف.

وفي جمع المكسَّر: قوله تعالى: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ ﴾ [سبأ: ١٣].

- **تنبيهٌ**: يُصرف الاسم الممنوع من الصرف في حالين:

الأولى: إذا أضيف. كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤﴾ [التين: ٤]. فلفظ: «أَحْسَنِ» جُرَّ لأنه أضيف إلى «تَقْوِيمٍ».

الثانية: إذا دخلت عليه «أل». كما قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فلفظ: «الْمَسَاجِدِ» ممنوع من الصرف، وقد جُرَّ في الآية بالكسرة لدخول «أل» عليه.

لذلك فإن قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «**واخْفِضْ بِفَتْحٍ كُلَّ مَا لاَ يَنْصَرِفْ**» ليس على إطلاقه، وإنما يقيَّد بالحالين اللذين ذكرناهما، والله أعلم.

- **قاعدةٌ**: يقرِّرُ أئمةُ النَّحْوِ: أن كلَّ ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة، إلاَّ نحو: «أحمرَ» إن سَمَّيتَ به رجُلاً ثم نكرت، وكذا ما فيه ألف التأنيث - مقصورة أو ممدودة - كـ: «صحراء» و«حبلى»، و«فعلان» الذي مؤنثه «فعلى»، نحو: «سكران» و«سكرى»، والجمع الأقصى. انتهى.

- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «الخفض» له ثلاث علامات: ويعمل

إجمالاً في سبعة مواضع.

«**الكسر**»: وهو الأصل، ويكون في ثلاثة مواضع، في: «**الاسم المفرد**»، و«**جمع المكسَّر**»، و«**الجمع المؤنث السَّالم**».

و«**الياء**»: وهي نائبة، وتكون في ثلاثة مواضع أيضاً، في: «**المثنى**»، و«**الجمع المذكر السَّالم**»، و«**الأسماء الخمسة**».

و«**الفتحة**»: وهي نائبة أيضاً، وتكون في موضع واحد، وهو: «**الذي لا ينصرف**». والله أعلم.

باب
الجزم وما ينوب عنه

إنَّ السُّكُونَ يَا ذَوِي الأَذْهَانِ ... والحَذْفَ لِلْجَزْمِ عَلاَمَتَانِ
فَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ مُضَارِعاً أَتَى ... صَحِيْحَ الآخِرِ كَـ: لَمْ يَقُمْ فَتَى
واجْزِمْ بِحَذْفٍ مَا اكْتَسَى اعْتِلاَلاَ ... آخِرُهُ والخُمْسَةَ الأَفْعَالاَ

الشرح:

هذا هو القسمُ الرابعُ من علامات الإعراب وهو: «**الجزم**». وأخَّره – رحمه الله تعالى – لهذه المرتبة لاختصاصه بالفعل فحسب، وقدَّم عليه «**الرفع**» و«**النصب**» لاشتراكهما واختصاصهما بالاسم والفعل، و«**الخفض**» لاختصاصه بالاسم.

- قوله: «**يا ذوي الأذهانِ**» جملة معترضة والياء: حرف نداءٍ. و«**ذوي**» منادى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مُلحَقٌ بجمع المذكر السَّالم. و«**الأذهان**» جمع ذِهْنٍ، والذِّهْنُ – بالكسر – يطلقُ على الفَهم، والعَقلِ، والفِطنَةِ، وحفظِ القَلْبِ. والمراد: يا أصحابَ الفَهْمِ، والعَقْلِ....إلخ. و«**ذوي**» مضافٌ، و«**الأذهان**» مضافٌ إليهِ.

- **علامات الجزم**: للجزم علامتان.

١. **العلامة الأولى: السُّكُونُ**: مصدرُ سَكَنَ يَسْكُنُ سكوناً، وهو في اللغةِ: القرار، وفي الاصطلاح: حذفُ الحَرَكَةِ.

والسُّكونُ علامةٌ للجزم أصالةً، ويكون الجزمُ به في موضعٍ واحدٍ.

- **الفعل المضارع – الصحيح الآخر –.**

- **مثالُهُ**: قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣].
- ومثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**لم يقمْ فتى**» فـ: «**لم**» حرف جزم ونفي وقلب، و«**يقُمْ**» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون في آخره لأنه صحيح الآخر، و«**فتى**» فاعل مرفوع بالضمَّة المقدَّرة على آخره، مَنَعَ من ظهُورِهَا التَّعذُّرُ.
- قوله: «**فاجزم**» الفاء فاء الفصيحة، و«**بتسكين**» أي: بسُكُونٍ، وهذا مجازٌ مُرسَلٌ، لأنه أطلَقَ المصدَرَ وأرَادَ اسْمَ المفعُولِ.
- وقوله: «**مضارعاً أتى**» إنما خصَّه من بين أخويه - الماضي والأمر - لأنَّ الجزمَ إعرابٌ، ولا يدخل الإعراب إلاَّ الفعل المضارع. و«**أتى**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على: «**مضارعاً**» وهو صفةٌ له.
- وقوله: «**صحيحَ الآخر**» صحيحَ حالٌ من فاعل «**أتى**». أي: حالة كون الفعل المضارع صحيحَ الآخر، فإذا لم يكن صحيح الآخر فلا يجزم حينئذٍ بتسكينٍ. و«**الآخر**» صفةٌ لموصوفٍ محذُوفٍ. المقصود: صحيح الحرف الآخر.
- **تنبيهٌ**: قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «**صحيحَ الآخر**» الصحيح عند النحاة هو: ما ليس في أخرهِ حرف علَّةٍ، وبالتالي نقول: لا يحتاج إلى القيد الذي ذكره بقوله «**الآخر**».

ويطبق هذا القول أيضاً على قوله: «**اكتسى اعتلالاً آخره**» لأنَّ المعتل عند النحويين هو: الذي آخره حرف علَّةٍ. فلا يحتاج إلى هذا القيد أيضاً. والله

أعلم[١].

٢. **العلامة الثانية: حذفُ حرفِ العلَّةِ:**

- **الحذف لغةً**: القطع وإسقاط الشيء ورميه.
- **واصطلاحاً**: حذفُ حرفِ العلَّة، أو النون لأجل الجازم[٢].

ويكون علامةً للجزم نيابةً عن السكون في موضعين.

- **الموضع الأول: الفعل المضارع المعتل**: وهو ما كان آخره ألفاً، أو واواً، أو ياءً.
- **حكمه**: يجزم بحذف آخره ألفاً كان، أو واواً، أو ياءً.
- **أمثلة**: مثال الألف: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا﴾ [القصص: ٧٧]. وقوله: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨].

مثال الواو: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾ [المؤمنون: ١١٧]. وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

مثال الياء: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]. وقوله: ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٧٧].

- **الموضع الثاني: الأفعال الخمسة**: ويكون الحذف في الأفعال الخمسة بحذف النُّونِ مما تكون النُّونُ فيه علامةً للرَّفعِ.
- **مثاله**: قوله تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾

(١) قال واضعه - عفا الله عنه -: وقد استدرك الإمامُ عبد الملك الإسفرايني على صاحب الأصل بمثل هذا في «شرحه للآجرُّومية» - رحم الله الجميع -.

(٢) بمعنى: التخلُّص من التقاء الساكنين، لا لكراهة توالي الأمثال.

[المائدة: ١٠١]. وقوله: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ﴾ [القصص: ٧]. وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢]. وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١].

- قوله: «**واجزم بحذفٍ**» أي: بحذف النون، وبحذف حرف العِلَّةِ، فالحذفُ هنا يشملُ النوعين. و«**ما**» موصولية بمعنى: الذي. «**اكتسى**» افتعل من الكِسَاءِ، وهو اللِّبَاسُ، فكأنه شبَّه الفعلَ المضارع بلبسه ثوب العلَّة.
- وقوله: «**الخمسةَ**» «أل» الداخلة على «الخمسة» للعهد الذكري. والمراد: الأفعال الخمسة ففيه تقديم وتأخير. و«**الأفعَالاَ**» الألف للإطلاق.
- **فوائد:**

١. ينوبُ عن الحركة في الأسماء حركات وحروف.
٢. ينوبُ عن الحركة في الأفعال حروف وحذف.
٣. إذا اتصلَ الاسمُ بياء المتكلِّم فإنّه يُعربُ بحركةٍ مقدَّرةٍ على ما قبل ياءِ المتكلِّم مَنَعَ من ظهُورِها اشتغالُ المحلِّ بالحركة المناسبة للياء، وهي الكسرة.
٤. يكون إعراب الأسماء المبنية محلِّيّاً.

- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «الجزم» له علامتان: ويعمل إجمالاً في ثلاثة مواضع.

«**السُّكون**»: وهو الأصلي، ويكون في «**المضارع الصحيح الآخر**».
و«**حذف النُّون**»: وهو النائب عن الأصلي، ويكون في «**المضارع المعتل**»، وفي «**الأفعال الخمسة**»، والله أعلم.

باب قسمة الأفعال

وَهْـيَ ثَلاثَـةٌ: مُـضِيٌّ قَـدْ خَـلاَ ... وَفِعْـلُ أَمْـرٍ، ومُـضَارِعٌ عَـلاَ
فَالْمَـاضِ مَفْتُـوحُ الأَخِيـرِ أَبَـدَا ... والأَمْرُ بِالْجَزْمِ لَدَى البَعْضِ ارْتَدَى
ثـم الْمُـضَارِعُ الَّـذِي فِي صَـدْرِهِ ... إِحْـدَى زَوَائِـدِ «أَنَيْـتُ» فَـادْرِهِ
وحُكْمُـهُ: الرَّفْـعُ إِذَا يُجَـرَّدُ ... مِـنْ نَاصِـبٍ، وجَـازِمٍ كَـ: تَـسْعَدُ

الشرح:

لما ذكر الكلامَ وأقسامَه، والإعرابَ وعلاماتِه، شرعَ في ذكر الأفعالِ مُقدِّماً لها على الأسماء.

وكان قد أشار إلى بعض أحكام الأفعال من الناحية النَّظرية، وسيتكلم عليها في هذا الباب من النَّاحية التطبيقية مع تفصيل ما أجمله هناك.

- قوله: «**باب قسمة الأفعال**» المرادُ بالأفعال هُنا الاصطلاحية [1]؛ وجمعَ لفظها - رحمه الله تعالى - في هذا المقام لأنَّ المقصودَ بيان النَّوعِ، وأفرده سَابِقاً في قوله: «اِسْمٌ، وفِعْلٌ، ثم حَرْف.....» لأنَّه قصدَ به بيانَ الجِنْسِ.
- **أقسام الأفعال**: تنقسم الأفعال الاصطلاحية إلى ثلاثة أقسام بدليل التتبع والاستقراء. وقد أشارَ إلى هذا الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «وهِيَ ثلاثةٌ».

١. **القسم الأول: فعل الماضي**: ما دلَّ على حدثٍ حصل في زمانٍ مضى،

---

(١) خرج بذلك الأفعال اللُّغويَّة لأنَّ بابها واسعٌ لا ينحصر.

وقَبِلَ «تاء التأنيث» السَّاكنة، أو «تاء الفاعل» [1].

وقولنا في التعريف: «في زمانٍ مضى» المقصود به: الزَّمان الذي قبل زمانِ المتكلِّم، بدليل القيد الذي قيده النَّاظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**مضيٌ قد خلا**» [2].

- و«**خَلاَ**» بمعنى: انْقَضَى ومَضَى، ومراده: التأكيد لمعنى قوله: «**مَضَي**».
- **حكمه**: الفعل الماضي مبنيٌّ على الفتح دائماً، سواء كان ظاهراً أو مقدَّراً؛ وسواء كان ثلاثياً، أو رباعياً، أو خماسياً، أو سداسياً.

فلفظاً كما في «ضربَ» و«كتبَ». أو تقديراً لاتصال الفعل بضمير رفع متحرِّك، كما في «ضربتُ» و«ضربوا» [3]. وتقديراً للتعذر كما في قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ١٢١﴾ [طه: ١٢١].

- وأشار الناظم - رحمه الله تعالى - إلى حكمه بقوله: «**فالماضِ مفتوحُ الأخير أبداً**» [4].

---

(١) فإن دلَّ على ذلك، ولم يقبل إحدى التاءين فهو: اسم فعل ماضٍ نحو: «هيهات» و«شتَّان».

(٢) فلا يفهم من قوله - رحمه الله تعالى -: «قد خلا» الترتيب بين الأفعال، فليس مقصوده ذلك، كما تقدَّم بيانه.

(٣) هذا الذي جرى عليه، وذهب إليه متقدمو أئمة النحو. انظر: شرح الإمام عبد الملك الإسفراييني ص (٤٤).

(٤) قال واضعه - عفا الله عنه -: وهي نفس عبارة ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - بحروفها.

وجاء في بعض نسخ «الآجرُّوميَّة» التي اعتمدها بعض الشرَّاح عبارة: «فالماضِ يُبنَى على فتح الآخر»، وهي العبارة نفسُها، إلاَّ أن صيغة الناظمِ - رحمه الله - جاء فيها التَّصْرِيحُ بالبِنَاءِ على الفتحِ.

- مثاله: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴿٥﴾﴾[الأعلى: ٢ - ٥].
- قوله: «**فالماضِ**» الفاء فاء الفصيحة، و«أل» الدَّاخلة على «**الماضي**» للعهد الذكري، لأنه سَبَقَ أن ذكره مُنكَّراً بقوله: «**مضيٌّ قد خَلاَ**».
- **اعتراضٌ**: هل قدمَّ الناظمُ - رحمه الله تعالى - الفعلَ الماضي لأصالته، أم قدَّمه لعلَّةٍ، وهي مُرَاعَاةُ النَّظمِ ليسَ إلاَّ ؟..

والجواب أن نقول: الذي ذهبَ إليه جمهور النُّحاةِ أن الأفعالَ كُلَّها أُصُولٌ، فلا يكون ثمة اعتراض عليه في تقديمه الفعل الماضي على صاحبيه في الترتيب (١).

وذهَبَ بعضُ الشرَّاح إلى أنَّ علَّةَ التقديم تتمثل في كون الفعل الماضي مبنيّاً باتفاق، بخلاف الأمرِ، فإنَّهُ مبني على الأرجَحِ، والمضَارعِ حكمُه الإعرَابُ، فاقتضى بذلك تقديمه، والله أعلم (٢).

٢. **القسم الثاني: فعل الأمر**: هو ما دلَّ على طلب حصول الحدث، وقَبِلَ «نون» التوكيد (٣).

وقولنا: «**طلب حصول الحدث**» خرج بذلك المضارع والماضي؛ لأنهما لا يَدُلاَّنِ على حَدَثٍ يُطلَبُ حُصُولُهُ، وإنما يَدُلُّ المضارع على حدث يقع في الزَّمنِ الحالِ، والماضي على حدثٍ قد وقعَ وانقضَى.

---

(١) راجع المسألة: في «همع الهوامع» للسيوطي (١/ ٣٦).

(٢) انظر: «فتح رب البريَّة» للشيخ الحازمي - حفظه الله تعالى -.

(٣) فإذا دلَّ على ذلك، ولم يقبل نون التوكيد، فهو اسم فعل أمرٍ نحو: «مَهْ»، و«صَهْ»، و«إليكَ عنِّي».

- **حكمه**: لفعل الأمر البناء دائماً، والأصلُ في بنَائهِ السُّكُونُ، وغيرُ السُّكُونِ عَارِضٌ لِسَبَبٍ.
- ونَصَّ - رحمه الله تعالى - على حكمه في النَّظم بقوله: «**والأمر بالجزم**»(١).
- **مثاله**: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ ﴿٢﴾ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ﴿٥﴾﴾ [المدثر: ١ - ٥].

مثال على ما إذا كان مضارعه يبنى على حذف آخره. قال تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥].

- وقوله - رحمه الله تعالى - في النظم: «**والأَمْرُ بِالْجَزْمِ لَدَى البَعْضِ ارْتَدَى**» إشعارٌ منه بالخلاف الحاصل في هذه المسألة، لأنَّ البصريين ذهبوا إلى أن فعل الأمر مبنيٌّ، وذهب الكوفيون إلى أنه معربٌ، مجزوم بلام محذوفة للتخفيف.
- وقوله: «**لدى**» بمعنى: «عند»، وهي لغةٌ في «لَدُنْ».
- قوله: «**البعض**» أدخل - رحمه الله تعالى - الألف واللام على «بعضٍ»

---

(١) تنبيهٌ: ولو نصَّ - رحمه الله تعالى - أن الأمر ساكنٌ، لكان أولى وأصرح في البناء، لأنَّ إطلاق الجزم يُفهم منه أن فعل الأمر معربٌ، وليس مبنياً، ولأنَّ كلمة الجزم تستعمل في المعربات - كما تقرر عندك -. وقد أشار الإمام الأزهريُّ في شرحه لمثل هذا فراجعه إن شئت
وقد اعترض الشيخُ عيسى بن أهل حمَّاد - رحمه الله تعالى - بنحو هذا على عبارة الناظم - رحمه الله تعالى - فقال: «وعبارة الجزم تدل على أنه معربٌ، وذلك رديءٌ، والمشهورُ أنه مبنيٌّ على ما يجزم به مضارعه، من سكون، إن كان صحيحاً، أو حذفٍ إن كان معتلاً». انظر شرحه على المنظومة ص (٣٠).

مع أن جمهورَ النحويين يمنعه، لأنه معرفةٌ مُلازِمةٌ للإضافةِ لفظاً ومعنى.

- وقوله: «ارتَدَا» أي: اتخذه رداءً. بمعنى: أنه متصف بالجزم كالرِّداء للابسه.

٣. **القسم الثالث: فعل المضارع** (١): وهو ما دلَّ على أن حدثاً يحدثُ الآن، أو في المستقبل، وقَبِلَ دخول «لم» عليه (٢).

- **حكمه:** الفعل المضارعُ مرفوعٌ أبداً سواء كان رفعه بالضمَّة الظاهرة، أو المقدَّرة (٣)، أو بثُبُوتِ النُّونِ، كما في الأفعال الخمسة التي تقدمت معك (٤).

- وأشار الناظم - رحمه الله تعالى - لحكمه بقوله: «**وحُكْمُهُ الرَّفْعُ إذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَّاصِبٍ، وجَازِمٍ**» (٥).

---

(١) سُمِي الفعل «المضارع» كذلك، لأنه مشتق من الضَّرْعِ. كأنه ارتضع مع الاسم من ضرع واحد: فأشبه الاسم لمضارعته له أيضاً.

(٢) فإن دلَّ اللفظُ على ذلك، ولم يقبل دخول «لم» عليه، فهو اسمُ فعلٍ مضارعٍ نحو: «أُفٍّ»، و«وَيْ»، بمعنى: أتعجب.

(٣) كما في قول الباري: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ﴾ [يونس: ٣٥].

(٤) أما في حالة بنائه فإنه يُبنى على السُّكون إذا اتصلت به نون النسوة كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ﴾ [الطلاق: ٤]. أو على الفتح إذا باشرته نون التوكيد: خفيفةً كانت كما في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾﴾ [العلق: ١٥]. أو ثقيلةً كما في قوله: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ [المائدة: ٨٢].

(٥) ملحوظة: في قوله - رحمه الله تعالى -: «من نَّاصبٍ وجازمٍ» إبهامٌ على الطَّالب الذي يجهل عاملَ النصب والجزم المتمثل في أدواتها. لكنَّ الإشكالَ يرتفع، والإبهامَ يزول، بالكلام على البابين الآتيين بعدُ - إن شاء الله تعالى -.

- قوله: «إذا يجرَّد» «يجرَّد» بمعنى: يُعرَّى. والمقصود: أنه يرفعُ بشرط أن يكون عَارِياً من النَّاصبِ والجازم - على الأصح -. وقد مثّل له بقوله: «تَسْعَدُ» فإنه مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمَّةِ الظَّاهِرَة في آخره، لتجرده من النَّاصب والجازم.
- تنبيهٌ: يمكن أن نقول: إن الفعل المضارع، له حكمٌ من جهةِ أوَّلِه، وهو دُخُولُ أحرفِ «أنيت» عليه؛ ولهُ حكمٌ من جهةِ آخرِهِ، وذلك أنه مرفُوعٌ، مَا دَامَ مُتجرِّداً من النَّاصبِ والجازمِ، والله أعلم.
- أمثلةٌ للفعل المضارع:

مثال لـ: «الألف»: وهي للمتكلم الواحد. قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١﴾ [الفلق: ١].

ومثال لـ: «النون»: وهي لما زاد على المتكلم - مذكَّراً كان أم مؤنثاً - قوله سبحانه: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠].

أو للمتكلم وحده إذا كان معظِّماً لنفسه كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ۝١٢﴾ [يس: ١٢].

مثال لـ: «الياء»: وهي للغائب المذكَّر وحده قوله تعالى: ﴿هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٥٦﴾ [يونس: ٥٦].

والاثنين قوله تعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١٠٧].

والجماعة كما في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا

وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٦﴾﴾ [آل عمران: ١٦].

وللغائب المؤنث جماعة كما في قوله: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ﴾ [الطلاق: ٤].

مثال لـ: «التاء»: وهي للمخاطب المذّكر واحداً كما في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ﴾ [آل عمران: ٢٦].

وللغائب المؤنث واحداً كقوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبۡلِسُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الروم: ١٢].

والاثنين في مثل قوله جلا وعلا: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ﴾ [القصص: ٢٣].

- أما قوله – رحمه الله تعالى –: «ومضارع عَلا» معناه: سما، وارتفع على صاحبيه: الماضي والأمر. وذلك لشرفه، ولكونه معرباً، والقاعدةُ المقرَّرة أنَّ الإعرابَ أشرفُ من البناء.
- وقوله: «فَادْرِهِ» أي: فاعلمه، من درى الشيء إذا علمه. ومقصوده: اعلم هذا الحكم، وهو أن الفعل المضارع يميز عن قسيميه – الماضي والأمر – بإحدى زوائد «أنيت».
- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن الأفعال ثلاثة:

«ماض»: وحكمه البناء على الفتح دائماً، وضابطه قبول «تاء التأنيث الساكنة»، أو «تاء الفاعل».

و«أمر»: وحكمه البناء على السُّكون - على خلاف بين العلماء - وضابطه قبول «نون التوكيد».

و«مضارع»: وحكمه الرفع، وضابطه تعاقب إحدى الزوائد الأربع عليه، المجموعة في حروف «أنيت»[1]. والله أعلم.

---

(١) أقول: عبَّر الناظمُ تبعاً لابن آجرُّوم - رحمهما الله - لأحرف الزِّيادة بصيغة: «أنيتُ»، وهي بمعنى: «أدركتُ» كما في «القاموس» وغيره. وهذا منهما - رحمهما الله تعالى - تفاؤلاً بإدراك الطالب بغيته من هذا المصنَّف المبارك. كما أشارَ إلى هذا بعضُ الشرَّاح.

باب
نواصب المضارع

ونَصْبُهُ: بِـ: أَنْ، ولَـنْ، إذَنْ، وَكَـيْ ... وَلاَمِ كَـيْ، لاَمِ الجُحُـودِ يَـا أُخَـيْ
كَـذَاكَ حَتَّـى، والجَـوَابُ بِالفَـا ... والـوَاوِ، ثـم أَوْ، رُزِقْـتَ اللُّطْفَـا

الشرح:

لما أنهى الكلام عن الأفعال شرعَ في بيان الأدوات التي تدخل على قسم من هذه الأفعال ألا وهو: **«الفعل المضارع»**.

- **أدوات نصب الفعل المضارع:** أدواته عشر - وفاقاً وخلافاً - وهي التي نَصَّ عليها في النظم.
- وهي تنقسم ثلاثة أقسام:
- **القسم الأول:** ما ينصب الفعل المضارع بنفسه، وهي أربع أدوات متفق عليها:

«أَنْ»: المصدريَّة. وهي: حرفُ مصدرٍ، ونصبٍ، واستقبالٍ؛ ويُعبَّر عنها: بأُمِّ البَابِ[1].

وقولنا: **«حرفُ مصدرٍ»** لأنها مع منصوبها، يُؤَوَّلانِ بمصدرٍ، فخرج بذلك: «أن» الشرطية، والمخففة، والتفسيرية.

(١) قال واضعه - عفا الله عنه -: كثيراً ما تجد عبارة: «أُمُّ البَابِ» في قول النحاة وغيرهم؛ والمقصودُ: أنَّ كُلَّ بابٍ أصله شيءٌ واحدٌ، ثم تدخل عليه دواخل، لاجتماعها في المعنى. كما نص على هذا الإمامُ المبرد - رحمه الله تعالى - في «المقتضب» (٢/ ٤٥).

وقولنا: «**ونصبٍ**» أي: أنها تنصب الفعل المضارع - لفظاً أو محلاً -.

وقولنا: «**استقبالٍ**» لأنّها تجعل الفعل المضارع خالصًا للاستقبال.

وقولنا: «**أمّ الباب**» لأنها تعمل ظاهرةً ومضمرةً، وما عداها لا تعمل إلا ظاهرةً.

- **أمثلة**: مثالها في موضع رفع قوله تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

وفي موضع نصب قوله تعالى: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]. وقوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

«**لَنْ**»: - بفتح اللام وسكون النون - وهي حرفُ نفيٍّ [1]، ونصبٍ، واستقبالٍ. وهي نقيض «السين» الداخلة على الفعل [2].

وقولنا: «**واستقبال**» بمعنى: أنها تفيدُ وقوعَ الفعلِ في المستقبل، وتلازم النصب، بخلاف البواقي.

- **مثال**: قال الله تعالى: ﴿وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣]. وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ۝٩١﴾ [طه: ٩١].

---

(١) ولا تقتضي تأبيد النفيٌ، ولا تأكيده، لكن تتضمنه وتحتمله

فائدةٌ: «لنْ» تنصب الفعل المضارع بنفسها، ومعناها يفيد النفيَ في المستقبل على وجه من التأكيد» ا.هـ. أفادها شيخنا الشيخ محمّد عمر حَوِيَّه الجكني - حفظه الله -.

(٢) لأنَّ «لن» للنفي في المستقبل، بخلاف «السين» فإنها للإثبات فيه.

«إِذَنْ»: - بكسر الألف وفتح الذَّال وإسكان النُّون - وهي حرفُ جَوَابٍ وجَزَاءٍ، ينصبُ الفعلَ المضارعَ، ويشترط لعملِهَا:

١. أن تكون في صدر الجواب (الكلام)، فإن توسطت، أُلغِيَ عملُها [١]، كقولك: «إن تزرني إذن أكرمْك». كذلك يُلغى عملُها إن تأخرت، في نحو قولك: «أكرمُك إذن».
٢. أن يكون المضارع بعدها مستقبلا، فإن كان للحال أُلغِيَ العملُ، كقولك لمن حدثك عن شخص: «إذن تصدقُ» - بالرفع -.
٣. أن تكونَ مُتصلةً بالفعل، وألاَّ يفصل بينها، وبينه بفاصلٍ: إلاَّ إذا كانَ الفاصلُ بـ: «القَسَم»، أو «لا النافية»، أو «النِّداء» [٢].

---

(١) إذا وقعت «إذن» بعد «الفاء»، أو «الواو» العاطفتين، جازَ إعمالها، فينصب الفعل المضارع بها، أو إلغاؤُها فيرفع وهو الأرجحُ. كما في قراءة الجمهور: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٧٦﴾ [الإسراء: ٧٦]. وقوله: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ۝٥٣﴾ [النساء: ٥٣].

(٢) فـ: «القسَم» كما في قول الشاعر:

إِذَنْ واللهِ نَرْمِيَهُم بِحَرْبٍ ... تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبلِ الْمَشِيبِ

قال الشيخ عبد الرحمن المكُوديُّ - رحمه الله تعالى -: «وعلَّة عدم الاعتداد به في الفصل، لأنه كثيرٌ ما يفصل بين الشيئين المتلازمين، كالمضاف والمضاف إليه». انتهى بتصرف.

وأما «لا النافية» فقولك: «إذن لا أشرك بالله»، و«النداء» كما في قولك: «إذن يا عبد البرِّ أزورك».

فائدةٌ: وتسهيلاً على الرَّاغب في الحفظ، فقد جمع بعضُهم هذه الشُّروط بقوله:

أَعْمِلْ «إذنْ» إذا أتتْكَ أوَّلاَ ... وسُقْتَ فِعْلاً بَعدَهَا مُسْتَقبَلاَ
واحذَرْ إذَا أعمَلْتَهَا أنْ تَفْصِلاَ ... إلاَّ بِحَلْفٍ، أو نِدَاءٍ، أو بِلاَ
وافْصِلْ بِظَرْفٍ، أو بمجرُورٍ عَلَى ... رَأى ابنِ عُصفُورٍ رَئِيسِ النُّبَلاَ
وإنْ يَجِيء بحرفِ عَطْفٍ أوَّلاَ ... فَأَحْسَنُ الوجْهَينِ أن لاَ تَعْمَلاَ

ومن الشَّواهد لـ: «إذن» المستوفية للشروط قول عبد الله بن عنمة الضَّبيِّ:

ارْدُدْ حِمَارَكَ لاَ يَرْتَعْ بِضَيْعَتِنَا إِذَنْ يُرَدَّ، وَقَيْدُ العَيْرِ مكْرُوبْ

- تنبيهٌ: تنصب «إذن» إذا كان الفعل بعدها مُفرَّغاً لها، غير مُعتمِد على شيءٍ قبلَها؛ فإن اعتمَد بَطَلَ عملُها (١).

«كَي»: - بفتح الكاف وسكون الياء - وهي حرفُ مصدرٍ، ونصبٍ، واستقبالٍ، وتُنَزَّلُ منزلة «أن» المصدريَّة - معنىً وعملاً -.

وشرطُ وجُوبِ عملِها أن تتقدمها «لام العليل» إما لفظاً، أو تقديراً (٢).

- أمثلةٌ: مثالها لفظاً قوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

ومثالها تقديراً وقوله تعالى: ﴿فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [طه: ٤٠]. وقوله تعالى: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧].

- تنبيهٌ: لا يجوزُ أن يفصل بين «كي» وبين معمولها باسم.

تنبيهٌ: الفصل بـ: «لا النافية»، و«النِّداء» ليس على إطلاقه، لأن بعض النحاة يمنعه، وبعضهم يجيزه. انظر: «شرح قطر الندى» ص (٥٩- ٦٠). و«مجيب النِّدا» للفاكهي، و«حاشية يس» عليه (١/ ١٥٠).

(١) انظر: كتاب «المصباح» للمطرِّزيِّ ص (٨٠).

(٢) فإن لم تتقدمها «لام التعليل» لا لفظاً، ولا تقديراً، فهي حرفُ تعليلٍ وجرٍّ، ويكونُ الفعلُ بعدَها منصوباً بـ: «أن» مضمرة وُجُوباً.

- **القِسمُ الثاني**: ينصب الفعل المضارع بـ: «أن» مضمرةً جوازاً. وهي أداةٌ واحدةٌ.

«**لام كي**»: وهي حرفُ مصدرٍ ونصبٍ واستقبالٍ، رُكِّبت معها «اللاَّم» الدَّالةُ على التعليل(١).

- **مثاله**: قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]. وقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص: ٢٩].
- **قاعدةٌ**: إذَا وقعَ بعد «لام كي»: «لا النَّافية» أو «لا الزائدة»، وجبَ في هذه الحال إظهارُ «أنْ».
- **القِسمُ الثالث**: ينصب الفعل المضارع بـ: «أن» مضمرةً وجوباً: وهي باقي الأدوات.

«**لام الجحود**»(٢):

- **ضابطها**: أن تُسبق بكونٍ ناقصٍ، منفيٍّ، ماضٍ لفظاً ومعنىً(٣)، وهو نوعان:

«كان» المنفيَّة بـ: «ما»: مثاله قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ

(١) وهذه «اللام» أضيفت إلى «كي» لأنها تخلفها في إفادة التعليل، بحيث إذا حُذِفَتْ هذه «اللام» عوضت عنها «كي»، والله أعلم.

(٢) فائدةٌ: سميت بـ: «لام الجحود» لأنها مسبوقةٌ بـ: «كان» أو «يكن» المنفيَّة، والنفي يُسمَّى جُحُوداً.

(٣) وإلى هذين الضابطين أشارَ بعضُهم بقوله:

وكُلُّ «لامٍ» قَبْلَهُ «مَا كَانَا» ... أوْ «لم يَكُنْ» فَلِلْجُحُودِ بَانَا

مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

«يكن» المنفيَّة بـ: «لم»: مثاله قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَظَلَمُوا۟ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ ﴾ [النساء: ١٦٨].

«حتَّى»: وهو حرفٌ لانتهاء الغاية، وينتصبُ الفعلُ بـ: «أن» واجبةَ الإضمارِ بعدَها.

ويشترط للنَّصبِ بـ: «حتى». أن يكون الفعلُ المنصوبُ بها مستقبلاً لما قبله. كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾ ﴾ [طه: ٩١]. وقوله تعالى: ﴿ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾ [القصص: ٢٣]. وقوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [محمد: ٤]. وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وكقولِ المقنع الكنديِّ:

لَيسَ العَطَاءُ مِن الفُضُولِ سَمَاحَة ... حَتَّـى تَجُـودَ ومَـا لَـدَيْكَ قَلِيـلُ

«فَاء السببية»: تضمر «أن» وجوباً بعدها، بشرط أن يتقدمها: نفيٌ محضٌ، أو طلبٌ محضٌ (١).

- **أمثلة**: وقوع «فاء السببية» بعد الطلب جواباً للأمر قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا

---

(١) وتيسيراً على الرَّاغب في الحفظ، قد جمع بعضُهم ما ينصب بعده المضارع بـ: «أن» مضمرة وجوباً بعد «فاء السببية»، أو «واو المعية»، بقوله:

مُرْ، وَانْهَ، وَادْعُ، وَسَلْ، واعْرِضْ، لِحَضِّهِمُ ... تَمَنَّ، وَارْجُ. كَذَاكَ النَّفْيُ، قَدْ كَمُلاَ

﴿قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ١١٧﴾ [البقرة: ١١٧]. على قراءة من قرأ بنصب «فيكون»(١). ومنه قولُ أبي النَّجم العجليِّ:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا ... إلى سُلَيمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

ووقوعها بعد النفيِّ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر: ٣٦].

وبعد الطلب في جواب النهيِّ قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيۡلَكُمۡ لَا تَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا فَيُسۡحِتَكُم بِعَذَابٖۖ وَقَدۡ خَابَ مَنِ ٱفۡتَرَىٰ ٦١﴾ [طه: ٦١].

وبعد الطلب جواباً للاستفهام قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗۚ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

وبعد الطلب جواباً للتمنيِّ قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ٧٣﴾. [النساء: ٧٣].

وبعد الطلب جواباً للدعاء قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ٨٨﴾ [يونس: ٨٨].

وبعد الطلب جواباً للتحضيض قوله تعالى: ﴿رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٠﴾ [المنافقون: ١٠].

---

(١) كما في قراءة ابن عامر من السبعة. انظر: (٢/ ٢٥٨) من «التذكرة» لأبي الحسن طاهر بن غلبون - رحمه الله تعالى -.

ووقوعها في جواب الترجِّي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ – ٣٧].

- **فائدةٌ**: سميت «فاء السببية» كذلك، لأنها تأتي متوسطةً بين أمرين، أولهما – وهو المتقدم – سببٌ في حصُولِ المتأخر [١].
- **ضابطٌ**: علامةُ صحةِ الجواب بـ «**الفاء**» أن يكون المعنى: «إنْ فَعلْتَ فَعلْتُ».

«**وَاوُ المعية**»: ينصب الفعلُ المضارع بـ «**أن**» مضمرةً وجوباً بعد «**الواو**» بشرطين:

الأول: أن تكون للجمع في الزمان. توضيحه: أن يجتمع مضمونُ ما قبلها، وما بعدها في زمانٍ واحدٍ.

الثاني: أن يكون ذلك في جواب النفيِّ، أو الطلبِ – كما مرَّ مع «فاء السببية» –:

فمثالُ النفيِّ قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عمران: ١٤٢].

ومثال وقوعها بعد «**الواو**» جواباً للنهيِّ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ﴾ [البقرة: ١٨٨]. ومنه قولُ أبي الأسود الدُّؤلي:

لا تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ ... عَـارٌ عَلَيْـكَ إِذَا فَعلْـتَ عَظِـيمُ

---

(١) راجع: كتاب «النحو القرآني» ص (٣١-٣٢).

أي: لا يجتمِعْ ولا يكُنْ مِنكَ نهيٌ وإتيانٌ لمثلِهِ.

ومثال وقوعها بعد «الواو» جواباً للتمني قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنعام: ٢٧].

ومثال وقوعها بعد «الواو» في جواب الاستفهام قول الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ ويَكُونَ بَيْنِي ... وبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ والإِخَاءُ

- تنبيهٌ: لا تكون هذه «الواو» ناصبةً، حتى يكونَ ما قبلها فعلاً، أو بمعنى الفعل[1].

---

(١) نصَّ على ذلك أبو الفتح المطرِّزي في كتابه «المصباح» ص (٧٥).
وقفةٌ: اعلم - وفقني اللهُ وإياكَ - أنَّ النُّحاةَ دَرَجُوا على التمثيل بمثالٍ مُتداولٍ في كتبهم، مَشهُورٍ في دووانينهم، ألاَ وهو قولهم: «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ». حتَّى انتقل هذا المثالُ إلى واقع الناسِ، فكدَّر عليهم أذواقهم، فأصبحوا يتحاشون الجمعَ بين «السَّمَكِ» و«اللَّبَنِ»، معتقدين أنه قاعدةٌ طبيةٌ مسلَّمةٌ، بل علَّقوا عليه داءً، وبنوا عليه نتائجَ بزعمهم، فقالوا: إن الجمعَ بين «السَّمَكِ» و«اللَّبَنِ» يُورِثُ دَاءَ البَرَصِ - وهذا مما لقَّنُونَنا إيَّاهُ صغاراً -.
فأحببتُ أن أذكرَ تعليقاً علَّقه مفخرةُ الجزائرِ وأديبُها، العلامةُ محمَّد البشيرُ الإبراهيميُّ على هذا المثال فقال - رحمه الله تعالى - في «آثاره» (٢/ ٤٦): «وانظر قولهم: «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ» كيف لَعِبَ به الزَّمنُ وتعَاوَرَهُ الاستعمَالُ حتى أصبحَ مَا ليسَ بصحيحٍ فيه صحيحاً، وأصبحَ قاعدةً طِبيَّةً، وما هو من الطِبِّ، ولا قالهُ طبيبٌ، ولا هو بصحيحٍ في الواقعِ والتَّجْربةِ، ولا بمطَّردٍ ضررهْ على فرضِ وقوعِ ضررٍ منه في جميع الأمزجة، وقد استعمله النحاةُ مثالاً لحكم لفظيٍّ فأدّوا مرادَهم به على أكمل وجهٍ، ولكن لما لم يكن معناهُ صحيحاً، أوقع أُمَماً وأجيالاً في الخطأ، فحفظَهُ النَّاسُ ونقلوهُ من الاحتجاج به على حُكمٍ عربيٍّ، إلى الاستشهاد به على حُكْمٍ حَيَوِيٍّ، وأصبحَ النَّاسُ يتحامون الجمعَ بين اللَّبَنِ والحوتِ عن عقيدةٍ قرَّرها في نفوسهم هذا المثال، وإذا كانت في المِعَدِ معدةٌ ضعيفةٌ تتأثرُ من الجمع بين غداءين فَمُحَالٌ أن تكون حجةً على معد بني آدم في علم، أو عالم الكروش....». انتهى كلامه - بَرَّدَ الله مضجعَهُ -.

- قولـه: «وَالجَوَابُ بِالفَا وَالوَاوِ» العبارة مقلوبةٌ، والأصلُ أن يقال: والفاء والواو الواقعتان في الجواب(١).

«أَوْ»: ينصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرةً وجوباً بعد «أو»، من ذلك قول امرئِ القَيسِ:

فقلتُ لَـهُ: لا تَبْـكِ عينُكَ إنَّـمَا ... نُحَاوِلُ مُلْكاً، أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

وتكون «أو» بمعنى «إلى»، أو معنى «إلاَّ»(٢) - وهذا عند الأكثر - ولها حينئذٍ ثلاثةُ معَانٍ: «الغائية»، و«التعليل»، و«الاستثناء».

- وقوله: «رُزِقْتَ اللُّطْفَا» تميمٌ للبيت، قصَدَ به النَّاظِمُ - رحمه الله - التلطُّفَ للطالبِ، والدُّعَاءَ له أن يمنحَهُ الله الرِّفْقَ والبِرَّ، ويرزُقَهُ التَّوفِيقَ والعِصْمَةَ.

- فائدةٌ: قال بعضُهم:

وَهَاكَ حُرُوفاً بالمصَادِرِ أُوِّلَتْ ... وَذِكْرِي لها خمساً أَصَحُّ كَمَا رَوَوْا

وهَا هِيَ: «أَن» بِالفتحِ، «أَنَّ» مُشَدَّدَا ... وَزِيدَ عَلَيهَا «كَيْ»، فَخُذْهَا وَ«مَا»، وَ«لَوْ»

- مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن الأدوات النَّاصبة للفعل المضارع عشر،

---

(١) لأن الناصب عند الكوفيين هو «الفاء» و«الواو» نفسهما - كما تقدم معك - لا الجواب. انتهى بتصرُّفٍ من «فتح ربِّ البريَّة» للشيخ الحازمي.

(٢) فتأتي بمعنى «إلى» كما في قول الشَّاعر:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ، أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى ... فَمَا انقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

ويشترط في فعلها، أن ينقضي شيئاً فشيئاً. وتأتي بمعنى «إلاَّ» كما في قول زيَاد الأعجم أيضاً:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا، أَوْ تَسْتَقِيمَا

ويشترط في فعلها، أن ينقضي دفعةً واحدةً.

وهي مقسمةٌ ثلاثة أقسام.

فالقسم الأول: ينصب الفعل المضارع بنفسه. وهي ست أدواتٍ: «**أن**»، و«**لن**»، و«**إذن**»، و«**كي**»، وهي محلُ اتفاق بين النُّحاةِ.

والقسم الثاني: ينصب الفعل المضارع بواسطة «**أنْ**» مضمرةً جَوَازاً وهي: «**لام كي**».

والقسم الأخير ينصبه بواسطة «**أن**» وُجُوباً، وهو باقي الأدوات: «**لام الجحود**»، و«**حتى**»، و«**الفاء**»، و«**الواو**»، و«**أو**».

والحاصل أن «**أنْ**» تُضْمَرُ بعدَ ثلاثةِ أَحْرُفٍ من حُرُوفِ الجرِّ، وثلاثةِ أَحْرُفٍ من حُرُوفِ العَطْفِ. فَحُرُوفُ الجرِّ: «**اللام**»، و«**كي التعليلية**»، و«**حتى**»؛ وحُرُوفُ العَطْفِ: «**الفاء**»، و«**الواو**»، و«**أو**»، والله أعلم.

باب
جوازم المضارع[1]

وجَزْمُـــــهُ إذَا أَرَدْتَّ الجُزْمَـــا بِـــ: لَمْ، ولَـــمَّا، وألم، أَلَـــمَّا
ولاَمِ الامْــرِ، والــدُّعَاءِ، ثــم لاَ فِي النَّهْيِّ، والدُّعَاءِ، نِلْتَ الأَمَلاَ
وإنْ، وَمَـا، ومَـنْ، وأَنَّـى، مَهْـمَا أيٌّ، مَتَـى، أَيَّـانَ، أَيْـنَ، إذْمَـا
وحَيْـثُمَا، وكَـيْفَمَا، ثـم إذَا في الشّعْرِ لاَ في النَّثْرِ فَادْرِ المَأْخَذَا

الشرح:

لما فرغ - رحمه الله تعالى - من الكلام على نواصب الفعل المضارع، انتقل إلى الكلام على جوازمه، وهي الحالة الثالثة في إعرابه.

- قوله: «**باب جوازم المضارع**» التقييد بالإضافة هنا لبيان الواقع. وليس من باب الاحتراز، لأن «الجزم» خاص بالأفعال، فلا يدخل الأسماء[2].
- قوله: «**وجزمه**» أي: الفعل المضارع، و«**إذا أردت**» هذا تقييد، لأنَّ الجزم لا يكون بغير إرادة المتكلم.

---

(١) ملحوظة: الأصل في «النواصب» و«الجوازم»، أن يكونا ضمن بابٍ واحدٍ، من غير فصلٍ بينهما؛ لكن جَرَتْ عادةُ بعض النُّحاة أن يفصلوا بينهما، تسهيلاً، وتيسيراً على الطالب، وأمناً من التشويش على ذهنه.

(٢) بخلاف ما تقدم معنا في «باب نواصبِ المضَارعِ» فالتقييد بالإضافة هناك للاحتراز، لأنَّ «النصب» يدخل الأسماء والأفعال.

• **أدوات جزم الفعل المضارع**: أدواته ثماني عشرة أداة[1].

• **أقسام الجوازم**: تنقسم جوازم الفعل المضارع قسمين - بالاستقراء والتتبع -:

القسم الأول: ما يجزمُ فعلاً واحداً - أصالةً -: وهي ستةُ أحرفٍ[2].

• **فرعٌ**: تنقسم أدوات القسم الأول بالنظر لموضوعها إلى ضروبٍ:

الضرب الأول: ما كان حرفاً بإجماع. وهي ستةُ أحرفٍ.

«لَمْ»: وهو حرفُ نفيٍّ، وجزمٍ، وقلبٍ، يختص بالمضارع، فلا يدخل إلا عليه.

قولنا: «**حرف نفي**» لأنها تنفي وقوع الحدث الذي دلَّ عليه الفعل.

وقولنا: «**جَزْم**» لأنه يُحدث الجزم في الفعل المضارع، فتسقط حركته مع إرادة المتكلم - كما تقدَّم قريباً -.

وقولنا: «**قلْبٍ**» لأنه يقلب زمن المضارع، من الحال والاستقبال، إلى الزمن الماضي. منه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣]. وقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]. وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا ۝٤٦﴾ [النازعات: ٤٦].

«لَمَّا»: وهو حرفُ نفيٍ، وجزمٍ، وقلبٍ، ويختص بالفعل المضارع، بقلب معناهُ إلى المضيِّ - كالحال مع «لم» تماماً - ولا يكون النفي بها إلاَّ مُتصلاً

---

(١) بإسقاط «إذا» لأنها مقيدةٌ بالشِّعرِ فقط.

(٢) وهي التي عنى بذكرها الناظم - رحمه الله تعالى - في البيتين الأولين في هذا الباب.

بالحال(١). قال سبحانه: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عمران: ١٤٢]. وقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات: ١٤].

- **فائدةٌ وتنبيهٌ:**

الفائدةُ: فرّق العلماءُ - رحمهم الله - بين «لم» و«لما»، فقالوا: إنَّ «لم» نفيُها مطلقٌ، يصلح فيما لم يقع الآن، وفيما لم يقع قبلُ، ثم وقع.

أمّا «لَمّا» فنفيُها محدودٌ متصلٌ بالحالِ، فقولك: «لما يكن» أي: إلى الآن لم يحصُل(٢).

التنبيهُ: تشتركُ «لَمْ» و«لَمّا» في أمور، وتنفرد كلُّ واحدةٍ منهُما بأمور ذكرها أئمتنا - رحمهم الله - في مصنفاتهم.

«أَلَمْ»: وهو حرفُ استفهامٍ، ونفيٍ، وجزمٍ، وقلبٍ. قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾﴾ [الشرح: ١]. وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴿١٨﴾﴾ [الشعراء: ١٨]. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٦﴾﴾ [المرسلات: ١٦].

- **تنبيهٌ**: «أَلَمْ» مثل «لَمْ» إلاّ أنها أُدخلت عليها همزةُ الاستفهامِ.

«أَلَمّا»: وهو حرفُ استفهامٍ، ونفيٍ، وجزمٍ، وقلبٍ. منه قول عمرو بن

---

(١) لأنَّ النفيَّ بها، يستمر إلى زمن التكلُّم، بعكس «لم»، ولذا جَازَ أن تقول: «يكن ثم كان» وامتنع أن تقول: «لما يكن ثم كان».

(٢) أفادها شيخُنا - حفظه الله تعالى -.

كلثوم في معلقته:

إِلَيْـكُم يَـا بَنِـي بَكْـرٍ إِلَيْـكُم   أَلَـمَّا تَعْلَمـوا مِنَّـا اليَـقِينَا

- تنبيهٌ: القولُ في «أَلـمَّا» كالقول في «لَـمَّا» تماماً.

«لام الأمر» وهي الدَّالةُ على الأمر، وتُسمَّى: «لام الطلب». وهي مكسورةٌ، ودخولها على المضارع لطلب حصوله.

- ضابطها: أن تكون من الأعلى إلى الأدنى [1]. كما في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. وقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧].

و«لام الدُّعاء» وهي الدَّالة على الدُّعاء. وسُميت كذلك من باب التأدُّب.

- وضابطها: أن تكون من الأدنى للأعلى. كما في قوله تعالى حاكياً عن أهل النار: ﴿وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّـٰكِثُونَ ۝٧٧﴾ [الزخرف: ٧٧].

«لا في النَّهي» وهي الدَّالة على النهي، وتسمَّى: «لا الطلبِيَّة».

وهي حرفٌ يفيدُ طلب الكفِّ عن الفعل، إن كان الطلبُ من الأعلى

(١) وتسهيلاً على الرَّاغبين في الحفظ، وحتى يثبتَ ضابطُ «الطَّلَبِ»، فقد عقد العلامةُ الأخضريُّ - رحمه الله تعالى - ضبطه في «السُّلَّمِ» بقوله:

أمـرٌ مـعَ اسْـتِعلاَ، وعكـسُهُ دُعَـا   وفي التَّـسَاوِي، فَـالتِمَاسٌ وَقَعَـا

للأدنى. منه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ﴾[الأنعام: ١٥١].

و«لا في الدُّعاء»: وتكون من الأدنى إلى الأعلى. كما في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

القسم الثاني: ما يجزمُ فعلين بالأصالة. يُسمَّى الفعلُ الأولُ: «الشرط»، والثاني: «جوابه أو جزاءه»(١). وهي اثنا عشر حرفاً:

الضرب الثاني: ما كان حرفاً باتفاقٍ(٢).

«إِنْ» - بكسر الهمزة وسكون النون - وهو حرفُ شرطٍ، وجزمٍ(٣)، واستقبالٍ. وبعبارة أخرى: هو حرفٌ يفيدُ ربط الشَّرط بالجزاء، ويجزمهما، وهي أمُّ باب الجوازم، ولها عِدَّةُ معَانٍ(٤). قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن

---

(١) سُمي الأولُ: «شرطاً» لتعليق الحكم عليه، وسُمي الثاني: «جواباً» لأنه مترتبٌ على الشرط، كما يترتبُ الجوابُ على السُّؤالِ، ويدعى: «جزاءً» أيضاً، لأنَّ مضمونه جزاءٌ لمضمون الشَّرط، وتسميتُه «جواباً» مجازٌ، وكذا «جزاءً» لأنَّ الجزاءَ هو: الفعلُ المترتبُ على فعل آخر - ثواباً عليه أو عقاباً - وهذا مفقودٌ هُنا. انتهى.

(٢) حكى بعضُ النحاة أنها حروفٌ بإجماع.

تذكيرٌ: هذا القسمُ هو المقصودُ بالبيتين: الثَّالث والرابع من المنظومة المباركة.

(٣) لأنها: تجزم الفعل المضارع لفظاً، والفعل الماضي محلاً، وتقلبه إلى الاستقبال؛ وبالتالي يكون عملُها عكس عمل «لَمْ» التي مرَّت في جوازم القسم الأول.

(٤) جمعها بعضهم بقوله:

واجْـزِمْ بِـ: «إِنْ» وَانْـفِ، وَزِدْ، وَخَفِّـفِ فَهَـــذِهِ أَرْبَعَـــةٌ فَلْتَعْـــرِفِ

تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩]. وقوله: ﴿إِن تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفَتْحُ وَإِن تَنتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩].

الضرب الثالث: ما كان اسماً باتفاقٍ.

«مَا» الشَّرطيَّة: وهي اسمٌ للدِّلالَة على ما لا يعقلُ غالباً (١)، ثم ضُمِّنَتْ معنى الشَّرطِ. قال تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]. وقوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

«مَنْ» الشَّرطيَّة: وهي اسمُ شرطٍ جازمٍ، وُضِعَتْ للدِّلالَة على ما يعقلُ غالباً (٢)، ثم ضُمِّنَتْ معنى الشَّرطِ: قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا﴾ [الشورى: ٢٣]. وقال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝٨﴾ [الزلزلة: ٧- ٨]. ومنه قول زهير في معلقته:

وَمَنْ يَجْعَلِ المعرُوفَ في غَيرِ أَهْلِهِ ... يَكُنْ حَمْدُهُ ذَمّاً عَلَيهِ وَيَنْدَمِ

«أَنَّى»: - بفتح الهمزة والنون المشددة - وهي: للدِّلالة على المكان، ثم ضُمِّنَتْ معنى الشَّرطِ. مثالها قول الشَّاعر:

---

(١) فائدةٌ: فرَّق بعضهم بين «من» و«ما» بقوله:

و«مَنْ» لعَاقِلٍ، و«مَا» و«مَهْمَا» ... لِغَيرِهِ، وكُلُّهُنَّ اسْمَا

(٢) وهنا ملاحظة دقيقة نبَّه عليها الشيخُ أحمد الحازميُّ في شرحه فقال: «الأحسنُ أن يقال: من يعلم؛ لأنها قد تُطلَقُ على الرَّبِّ جل وعلا». انتهى كلامه - حفظه الله -.

خليليَّ أنَّى تأتِيانِيَ تأتِيا ... أخاً، غيرَ ما يرْضيكُما، لا يُحاوِلُ

«أيٌّ»: وهي اسمٌ بحسب ما تُضافُ إليه، وتصلُح لجميع ما ذُكر. قال تعالى: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨]. وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

«مَتَى»: هي اسمٌ للدِّلالة على الزَّمان. وتُنصبُ دائماً على الظرفية الزمانيَّة. منه قول الحطيْئَة:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيرُ مَوْقِدِ

فـ: «تأت» فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف الياء، و«تجد» جوابه.

ومنه قول طَرَفَةَ في مُعَلَّقتِهِ:

مَتَى تَأْتِنِي أَصْبَحْكَ كَأْساً رَوِيَّةً ... وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِياً فَاغْنَ وَازْدَدِ

«أَيَانَ» - بفتح الهمزة - وهو للدِّلالة على الزمان، وتضمَّن معنى الشَّرط. ويُنصبُ دائماً على الظَّرفيَّةِ الزَّمانيَّةِ. منه قول الشَّاعر:

أَيَانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا، وَإِذَا ... لم تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لم تَزَلْ حَذِرَا

«حَيْثُمَا» وهي للدِّلالة على المكان، ثم ضُمِّنت معنى الشَّرط. وتُنصب دائماً على الظرفية المكانية. قال الله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٥٠]. وقال الشَّاعر:

حيثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ... ـهُ نَجَاحاً، في غَابِرِ الأَزْمَانِ

- **تنبيهان:**

الأول: «**حيثُ**» لها ميزةٌ، وهي: أنها تضَافُ إلى الأفعال والأسماء [١].

الثاني: لا تُستعمل «**حيثُما**» أداة شرطٍ، إلاَّ إذا اقترنت بـ: «ما» الزَّائدة، وهي كافةٌ لها عن الظرفِيَّة، ومهيئةٌ لها للشرطية، كما في الآية المستشهد بها قريباً [٢].

«**كَيْفَمَا**»: وهي اسمٌ لعموم الأحوال. وتكون في محلِّ نصبٍ دائماً، إما على الحالية إن كان فعلُ الشَّرْطِ تاماً، أو تكون خبراً لفعل الشَّرْطِ إن كان نَاقِصاً.

- **ضابطها:** لا بد في فِعْلِيهَا - الواقعين شرطاً وجَوَاباً - من أن يكونا متوافقين في اللَّفظ والمعنى، وذلك مثل قولك: «كيفما تفعل أفعلْ» وقولك: «كيفما تجلس أجلس».

«**إِذَا**»: وهي مقيدةٌ، فلا تجزم إلاَّ في الشِّعْرِ، وتعتبر زائدة على أدوات الجزم الثماني عشرة.

ومما حُفِظَ من إعمالها في الضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ قول عبد القَيْسِ بن خفاف البرجميِّ:

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى ... وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

فـ: «إذا»: اسم شرط جازم، و«تصبك» مجزومٌ على أنه فعل الشَّرْطِ،

---

(١) «والرأي المشهورُ فيها اختِصَاصُها بالإضافةِ إلى الجمَلِ، ولذا بُنيت». نبَّه عليه الشيخ حسن بن محمَّد الحفظيُّ - حفظه الله تعالى -.

(٢) توضيح ذلك: أنه لا يحصل الجزاء فيها بغير «ما»، لأنها ظرفٌ يضافُ إلى الأفعال، والأسماء - كما تقدم في التنبيه الأول - فإذا جِئْتَ بـ: «ما» منعتَ الإضافة، وجزمت فعلين.

و«الكاف»: ضميرٌ محلُّه النصبُ، و«خصاصة»: فاعلُ، و«الفاء»: رابطةٌ، والجملة «فتجمَّلِ» في محلِّ جزمِ جوابِ الشرط.

- فرعٌ: فإن قيل: لم خُصَّت «إذًا» بالشِّعْرِ دون النثر ؟.

الجواب: لأنها موضوعةٌ لزمن معين، واجب الوقُوعِ، والشَّرْطُ المقتضي للجزم لا يكونُ إلاَّ فيما يحتمل الوقوعَ وعدمَهُ(١).

«أَيْنَ» وهي للدِّلالة على المكان. وتُنصب دائماً على الظرفية المكانية. وكثيراً ما تُستعمل مقرونةً بـ: «ما» الزائدة. قال تعالى:﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ﴾[البقرة:١٤٨]. وقال:﴿ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ ﴾ [الأحزاب:٦١]. ومنه قول عبد الله بن همَّامٍ السّلوليِّ:

أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا العُدَاةَ تَجِدْنَا ... نَصْرِفُ العِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلاَقِي

الضرب الرابع: ما كان حرفاً على الأصح.

«إِذْمَا» - بكسر الهمزة وسكون الذال وفتح الميم - وهي أداةُ شرطٍ، وأصلُها: «إِذْ» دخلت عليها «مَا» فمنعتها من الإضافة، فعَمِلَتْ في الجزاء، ولا عمل لها بدونها. قال العبَّاسُ بن مردَاسٍ السلمي - رضي الله عنه -:

إِذْمَا أَتَيْتَ عَلى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ ... حَقاً عَلَيكَ إِذَا اطمَأَنَّ المجلِسُ

فـ: «أتيتَ» فعل الشَّرطِ، و«فقل» جوابه مجزوم محلاً.

وقال عبد الله بن همَّامٍ السّلولي:

---

(١) انظر: «حاشية يس على شرح الفاكهي» (١/ ١٧٦).

إذْمَا تَرَيْنِي اليَوْمَ أُزْجِي ظَعِينَتِي   أُصَعِّدُ سَيْراً في البِلَادِ وأُفْرِعُ

فقوله: «تَرَيْنِي» مجزوم بـ: «إذْمَا» بحذف النون، والأصلُ: تَرَيْنَنِي، فحُذِفَتْ الأولى للجزم، والثانية نونُ الوقايةِ، والياء ضمير المتكلم؛ وجزاءُ الشَّرطِ هو الثاني [1].

- **تنبيهٌ**: لا يكون الجزاءُ في «**إذْ**»، ولا في «**حيثُ**» بغير «**ما**»؛ لأنهما ظرفان يُضافان إلى الجمل - اسمية وفعلية -؛ وإذا زدت على كلِّ واحدٍ منهما «**ما**» منعتا الإضافة فعملتا [2].

الضرب الخامس: ما كان اسماً على الأصح.

«**مهما**»: وهي اسمٌ للدِّلالة على ما لا يعقل. قال الله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الأعراف: ١٣٢]. ففي الآية عاد الضمير من «بِهِۦ» على «مَهْمَا» والضمير - كما هو معلوم - لا يعود إلاَّ على اسم. ومنه قول امرئِ القَيْسِ:

أغَرَّكِ مِنِّي أنَّ حُبَّكِ قَاتِلِي   وأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ

وقول سَاعِدَةَ بنِ جُؤَيَّةَ الهذَلِيِّ:

قد أُوبِيَتْ كُلَّ ماءٍ فَهْيَ صَادِيَةٌ   مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً من بارِقٍ تَشِمِ

- قول الناظم - رحمه الله تعالى - في البيت: «**نِلْتَ الأَمَلاَ**» فنلت من النَّوال، وهو: العَطيَّةُ، والأَمَلُ: الرَّجَاءُ؛ وهذا دعاءٌ منه - رحمه الله تعالى - لدارس منظومته المباركة أن يُعطى ما يرجُوه، ويُنال ما يؤمِّله.

---

(١) انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (٩/ ٣٣) الشاهد رقم (٦٧٨).

(٢) انظر: «المقتضب» للمبرد (٢/ ٤٦).

- وقوله: «فادْر المأخذا» دَرَى الشَّيءَ إذا عَلِمَهُ. والمأخذ: المتناول. والمعنى: فاعلم - أيها الطالبُ - متناول الأحكام، والمواضع التي أخذت واستنبطت منها. وهاتان العبارتان تتميمٌ.
- فائدةٌ: لَخَّصَ بعضُهم معَانِي أدوَاتِ الجزم بقوله:

«إِذْمَا» و«إِنْ» حَرفَانِ عندَ سِيبَوَيه	وأَنْكَـرَ المبرِّدُ الأُولَى عَلَيه
و«مَنْ» لِعَاقِلٍ، و«مَا» و«مَهْمَا»	لِغَيرِهِ، وكُلُّهُنَّ اسْمَا
«مَتَى» و«أَيَّانَ» ظُرُوفٌ لِلزَّمَان	و«حَيْثُما» «أَنَّى» و«أَيْنَ» لِلمَكَان
لِكُلِّ مَا ذَكَرْتُ «أَيًّا» تَأْتِي	فَادْعُ لِمَنْ أَفَادَ بِالأَبْيَاتِ

- مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن أدوات جزم الفعل المضارع إجمالاً ثمان عشرة أداةً. وتنقسم من جهة عملها إلى قسمين:

القسم الأول: ما يجزم فعلاً واحداً، وهي ست أدوات: «لم»، و«لما»، و«ألم»، و«ألما»، و«لام الأمر والدُّعاء»، و«لا في النهي والدُّعاء» وهي حروفٌ بإجماع.

والقسم الثاني: ما يجزم فعلين، الأول: الشرط، والثاني: جوابه، وهي الأدوات الباقية: «إنْ» وهي حرفٌ باتفاق؛ و«ما»، و«منْ»، و«أنى»، و«أيٌّ»، و«متى»، و«أيّان»، و«حيثما»، و«كيفما»، و«إذا» والمختصة بالشِّعْرِ، و«أنَّى» وهذه كلُّها أسماءٌ باتفاقٍ؛ و«إذما» وهو حرفٌ على الأصح؛ و«مهما» وهو اسمٌ على الأصح، والله أعلم.

باب الفاعل

الفَاعِلَ ارْفَعْ، وهْوَ: مَا قَدْ أُسْنِدَا إلَيــهِ فِعْــلٌ، قَبْلَــهُ قَــدْ وُجِــدَا
وظَــاهِراً يَــأْتِي، ويَــأْتِي مُــضْمَرَا كَـ: اصْطَادَ زَيْدٌ، واشْتَرَيْتُ أَعْفَرَا

الشرح:

بعد أن أنهى الكلام على ما يتعلَّق بالأفعال - رفعاً، ونصباً، وجزماً - شرع في ذكر الأسماء وما يتعلق بها؛ وابتدأ بـ: «**باب الفاعل**» وهو من المرفوعات، لأنها مقدَّمةٌ على غيرها، من المنصوبات والمخفوضات.

- **فرعٌ**: المرفوعاتُ سبعةٌ، ودليلُ حَصْرِها الاستقراءُ التَّام، وإجماعُ أئمةِ النَّحْوِ - رحمهم الله - وهي: «**الفاعل**»، و«**المفعول الذي لم يسم فاعله**»، و«**المبتدأ**»، و«**الخبر**»، و«**اسم كان**» وأخواتها، و«**خبر إنَّ**» وأخواتها، والتابع للمرفوع، وهي أربعةٌ: «**النعت**»، و«**العطف**»، و«**التوكيد**»، و«**البدل**»[1].

وسيذكر لك في هذا الباب القسم الأول من المرفوعات وهو: «الفاعل» وبدأ به لعمديته.

- **تعريف الفاعل**: الفاعل له معنيان، معنىً لغوي، ومعنىً اصطلاحي.

أما معناه اللُّغَوي: فهو من أَوْجَدَ الفِعْلَ أي: الحدَث. فكلُّ من أوجَدَ

---

(١) هذه المرفوعاتُ ذكرها ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - مجملةً ومفصلةً، وأقتصر ناظمُنا - رحمه الله تعالى - على تفصيلها.

الفِعْلَ في اللغةِ فهو فَاعِلٌ (١).

أما المعنى الاصطلاحي فنقولُ: هو الاسمُ الصَّريحُ، أو المؤوَّلُ به (٢)، المرفُوعُ الَّذِي أُسنِدَ إليهِ فِعْلٌ (٣) قبلَه، أو مَا في تأويلِهِ، مُقدَّمٌ عليه أصليَّ المحلِّ والصِّيغةِ.

- وهذا ما عناه الناظم -- رحمه الله تعالى - بقوله: «**وهْوَ: مَا قَدْ أُسْنِدَا إِلَيهِ فِعْلٌ قَبْلَهُ قَدْ وُجِدَا**».
- قوله: «**ما**» ما هنا اسمُ موصول بمعنى الَّذِي، فيصدق حينئذٍ على الاسم بنوعيه: الصَّريح أو المؤوَّل به، - كما ذكرنا قبلُ -.
- قوله: «**أُسنِدَ إليهِ**» أي: إلى الاسم المحكوم عليه بكونه فاعلاً. والألف في «**أُسنِدَا**» للإطلاق.
- قوله: «**فعلٌ**» المقصود بالفعل هنا التَّام؛ احترازاً من الفعل الناقص كـ: «**كان**» فإنها ناقصةٌ تحتاج إلى اسم وخبر - كما سيأتيك في بابها - (٤).
- قوله: «**قبلَه**» قيدٌ أخرجَ به بقيَّةَ المرفوعاتِ. وفي تعريفه - رحمه الله تعالى

---

(١) فيشمل بذلك المبتدأ.

(٢) مثال المؤوَّل به: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦]. وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١].

(٣) أو نحوه مما يعمل عمله كـ: «اسم الفاعل»، و«صيغ المبالغة»، و«الصفة المشبهة باسم الفاعل»، و«اسم التفضيل»، و«المصدر»، و«اسم الفعل».

(٤) أقولُ: علَّق الشيخ حسن بن محمَّد الحفظيُّ - حفظه الله تعالى - في هذا الموضع بقوله: «وقد يكونُ ما أسند إلى الفعل اسماً، نحو قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩]. فإن «مُّخْتَلِفٌ» اسم فاعل، و«أَلْوَٰنُهُۥ» فاعل به». ا.هـ.

- إشارة إلى أن الفاعل لا يتقدَّم على الفعل، خلافاً للكوفيين (١).

- قوله: «قَدْ» للتحقيق. والألف في «وُجِدَا» للإطلاق.
- وقفةٌ: اعلم - وفقني الله وإيَّاك - أن الأصل أن يلي الفاعلُ الفعلَ، من غير أن يَفْصِلَ بينهما فَاصِلٌ، لأنه كالجزءِ منهُ؛ بخلاف المفعول، فالأصل فيه أن ينفصل من الفعل: بأن يتأخر عن الفاعل، ويجوز تقديمه عليه (٢).
- حكمه: الرَّفعُ إمَّا بالضمَّةِ الظاهرة في المفرد، وجمع المكسَّر، وجمع المؤنث السالم؛ وإمَّا بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على الألف، وعلى الياء في المقصور، والمنقوص؛ وإمَّا بالألف نيابةً عن الضمَّة في المثنى؛ والواو في جمع المذكر السَّالم، والأسماء الستة.
- وأشار - رحمه الله تعالى - إلى حكمه بقوله: «**الفَاعِلَ ارْفَعْ**» (٣).
- **أقسامهُ**: الاسم الواقع فاعلاً ينقسم قسمين (٤).

١. **القسم الأول: الظاهر**: وهو ما ليس مضمراً. كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠]. وقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ

---

(١) كما أفاده شيخُ شيوخِنا العلامة الحاج السَّالك بن فَحْفُ - بارك الله في عمره -.

(٢) انظر: «شرح ابن عقيل» (٢/ ٩٦).

(٣) خرج بذلك المنصوب والمخفوض من الأسماء.

فائدةٌ: قال الأنباري في «منثور الفوائد» (٤٢ - ٤٣): «أُعطِيَ الفَاعِلُ الرَّفعَ لأنهُ أولٌ، والرَّفعُ أولٌ. وأُعطِيَ المفعُولُ النَصبَ لأنهُ آخرٌ. وأُعطِيَ المضافُ إليهِ الجرَّ لأنهُ أوْسَطُ».

(٤) تنبيهٌ: ذكر ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - الظاهر والمضمر بقسميه، واقتصر بالتمثيل للمتصل؛ أما الناظمُ - رحمه الله تعالى - فذكرهما إجمالاً دون تقسيمٍ أو تمثيلٍ.

ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ﴾. [الممتحنة: ١٠].

- ومثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**اصطاد زيدٌ**» فـ: «**اصطاد**» فعل ماض مبني على الفتح، لا محلَّ له من الإعراب، و«**زيدٌ**» فاعل مرفوعٌ بالضمَّة الظاهرة على آخره.

٢. **القسم الثاني: المضمر**: وهو ما دلَّ على مُسَمَّاهُ بقيدٍ. إمَّا: متكلم، أو مخاطب، أو غائبٍ معلومٍ.

- **مثاله**: قوله تعالى: ﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ [البقرة: ٤١]. فقوله: «أَنـزَلْتُ» «أنزل» فعل ماضٍ و«التاء» ضمير متصل في محلِّ رفع فاعل.

- ومثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**اشتريت أعفرا**». فـ: «**اشترى**» فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، مَنَعَ من ظهُورِهِ اشتغَالُ المحلِّ بالسُّكُونِ المجلُوبِ لدفع توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، و«التاء» ضمير متصل بارز مبني على الضَّمِّ في محل رفع فاعل. و«**أعفَرا**» مفعول به منصُوبٌ، والعُفْرَةُ: غُبْرَةٌ في حُمْرَةٍ، تشبيهاً بعفْرِ التراب؛ وهو من الظباء ما يعلو بياضه حمرة، ويقال للأنثى: عفراء. والألف في «**أعفرا**» للإطلاق.

- **فائدةٌ**: الكلام مداره على ثلاثة معَانٍ(١):

١. «**الفاعليَّة**»: وحكمهُ الرَّفعُ، ويلحق به في حكم الرفع (خمسة أضرب): «المبتدأ»، و«الخبر»، وخبر «إنَّ»، واسم «كان»، واسم

(١) راجع: «كتاب المصباح» لأبي الفتح المطرِّزيّ (١٠١ - ١٠٢).

«ما»، و«لا» التي بمعنى «ليس»، وخبر «لا» لنفي الجنس.

٢. «**المفعوليَّة**»: وحكمهُ النَّصبُ، ويدخل فيه: «المفعول المطلق»، و«المفعول به»، و«المفعول فيه»، و«المفعول معه»، و«المفعول له». ويلحق به في النِّصب (سبعة أضرب): «الحال»، و«التمييز»، و«المستثنى المنصوب»، واسم «إنَّ»، واسم «لا» لنفي الجنس، وخبر «كان»، وخبر «ما»، و«لا» عند الحجازيين.

٣. «**الإضافة**»: له حكمُ الجرِّ الأصليِّ. إمَّا بالحروف، أو بالإضافة المعنويَّة، أو اللفظيَّة.

- فرعٌ: للفاعلِ سبعةُ أحكَام - إجمالاً - وهي:
  ١. حكمهُ الرفعُ.
  ٢. وقوعهُ بعد فعلهِ أو ما في تأويلهِ.
  ٣. أنه عمدةٌ لا بدَّ منهُ.
  ٤. جوازُ حذفِ فعلهِ.
  ٥. توحيدُ فعلهِ مع تثنيةِ الفَاعلِ أو جمعهِ.
  ٦. تأنيثُ فعلهِ وجُوباً، وجَوازاً وامتناعُ تأنيثهِ.
  ٧. اتصالُهُ بفعلهِ وانفصالُهُ.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**الفاعل**» حكمه الرفع لفظاً أو تقديراً؛ وينقسم قسمين: ظاهر، ومضمر.

باب
النائب عن الفاعل

إِذَا حَــذَفْتَ فِي الكَــلاَمِ فَــاعِلاَ   مُخْتَــصِراً، أَوْ مُــبْهِماً، أَوْ جَــاهِلاَ
فَأَوْجِــبِ التَّــأْخِيرَ لِلْمَفعُــولِ بِــهْ   والرَّفْـعَ حَيْـثُ نَـابَ عَنْـهُ فَانْتَبِـهْ
فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْـمُمَنْ، وكَسْرُ مَا   قُبَيْــلَ آخِــرِ الْمُــضِيِّ حُتِمـَـا
ومَــا قُبَيــلَ آخِــرِ الْمُــضَارِعِ   يَجِــبُ فَتْحُــهُ بِــلاَ مُنَــازِعِ
وظَـاهِراً، ومُـضْمَراً، أَيـضاً ثَـبَتْ   كَـ: أُكْرِمَتْ هِنْدُ، وهِنْدٌ ضُرِبَتْ

الشرح:

شرعَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم الثاني من المرفوعات وهو: «المفعول الذي لم يسم فاعله» أو «النائب الفاعل»(١).

- **تعريفه:** هو الاسمُ المذكُورُ بعدَ فعلٍ تَامٍّ لم يُذكر معهُ فِاعلُهُ(٢).
- **فائدةٌ:** يُبنى الفعل للمجهول لعلتين:

عِلّة لفظيّة.

وعِلَّة معنويَّة. وهي المقصودة في هذا الباب.

قاعدةٌ: ينُوبُ عن الفَاعلِ كلٌّ من: «المفعول به»، و«الجار والمجرور»، و«المصدر المتصرف المختص»، و«الظرف المتصرف المختص».

---

(١) وسمي بذلك، لأنه: يحلُّ محل الفاعل بعد حذفه، ويصير عمدة بعد أن كان فضلة - كما سيأتيك في تعريفه -.

(٢) وذلك لقيامه مقامه في رفعه، وعمديته، ووجوب تأخيره عن الفعل، وتأنيث الفعل لتأنيثه.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

إِذَا حَــذَفْتَ فِي الكَــلَامِ فَــاعِلاَ مُخْتَــصِراً، أَوْ مُــبْهِماً، أَوْ جَــاهِلاَ

هذا مبحثٌ زاده الناظمُ - رحمه الله - على الأصل، قصَدَ به الزيادةَ في التوضيحِ، ولفتَ الطالب إلى تداخل الفنون[١].

- قوله: «**إِذَا**» شرطية. و«**حَذَفْتَ**» فعل الشَّرط.
- و«**في الكلام**» في هنا بمعنى «من».
- قوله: «**مختصراً**» أي: في كلامك. و«**مبهماً**» على السَّامع. و«**جاهلاً**» به. وهي منصوبة على الحال.
- **أغراض حذف «الفاعل» ونيابة «المفعول به» منابه:**

١. **الاختصار - الإيجاز -**: ويكون هذا الغرض لفظيٍّ. كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴿١٢٦﴾﴾ [النحل: ١٢٦][٢]، وقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾﴾ [البروج: ٤].

٢. **الإبهام**: بأن لا يريد التَّصريح بالفاعل تعمية وإبهاماً على السَّامع، نحو قولك ولم تُرِدْ أن تفصح بمن تصدق: «**تُصُدِّق بألف دينَارٍ**».

٣. **الجهل**: كقولك: «**سُرِقَ المتَاعُ**».

- **تنبيهٌ**: اقتصر الناظمُ - رحمه الله تعالى - على ذكر ثلاثة أغراض من أغراض حذف الفاعل، وإلاَّ فهي تزيدُ على هذا العَدَدِ بكَثيرٍ.

---

(١) لأنه مبحثٌ بلاغي.

(٢) ففي الآية الكريمة من الإيجاز ما لا يخفَى على تَالٍ.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

فَأَوْجِبِ التَّـأْخِيرَ لِلْمَفعُـولِ بِـهْ والرَّفْـعَ حَيْـثُ نَـابَ عَنْـهُ فَانْتَبِـهْ

- قوله: «فَأَوْجِبِ» الفاء واقعة في جواب الشَّرْطِ لأنه فعل أمر.
- قوله: «التَّأْخِيرَ لِلْمَفعُولِ بِهْ» أي: وأوجب التأخير للمفعول به بعد أن كان جائز التقديم، والعِلَّةُ في ذلك أنه أقيم مقام الفاعل.
- قوله: «والرَّفعَ» أي: وأوجب الرَّفع لفظًا أو تقديرًا أو محلاً بعد أن كان منصُوبًا.
- قوله: «حيثُ نَابَ عنهُ» قيدٌ وتعليلٌ لقوله: «فأَوْجِبِ التَّأخيرَ».
- وقوله: «فانتبِهْ»: أي: فَقِفْ على هذا الحكم، وافْطَنْ لهذه الفائدة، وهي: أن النَّائِبَ يأخذُ حكمَ المنابِ عنهُ.

ومعنى البيت إجمالاً: أنك إذا حذفت «الفاعل» لأيِّ غَرَضٍ من الأغراض، فلا بدَّ أن يحلَّ «المفعولُ به» محلَّه، ويقوم مقامه، فيجب له ما كان لـ: «الفاعل» من وجُوبِ التأخيرِ عن «الفعل»، ووجُوبِ الرَّفعِ، وَجَوازِ التأنيثِ أو وجُوبِهِ، وسَائرِ أحكَامِهِ.

ثم قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ وكَسْرُ مَا قُبَيلَ آخِرِ الْمُضِيِّ حُتِمَا
ومَا قُبَيلَ آخِرِ المضَارِعِ يَجِبُ فَتْحُهُ بِلاَ مُنَازِعِ

مضمون البيتين: أن «الفعل» الذي حُذف فاعلُه، وناب عنه «المفعول به» تطرأُ عليه صيغتان [١]:

(١) وهَاتَانِ الصِّيغتَانِ ترفعَانِ الالتِبَاسَ، وهما القَرِينَةُ التي يُدرِكُ بهما السَّامعُ مُرَادَ المتكلمِ.

١. **الصيغة الأولى**: إن كان ماضياً: ضُمَّ أولُه، وكُسِرَ ما قبلَ آخرِهِ - لفظاً أو تقديراً -[1].

فلفظاً كما في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]. فقوله: «خُلِقَ» فعل ماضٍ، ضُمَّ أولُه، وكُسِرَ الحرفُ الَّذي قبلَ آخرِهِ. و«ٱلْإِنسَٰنُ» نائبٌ عن الفاعل، والأصلُ: «خَلَقَ اللهُ الإنسانَ» فحُذِفَ الفَاعِلُ، ونابَ عنهُ المفعُولُ بهِ منابَهُ.

وتقديراً كما في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧١]. فقوله: «سِيقَ» فعل ماض مبني للمجهول ضُمَّ أولُهُ تقديراً، لأنَّ الكسرة عارضةٌ وليست بأصلية، لكون حركة العين نُقلت إليها. و«الَّذِينَ» موصول مبني على الفتح في محل رفع نائب فاعل.

- **تنبيهٌ**: يزاد على هذه الصيغة أنه إذا كان الفعل الماضي مبدُوءاً بتاء المطاوَعَةِ، ضُمَّ مع أوَّلهِ ثانِيهِ، كقولك: «تُعُلِّمَتِ المسألةُ»، وإن كان مبدُوءاً بهمزة الوَصْلِ ضُمَّ معهَا ثالثه، كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤]. والله أعلم.
- قوله: «**فأولَ الفعل**» الفاء فاء الفصيحة. و«**أولَ**» مفعول مقدَّم لـ: «**اضمُمَنْ**». وهذا عَامٌّ يشمَلُ الفعلين الماضي والمضارع.
- وقوله: «**اضمُمَنْ**» أي: ضُمَّ أول الفعل تحقيقًا أو تقديرًا.
- **وقفةٌ**: قوله: «**اضمُمَنْ**» هذا خلافُ ما تقرَّر في قواعد النَّحوِ من أنَّ

---

(١) ضابط التقدير: أن يكون وسط الفعل الماضي الثلاثيِّ حرف علَّة.

الفعلَ - سواء كان مُضارِعًا أو أَمْرًا - إذا أُكِّدَ بنون التوكيد، لا يجوزُ أن يتقدَّمَ عليه معمولُهُ؛ لكن قد يُتجاوَزُ في الشِّعْرِ ما لا يُتَجاوَزُ في غيرِهِ. والأصل أن يُقالَ: فاضمُمَنْ أوَّلَ الفعلِ.

- قوله: «حُتِمَا» بمعنى وجَبَ كسر ما قبل آخره، تحقيقًا أو تقديرًا؛ والألف فيه للإطلاق.

٢. **الصيغة الثانية**: إن كان مضارعاً: ضُمَّ أولُه وفُتِحَ ما قبل آخره - لفظاً أو تقديراً -.

فلفظاً كما في قوله تعالى: ﴿ يُنَبَّؤُا الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴿١٣﴾ ﴾ [القيامة: ١٣]. الشاهد في قوله: «يُنَبَّؤُا». فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، و«الإنسانُ» نائب فاعل مرفوع.

وتقديراً: كما في قوله سبحانه: ﴿ قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴿٦٠﴾ ﴾ [الأنبياء: ٦٠].

فقوله: «يُقَالُ» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. و«له» جار ومجرور، متعلِّق بـ: «يُقَالُ». و«إبراهيمُ» نائب فاعلٍ.

- قوله: «بلا مُنَازِع» أي: من غير تَغْييرٍ، ولا تحوِيْلٍ، ولا صَرْفٍ عن هذا الحكْمِ، وعن هذه القَاعِدَةِ.
- تنبيهٌ: ذكر الناظم - رحمه الله تعالى - صيغةَ فعلي الماضي والمضارعِ، ولم يذكر صيغةً لفعل الأمر؛ لأنه لا يُبنى للمفعول.

قال - رحمه الله تعالى -:

وظَاهِراً، ومُضْمَراً، أَيضاً ثَبَتْ ١٥٦ كَ: أُكْرِمَتْ هِنْدُ، وهِنْدٌ ضُرِبَتْ

- قوله: «أَيْضًا» مصدر آضَ يئيضُ أيضاً، بمعنى: رجع رجُوعاً. فهي منصوبةٌ على المفعولية المطلقة، والعامل محذوف.

ومقصودهُ: أنه كما قسَّمَ لك الفاعل من قبلُ إلى قسمين: ظاهرٍ، ومضمرٍ، يرجع ويعود مرة أخرى ويقسِّم لك نائب الفاعل إلى قسمين أيضاً: ظاهرٍ، ومضمرٍ.

- ونقولُ: ينقسم النائب عن الفاعل قسمين:
- **القسم الأول: الظاهر**: كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨]. فقوله: «تُبَدَّلُ» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. و«الأرضُ» نائب فاعل.
- ومثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**أُكْرِمَتْ هِنْدٌ**» فـ: «**أُكْرِمَ**» فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب. و«**التاء**» للتأنيث الحقيقي مبنيَّة على السُّكُونِ. و«**هِنْدٌ**» نائب فاعل، مرفوع بضمَّةٍ ظاهرةٍ على آخره، وهو اسمٌ ظاهرٌ.
- **القسم الثاني: المضمر**: كما في قوله تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۝٦﴾ [التحريم: ٦]. فقوله: «يُؤْمَرُونَ» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بثبوت النون، والواو نائب فاعل.

كذلك الشَّأن في «زُحْزِحَ» و«أُدْخِلَ» في قوله تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥][1].

---

(١) والنائب الفاعل في «زُحْزِحَ» و«أُدْخِلَ» ضمير مستتر.

- ومثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «هند ضُربت» فـ: «هِنْدٌ» مبتدأ مرفوع بالضمَّة الظاهرة على آخره، و«ضُرِبَتْ» فعل ماضٍ ضم أوله وكسر ما قبل آخره، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: «هي» يعود على «هند»، والجملةُ في محلِّ رفعِ خبر للمبتدأ.
- **تنبيهان:**

الأول: «**المفعول لأجله**» لا يكون نائباً عن الفاعل، لأنَّ نصبه في الأصل هو الْمُشْعِرُ بالعِلِّيَةِ، إذْ ليسَ في لفظه ما يُشْعِرُ بها.

الثاني: «**المفعول معه**» لا يقع نائباً عن الفاعلِ، لأنَّ شرطه أن يكون مع الفاعل، وشرطُ هذا أن يحذف الفاعل[١].

- **مُلَخَّصٌ:** يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**النائب عن الفاعل**» هو الَّذي حُذِفَ فَاعلُهُ لعِلَّةٍ معنَويَّةٍ أو لفظيَّةٍ، وأنه يحذف لغرض من الأغراض، وهي كثيرة منها: الاختصار، والإبهام، والجهل، وله صيغتان:

الأولى: إن كان ماضياً ضُمَّ أولُه، وكُسِرَ ما قبلَ آخرهِ.

الثانية: إن كان مضارعاً ضُمَّ أولُه، وفُتِحَ ما قبلَ آخرهِ.

وينقسم إلى ظاهر، ومضمر، والله أعلم.

---

(١) وهناك مفاعيلُ أخرى لا يصح أن تنوبَ عن «الفاعل». مباحثُها مبسُوطةٌ في كتب النَّحْوِ المطوَّلة.

باب
المبتدأ والخبر

الْـمُبْتَدَا اسْمٌ مِنْ عَوَامِلَ سَلِمْ ... لَفْظِيَّـةٍ وهْـوَ بِرَفْـعٍ قَـدْ وُسِـمْ
وظَـاهِراً يَـأْتِي، ويَـأْتِي مُـضْمَرا ... كَـ: القَوْلُ يُسْتَقْبَحُ، وَهْوَ مُفْتَرَى
والخَـبَرُ: الجُزْءُ الَّذي قَدْ أُسْنِدَا ... إلَيْـهِ، وارْتَفَاعَـهُ الْـزَمْ أَبَـدَا
ومُفْـرَداً يَـأْتِي، وغَـيرَ مُفْـرَدِ ... فَـأَوَّلٌ نحـوُ: سَـعِيْدٌ مُهْتَـدِي
والثَّـانِ قُـلْ: أَرْبَعَـةٌ مجـرُورُ ... نحـوُ: العُقُوبَـةُ لِمَـنْ يَجُـورُ
والظَّرْفُ نحوُ: الخَيْرُ عِنْدَ أَهْلِنَا ... والفِعْـلُ مَـعْ فَاعِلِـهِ كَقَوْلِنَـا
زَيْـدٌ أَتَـى؛ والْـمُبتَدَا مَـعَ الخَبَرْ ... كَقَـوْلِهِمْ: زَيْـدٌ أَبُـوهُ ذُو نَظَـرْ

الشرح:

لما أنهى الكلام على الأفعال وأقسامها، وعلاماتها، ومميزاتها، شَرعَ في الكلام على المرفُوعاتِ، وهذان البابان هما الثالثُ والرَّابعُ منها.

- **تعريف المبتدأ لغةً:** مشتقٌّ من الابتداء. وهو الافتتاح.
- **اصطلاحاً:** هو الاسمُ الصَّرِيحُ، أو المؤوَّلُ به، العَارِي عن العَواملِ اللفظيَّة.

قولنا: «**الاسم**» خرج بذلك الفعلُ والحرفُ.

وقولنا: «**العَارِي عن العَواملِ اللفظيَّة**» بمعنى: أنه لا يتقدَّم عليه شيءٌ، ولا يسبقه ما يَصِحُّ أن يكُونَ عَامِلاً فيهِ[1]. و«**اللفظيَّة**» هنا نعتٌ لـ:

---

(١) والقاعدة المقرَّرة عند النَّحويين: أنَّ كُلَّ اسمٍ مرفُوعٍ سبقَهُ عَامِلٌ لفظِيٌّ أَصْلِيٌّ فليسَ بمبتدأ قطعاً.

«**العوامل**» احترز بها عن العوامل المعنويَّة.

- **ملحُوظةٌ**: تقييده بـ: «**العَوامِلِ**» احترازاً من الفاعل، واسم «**إنَّ**» وأخواتها، و«**كان**» وأخواتها، ونحو ذلك.

وتقييده بـ العوامل: «**اللفظيَّة**» احترازاً من «**مِنْ**»، الزَّائدة؛ لأنَّ الزَّائد – كما هو مقررٌ – عدمٌ في الحقيقةِ.

- **حكمه**: الرَّفعُ – لفظاً أو محلاً –. فلا يكون منصُوباً ولا مجروراً. وأشار في النَّظْمِ لحكمه بقوله: «**وهو برفعٍ قد وُسِم**»(١).
- قوله: «**قد**» حرفُ تحقيقٍ، و«**وُسِمَ**» من السِّمَة، وهي العلامةُ، بمعنى: أنَّ الرفع علامة له.
- **أمثلةٌ**: مثال الصَّريح: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡ﴾ [الشورى: ١٥]. وقوله: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾ [الفتح: ٢٩]. ومثال المؤول: قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة: ١٨٤]. فـ: «أنْ» والفعل هنا، في تأويل مصدرٍ. هو المبتدأ. والتقدير: صومُكم خيرٌ لكم.

ثم قال – رحمه الله تعالى –:

وظَاهِراً يَأْتِي، ويَأْتِي مُضْمَرا ... كَ: القَوْلُ يُسْتَقْبَحُ، وهْوَ مُفْتَرَى

- **أقسامه**: ينقسم المبتدأ قسمين:

---

(١) قال واضعه – عفا الله عنه –: لقد تنوعت المذاهب، وتعددت الآراء في الرَّافع للمبتدأ، هل هو الابتداء، أو تجرُّده، أو....أقوالٌ متنوعةٌ.

والخلاف فيه لا طائل من وراءه، ولا ثمرة حاصلة منه. كما نصَّ عليه علماؤنا –رحمهم الله–.

الأول: الظاهر: مثاله قوله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [النور: ٣٥].

- ومثال الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**كالقولُ يُستقبَحُ**» فـ: «**الكاف**» اسم بمعنى: مثل. و«**القول**» مبتدأ مرفوع وهو اسم ظاهر، و«**يستقبح**» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. والفاعل ضميرٌ مستترٌ جوازاً تقديره: هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

الثاني: المضمر: والمقصود بالضمائر هنا: ضمائر الرفع المنفصلة لا سائر الضمائر. وهي: اثنا عشر ضميراً منفصلاً: للمتكلم اثنان: «أنا» و«نحن». وللمخاطَب خمسة: «أنتَ» و«أنتِ» و«أنتما» و«أنتم». و«أنتن». وللغيبة خمسة: «هو» و«هي» و«هما» و«هم» و«هنَّ».

- **مثاله**: قوله تعالى: ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] فـ: «هي» ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، و«خاوية» خبر مرفوع، و«على عروشها» جار ومجرور متعلقان بـ: «خاوية».
- ومثَّل الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا القسم بقوله: «**هو مفترى**» فـ: «**هو**» ضمير منفصل للمفرد المذكر الغائب مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. و«**مفترى**» خبره مرفوع بالضمَّة المقدرة منع من ظهورها التعذُّر[1].

ثم شرع - رحمه الله تعالى - في بيان لازم المبتدأ وهو الخبر فقال:

---

(١) وجملة «وهو مُفترَى» حالية من فاعل «يُستقبح»، لأنه ليس كل قول يُستقبح. كما نبَّه عليه الشيخُ حسن بن محمَّد الحنظيُّ - حفظه الله تعالى -.

وَالخَبَرُ: الجُزْءُ الَّذي قَدْ أُسْنِدَا إِلَيهِ؛ وارْتِفَاعُهُ الْزَمْ أَبَدَا

- **تعريف الخبر لغةً**: ما ينقل ويتحدث به، جمعه أخبار وأخابير.
- **اصطلاحاً**: هو المسنَدُ الَّذِي تَتِمُّ بِهِ معَ المبتدأ فَائِدَةٌ(١).

قولنا: «**المسندُ**» ليشمل أنواع الخبر الأربعة - كما سيأتي -.

وقولنا: «**الَّذِي تَتِمُّ بِهِ معَ المبتدأ فَائِدَةٌ**» أخرج الفعل فإنه مسندٌ، وتتم به الفائدة، ولكن مع الفاعل لا مع المبتدأ.

- **حكمه**: الخبرُ مرفوعٌ وجوباً أبداً، لأنه عُمدَةٌ - سواء كان رفعه ظاهراً أو مقدَّراً أو محلياً، وسواء كان بحركة أو حرفٍ -. كما قال الناظمُ - رحمه الله تعالى -: «**وارتَفَاعَهُ الزَمْ أبدَا**».
- **تنبيهٌ**: في قوله - رحمه الله تعالى -: «**الجزءُ**» جاء في بعض النسخ: «**الاسمُ**» وهو بهذا القيد يخرج الفعل. والتعبير بـ: «**الجزء**» أولى وأجودُ، لأنه مطلَقٌ غير مقيَّدٍ، وبإطلاقه يدخل الاسمُ والفعلُ، ويخرجُ الحرفُ؛ لأنه لا يكُونُ مُسنَداً.
- قوله: «**قد أسندا إليهِ**» الألف في «**أسندا**» للإطلاق، وضمير «**إليه**» يعود إلى المبتدأ، وبالتالي يكون الخبرُ هو الاسم الذي قد أسند إلى المبتدأ، فيصير مسنداً، والمبتدأ مسندًا إليه.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

وَمُفْرَداً يَأْتِي، وغَيرَ مُفْرَدِ فَأَولَ نحوُ: سَعِيْدٌ مُهْتَدِي
والثَّانِ قُلْ: أَرْبَعَةٌ مجرُورُ نحوُ: العُقُوبَةُ لمَنْ يَجُورُ

---

(١) هذا التعريفُ للإمام ابن هشام - رحمه الله تعالى - في «القطر» وقد ارتضاه غيرُ واحدٍ.

والظَّرْفُ نحوُ: الخَيْرُ عِنْدَ أَهْلِنَا وَالفِعْلُ مَعْ فَاعِلِهِ كَقَوْلِنَا
زَيْدٌ أَتَى؛ والْمُبْتَدَا مَعَ الخَبَرْ كَقَوْلِهِمْ: زَيْدٌ أَبُوهُ ذُو نَظَرْ

- **أقسامه**: ينقسم الخبر قسمين أساسيين:

القسم الأول: الخبر المفرد: وهو ما ليس جملة، ولا شبه جملة. وهذا هو الأصلُ والغالبُ فيه (١).

- قوله: «**ومُفْرَداً**» حال تقدمت على عاملها، و«**يأتي**» يأتي فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على الخبر. أي: يأتي الخبرُ حالَ كونِهِ مُفْرَداً. كذلك الشَّأن في قوله: «**وغيرَ مفردِ**».
- ومثَّل له في النظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**سعيدٌ مهتدِي**». فـ: «**سعيدٌ**» مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعه بالضمَّة الظاهر على آخره؛ و«**مهتدي**» بإثبات الياء. وأصله: «مهتد» بحذفها في الوصل. وهو خبرٌ مفرَدٌ مرفوعٌ بضمَّة مقدرَّة على الياء مَنَعَ من ظُهُورِهَا الثقلُ.
- قوله: «**فَأَوَّلٌ**» الفاء فاء الفصيحة، و«**أولٌ**» أي: الأسبق في الذكر.

القسم الثاني: الخبر غير المفرد: بأن يكون جملةً وشبهها، ولو كان مثنى، أو مجموعاً:

وينقسم هذا القسم إلى أربعة أنواع (٢).

---

(١) لأنَّ المفرد في «باب الخبر» غير المفرد في باب الإعراب. وقد تقدَّم ضابطه في باب الإعراب، وأنه: ما ليس مثنىً، ولا مجموعاً، ولا ملحقاً بهما، ولا من الأسماء الستة.

(٢) فالنوع الأول والثاني من هذه الأنواع الأربعة يختصان بالجملة، والنوعان الأخيران لشبه الجملة. كما سيأتيك توضيحه - إن شاء الله تعالى -.

١. النوع الأول: الجار والمجرور:

- مثاله: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾[الأعراف:٤٣]. فـ: «الحمد» مبتدأ مرفوع، و«لله» متعلق بمحذوف خبر. وقوله تعالى: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨].
- ومثَّل له في النظم بقوله: «**العقوبة لمن يجور**» فـ: «**العقوبةُ**» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. و«لمن» اللام حرف جرٍّ. و«مَنْ» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السُّكُونِ في محل جرٍّ، والجار والمجرور في محل رفع خبر. و«**يجور**» صلة «مَنْ»؛ والجَوْرُ لغةً: الظُّلْمُ.

٢. النوع الثاني: **الظَّرف**[1]:

- مثالــه: قولــه تعــالى: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[الأنفال: ٤٢]. فقوله: «أسفل» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر.
- ومثَّل له – رحمه الله تعالى – بقوله: «**الخير عند أهلنا**». فـ: «**الخير**» مبتدأ مرفوع، و«**عندَ**» منصُوبٌ على الظَّرفية متعلق بمحذوف واجب الحذف، وهو مضاف و«أهلنا» مضاف إليه. وهما في محل رفع خبر.
- **قاعدةٌ**: الجار والمجرور والظرف، مُنَزَّلاَنِ منزلة الجملة.

(١) سواء كان الظَّرفُ: «ظرف زمان»، أو «ظرف مكان». إلاَّ أن «ظرف الزمان» لا يخبر به عن الذَّات، فلا تقول: «محمَّدٌ اليومَ» لعدم الفائدة، وإن وقع شيءٌ من ذلك وجبَ تأويلُه، بحذف المضاف، وإحلال المضاف إليه محلَّه، نحو: «اللَّيلةَ الهِلاَلُ». والله أعلم.

- تذكيرٌ: هذان النَّوعانِ - الأول والثاني - هما اللَّذان يختصَّان بشبه الجملة.

٣. النوع الثالث: الفعل مع فاعله. ويطلق عليه: «الجملة الفعليَّة»(٢).

- مثاله: قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٥].
- وفي النظم: «زيد أتى» فـ: «زيد» مبتدأ مرفوع، و«أتى» فعل مرفوع بضمَّة مقدَّرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو» يعود على زيد. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.
- وقفةٌ: الخبرُ إذا وقع جملةً لا بُدَّ له من رابطٍ يربطه مع المبتدأ لئلا تكون الجملةُ جملةً أجنبيةً عنهُ.

٤. النوع الرابع: المبتدأ مع الخبر. ويطلق عليه: «الجملة الاسمية».

- مثاله: قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].
- ومثَّل - رحمه الله تعالى - لهذا النوع بقوله: «زيد أبوه ذو نَظَر»(٣). فـ: «زيد» مبتدأ أول مرفوع، و«أبوه» مبتدأ ثان، و«ذو» بمعنى صاحب مرفوع بالواو نيابة عن الضمَّة لأنه من الأسماء الستة، وهو خبر للمبتدأ الثاني، وهو مضاف و«نظر» مضاف إليه، الجملة المؤلفة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

---

(٢) عبَّر بعضهم عن هذا النوع بقوله: «الفعلُ مع مرفوعه سواء كان فاعله أو غيره». وهي عبارةٌ دقيقةٌ كما ترى.

(٣) في بعض النسخ: «ذو بطَر» وصوَّب شيخُنا - حفظه الله - العبارة التي أثبتها.

وتوجيهُ تصويبه: أن المثال خرج مخرج المدح، فيكون اللائق به «ذو نظر»، والمدح منفيٌّ في قوله: «ذو بطر»، لأنه يراد به الكبر، والكبرُ لا يمتدح فاعله، والله أعلم.

- **تذكيرٌ**: هذان النوعان - الثالث والرابع - هما المختصّان بالجملة.
- **قاعدةٌ وفرعٌ**:
- **القاعدةُ**: يجب أن يوافق الخبرُ المبتدأَ في تذكيره، وتأنيثه، وفي جمعه، وإفراده، وتثنيته.
- **الفرعُ**: يجوز أن يتعدَّد الخبر(١) لفظاً ومعنىً لمبتدأ واحدٍ، كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج: ١٤ – ١٦]. فـ: «هو» ضمير منفصلٌ مفتوح في محل رفع مبتدأ، و«الغفور» خبر مرفوع، و«الودود» خبر ثانٍ مرفوع. و«ذو» خبر ثالث مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، و«العرش» مضاف إليه، و«المجيد» خبر رابع مرفوع للمبتدأ «هو».
- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن المبتدأ هو السَّالم عن العواملِ اللَّفظيَّةِ، وحكمُهُ: الرَّفعُ، وينقسم إلى ظاهرٍ، ومضمرٍ.

وأن الخبر هو: الّذي أسند إلى المبتدأ، وحكمهُ: الرَّفع أيضاً، وينقسم إلى مفردٍ، وجملةٍ، والجملةُ أربعةُ أنواعٍ: «**الجار والمجرور**»، و«**الظرف**»، «**الفعل مع فاعله**»، «**المبتدأ مع الخبر**»، والله أعلم.

---

(١) قال واضعه - عفا الله عنه -: علّة تعدّده أنه كـ: «النّعت»، فجازَ تعدُّدُه وإن اختلف الجنس، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [طه ٢٠].

باب
كان وأخواتها

ورَفْعُكَ الِاسْمَ ونَصْبُكَ الخَبرْ   بهـذِهِ الأفْعَالِ حُكْمٌ مُعْتَبرْ
كَانَ، وأَمْسَى، ظَلَّ، بَاتَ، أصْبَحَا   أَضحَى، وصَارَ، لَيْسَ، مَعْ مَا بَرِحَا
مَا زَالَ، مَا انْفَكَّ، ومَا فَتِيءَ مَا   دَامَ، ومَا مِنْهَا تَصَرَّفَ احْكُمَا
لَهُ بِمَا لَهَا كَـ: كَانَ قَائِمَا   زَيْدٌ، وكُنْ بَرّاً، وأَصْبِحْ صَائِمَا

الشرح:

هذا شروعٌ منه - رحمه الله تعالى - في الكلام على العوامل الدَّاخلة على المبتدأ والخبر، وتُسمَّى بالأفعال الناسخة [1] وهي ثلاثة أقسام - بدليل الاستقراء -: «كان» [2] وأخواتها، و«إنَّ» وأخواتها، و«ظنَّ» وأخواتها، وعملها مختلفٌ كما سيأتي تفصيله بإذن الله.

- حكمها: «كان» وأخواتها [3] - نظائرها - أفعالٌ ناقصةٌ [4]، لا يتم بها مع

---

(١) سميت ناسخةً: لأنها تزيلُ وتغيِّرُ حكم «المبتدأ والخبر»، ولهذه المناسبة ذُكِرَت عَقِبَه.

(٢) واسمها يدخل ضمن القسم الخامس من المرفوعات كما تقرر وتقدم معك.

(٣) وذلك أن العرب يستعملون «الأخ» أو «الأخت» كثيراً بمعنى «الصَّاحب» أو «الصاحبة»؛ أي: صواحبها في العمل؛ ومن ذلك وقول الحماسي «هدبة بن خشرم»:

رَأَيتُ أخَا الدُّنيَا وإنْ كَانَ خَافِضاً   أخَا سَفَرٍ يُسْرَى بِهِ وهُوَ لاَ يَدْرِي

أفاده شيخُنا الشيخُ عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى -.

(٤) وسببُ تسميتها ناقصةً: لنقصانها عن حقيقة الفعل، وسلبها لدلالته على الحدث؛ إذ حقيقةُ الفعلِ يدور على أمرين: الأول: الزمان. والثاني: الحدث.

مرفوعها كلام، لذلك ترفع المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل، ويُسمَّى حينئذٍ اسمها، ويشترط فيه أن يكون معرفةً، إلاَّ في حالةِ النفيِّ أو شبهه؛ وتنصب الخبر تشبيهاً له بالمفعول، ويسمى حينئذٍ خبرها. وأشار الناظم - رحمه الله تعالى - لحكمها بقوله: «**ورَفعُكَ الاسمَ ونصبُكَ الخبرْ**». والواو في «**ورفعُكَ**» للاستئناف البياني[١].

- قوله: «**حكمٌ معتبر**» أي: قضاءٌ صحيحٌ، ومأخوذٌ بهِ عند النحاة، لأنه مُوَافِقٌ لما جَاءَ بِهِ اللِّسانُ العَرِبِيُّ.
- **أقسامها**: تنقسم «**كان**» وأخواتها - ومجموعها ثلاثة عشر فعلاً - إلى قسمين، من جهتين: جهة عمل، وجهة تصريف.

القسم الأول: جهة العمل: «**كان**» وأخواتها من جهة العمل ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يعمل مطلقاً بدون شرطٍ. وهي ثمانية أفعال: «**كَانَ**»، و«**أَمْسَى**»، و«**ظَلَّ**»، و«**بَاتَ**»، و«**أَصْبَحَ**»، و«**أَضْحَى**»، و«**صَارَ**»، و«**لَيْسَ**».

١. «**كان**» - أمُّ الباب[٢] - وهي تفيدُ اتصافَ المخبر عنه بالخبر في زمن يناسب صيغتها: فالماضي كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا ﴾

وهذه الأفعالُ دلَّت على الزَّمانِ، وجُرِّدت وسلبت من الحدَثِ، فلهذا احتاجَت إلى خبرٍ دَالٍّ على الحدَثِ يَسُدُّ خللَها فيصِيرُ الفعلُ معهُ تامًّا. راجع: «الإرشاد» للكيشي ص (١٤٦).

(١) كذلك الشأن في قوله: «وَنَصْبُكَ الخَبَرْ».

(٢) تمييزُها بـ: «أمّ الباب» لغرضٍ، وهو: أن لها أحكاماً تنفردُ بها، لا يُشَارِكُهَا غيرَها من أخواتها، على سبيل المثال: حذفها مع اسمها بعد «إنْ»، و«لو» كثيراً، زيادتها في حشْوٍ - أي: في أثناء الكلام -، وحذف نونها من مضارعها. - وكل ذلك بضوابطه وشروطه -.

[الكهف:٨٢]. والمضارع كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. والأمر كما في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الحجر: ٩٨].

- ومثّل الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله: «**كان قائماً زيد**» فـ: «**كان**» فعل ماض ناقص، و«**قائما**» خبر مقدَّم. و«**زيد**» اسم «**كان**» مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.
- وقفةٌ: يُفهم من المثال الذي مثَّل به - رحمه الله تعالى -، جواز تقديم الخبر على الاسم في باب «**كان**» وأخواتها[١].
- فائدةٌ: تأتي «**كان**» لإفادة الدَّوام كما في قوله سبحانه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا ﴿١٣٣﴾﴾ [النساء:١٣٣]. كما تأتي بمعنى «صار» كما في قوله تعالى: ﴿فَكَانُوا۟ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ ﴿٣١﴾﴾ [القمر:٣١].

٢. «**أمسى**» وهي لاتِّصاف اسمها بخبرها في المساء. قال النَّابِغةُ الذبياني:

أَمْسَتْ خَلاَءً، وأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا ... أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ[٢]

---

(١) وذلك لجوَازِ تقدُّمِ المفعُولِ على الفَاعِلِ. ومن قوله جلا وعلا: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الروم: ٤٧]

قال واضعه - عفا الله عنه -: ويُستثنى من أخواتها: «دام» فإنه لا يجوزُ تقديمه فيها مُطلقاً، ولا يُستحسَنُ في «ليس»، ويمنعُ تقدُّمهُ في «ما» النَّافيةِ مُطلقاً.

(٢) يُروى هذا البيت بلفظين: «أمسَتْ خَلاءً...» و«أَضْحَتْ»؛ لذلك استشهدتُ به لـ: «أمسى» و«أضحى». انظر: «لسان العرب» مادة (خنا)، و«خزانة الأدب» للبغداديِّ (٤/ ٥).

٣. «ظل» وهي لاتِّصافِ اسمها بخبرها في النَّهارِ. كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾﴾ [النحل: ٥٨]، وقوله: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴿٤﴾﴾ [الشعراء: ٤].

٤. «بات» وهي لاتصاف اسمها بخبرها في الليلِ. كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ﴿٦٤﴾﴾ [الفرقان: ٦٤].

٥. «أصبح» وهي لاتِّصاف اسمها بخبرها في الصباح. كقوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا﴾ [القصص: ١٠]، وقوله: ﴿فَأَصْبَحَ فِى ٱلْمَدِينَةِ خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ١٨].

٦. «أضحى» وهي لاتِّصاف اسمها بخبرها في الضحى. قال النَّابغةُ الذبياني:

أَضْحَتْ خَلاءً، وأَضْحى أَهْلُها احْتَمَلُوا   أَخْنَى عَلَيها الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

٧. «صار» وهي للتحُوُّل والانتقَالِ من صِفَةٍ إلى صِفَةٍ. قال المتنبي:

ولَمَّا صَارَ وُدُّ النَّاسِ خِبّاً   جَزَيْتُ عَلَى ابْتِسَامٍ بِابْتِسَامِ

وكقولك: «صَارَ العِنَبُ زَبِيباً».

٨. «ليس» وهي لنفي اتِّصاف اسمها بخبرها في زمان الحال[1]. كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ

---

(١) وقد تكون لنفي ذلك في زمان الماضي، ولنفيه في الزمان المستقبل، إذا دلَّ الدليلُ على ذلك. انظر شرح عبد الملك الإسفراييني ص (٦٧).

ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ وَهُمۡ يَسۡجُدُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [آل عمران: ١١٣]، وقوله: ﴿لَّيۡسَ عَلَى ٱلۡأَعۡمَىٰ حَرَجٞ وَلَا عَلَى ٱلۡأَعۡرَجِ حَرَجٞ وَلَا عَلَى ٱلۡمَرِيضِ حَرَجٞۗ﴾ [الفتح: ١٧].

- تنبيهٌ: يكثر دخول «الباء» في خبرها من ذلك قوله تعالى: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الغاشية: ٢٢]. وقوله تعالى: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَحۡكَمِ ٱلۡحَٰكِمِينَ ﴿٨﴾﴾ [التين: ٨].

النوع الثاني: ما يعمل عمل «كان» بشرط أن يتقدمه نفيٌ - لفظاً أو تقديراً - أو شبهه كالنهيِ، أو النفيِّ، أو الدُّعاءِ[1]. وهي أربعة أفعال. وكلُّها بمعنى واحد، وهو النفيُّ[2].

٩. «زال» ماضي «يزال»[3]: من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ﴾ [هود: ١١٨-١١٩]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَكُمۡ يُوسُفُ مِن قَبۡلُ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلۡتُمۡ فِي شَكّٖ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦۖ﴾ [غافر: ٣٤].

---

(١) هذا الشرط عامٌّ في الأفعال الأربعة، وتزيد «زال» عليها بشرط آخر، وهو: أن يكون مضارعه «يزال» كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ﴾ [هود: ١١٨-١١٩].

أما الذي مضارعه «يزول» فهذا تامٌّ وليس بناقص كأخوته تماماً. من ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ [فاطر: ٤١]

(٢) توضيحه: أنها إذا وقعت بعد النفيِّ، كان معناها استمرار اتِّصاف أسمائها بأخبارها على حسب ما يقتضيه الحال.

(٣) لا ماضي «يزيل»، ولا «يزول» فإنهما تامَّان. لأنَّ «يزيل» متعدٍّ إلى واحد، ومصدرهُ «الزيل»، و«يزول» قاصرٌ غير متعدٍّ، ومصدرهُ «الزوال». انظر: «مجيب النِّدا» (٢/ ٥).

١٠. «انفكَّ»: كقول الشاعر:

لَيسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنىً واعتِزَازِ ... كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعِ

١١. «فتئ»: كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [يوسف: ٨٥][1].

١٢. «برح»: كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾ [طه: ٩١].

- تنبيهٌ: «مَا» الدَّاخِلَةُ على «زَالَ» وَأَخَوَاتِهَا نَافِيَةٌ، ومَعناهَا استغراقُ الزَّمَانِ.
- وفي قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «مَا بَرِحَ، مَا زَالَ، مَا انْفَكَّ، ومَا فَتِئَ» إشارةٌ إلى أنَّ هذه الأربعة لا ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلاَّ إذا وقعت بعد النفيِّ[2].

النوع الثالث: ما يعمل عمل «كان» بشرط أن تتقدمه «ما» المصدريَّة الظرفيَّة[3] وهو فعلٌ واحدٌ.

---

(١) النفي في هذه الآية مقدَّرٌ، تقديرُهُ: «لا تفتأ» كما نبَّه عليه الشيخُ حسن بن محمَّد الحفظي - حفظه الله تعالى - في هذا المقام؛ وأشارَ إليه ابنُ هشام في «المغني» (٢/ ٣٢٤- ٣٢٥).

(٢) سواء كان النفيُّ بـ «ما» كما في تمثيله - رحمه الله تعالى -، أو بغيرها، وإنما خصَّ «ما» بالذِّكر، لأنها أمُّ أدوات النفيِّ. راجع المسألة في: كتاب «المصباح» ص (٨٦)، وشرح الإسفراييني ص (٦٧).

(٣) تنبيهٌ: سميت «مصدريةً» لأنها تقدَّر مع الفعل بالمصدر، وسميت «ظرفيةً» لنيابتها عن ظرف الزَّمان.

١٣. «دام»: وهي تفيدُ البقاء، والاستمرار بدخول «ما» المصدريَّة الظرفيَّة [١] عليها.

- مثال: قوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، وقوله: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ۝٣١﴾ [مريم: ٣١].
- قوله: «مع» للمصاحبة والمعيَّة. و«ما برحا» الألف في «برحا» للإطلاق. أي: ما ذُكر من الثمانية يضاف إليه، ويصحبه «برحا».

القسم الثاني: جهة التصرف: «كان» وأخواتها من جهَةِ التَّصرُّفِ ثلاثة أنواعٍ أيضاً:

النوع الأول: ما يتصرَّفُ في الفعليَّة تصرُّفاً كاملاً [٢]. وهي سبعةُ أفعالٍ:

«كان»: من شواهدها بصيغة الماضي والمضارع قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ﴾ [البقرة: ١٤٣].

ومن شواهدها بصيغة الأمر قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوٓا۟ أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤].

- ومثَّل لها الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله: «كن براً» فـ: «كن» فعل أمر

(١) سميت «ما» التي تدخل على «دام» مصدريةً لتأوُّلها مع صلتها بالمصدر، وهو: الدَّوامُ؛ وسميت ظرفيةً لنيابتها مع صِلتها عن الظَّرف وهو المدَّة. فيكون المعنى: ما دام توقيت أمرٍ بمدَّة اتِّصاف اسمها بخبرها. والله أعلم.

(٢) بمعنى: أنه يأتي منه مع ماضيها، جميع ما يتصرف: كالأمر، والمضارع، واسم الفاعل، والمصدر.

ناقص، مبني على السُّكون لا محل له من الإعراب، والاسم ضمير مستتر وجوباً تقديره: «أنت»، و«براً» خبره.

وعمل اسم الفاعل منه قول يزيد بن الطثرية:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِناً ... أَخَاكَ إِذَا لم تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

الشاهدُ: عمل اسم الفاعل منه وهو الوصفُ «كَائِناً».

وعمل المصدر منه قول الشَّاعرِ:

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ في قَومِهِ الفَتَى ... وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيكَ يَسِيرُ

الشَّاهدُ منه: عمل مصدره وهو: «كونك»، وهو مصدر مبتدأ مضافٌ لاسمه، وخبره من جهة النَّسخ: «إِيَّاهُ»؛ ومن جهة الابتداء جملة: «عليك يسير» (١).

«أمسى»: مجيئه بصيغة المضارع كما في قول حسَّان بن ثابتٍ - رضي الله عنه -:

وإِنَّ امْرَأً يُمْسِي ويُصْبِحُ سَالِماً ... مِنَ النَّاسِ إِلاَّ مَا جَنَى لَسَعِيدُ

وقول العجَّاج:

وبَلْدَةٍ يُمْسِي قَطَاهَا نُسَّسَا ... رَوَابِعَا وبَعْدَ رَبْعٍ خُمَّسَا

«ظَلَّ»: مجيئه بصيغة المضارع كما في قول سعد بن زيد مناة:

يَظَلُّ يَوْمَ وِرْدِهَا مُزَعْفَرَا ... وَهِي خَنَاطِيلُ تَجُوسُ الْخَضَرَا

(١) وبهذا البيت يلغز فيقال: ما مبتدأ له خبران، أحدهما: منصوبٌ، والآخر: مرفوعٌ. راجع: شرح الشيخ عيسى بن أهل حمّاد - رحمه الله تعالى - ص (٤٤- ٤٥).

«بات»: مجيئه بصيغة المضارع كما في قوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ﴿٦٤﴾﴾ [الفرقان: ٦٤].

«أصبح»: جاء بصيغة المضارع كما في قول امرئ القيس:

أَرَى المرءَ ذَا الأذوَادِ يُصْبحُ مُحُرَضاً ... كَإِحْرَاضِ بَكْرٍ في الـدِّيَارِ مَرِيضِ

- ومثَّل الناظمُ - رحمه الله تعالى - لصيغة الأمر بقوله: «أصبح صائما» فـ: «أصبح» فعل أمر ناقص، مبني على السُّكونِ لا محلَّ له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجُوباً تقديرُهُ: «أنت»، و«صائماً» «صائماً» خبره منصوب.

«أضحى»: مجيئها بصيغة المضارع ما أنشدَهُ ابنُ الأعرَابِيِّ:

يَبِيتُ أَبُو لَيْلَى دَفِيئاً وضَيْفُهُ ... مِنَ القُرِّ يُضْحِي مُسْتَخِفّاً خَصَائِلُهْ

«صار»: جاءت صيغة المضارع منه في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾ [الشورى: ٥٣].

النوع الثاني: ما يتصرَّفُ تصُرُّفاً نَاقِصاً (١). وهي أربعَةُ أفعَالٍ:

«زال»: الماضي منه كما في قول ذي الرّمة غيلان بن عقبة:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى ... وَلاَ زَالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

والمضارع كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١١٠].

---

(١) بمعنى: أنه يكونُ منه الماضي، والمضارع، واسم الفاعل، ولا يكون منه لا مصدر، ولا فعل أمر. وتُسمَّى أفعال هذا القسم: «أفعال الاستمرار».

«انفك»: مجيئه بصيغة المضارع كقول عاتكةَ بنت زيد بن عمرو بن نُفَيل:

فآلَيْتُ لاَ تَنْفَكُّ عَيْنِي حَزِيْنَةً عَلَيكَ ولاَ يَنْفَكُّ جِلْدِي أَغْبَرَا

«فتئ»: مجيئه بصيغة المضارع كما في قوله عز وجل: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥].

«برح»: صيغة المضارع كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠].

النوع الثالث: ما لا يتصرَّفُ أصلاً. أي: يكُونُ جَامِداً. ولا يأتي إلا في صُورةِ الماضي فقط. وهما فعلان:

«ليس» بإجماع النُّحاة: وقد تقدم التمثيلُ لها من قبلُ.

«دام» على الأصح [(١)]: وقد تقدم التمثيل لها من قبلُ.

- وقوله في النظم: «وَمَا مِنْهَا» أي: من هذه الأفعال «تَصَرَّفَ» إشارة إلى أن من أفعال هذا الباب ما لا يتصرَّف كما تقدم توضيحُه والتمثيلُ له.
- قوله: «احكُمَا له بما لها» الألف في «احكُمَا» يحتمل أنها للإطلاق، ويحتمل أنها نونُ التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً وقفًا، و«لَهُ» أي لهذا المتصرِّف، و«بِمَا» أي: بالذي. «لَهَا» أي: لـ: «كان» من حكم.

والمعنى: أنَّ ما قَبِلَ التصرَّفَ من هذه الأفعال، يُعطى لمتصرفاته ما ثبت لـ: «كان» من أحكام.

- **فرعٌ**: اعلم - وفقني الله وإياك - أن هذه الأفعال كخبر المبتدأ تماماً، في جواز تعدّده، ووقوعه مفرداً، وجملة لها رابط.

---

(١) وهذا عند الفراء، وأكثر المتأخرين، وجزمَ بذلك ابنُ مالك - رحم الله الجميع -.

- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «كان» وأخواتها وهي: ثلاثة عشر فعلاً، من نواسخ المبتدأ والخبر، وحكمها أنها ترفع الأول، ويُسمَّى اسمها، وتنصب الثاني، ويُسمَّى خبرها.

ثم إنها تنقسم من جهة العمل والتصرف ثلاثة أقسام.

القسم الأول: يعمل مطلقا بدون شرط وهي ثمانية أفعال: «**كان**»، و«**أمسى**»، و«**ظل**»، و«**بات**»، و«**أصبح**»، و«**أضحى**»، و«**صار**»، و«**ليس**» وتتصرف هذه الأفعال تصرفاً كاملاً إلاَّ «**ليس**».

والثاني: يعمل بشرط أن يتقدمه نفي أو شبهه وهو أربعة أفعال: «**زال**»، و«**انفك**»، و«**فتئ**»، و«**برح**» وهذه الأربعة تتصرف تصرفاً ناقصاً.

والأخير: يعمل بشرط أن تتقدمه «ما» المصدرية، وهو فعل واحد: «**دام**»، وهو و«**ليس**» لا يتصرفان أصلاً، والله أعلم.

باب إن وأخواتها

عَمَـلُ كَـانَ عَكْـسُهُ لـ: إِنَّ، أنّ　　لَكِـنَّ، لَيْـتَ، ولَعَـلَّ، وكَـأَنّ
تَقُـولُ: إِنَّ مَالِكـاً لَعَـالِمُ　　وَمِثْلُـهُ: لَيْـتَ الحَبِيـبَ قَـادِمُ
أَكِّـدْ بِـ: إِنَّ، أَنَّ، شَـبِّهْ بِـ: كَـأَنْ　　لَكِـنَّ يَـا صَـاحِ لِلاسْتِدْرَاكِ عَـنْ
ولِلتَّمَنِّـي لَيْـتَ عِنْـدَهُمْ حَـصَلْ　　ولِلتَّرَجِّـي والتَّوَقُّـعِ لَعَـلْ

الشرح:

شرعَ - رحمه الله تعالى - في بيان القسم الثاني من نواسخ الابتداء، وهو: «إِنَّ» وأخواتها، وهي حُروفٌ ناسخةٌ لحكم الجملةِ الاسميَّةِ الإعرابي.

- **حكمها**: تعمل عكس عمل «**كان**» وأخواتها، كما أشار إليه الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**عَمَلُ كَانَ عَكْسُهُ لـ: إِنَّ...**». فإنها تنصب ما كان مبتدأً، ويُسمَّى اسمها، وترفع ما كان خبراً للمبتدأ، ويُسمَّى خبرها.
- وقوله: «**عكسُه**» المقصودُ بالعكس هنا: العكس اللغوي، ومعناه: خلاف الشيء؛ لا الاصطلاحي المنطقي.
- **وقفةٌ**: يُشترط لإعمال «**إنَّ**» وأخواتها شرطان:

الأول: أن لا تقترن بهنَّ «**ما**» الحرفيَّة [1]، فإن اقترنت بهنَّ بطل عملها على المشهُور، لأنها إنما أُعملت لاختصاصها بالجملة الاسمية، إلاَّ في «**ليتَ**» فلا يضُرُّ.

الثاني: أن يتقدَّم اسمها على خبرها - عكس الحال مع «**كان**» وأخواتها.

---

(١) ويسميها بعضهم: «ما» الزائدة، و«ما» الكافة، و«ما» المهيئة؛ وكلُّها لمسمى واحد.

▪ عمل «إنَّ» وأخواتها:

«إنَّ» - بكسر الهمزة وتشديد النون - وهي لتوكيد نسبة خبرها لاسمها، وتحقيقه، ونفي الشَّكِّ عنه: من شواهدها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٦﴾﴾ [الرعد:٦].

«أنَّ»: - بفتح الهمزة وتشديد النون - وهي كـ: «إنَّ» المكسورة تماماً. من شواهدها في القرآن قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [البقرة: ٧٧].

وقد اجتمعتا - المكسورةُ والمفتوحةُ - في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العنكبوت:٥١].

▪ ومثَّل - رحمه الله تعالى - في النظم بقوله: «**إنَّ مَالِكاً لَعَالِمٌ**» فـ: «إنَّ» حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و«**مالكاً**» اسمها منصوبٌ بها، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على آخره لأنه اسم مفرد، و«**لعالِمٌ**» اللام في «**لعالم**» تسمى لام الابتداء (١)، وهي

(١) قال واضعه - عفا الله عنه -: كأنَّ الناظم - رحمه الله تعالى - يشير بذلك إلى وجود حكمٍ في باب «إنَّ» المكسوة، وهو: دخول لام الابتداء على خبرها قصداً للتوازن.

وحقُّ هذه اللاَّم أن تدخل على أول الكلام؛ لأن لها الصَّدارة، فالأولى أن يقول في المثال: «لإنَّ مالكاً لعالِمٌ»، لكن لما كانت تفيد التأكيد، وكذلك «إنَّ»، كُرِهَ الجمعُ بين حرفين يفيد كل منهما معنىً واحداً وهو: التوكيد كما هنا، فأخروا اللام، وأوقعوها مع الخبر.

ثم إنَّ هذه اللاَّم تختصُّ بـ: «إنَّ» ولا تدخل على باقي أخواتها. انظر: «الخصائص» لابن جِنِّي (١/ ٢٨٥) و(١/ ٢٦٨)، و«شرح ابن عقيل» (١/ ٣٦٣).

اللام المزحلقة المؤكدة. و«عالم» خبرها مرفوعٌ.

ومقصوده بـ: «مالك» في هذا المثال: إمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي رضي الله عنه.

- **تنبيهٌ**: سكَّن الناظِمُ - رحمه الله تعالى - «أنَّ» المفتوحة في البيت الأول، مراعاةً للوزن. كذلكم الشَّأنُ في قوله. «وكأنّ»، و«عنّ» في البيت الثالث، و«لعلّ» في البيت الرَّابع.

- **فائدةٌ في الفرق بين «أنَّ» المفتوحة و«إنَّ» المكسورة:**

فالمكسورة مع اسمها وخبرها كلامٌ تامٌ مفيدٌ. أمَّا المفتوحة: فلا تفيد حتى يكون قبلها فعلٌ كـ: «بلغني»، أو اسم، كقولك: «حقٌّ أنَّ زيداً منطلقٌ»[١].

- **فرعٌ**: قد تخفَّفُ «إنَّ» فيطلق عليها: «إنْ» المخفَّفة، ويصح في خبرها ما صحَّ في خبر «إنَّ» المثقَّلة. وهي ضربان:

الأول: تكون مُلغَاةً: وهي الأكثر في الاستعمال. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يس: ٣٢].

الثاني: تكون عَامِلَةً: وهي الأقل في الاستعمال. كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾﴾ [هود: ١١١] على قراءة من قرأ بتخفيف «إنَّ»[٢].

«لَكِنَّ»: تفيد الاستدراك، وهو: تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته، أو

---

(١) انظر: كتاب «المصباح» لأبي الفتح المطرِّزي ص (٧٨).
وذكر الشيخ ابن القاسم - رحمه الله تعالى - ضابطا للمخففة من المثقلة بقوله: «أن ما سدَّ مسدَّ المصدر، فهو بفتح الهمزة، وإلاَّ فبكسرها». انتهى كلامه من «حاشيته».

(٢) كقراءة الحرمين: نافع، وابن كثير - رحمهما الله تعالى -.

إثبات ما يتوهم نفيه. وقد أشار الناظم - رحمه الله تعالى - إلى معناها بقوله: «لَكِنَّ يَا صَاحِ لِلاستِدرَاكِ عَنْ». و«الاستدراك» المقصود به: تعقيب الكلام برفع ما يتوَّهُم ثبوتُه أو نفيهُ. ولها حينئذٍ شرطان:

الأول: أن تتَوَسَّطَ بينَ كَلامينِ مُتَغَايِرَينِ بالسَّلْبِ والإيجَابِ لَفْظاً أو مَعْنًى.

الثاني: أن يَتَنَاسَبَ الْمُتَغَايِرَانِ.

ومن شواهدها في القرآن قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال:٦٣]. وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ۝٧﴾ [المنافقون: ٧].

- وقوله: «يا صَاحِ» مُنادى مرَّخَم، معناه: يا صاحبي، حُذفت منه ياءُ المتكلِّم، ثم رُخِّمَ على غيرِ قِيَاسٍ لأنه نكرةٌ(١).
- وقوله: «عنْ» بمعنى: ظهر - وقد تقدم بيانه عند قوله: «حيث عنَّا» في «باب النصب وما ينوب عنه» -؛ والمقصود: أنه ظَهَرَ كَوْنُ الحرفِ «لكنَّ» يفيد الاستدراك.

«لَيْتَ»: تفيد التمنِّي(٢) وهو: طلبُ المستحيل، أو الممكن غير المطموع في حُصُولِه. وقد أشار - رحمه الله تعالى - إلى معناها بقوله: «وِلِلتَّمَنِّي لَيتَ

---

(١) لأن القياس ألا يُرخَّم مما ليس آخره تاء إلا العلَم. وقد أشار الإمامُ الحريريُّ في «الملحة» لمثل هذا بقوله:

وَقَولُهُمْ في صَاحِب يَا صَاحِ ... شَذَّ لِمَعْنًى فِيهِ بِاصْطِلَاحِ

(٢) تنبيهٌ: التمنِّي يكون في الأمر الممكن وغير الممكن، وهو في غير الممكن غالب. ومن الممكن ما يكون عسر المنال كما في قول الباري جل جلاله: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ۝٧٩﴾ [القصص: ٧٩].

عِندَهُمْ حَصَلْ».

فالمستحيل كما في قوله: ﴿قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ ﴿٣٨﴾﴾ [الزخرف: ٣٨]. وكقول عمارة بن عليٍّ اليمنيِّ في قصيدته:

لَيْتَ الكَوَاكِبَ تَدْنُو لِي فَأَنْظِمَهَا   عُقُودَ مَدْحٍ فَمَا أرضَى لَكُمْ كَلِمِي

والممكن غير المطمُوعِ في حُصُولِهِ. نحو قولك: «ليت لي خبرةً كاملةً بفنِّ الطبِّ».

- ومَثَّل لها الناظم - رحمه الله تعالى - بقول: «لَيْتَ الحَبِيبَ قَادِمٌ». فـ: «ليت» حرف تمنى ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و«الحبيبَ» اسمها منصوب، و«قادمٌ» خبرها مرفوع.
- وقوله في البيت: «عندهم» منصوبٌ على الظرفية، والعامل فيه قوله: «حصل».
- وقوله: «حصل» بمعنى: ثبت وَوُجِدَ. والمقصود: أنَّ «ليتَ» تفيد التمني، وهذا الحكم ثبت ووجد عند النَّحويين.
- فرعٌ: وقد تأتي «لَيْتَ» للترجي، وهو طلب الممكن المطموع في حصوله. كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [يس: ٢٦]. وقوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًا ﴿٤٠﴾﴾ [النبأ: ٤٠]. وقوله تعالى: ﴿يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴿٢٤﴾﴾ [الفجر: ٢٤].

«لَعَلَّ»: تفيدُ التوقُّع، والترجِّي في الأمر المحبوب، والإشفاق في الأمر المكروه، والتعليل.

▪ ولمعناها أشارَ الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «ولِلتَّرَجِّي والتوَقُّعِ لَعَلْ»(١).

مثالُ التعليل قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ١٨٩﴾ [البقرة: ١٨٩]. والإشفاق قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ٦٣﴾ [الأحزاب: ٦٣].

وتأتي «لعلَّ» للتمني كما في قوله تعالى - حكايةً عن فرعون -: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ٣٦﴾ [غافر: ٣٦-٣٧].

▪ تنبيهٌ: لـ: «لعلَّ» عدَّة لُغَاتٍ، سبق وأن ذُكِرَتْ عند موضعها في حُرُوفِ الجرِّ.

«كَأَنَّ»: تفيد التشبيه، وهو: الدِّلالة على مشاركة أمر لأمرٍ في صفة - سواء كان شَرِيفاً أو خَسِيساً -. ولها عدَّة مَعَانٍ(٢).

▪ مثال: قوله تعالى: ﴿قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ [النمل: ٤٢]. وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ٥٠﴾ [المدثر: ٥٠].

---

(١) جمع العلامةُ عبد الرحمن بن بيا الشنقيطي - رحمه الله تعالى - معانيها بقوله:

«لَعَلَّ» للتَّرَجِّي والإِشْفَاقِ ... تَأْتِي، والاستِفْهَام باتِّفَاقِ
كَذَاكَ للتَّعْلِيلِ أيضاً تَاتِي ... عَلَى الَّذِي صَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ

فائدةٌ: الفرق بين التمنِّي والترجِّي: أن التمنِّي طلبُ ما يمكن وقوعه، وما لا يمكن أي: يدخل على الممكن والممتنع؛ أما الترجِّي فهو طلبُ ما يمكن وقوعه. فيكون التمنِّي أعمَّ من الترجي.

(٢) «التَّشبيهُ المؤكَّدُ» - وهو الغالبُ المتفق عليه -، «الشَّكُّ والظَّنُّ»، و«التحقيقُ»، و«التقريبُ».

- **قاعدةٌ**: لا تعمل «إنَّ» وأخواتها إلا متأخراً اسمها وخبرها عنها، ولا يتقدَّم خبرها عن اسمها إلاَّ إذا كان ظرفاً، أو جاراً، ومجروراً، وذلك بسبب ضعفها عن العمل، ولكونها حُرُوفاً بخلاف «**كان**» وأخواتها.
- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «إنَّ» وأخواتها من القسم الثاني من نواسخ الابتداء، لكن عملها عكس عمل «**كان**» وأخواتها، فإن هذه تنصب المبتدأ، ويسمى اسمها، وترفع الخبر، ويسمى خبرها، وهي ستة حروف: «**إنَّ**» و«**أنَّ**» وهما للتوكيد، و«**لكن**» للاستدراك، و«**ليت**» للتمني، و«**لعل**» للترجي، و«**كأنَّ**» للتشبيه، والله أعلم.

باب ظن وأخواتها

انْـصِبْ بِأَفْعَـالِ القُلُـوبِ مُبْتَـدَا ... وخَـبراً وهْـيَ: ظَنَنْـتُ، وَجَـدَا
رَأَى، حَسِبْتُ، وجَعَلْتُ، زَعَـمَا ... كَـذَاكَ خِلْـتُ، واتَّخَـذْتُ عَلِـمَا
تَقُـولُ: قَـدْ ظَنَنْـتُ زَيْـداً صَـادِقَا ... في قَوْلِـهِ، وخِلْـتُ عَمْـراً حَاذِقَـا

الشرح:

هذا شروعٌ في ذكر القسمَ الثالثَ (١) من نواسخ الابتداء. وهي: «ظَنَّ» وأخواتها. وتُسمَّى: «أفعال القلوب» (٢).

- حكمها: تَنصِبُ ما كان مبتدأً ويسمَّى مفعولها الأول، وتَنصِبُ ما كان خبراً للمبتدأ، ويسمَّى مفعولها الثاني (٣). وأشار لها في النظم بقوله: «انْصِبْ بِأَفْعَالِ القُلُوبِ مُبْتَدَا وخَبراً».

---

(١) قال واضعه - عفا الله عنه -: هذا القسم حقُّه أن يُذكر في المنصوبات لكن الناظم - رحمه الله تعالى - ذكره هنا استطراداً لتتابع الأبواب، ومراعاةً للمحل، وتتميماً لبقية النواسخ؛ كما نبَّه عليه بعضُ الشرَّاح، منهم: الشيخُ ابن قاسم - رحمه الله تعالى - في «حاشيته».

(٢) بعض النُحاة يطلق على أفعال هذا الباب لقب: «أفعال الشك»، أو «أفعال اليقين». ويسميها بعضهم: «الأفعال المتعديَّة إلى مفعولين»،

وهذه الإطلاقات والألقاب من باب تسمية الشيء ببعض معانيه. كما نبَّه عليه المطرِّزيُّ في كتابه «المصباح».

أمَّا تلقيبُها بـ: «أفعال القلوب» كما هو صنيع الناظم - رحمه الله تعالى - فهو من باب التغليب، لأنَّ مِنْ ضِمْنِ هذه الأفعَالِ ما ليس مختصاً بالقلب.

(٣) أي: تنصب الجزأين جميعاً ما لم تلغ أو تُعلَّق، وإنما تنصبهما على أنهما مفعولان لها حيث لا مانع.

▪ وقوله: «وَهْيَ: ظَنَنْتُ...» الواو في «وهْيَ» للاستئناف البياني، وهي واقعةٌ في جواب سؤال مقدَّر، فكأنَّ سائلاً سأل: ما هي أفعال القلوب ؟. فأجابه بقوله: «هْيَ: ظننتُ.....».

▪ ثم اعلم – وفقني الله وإيَّاك – أنَّ «ظنَّ» وأخواتها تسعة أفعال، وهي من جهة العمل على ثلاثة أضربٍ:

الضرب الأول: ما يفيد اليقين (١)، وتحقيق وقوع الخبر – المفعول الثاني –: وهي ثلاثة أفعال (٢): «وَجَدَ»، و«رَأَى»، و«عَلِمَ».

١. «وَجَدَ» (٣): مجيئه بصيغة الماضي كما قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾﴾ [ص: ٤٤]. فالهاء في «وَجَدْنَٰهُ» مفعول أول، و«صَابِرًا» مفعول ثان.

ومجيئه بصيغة المضارع كقوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ﴾ [المزمل: ٢٠]. فالهاء في «تَجِدُوهُ» مفعول أول، و« خَيْرًا » مفعول ثان.

٢. «رَأَىَ» بمعنى «عَلِمَ» لا من الرأي، وقد ترد بمعنى «ظنَّ». كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴿٧﴾﴾ [المعارج: ٦ – ٧].

---

(١) وهذا الغالبُ في «رأى»، و«علم»، وإلاَّ فقد يدلان على الظَّنِّ، كما سيُذكر في الشَّواهدِ.

(٢) يذكر بعض النحاة فعلاً رابعاً لهذا الضرب، وهو «ألفى». وقد أهمله الناظمُ – رحمه الله تعالى –.

(٣) وقد تجيءُ بمعنى «حزن» أو«حقد» وهي حينئذٍ لازمة، وليست من أفعال الباب، لكونها لا تنصب.

فقوله: «يرونه» للظن. و«نراه» لليقين. ومن اليقين قولُ الشاعر:

رَأَيْتُ اللهَ أكبرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وأكثَرَهُمْ جُنُودَا

فـ: «رأيتُ» فعل وفاعل، ولفظ الجلالة «الله» منصُوبٌ على أنه مفعُولٌ أول، و«أكبرَ» بالنصب على أنه مفعول ثان.

٣. «عَلِمَ» بمعنى تيقن لا بمعنى عرف. قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠]. فقوله: «هُنَّ» مفعول أول، و«مؤمنات» مفعول ثان.

الضرب الثاني: ما يفيد الترجيح [١] لوقوع الخبر: وهي أربعة أفعال: «**ظَنَّ**» و«**حَسِبَ**» و«**زَعَمَ**» و«**خَالَ**».

٤. «ظَنَّ» بمعنى الحسبان لا بمعنى اتهم، وقد ترد بمعنى علم. يقول تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴿١٠١﴾﴾ [الإسراء: ١٠١].

- ومثَّل لها في النظم بقوله: «**ظننت زيداً صادقاً في قوله**» فـ: «**ظننت**» فعل وفاعل، و«**زيداً**» مفعول أول لـ: «**ظنَّ**»، و«**صادقاً**» المفعول الثاني، و«**في قوله**» جار ومجرور متعلِّق بقوله: «**صادقاً**».

٥. «حَسِبَ» بمعنى الحسبان، وهي كـ: «ظنَّ» تماماً. قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

(١) قال الشيخ حسنُ بن محمَّد الحنظيُّ - حفظه الله تعالى - معلِّقاً: «ظنَّ»، و«حَسِبَ»، و«خَالَ» الغالبُ فيها الدلالةُ على الرجحَانِ، وقد تدل على اليقين؛ وأغلبُ ما ورد في القرآن الكريم من «ظنَّ» يدل على اليقين» انتهى تعليقه.

فلفظ الجلاله ممعول «تحسبنّ» الأول، و«غافلاً» المفعول الثاني.

٦. «زَعَمَ» وهي كـ: «ظنَّ» والزعمُ: قولٌ يطلق على الحقِّ والباطلِ وأكثرُ ما يقال فيما يشك فيه. يقول سبحانه وتعالى: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴿٤٨﴾﴾ [الكهف: ٤٨]. وقال: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟﴾ [التغابن: ٧].

٧. «خَال» ماضي «يخال»، لا ماضي «يخول» بمعنى تكبَّر، وأصلُها خيلت - بكسر الياء - وهي كـ: «ظنَّ». قال الشَّاعرُ:

إِخَالُكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى ... يَسُومُكَ مَا لاَ يُسْتَطَاعُ مِنَ الوَجْدِ

- ومثل لها الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «خِلْتُ عَمْراً حَاذِقاً» فـ: «خلتُ» فعل وفاعل، و«عمراً» بالنصب على أنه مفعول أول لـ: «خال»، و«حاذقاً» المفعول ثانٍ لـ: «خال». والحاذق: بمعنى الماهر.

الضرب الثالث: ما يفيد التصيير والانتقال من حالة إلى أخرى، وهما فعلان: «جَعَلَ» و«اتَّخَذَ»[1].

٨. «جَعَلَ»[2]: فعل ينصب مفعولين إذا كان بمعنى «صار» أي: تفيد التصيير والانتقال. قال تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾ [المائدة: ٩٧]. وقوله:

---

(١) أفعالُ التصيير كثيرةٌ، منها: «ردَّ»، و«ترك»، و«صيَّر»، و«تَخِذَ»، و«وَهَبَ»؛ وإنما أهملتُ ذكرَها لاقتصاري على ما ورد في النَّظم.

(٢) تنبيهٌ: «جعل» كما تكون من أفعال التصيير، تكون من أفعال القلوب أيضاً. نصَّ عليه غيرُ واحدٍ من أئمة النحو.

﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾ ﴾ [الفرقان: ٢٣]. فالهاء في «فجعلناه» مفعولٌ أولٌ و«هباءً» مفعولٌ ثانٍ.

٩. «اتَّخَذَ»: - بتشديد التاء وفتح الخاء المعجمة -. يقول سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا ﴾ [المائدة: ٥٧]. وقوله: ﴿ وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِي وَمَآ أُنذِرُواْ هُزُوًا ﴿٥٦﴾ ﴾. [الكهف: ٥٦]. فقوله: «واتخذوا» بمعنى «صيَّر» و«ءايتي» مفعول أول، و«هزوا» مفعول ثان.

- وقفةٌ: اعلم - وفقني الله وإيَّاك - أن ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - أدخل فعل «سمع» [1] في أخوات «ظنَّ».

وقد أنكرَ صَنِيعَهُ جمعٌ ممن شرحُوا مقدمتَه، معلِّلين أنها من أفعَالِ الحوَاسِ [2]، وأنها لا تتعدَّى إلى مفعولين كشأن نظائر «ظنَّ» وعلى هذا جمهور النحويين. والله أعلم.

- تنبيهٌ: الألف في قوله - رحمه الله تعالى -: «وَجَدَا»، و«زَعَمَا»، و«عَلِمَا» للإطلاق - كما تقدم معنا مراراً -.

---

(١) توضيح ذلك: أنَّ فعل «سمع» ليس من أفعال القلوب، ولا من أفعال التصيير - وعليه الأكثرون - لكنه مُلحقٌ بأفعال القلوب في التعدي إلى المفعولين - وهو مذهب جماعةٍ من النحاة واختاره ابنُ مالك رحم الله الجميع -، ولا يتعدَّى إلى مفعولين إلاَّ إذا كان الاسمُ الذي بعده مما لا يسمع مسمَّاه، كقولك: «سمعتُ زيداً يتكلَّمُ»؛ فإن كان الاسمُ الذي بعد «سمع» مما يُسمع مسمَّاه لم يتعد إلاَّ إلى مفعُولٍ به واحد، كقولك: «سمعتُ كلامَ عليٍّ».

(٢) فائدةٌ: أفعالُ الحواسِ لا تتعدَّى إلاَّ إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: «سمعت القرآن»، و«ذقت الطعام»، و«أبصرت زيداً»، و«لمست الحرير»، و«شممت الريحان». راجع المسألة: في «مغني اللبيب» (٢/ ٦٣).

- **فائدةٌ**: جمع العلامةُ يحظيه ولد عبد الودود الشنقيطيُّ - رحمه الله - هذه الأضرُبَ بقوله:

وجَدَ ألفَى وتَعَلَّمَ دَرَى	تَخْتَصُّ باليَقِينَ عِندَ مَنْ دَرَى
وخُصَّ بالظَّنِّ حَجَا وزَعَمَا	جَعَلَ هَبْ، وَعَدَّ أيضاً فاعْلَمَا
وانْمِ لِوَجْهِينِ رَأى وعَلِمَا	وغَلِّبَنْ وَجْهَ اليَقِينِ فِيهِمَا
وهَكَذَا ظَنَّ وخَالَ حَسِبَا	لَكِنَّمَا الظَّنُّ بِهَاتِي غُلِّبَا

- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «ظنَّ» وأخواتها هو القسم الأخير من نواسخ المبتدأ والخبر، تسعة أفعال: «**ظنَّ**»، و«**وجد**»، و«**رأى**»، و«**حسب**»، و«**جعل**»، و«**زعم**»، و«**خال**»، و«**اتخذ**»، و«**علم**».

وعملها يغاير عمل سابقيها، فإنها تنصب المبتدأ، ويسمى مفعولها الأول، وتنصب الخبر، ويسمى مفعولها الثاني.

ولها من جهة العمل ثلاثة أضرب:

ما يفيد اليقين وتحقيق وقوع الخبر، وهو ثلاثة أفعال: «**وجد**»، و«**رأى**»، و«**علم**».

وما يفيد الترجيح لوقوع الخبر، وهو أربعة أفعال: «**ظنَّ**»، و«**حسب**»، و«**زعم**»، و«**خال**».

وما يفيد التصيير والانتقال، وهو فعلان: «**جعل**»، و«**اتخذ**». والله أعلم.

باب النعت

النَّعْـتُ: قَـدْ قَـالَ ذَوُو الأَلْبَـابِ يَتْبَـعُ لِلْمَنْعُـوتِ فِي الإِعْـرَابِ
كَـذَاكَ فِي التَّعْرِيـفِ والتَّنْكِيـرِ كَـ: جَـاءَ زَيْـدٌ صَـاحِبُ الأَمِـيرِ

الشرح:

بعد أن أنهى الكلام على المبتدأ والخبر ونواسخهما شرعَ في الكلام على التوابع، وهي أربعة [١]: «**النَّعت**»، و«**العطف**»، و«**التوكيد**»، و«**البدل**».

وكلامه الآن على أولها، وهو «**النَّعت**» ويطلق عليه «**الصِّفة**» [٢]. وسيأتي الكلام على البواقي - إن شاء الله تعالى -.

- **تعريف النعت لغةً**: هو وصفُ الشيء بما هو فيه. والمراد هنا: المنعوت.
- **اصطلاحاً**: هو التَّابعُ المشتق، والمؤوَّل بالمشتق، الموضح لمتبوعه في المعارف، المخصص له في النَّكرات [٣].

قولنا: «**التابعُ**» هذا جنس يشمل التوابع الخمسة: «**النعت**»، و«**التوكيد**»، و«**عطف البيان**»، و«**عطف النسق**»، و«**البدل**»، لكن بالقيود المذكورة في

---

(١) بعض النحاة يجعلها خمسةً، بتقسيم «العطف» إلى: عطف بيان، وعطف نسق.

(٢) اعلم - رحمك الله - أنَّ: «النَّعت»، و«الصِّفة»، و«الوصف» بمعنى واحد، وكلُّها أسماء صحيحةٌ. لكن فرَّق بعضُ النحاة فقال: إن «الصِّفة» تكون بالأفعال، نحو: ضارب، وخارج؛ و«النَّعت» يكون بالحِلْية، نحو: طويل، وقصير.

قال واضعه - عفا الله عنه -: التعبيرُ بـ: «النَّعت» اصطلح عليه الكوفيون، وعليه درج ناظمُنا - رحمه الله تعالى -؛ أما البصريون فكثيراً ما يعبِّرون بلفظ: «الوصْف» و«الصِّفة».

(٣) وعرَّفه الإمامُ ابن عقيلٍ - رحمه الله تعالى - بقوله: «التابعُ المكمِّلُ لمتبوعه، ببيان صفةٍ من صفاته، أو من صفات ما تعلَّق به. (٣/ ١٩١)».

التعريف تخرج التوابع الأربعة، لأنها ليست بمشتقَاتٍ.

قولنا: «المشتق» وهو: ما أُخذ من المصدر للدِّلالة على معنىً وصاحبه؛ كـ: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبهة، وأفعل التفضيل (١).

وبقيد «المشتق» تخرج التَّوابعُ الأربعَةُ.

و«والمؤوَّل بالمشتق» وهو ما يقوم مقام الاسم المشتق في دلالته على معنى المشتق، والمقصود به: الموصول، والإشارة، و«ذو» الموصولة والتي بمعنى صاحب.

وقولنا: «المخصِّص له في النكرات» المراد به: تقليل الاشتراك. بمعنى أن «النعت» إذا وقع بعد النكرة يصيرُ مخصِّصاً لها.

وقولنا: «الموضح لمتبوعه في المعارف» المراد به رفع الاشتراك.

- **أقول:** وتقليل الاشتراك ورفعه هو فائدة «النَّعت».
- قوله - رحمه الله تعالى - في النظم: «**ذوو الألبابِ**» اللُّبُّ: ما جُعِلَ في القلب من العَقْلِ. والمراد: يا أصحاب العقول من النُّحاة.
- **فرعٌ:** النَّعتُ يأتي لأغراضٍ منها: التخصيصُ، والمدْحُ، والذمُّ، والترحُّمُ، والتأكيدُ (٢).
- قوله: «**يتبع للمنعُوت في الإعراب، كذاك في التعريف والتنكير**».
- **أقولُ:** اقتصر - رحمه الله تعالى - على كون النَّعت يتبع المنعوت في الإعراب، وفي التعريف، والتنكير؛ ولم يذكر: الإفراد، والتذكير،

---

(١) من القواعد المقرَّرة عند النحاة: «أن المشتقات والمصادر تعمل عمل أفعالها».

(٢) انظر هذه الأغراض مع التمثيل لها في كتب النحو، كـ: «شرح ابن عقيل» (٣/ ١٩١-١٩٢).

والتأنيث، طلباً للاختصار، وحتى يكون تعريفُه شَامِلاً للنَّعتِ الحقيقيِّ والسببيِّ. والله أعلم (١).

- أمثلةٌ:

مثالٌ للنَّعتِ التَّابع للمرفُوعِ: قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴿٤١﴾ ﴾ [الحجر: ٤١].

مثالُ النَّعتِ التَّابع للمنصُوبِ: قوله تعالى: ﴿ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٢﴾ ﴾ [الفتح: ٢].

مثالٌ للنَّعتِ التَّابع للمجرُورِ: قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ ﴾ [الشورى: ٥٢] (٢).

- ملحوظةٌ: يتبع النَّعتُ المنعوتَ، في رفعه إن كان مرفُوعاً، وفي نصبه إن كان منصُوباً، وفي خفضه إن كان مخفُوضاً؛ ولا يكون النَّعتُ تابعاً للمنعُوتِ في جزمه، لأنَّ المنعُوتَ لا بدَّ أن يكون اسماً، والجزمُ لا يدخلُ في الأسماء (٣).

---

(١) تذكيرٌ: تجد في كتب النحو عبارة: «يتبعه في أربعة من عشرة»، أو «اثنين من خمسة». فما مقصودهم بذلك رحمهم الله ؟.

الجواب: أن مقصودهم بـ: «العشرة»: الرفع، والنصب، والجر، والتعريف، والتنكير، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فهذه عشرة كاملة.

واستعمل الناظمُ - رحمه الله تعالى - في هذا الباب أربعة منها وهي: الرفع، والتعريف، والإفراد، والتذكير. فاختصاراً نقول: «أربعة من عشرة». فافهم هذا وعِهِ -وفقني الله وإيَّاك-.

(٢) التمثيل للنَّعت في حالته الثلاث بمادة واحدة من القرآن من إفادات شيخنا - حفظه الله تعالى ومتع به -.

(٣) انظر: شرح عبد الملك الإسفراييني (٧٢).

▪ أقسام النعت: ينقسم النعتُ قسمين:

الأول: نعتٌ حقيقيٌّ: وهو ما رفعَ ضميراً مستتراً، يعودُ إلى المنْعوت.

▪ مثاله: «**جاء زيدٌ صاحبُ الأميرِ**» فـ: «**جاء**» فعل ماضٍ. و«**زيد**» فاعل، و«**صاحبُ**» نعت لـ: «**زيد**» تبعه في الرفع، والعامل في النعت هو الفعل «**جاء**». و«**صاحب**» مضاف، و«**الأمير**» مضاف إليه.

الثاني: نعتٌ سببيٌّ: وهو ما رفع اسماً ظاهراً، متصلاً بضميرٍ يعودُ إلى المنعُوتِ.

▪ مثاله: «**جاء محمَّد الفاضل أبوه**». فـ: «**جاء**» فعل ماض، و«**محمَّد**» فاعل مرفوع، و«**الفاضل**» نعت سببي، لأنه تسببت في رفع اسم ظاهر وهو «**أبو**». و«**أبوه**» فاعل للفاضل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابةً عن الضمَّة لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف والهاء مضاف إليه يعود على المنعوت وهو «**محمَّد**».

والشأن كذلك في قولك: «**رأيت محمَّداً الفاضلَ أبوه**»؛ و«**مررت بمحمَّد الفاضلِ أبوه**».

▪ **قاعدةٌ:** كل نعتٍ، أو صفةٍ، تتبع موصوفها، تذكيراً، وتأنيثاً، وتعريفاً، وتنكيراً، وإفراداً، وتثنيةً، وجمعاً، وإعراباً، وذلك بشرط ما إذا كانت فعلاً لهُ.

فأما إن كانت سبباً، فإنها تتبعه في التعريف، والتنكير، والإعراب فحسب(١).

---

(١) كما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء:٧٥]. راجع: كتاب «المصباح» للمطرِّزي ص (٩٨).

▪ **أنواع النَّعت:** النَّعتُ نوعان: مفردٌ، وجملةٌ وشبهُها.

النوع الأول: المفرد: وهو أنواع ثلاثة: المشتق: كضارب، وشبه المشتق: كذا، وذي، وأسماء النِّسب: كمدني، وكيفاني، والمصدر: رجل عدلٌ.

النوع الثاني: الجملة وشبهها: ويشترط للنعت بها شروط ثلاثة:

الأول: أن يكون المنعوتُ نكرةً لفظاً، أو معنى. كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]. أو معنى لا لفظاً، وهو المعرف بـ: «أل».

الثاني: أن تكون الجملةُ مشتملةً على ضميرٍ يربطها بالموصوف، ملفوظٍ به، أو مقدَّر.

الثالث: أن تكون الجملةُ خبريةً لا إنشائيةً.

▪ **فرعان:**

الأول: إذا اجتمع «**نعتٌ**» و«**بدلٌ**» في كلام، قُدِّم «**النَّعتُ**» عند جمهور النَّحويين. لأن صِلَةَ «**النَّعْتِ**» بالمنعُوتِ أقوَى من صِلَةِ «**البَدَلِ**» بالمبدلِ منهُ. حيثُ إنَّ «**النَّعْتَ**» مُكَمِّلٌ للمنعُوتِ، أما البدَلُ فهو المقصُودُ بالحكم(١).

الثاني: إذا اجتمعت عندك التَّوابعُ قَدَّمْتَ منها مُرَتِّباً: «**النَّعْتَ**»، ثم «**عطفَ البيَانِ**»، ثم «**التوكيدَ**»، ثم «**البدَلَ**»، ثم «**عطفَ النَّسقِ**» (٢).

---

(١) انظر: «الصَّفْوة من القواعد الإعرابية» ص (٤٣).

(٢) وجمعها العلامةُ المختار ابن بونا الجكَنيُّ - رحمه الله تعالى - في «احمراره» بقوله:

النَّعْتُ والبَيَانُ تَوْكِيدٌ بَدَلْ ... ونَسَقٌ تَرْتِيبُهَا كَذاً انْجَعَلْ

- **فوائد تتعلق بالنعت:**

الأولى: إذا تقدَّم «**النعتُ**» على المنعُوتِ العلَم كان المنعوتُ بَدلاً من «**النَّعتِ**»، أو «**عطفَ بَيانٍ**». مثاله قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ①﴾ [إبراهيم: ١]. فلفظ الجلالة بدلٌ من «العزيز الحميد» وبهذا يخرج من باب «**النَّعت**».

الثانية: إذا جاءَ «**النَّعتُ**» مفرداً وظرفاً وجملةً فالغالب تأخير الجملة، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: ٢٨].

الثالثة: يجوزُ عطفُ بعض النُّعُوتِ المختلفةِ المعاني على بعضٍ كقولك: «لبست ثوباً جميلاً، ومتينَ الصُّنْعِ».

- **قاعدةٌ:** «**النَّعتُ**» لا يتقدَّم على المنعُوتِ، لأنه موضِّحٌ للموصُوفِ، ومخصِّصٌ لهُ.
- **مُلَخَّصٌ:** يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**النَّعتَ**» من «**التَّوابع**»، وحكمُه متابعة منعُوتِهِ في إعرابه، وتعريفه، وتنكيره، وهو قسمان: حقيقيٌّ، وسببيٌّ، والله أعلم.

باب
المعرفة والنكرة

اِعْلَمْ هُدِيتَ الرُّشْدَ أَنَّ الْـمَعْرِفَهْ ... خَمْسَةُ أَنْـوَاعٍ لَـدَى ذِي المعْرِفَـهْ
وهْيَ: الضَّمِيرُ، ثـم الِاسْـمُ العَلَـمُ ... وذُو الأَدَاةِ، ثـمَّ الِاسْـمُ الْـمُبْهَمُ
ومَـا إِلى أَحَـدِ هَـذِي الأَرْبَعَـهْ ... أُضِـيْفَ؛ فَـاعْرِفِ المِثَـالَ واتْبَعَـهْ
نَحْـوُ: أَنَـا، وهِنْـدُ، والغُـلامُ ... وذَاكَ، وابْنِـي، عَمَّنَـا إِنْعَـامُ
وإِنْ تَـرَ اسْـماً شَـائِعاً في جِنْسِهِ ... ولم يُعَـيَّنْ وَاحِـداً بنَفْسِـهِ
فَهْـوَ: الْـمُنَكَّـرُ، ومَهْـمَا تُـرِدِ ... تَقْرِيبَ حَـدِّهِ لِـفَهْـمِ الْـمُبْتَدِي
فَكُـلُّ مَـا لأَلِـفٍ والـلاَّمِ ... يَـصْلُحُ كَـ: الفَـرَسِ والغُـلامِ

الشرح:

اعلم – وفقني الله وإيَّاك – أنَّ هذا الباب ليس من التَّوابع [1]؛ وإدراجُ الناظم – رحمه الله تعالى – له بين التَّوابع لهُ سببٌ، وهو: أنه لما ذكر في تعريف النَّعتِ أنه: يتبع منعوته في التعريف والتذكير؛ ناسبَ أن يذكر لك باباً تستعينُ به على معرفةِ وبيانِ معنى المعرفة والنكرة، لارتباطه وتعلّق مباحثه به، والله أعلم.

- قال – رحمه الله تعالى –: «**باب المعرفة والنكرة**» [2] الأولى تقديم النكرة

---

(١) لذلك لم يخصص له ابن آجرُّوم – رحمه الله تعالى – باباً مفرداً، وإنما ذكره في سياق ذكره للنعت، لتعلّقه ببابه وارتباطه بمباحثه. والله أعلم.

(٢) قسم هذا الباب في بعض النسخ إلى قسمين: باب المعرفة وباب النكرة. وبعضُهم يقدِّم النكرة على المعرفة انطلاقاً من أنه لا يوجد اسم معرفة إلا وله نكرة ولا يصح العكس.

على المعرفة - كما في بعض النسخ -؛ وتقديم الناظم - رحمه الله تعالى - للمعرفة يمكن توجيهه بما يلي:

أولاً: لأصالتها وشرَفِها، بدلالتها على مُعيَّنٍ.

ثانياً: لاندرَاجِ كُلِّ معرفةٍ تحتها - من غير عكسٍ -.

- **تعريف المعرفة**: هي ما وُضِعَ ليدل على شيءٍ بعينه، وهي ضدٌّ النكرةِ وفرعٌ عنها.
- **أنواعها**: المعرفة نوعان:

الأول: ما لا يقبل «**أل**» ألبتة، ولا يقع موقع ما يقبلها كـ: «**محمَّد**».

الثاني: ما يقبل «**أل**» لكنَّها غير مؤثرة للتعريف كـ: «**العباس**»، و«**الحارث**»، فإن الدَّاخلة عليها للمح الأصل بها.

- قال الناظم - رحمه الله تعالى -: «**اعلَمْ هُدَيتَ الرُّشدَ أنَّ المعرفَهْ خمسَةُ أنوَاعٍ لَدَى ذِي المعْرِفَهْ**»(١).
- قولهُ: «**اعلمْ**» أمر من العلم، أي تعلم، وهي كلمةٌ يؤتى بها للإشارة والتنبيه على أن ما بعدها أمر ينبغي العناية به.
- وقوله: «**هُدِيْتَ**» هُدِي فعل ماضٍ مغير الصِّيغة مبني على الفتح المقدر، مُنِعَ من ظهُورهِ اشتغَالُ المحلِ بسُكُون دفع توالي أربع متحركات؛ والأصل: هداه الله، فحُذِفَ الفاعل، وهو لفظ الجلالة للعلم به، لأن المراد بالهداية: هداية التوفيق، وهي خاصةٌ بالله تعالى. و«**التاء**» ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع نائب فاعل. و«**الرُّشدَ**» ضِدُّ الغَيِّ،

---

(١) في بعض النسخ: «خمسة أشيا عند أهل المعرفة».

وهو منصُوبٌ على نزع الخافض. والأصل: هُدِيْتَ للرُّشْدِ. وهـذا منه - رحمه الله تعالى - من باب التَّودُّد إلى الطالب - كما هي عادتُهُ -.

- قولـه: «لـدى» بمعنـى «عنـد»، و«ذي المعرفـة» أي: أصـحاب النَّحْوِ. والمقـصُودُ: أن هـذا التقسيم والحكـم ثابـت عنـد أهـل المعرفـة، وهـم النُّحَاةُ.

- **أقسام المعرفة:** تنقسم المعرفة خمسة أقسام(١):

---

(١) اقتصر الناظمُ - رحمه الله تعالى - تبعاً للأصل على ذكر خمسة أقسام من المعارف؛ ومن المعلوم أنها ستة أقسام. فيكون الناظم - رحمه الله تعالى - قد أسقط منها قسماً، وهو الموصول.

قال واضعه - عفا الله عنه -: يمكن التخريج لتقسيم الناظم - رحمه الله تعالى - بأن يُضَمَّ اسم الموصول إلى اسم الإشارة في قسم المبهم من الأسماء.

فإن قلتَ: قد أفرد «الضمير» بالذِّكر، ولم يجعله في قسم المبهم من الأسماء، مع أنه من جنسها. فلم لم يفرد الموصول بالذكر كما صنع بالضمير ؟.

فالجوابُ: أن «الضمير» أقوى تعريفاً من اسمي الموصول والإشارة، لذا قدَّمه في الرتبة، وبدأ به في النظم؛ أما الموصول فليس كذلك، لذا أهمله في النظم، لإمكان إدراجه ضمن الأسماء المبهمة. والله أعلم.

فائدةٌ: المعارف على الترتيب في القوَّة كالتالي: «لفظ الجلالة»، ثم «الضمائر» - ضمير المتكلم، والمخاطب، والغائب، - ثم «العلَم»، ثم «اسم الإشارة»، ثم «الاسم الموصول»، ثم «المحلى بالألف واللام»، ثم «المضاف إلى واحد من هذه الخمسة».

أما المضافُ إلى واحدٍ من هذه المراتب، فبحسب المضاف إليه في الرُّتبة، فالمضاف إلى العَلَم في رتبة العلم، والمضاف إلى الإشارة في رتبة الإشارة، وكذا الباقي، إلاَّ المضاف إلى الضمير: فليس في رتبة المضمر، وإنما في رتبة العَلَم. والدليل على ذلك أنك تقول: «مررتُ بزَيدٍ صاحِبِكَ» فصاحبُكَ صفة لـ: «زيد»، والنعتُ يتبع المنعوت في درجة تعريفه فلو كان المضاف إلى الضمير في رتبته ما أمكن أن يكون «صاحبك» نعتاً لـ: «زيد»؛ كما نبَّه عليه ابنُ هشَامٍ - رحمه الله تعالى - في «شرح قطر الندى» (١١٦).

-

١. **الضمير** (١): الضَّميرُ فعيلٌ بمعنى اسم المفعول، أي: المضمَر، والأصل فيه أنه مأخُوذٌ من الاستتار والخفَاءِ، فقولك: أضمرت الشَّيءَ، بمعنى: أخفيته وسترته عن غيره، فحينئذٍ الأصل في إطلاق الضَّمير على الضَّمير المستتر، وإطلاقه الضمير البارز من باب التَّوسُّع (٢).

وقُدِّم في «**باب المعرفة**» لأنه لم يَتَنكَّرْ قَط، ولم يُوْصَفْ، وأعرَفُ الضمائر: المتكلِّم: «أَنَا»، ثم المخَاطَبُ: «أَنْتَ»، ثم الغَائِبُ: «هُوَ».

- **أقسامه**: ينقسم الضمير قسمين: بارز (ظاهر)، ومستتر (مضمر):

القسم الأول: الضمير البارز: وهو ما له صورةٌ في اللفظ. كـ: «تاء» قمتُ.

- **مثاله**: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]. والضمير البارز نوعان: منفصل ومتصل.

الضمير المنفصل: هو ما يبدأ به في النُّطق، ويقع بعد «إلاَّ». وهو قسمان:

الأول: ما يختص بالرَّفع، وهو اثنا عشر ضميراً: «أَنَا»، و«نَحْنُ» للمتكلم؛ و«أَنْتَ»، و«أَنْتِ»، و«أَنْتُمَا»، و«أَنْتُمْ»، و«أَنْتُنَّ» للمخاطب؛ و«هُوَ»، و«هِيَ»، و«هُمَا»، و«هُمْ»، و«هُنَّ» للغائب.

فإن أضيف إلى ضمير، كان في مرتبته، وإن أضيف إلى عَلَم، كان في مرتبته وهكذا. وناظمنا - رحمه الله تعالى - لم يُراعِ الترتيبَ في ذكرها.

(١) تسميته بـ: «الضمير» من اصطلاح البصريين، والكوفيون يطلقون عليه لقب: «الكِناية» و«المكْني».

(٢) إذا فإطلاقه على المستتر إطلاقٌ حقيقيٌّ، وعلى البارز إطلاقٌ مجازيٌّ انظر: «فتح ربِّ البريَّة» للشيخ الحازمي - حفظه الله -.

الثاني: ما يختص بمحل النَّصب، وهو: «إِيَّاي»، و«إِيَّانَا» للمتكلم؛ و«إِيَّاكَ»، و«إِيَّاكِ»، و«إِيَّاكُمَا»، و«إِيَّاكُمْ»، و«إِيَّاكُنَّ» للمخاطب؛ و«إِيَّاهُ»، و«إِيَّاها»، و«إِيَّاهُمَا»، و«إِيَّاهُمْ»، و«إِيَّاهُنَّ» للغائب.

الضمير المتصل: هو ما لا يُبدأ به في النُّطق، ولا يقع بعد «إِلاَّ» في الاختيار. وهو ثلاثة أنواع:

الأول: ما يختص بمحلِّ الرَّفع فقط، وهو خمسة: «التاء» كـ: قمتُ، و«الألف» الدَّالة على اثنين، أو اثنتين، و«الواو» لجمع المذكر؛ و«النون» لجمع النِّسوة؛ و«الياء» للمخاطبة.

الثاني: ما هو مُشتَركٌ بين محل النَّصب والجرِّ فقط، وهو ثلاثة: «ياء» المتكلم؛ و«كاف» الخطاب؛ و«هاء» الغائب.

الثالث: ما هو مُشتَرَكٌ بين الرفع، والنَّصب، والجرِّ، وهو: «نا» خَاصَّةً.

القسم الثاني: الضمير المستتر: وهو ما ليس له صورة في اللَّفظ. ويختص بضمير الرَّفع:

- مثالٌ: قوله تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥]. ففي كل من «فَٱعْبُدْهُ»، و«وَٱصْطَبِرْ»، و«تَعْلَمُ»، ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنت).

وينقسم هذا القسم إلى واجبِ الاستتار، وجائزِه.

أمَّا المستترُ وجُوباً: فهو ما لا يخلفهُ ظاهرٌ، ولا ضميرٌ منفصلٌ.

والمستترُ جَوازاً: ما يخلفهُ الظاهرُ، أو الضميرُ المنفصلُ.

- وقوله في النظم: «وَهْيَ الضَّميرُ» الواو في «وَهْيَ» للاستئناف البياني، لأنه قال: خمسة أشياء، فكأن سائلا سأل فقال: ما هي هذه الأشياء

الخمسة ؟.

٢. **الاسم العَلَمُ**: وهو ثاني المعارف [1].

- **تعريفه لغةً**: العلامة.
- **اصطلاحاً**: وهو ما وُضِعَ لمعين لا يتناولُ غيره؛ أو هو: اسم يعيِّن مُسمَّاهُ بلا قيدٍ.

المقصود بقولنا: «**بلا قيدٍ**» أي: من غير احتياج إلى قيد من القيود، كـ: الغيبة، أو الحضور، أو الإشارة، أو الصِّلة.

- **أنواعه**: العلَم نوعان:

الأول: علم شخصي: وهو الاسمُ الخاصُّ الذي لا أخصَّ منه. وهو ثلاثة أنواع: اسم، وكنية، ولقب.

الثاني: علم جنسي: وهو اسم يُعيِّنُ مُسمَّاهُ بغير قيدِ تعيينِ ذي الأداة: الجنسيَّة، أو الحضُوريَّة.

- **أمثلة**: قوله تعالى:﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾ ﴾ [البقرة: ٩٨]. وقوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠].
- ومثل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**هند**» وهو اسم علَم مؤنث.
- قوله: «**ثُمَّ الِاسْمُ العَلَمُ**» ثـم هُنا للترتيب مع التَّراخي، لأن مقصود

(١) عند ابن آجرُّوم والناظمِ - رحمهما الله -، وقد خالفا مذهب الكوفيين إذ أنهم يعدُّونه أول المعارف.

الناظم - رحمه الله تعالى - ذكر المعارف مرتباً لها من الأعلى إلى الأدنى.

٣. **ذو الأداة:** - المعرَّف بالأداة - أو المحلَّى بالألف واللام. وهي الدَّالة على التَّعيين.

قولنا: «الدَّالة على التَّعيين». احترازاً من الألف واللاَّم الموصُولة والزَّائدة.

- **تنبيهٌ:** ولا فرق بين كون هذه الألف واللاَّم، شمسيَّة كـ: «الرَّجل»، أو قمريَّة كـ: «الغلام»(١).
- **أنواعها:** «أل» نوعان:

الأول: عهديَّة: وتنقسم ثلاثة أقسام:

١. **العهد الذِّكْري:** كما في قوله تعالى: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴿١٦﴾﴾ [المزمل: ١٥ - ١٦].

٢. **العهد الذهني:** مثاله قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]. وقوله تعالى: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

---

(١) فائدة: في الفرق بين الألف واللام الشَّمْسِيَّةِ والقَمَرِيَّةِ:

المراد بـ: «الشَّمْسِيَّة» الألف واللام التي تغيرت لامُها كما في قولك: «الرَّجل» إذْ أصله: أل رجل، فأُبدِلت اللامُ راءً فصار: أرْرَجُل، ثم أُدغِمت الرَّاءُ في الرَّاءِ فصار: «الرَّجُل».

٣. **العهد الحضوري**: مثاله قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣].

الثاني: جنسيَّة. ولها ثلاثةُ أحوالٍ:

الأولى: لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلُفُها «**كُلٌّ**» حقيقةً، كما في قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ٢٨﴾ [النساء: ٢٨]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢﴾ [العصر: ٢].

الثانية: لاستغرَاقِ خَصَائصِ الأفرَادِ: وهي التي تخلُفها «**كُلٌّ**» مجازاً، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢].

الثالثة: لتعريف الماهيَّة (الحقيقة)، وهي التي لا تخلفها «**كُلٌّ**» لا حقيقةً ولا مجازاً كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

- وقد مثَّل الناظم – رحمه الله تعالى – لذي الأداة بقوله: «الغلام».
- قوله: «**فَذُو الأَدَاةِ**» الفاء هنا للترتيب، فهي تفيدُ أن الَّذي بعدَها في الرُّتبةِ يأتي بعدَ الَّذي ذُكِرَ قبلَها. وهنا وقفةٌ. وهي: لعل ناظمنا – رحمه الله تعالى – اضطره نظمه إلى هذا الترتيب وهو تقديم ذي الأداة على اسم الإشارة واسم الموصول، وإلا فحقُّهما أن يكونا قبلَه في الرُّتبةِ.

٤. **الاسم المبهم**(١): اسم مفعول من الإبهام، وهو عدم الإيضاح ويشمل قسمين:

---

(١) سُمي كذلك لأنه: مبهمٌ، يفتقر في بيان مسمَّاه إلى الإشارة الحسيَّة، وعَلِمنَا أن الناظم – رحمه الله تعالى – قصد بالاسم المبهم اسم الإشارة، بدليل تمثيله بقوله: «وذاك».

الأول: اسم الإشارة: وهو ما وضع ليدلّ على معيّن، بواسطة إشارة حسيَّة، أو معنويَّة. وهو إما مفرد، أو اثنان، أو جماعة.

- **أمثلةٌ**: مثال للمفرد المذكر قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [يس: ٤٨]. وللمفرد المؤنث قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِى ۖ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ۖ﴾ [يوسف: ٦٥].

ومثال للمثنى المذكر قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ﴾ [الحج: ١٩]. وللمثنى المؤنث قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى ثَمَٰنِىَ حِجَجٍ ۖ﴾ [القصص: ٢٧].

ومثال لجمع المذكر والمؤنث قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]. وقوله: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ﴾ [آل عمران: ٦٦].

- ومثَّل الناظم – رحمه الله تعالى – لاسم الإشارة بقوله: «**ذَاكَ**».

الثاني: اسم الموصول(١): هو ما دلَّ على معيّن بواسطة جملة، أو شبهها. وهو قسمان:

القسم الأول: مختص. وألفاظه ثمانية: «الَّذي»، و«الَّتي»، و«اللَّذان»، و«اللَّذين»، و«اللَّتان»، و«اللَّتين»، و«اللاَّتي»، و«اللاَّئي».

- مثاله: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]. وقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى

---

(١) سمي الموصول كذلك، لأنه يفتقر إلى كلام بعده يوصل به لبيان المقصود منه.

ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١]. وقوله: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]. وقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا﴾ [فصلت: ٢٩].

وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُوا۟ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ﴾ [النساء: ١٥]. وقوله: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤].

القسم الثاني: مشتركٌ - للجميع -. وألفاظُه ستةٌ: «**مَنْ**»، و«**ما**»، و«**أي**»، «**أل**»، و«**ذو**»، و«**ذا**».

- **مثاله**: قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَسْتَ مُرْسَلًا ۚ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾ [الرعد: ٤٣]. وقوله: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣]. وقوله: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩]. وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿١٨﴾﴾ [الحديد: ١٨]. وقوله سبحانه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩].

د. **ما أُضِيفَ إلى ما سبقَ**: إذا أُضِيفت النكرةُ إلى أحد المعارف السَّابقة، اكتسبت التعريفَ منها، وصارت معرفةً.

- أمثلة: مثال للمضاف إلى الضمير قوله تعالى: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ﴾ [الجاثية: ٢٩]. ومثال للمضاف إلى اسم الإشارة: قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ٣٤﴾ [العنكبوت: ٣٤]. والمضاف إلى الاسم الموصول: قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ [النساء: ٢٦]. ومثال للمضاف إلى العلم: قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبۡلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامٗا وَرَحۡمَةٗۚ﴾ [الأحقاف: ١٢]. وقوله تعالى: ﴿صُحُفِ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ١٩﴾ [الأعلى: ١٩]. وللمضاف إلى المعرف بالأداة: قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام: ٥٩]. وقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ ٥﴾ [التكاثر: ٥].
- وقد مثَّل له - رحمه الله تعالى - بقوله: «**ابني، عمَّنَا إنعَامُ**» فـ: «ابن» مضافٌ، و«**الياء**» ضمير متصلٌ في محلِّ جر، مضافٌ إليه، و«**عمَّ**» فعل ماض، و«**نا**» مفعولٌ به، و«**إنعامُ**» فاعل.
- وقوله: «**عَمَّنا إنعَامُ**» عمَّنا بمعنى: جمعنا وشملنا؛ وإنعام: إحسَان ونفع، والمراد: جمعنا وشملنا إحسان وإنعَامُ الله تعالى. وهو دعاءٌ منه - رحمه الله تعالى - كعادته. وفي بعض النسخ: «**وَابْنُ عَمَّنَا الهُمَامُ**» و«**الهمام**» في الأصل: الملك العظيم الهمَّة.
- قوله: «**وما أضيف**» ما هنا اسم موصول بمعنى: الذي معطوف على قوله «**الاسم المبهم**»؛ لأن مقصوده الترتيب، و«**أضيف**» جملة الصِّلة.

- قوله: «فاعرفِ المثَالَ واتبعَهْ» وفي بعض النسخ: «فَافْقَهِ المثَالَ». وفي بعضها: «فَافْهَم» والمعنى واحد وهو: إدراك معنى الكلام. ومقصوده: فهم وفقه المثال الذي يوضِّح هذه القاعدة، وهي إضافة النكرة إلى أحد المعارف الأربعة.

- **تنبيهان:**

الأول: المقصودُ بالإضافة في هذا النوع الإضافة المعنويَّة.

الثاني: الاسمُ المضافُ إلى واحدٍ من هذه الأربعة، ينزَّل في الرتبة منزلة المضاف إليه مُطلقاً[١].

ثم شرع - رحمه الله تعالى - في ذكر «النَّكرة» بقوله:

وإنْ تَرَ اسْماً شَائِعاً في جِنْسِهِ ... ولم يُعَيَّنْ وَاحِداً بِنَفْسِهِ[٢]
فَهْوَ: المنكَّرُ ومَهْمَا تُرِدِ ... تَقْرِيْبَ حَدِّهِ لِفَهْمِ المُبْتَدِي
فَكُلَّمَا لأَلِفٍ واللَّامِ ... يَصْلُحُ كَـ: الفَرَسِ والغُلَامِ

- **تعريف النكرة**[٣]: هو الاسمُ الشَّائعُ في جنسهِ، من دُونِ تحديدِ واحدٍ دون آخر من ذلك الجنس. وهذا الذي عناه الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**وإنْ تَرَ اسْماً شَائِعاً في جِنْسِهِ....**». وقيل: هو ما يقبل «**أل**»، وتؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل «**أل**».

- في قوله: «**وإن تَرَ**» أي: من حيثُ ما يدلُّ عليه في المعنى. و«**شَائِعاً**»

(١) وعلى هذا جماعة من النُّحاة، وجزم به ابنُ مالك - رحم الله الجميع -.

(٢) في نسخة: «في نفسه».

(٣) تقدم معنا أن المعرفةَ أقسامٌ، وأن بعضَها أعرفُ من بعضٍ؛ فكذلكم النكرة بعضُها أنكر من بعضٍ.

بمعنى: منتشر وذَائع. و«جنسه» أي: في أفراد جنسه الموجودة كـ: «رجل»، أو المقدَّرة كـ: «شمس».

- قوله: «وَلَمْ يُعَيِّنْ وَاحِدًا فِي نَفْسِهِ» أي: لم يختصَّ به واحد من أفراد جنسه دون الآخر، فلا بدَّ أن يكون مُطلقاً.

مثال للنَّكرة: قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠]. فـ: «رَجُلٌ» في الآيةِ نكرةٌ.

- وقوله: «وَمَهْمَا تُرِدِ تَقْرِيبَ حَدِّهِ لِفَهْمِ المُبْتَدِي» أقول: لو جعل - رحمه الله تعالى - هذا الضابط في صدر كلامه على النكرة لكان أليق، وأجود. لأنه بمثابة التقريب والتسهيل لإدراك الآخذ بأوائل هذا العلم؛ فكان الأحرَى به لو قدَّمه، والله أعلم.

- **أنواعها**: النكرةُ نوعان.

١. **النوع الأول**: ما يقبلُ «ألـ» وتؤثرُ فيه التعريف، كما في مثال الناظم - رحمه الله تعالى -: «**الفرس**» و«**الغلام**».

٢. **النوع الثاني**: ما يقعُ موقعَ «ألـ» المؤثرة للتعريف، نحو: «ذي» في قولك: «قرأتُ على شَيْخٍ ذِي عِلْمٍ».

- وفي قول الناظمِ - رحمه الله تعالى -: «**فَكُلَّمَا لأَلَفٍ واللاَّمِ يصلح....**». قيدٌ وضابطٌ مهمٌ، أراد به زيادةَ التعريف والإيضاح، والتقريبَ للمبتدئ في هذا الفنِّ؛ مع أنه قد عرَّفها لك بقوله: «**وإن ترى اسما شائعاً في جنسه......إلخ**».

- وقوله: «كـ: **الفرس والغلام**» فيه تجاوزٌ من الناظم - رحمه الله تعالى - لأنَّ «**الفرس**» و«**الغلام**» معرَّفان، وهو بصدد الكلام على النكرة.

لكن يمكن أن يحمل تمثيله على أنه لنكتةٍ وهي: إيضاح صلاحية دخول الألف واللام على مثل «الفرس»، و«الغلام»، أو لأن النظم ضاق فلم يحتمل ذكرهما نكرتين مراعاةً للوزن. والله أعلم.

- وقفةٌ: فإن قيل: لِمَ لَمْ يُعرِّف النَّاظمُ - رحمه الله تعالى - المعرفة كما عرَّف النَّكرة ؟.

فالجواب: أن النكرة - لكثرتها - لا تنحصر بحدٍّ، ولا بعدٍّ، خِلاَفاً للمعرفة، فإنَّه قد عدَّد أنواعها كما قد تقدَّم قبلُ. والله أعلم.

- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**المعرفة**» تنقسم خمسة أقسام: «**الضمير**»، و«**الاسم العلَم**»، و«**وذو الأداة**»، و«**الاسم المبهم**» و«**ما أضيف إلى أحد هذه الأقسام الأربعة**».

أمَّا «**النكرةُ**» فضابطُها صحة دخول «**أل**» عليها، والله أعلم.

باب العطف

هَـذَا، وإنَّ العَطْـفَ أيـضاً تَـابعُ حُرُوفُـهُ عَـشَرَةٌ يَـا سَـامِعُ
الـوَاوُ، والفَـا، ثـم، أوْ، إمَّـا، وبَـلْ لَكِنْ، وحَتَّى، لاَ، وأَمْ، فَاجْهَدْ تَنَلْ
كَـ: جَـاءَ زَيْـدُ ومحمَّـدٌ، وقَـدْ سَقَيْتُ عَمْراً وسَعِيْداً مِنْ ثَمَدْ
وقَـوْلُ خَالِـدٍ وعَـامِرٍ سَـدَدْ ومَنْ يَتُبْ ويَسْتَقِمْ يَلْقَ الرَّشَدْ

الشرح:

استأنف الناظمُ – رحمه الله تعالى – الكلام على التَّوابع، وهذا الباب هو القسمُ الثاني منها، وهو باب «**العطف**».

- **تعريفه لغةً**: هو الميل، تقول: عطف فلان على فلان بمعنى مال إليه.
- **اصطلاحاً**: هو التَّابعُ المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف المذكورة[1].
- قوله: «هَذَا» أي: حكم النعت الذي سأذكره لك؛ وهذه تُسمَّى براعة التَّخلص[2]. وقوله: «**وإنَّ العَطْفَ أيضاً تَابعُ**» الواو حرفُ استئنافٍ، لأنه بدأ كلاماً جديداً. والمقصُودُ: أنَّ النَّعتَ تابعٌ للمعطُوف عليه في إعرابه، وهذا شأنُ التَّوابعِ كلِّها فإنها تتبعُ ما قبلَها في الإعرَابِ.

(١) قال واضعه – عفا الله عنه –: هذا التعريفُ خاصٌّ بعطف النَّسَقِ، وهو الذي عنَاهُ الناظمُ – رحمه الله تعالى – وعقَدَ له هذا الباب.

(٢) لأنَّ الغرضَ من الجملة التخلص، والانتقال من حال إلى حال، ومن كلام إلى كلام، إن كان بينهما مناسبة. راجع: «فتح ربِّ البريَّة».

- أمثلة: فمثال الرفع قوله تعالى: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴿١٦﴾﴾ [الغاشية: ١٥ - ١٦]. والنَّصب قوله تعالى: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١]. ومثال الجرِّ قوله تعالى: ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].
- أقسامه: قسَّم النحاةُ العطف إلى قسمين: عَطْفِ بَيَانٍ(١)، وعَطْفِ نَسَقٍ.

القسم الأول: عطف البيان(٢):

- تعريفه: هو التابعُ، الجامدُ، الموضِّحُ لمتبوعه في المعارف، المخصِّص له في النكرات.
- أمثلة: مثالُ عطف البيان المعرفة قوله سبحانه: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [هود: ٥٠ - ٥١]. ومثالُ النكرة قوله تعالى: ﴿مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾﴾ [إبراهيم: ١٦].
- مواضع عطف البيان:

١. اللَّقب بعد الاسم: كقولك: «عليٌّ زين العابدين».

٢. الاسم بعد الكنية: نحو: «أقسم بالله أبو حفص عمر».

٣. الظَّاهر المحلَّى بـ: «أل» بعد اسم الإشارة: كقولك: «هذا الكتاب نفيسٌ».

---

(١) لم يتعرض الناظمْ تبعاً لابن آجرُّوم - رحمهما الله - إلى ذكر «عطف البيانِ». ولعلَّ السببَ في ذلك ذهابهما إلى أن «عطف البيان» قسم مندرج تحت «البدل» (بدل الشيء من الشيء) فأغنى ذكرهما للبدل، عن ذكرهما لعطف البيان، والله أعلم.

(٢) قال واضعه - عفا الله عنه -: وسمي «عطف البيان» بذلك، لأنه تكرَّرَ لزيادةِ بيانٍ، فكأنك رَدَدْتَهُ على نفسه؛ ولم يحتج إلى حرف، لكونه عين الأول، فجرى مجراه في التفسير.

٤. الموصوف بعد الصفة: كقولهم: «الكليم موسى».

ه. التفسير بعد المفسِّر: كقولهم: «العسجد أي: الذَّهب».

- **تنبيهٌ**: لا يجيز أكثر النُّحاة - في عطف البيَان - التخالف بين المعطوف والمعطوف عليه، في التعريف والتنكير، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث.

القسم الثاني: عطف النَّسَقِ: - بفتح السِّين - [١].

- **تعريفه لغةً**: هو اسم مصدرٍ، بمعنى اسم المفعول. يُقال: نَسَقْتُ الكلام، أنسقه أي: عطفتُ بعضَه على بعضٍ.
- **اصطلاحاً**: هو التابعُ المقصُودُ بالحكم، الذي يتوسَّطُ بينه وبين متبوعه، أحدُ الحروفِ العشرةِ[٢].

قولنا: «أحد الحروف العشرة» لنخرج بذلك «**البدل**».

- **تنبيهٌ**: «**عطف النَّسق**» إما أن يكون عطفاً على اللَّفظ، أو عطفاً على المحل، أو عطفاً على التوهم.
- **أركانه**: أركان «**عطف النسق**» ثلاثة: معطوف، ومعطوف عليه، وحرف عطف.
- **حروفه**: حروفه عشرةٌ - بدليل الاستقراء - وهي على ضربين[٣]:

---

(١) فائدةٌ: سمي بعطف النَّسَقِ، لأن العطف بالحروف يجعل المعطوف على نسق المعطوف عليه، من رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرٍّ. انظر: ص (٣٨٩) من كتاب «الإرشاد» للكيشي.

(٢) هذا رأيُ الجمهور، ويرى بعض النحاة أنها تسعة أحرف بإسقاط «إما» وهو الصَّحيحُ، كما نبَّه عليه شيخُنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى -.

(٣) انظر: «مجيب النِّدا» للفاكهي (٢/ ٢٣٤). وبعضهم يجعلها ثلاثة أضرب كما في «الإرشاد» للكيشي (٣٨٩).

الضرب الأول: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى(١)، وهو سبعة أحرفٍ:

١. «الواو»(٢): وهو لمطلق الجمع بين المتعاطفين(٣)، من غير دلالة على ترتيب وعدمه(٤)، على الصَّحيح. وقدَّمها لأنها أمُّ الباب.

- مثالٌ: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب:٧]. ومثل لها الناظم - رحمه الله - بأربعة أمثلة:
- أولها: قوله: «جَاءَ زَيدٌ ومحمَّد» فـ: «جاء» فعْلٌ ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و«زيدٌ» فاعل مرفوع بضمَّة ظاهرة على آخره، و«الواو» حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب،

(١) المقصود بـ: «اللفظ» هنا: الاشتراك في اللُّغةِ والحكم؛ أو بعبارة أخرى: الاشتراك في الإعراب والمعنى.

(٢) قال ابن مالكٍ - رحمه الله تعالى -: «وكونها للمعية راجحٌ، وللترتيب أكثرُ، ولعكسه قليلٌ».ا.هـ. نقله ابن هشام في «مغني اللبيب» (١/ ٥٦٩).

وتختص «الواو» على سائر حروف العطف بواحدٍ وعشرين حكماً. بسطها علماء النحو في كتبهم. انظر: ص (٥٨٩) من «معجم القواعد العربية» للدّقر.

(٣) كما تكون هذه «الواو» لمطلق الجمع بين المتعاطفين، تكون مختصةً كذلك بعطف ما لا يغني عنه متبوعه.

(٤) بدليل قوله تبارك وتعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]. وقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١]. فقدَّم السُّجود في الآية الأولى، وأخرَّه في الثانية مع أنَّ القصةَ واحدةٌ، وهذا دليل على أنها تعطف دون إفادة الترتيب والتعقيب دائماً، والله أعلم.

و«**محمَّد**» معطوف على «زيد» والمعطوف على المرفوع مرفوع. والعامل في «**زيد**» الفعل «**جاء**». والمعنى يفيدُ مجرَّد اشتراكهما في المجيء، دون أن تفيدَ «**الواو**» تقدُّم أيٍّ مِنْهُمَا، أو تأخرُّهِ.

- **ثانيها**: قوله: «**وَقَدْ سَقَيْتُ عَمْرًا وِ سَعِيْدًا مِنْ ثَمَدْ**». فـ: «**قد**» حرف تحقيق مبني على السُّكُون لا محلَّ له من الإعراب، و«**سقيت**» فعل ماض مبني على السُّكُون لاتصاله بضمير رفع متحرِّك، و«**التاء**» ضميرٌ متصلٌ مبني على الضمِّ في محلِّ رفع فاعل. و«**عمراً**» مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة على آخره. و«**الواو**» حرف عطف مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب. و«**سعيداً**» معطوف على «**عمراً**» وهو منصوب والمعطوف على المنصوب منصوب. و«**من**» حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. و«**ثمد**» اسم مجرور بـ: «من» وجرُّه بكسرةٍ مقدَّرةٍ على آخره مُنِعَ من ظهُورِهَا اشتغَالُ المحلِّ بسُكُونِ الوقْفِ.
- و«**الثَّمَدُ**»: - بفتح الميم وسكونها - الماء القليلُ الَّذِي لا مَادَّة له، أو مَا يبْقَى في الجلَدِ من الأرضِ قَلِيلاً، وقيلَ: هو ما يظهَرُ في الشِّتَاء، ويذهَبُ في الصَّيفِ، وجمعُه: أثْمَادٌ.
- **ثالثها**: قوله: «**وَقَوْلُ خَالِدٍ وَعَامِرٍ سَدَدْ**» «**قولُ**» مبتدأ مرفوع، وهو مضاف و«**خالدٍ**» مضاف إليه. و«**الواو**» حرف عطف مبني على السُّكُون لا محلَّ له من الإعراب. و«**عامرٍ**» معطوف على «خالد» وهو مجرور، والمعطوف على المجرور مجرور. و«**سَدَدْ**» خبر مرفوع بضمَّة ظاهرة في آخره وأصله: «**سَدَدُ**» وإنما سُكِّنَ للوزْنِ.

▪ رابعها: قوله: «وَمَنْ يَتُبْ وَيَسْتَقِمْ يَلْقَ الرَّشَدْ» «من» اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. و«يتب» فعل مضارع، فعل الشَّرط مجزوم بـ: «مَنْ» وجزمُهُ السُّكُون؛ والفاعل ضمير مستتر تقديره: «هو» يعود على «مَنْ». و«الواو» حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. و«يستقم» فعل مضارع معطوف على «يَتُبْ»، والمعطوف على المجزوم مجزوم. و«يلق» فعل مضارع جواب الشَّرط مجزوم بـ: «مَنْ» وجزمه حذف حرف العِلَّةِ، وهي الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «هو»، و«الرشدْ» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدَّرة على آخره مَنَعَ من ظهُورِهَا اشتغَالُ المحلِّ بسُكُونِ الرَّويِّ أو الوَقْفِ. و«الرشد» ضدُّ الغَيِّ، من الرَّشَادِ والإصَابَةِ.

▪ وقفةٌ: تلاحظ أنَّ النَّاظم - رحمه الله تعالى - قد مثَّل لَكَ بأربعة أمثلةٍ للعطف، كلُّها بحرفٍ واحدٍ، وهو «الواو» لكن نوَّع لك فيه:

ففي المثال الأول: عطف لك الاسم المرفوع على الاسم المرفوع.

وفي المثال الثاني: عطف لك الاسم المنصوب على الاسم المنصوب.

وفي الثالث: عطف لك المجرور على المجرور.

وفي الرَّابع: عطف لك الفعل على الفعل (١)؛ قاصداً بذلك - رحمه الله تعالى - إعانتك ولتحصيل الملَكةِ، والدُّرْبَةِ على الإعراب. والله الهادي والموفّق إلى سواء السَّبيل.

---

(١) أي: عطف المجزوم على المجزوم، وشاهده في كتاب الله قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ ﴿٣٦﴾﴾ [محمد: ٣٦]

٢. «الفاء»: وهي تفيد الترتيب مع التعقيب[1]. وتفيد ثلاثة أمور:

أولها: الإشراك والترتيب: كما في قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص:١٥]. وقوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة:٣٦].

ثانيها: التعقيب: كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣].

ثالثها: السَّببية: كما في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ٣٧﴾ [البقرة:٣٧].

- تنبيهٌ: تختلف «الفاء» السَّببية عن العاطفة، بأن العاطفة يدخل ما بعدها فيما دخل فيه الأول، أمَّا السببيةُ فيخالف فيها ما بعدَها ما قبلها.

٣. «ثُمَّ»: - بضمِّ الثاء المثلثة[2] - وهي للترتيب مع التراخي، والتشريك في الحكم.

- مثالٌ: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ﴾ [الحج: ٥].

---

(١) ويعبَّر عنه بـ: «الاتصال» أيضاً، والمراد به: وقوع المعطوف على المعطوف عليه بلا مهلة ولا فاصلٍ زمنيٍّ.

(٢) لئلا تلتبس بـ: «ثَمَّ» - المفتوحة الثاء المثلثة - فإنها اسمٌ يُشار به إلى المكان البعيدِ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْءَاخَرِينَ ٦٤﴾ [الشعراء: ٦٤].

٤. «أوْ»: حرف عطف، وله عدَّة مَعَانٍ.

- **مثالٌ**: قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]. وقوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].
- **ضابطٌ**: إذا سُبقت «أوْ» بـ: «لا» الناهيةِ كان معنَاها طلبُ الامتنَاعِ عن فعل الجميعِ - سواءٌ المباحُ والمخيَّر فيه قبلَ النَّهيِّ -. من ذلك قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴿٢٤﴾﴾ [الإنسان: ٢٤]. إذ المعنى: لا تُطع أحدَهما[1].

٥. «حتى»: وهي للتدريج وانتهاء الغاية - وهو الغالب -. وضابط العطف بها أن يكون ما بعدها مما يصحُّ دخولُه فيما قبلَه. كما في قول أبي مروان النَّحويِّ:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فالشَّاهد في قوله: «**حتى نعلَه**» فـ: «**نعلَه**» معطوف على «**الصحيفة**».

٦. «أمْ»: وهي لطلب التَّعيين بعد همزة الاستفهام. وتنقسم قسمين:

الأول: المتصلة[2]: سواء المسبوقة بهمزة التَّسوية - الدَّاخلة على جملة في موضع مصدر - كمثل قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴿٢١﴾﴾ [إبراهيم: ٢١]. أو المسبوقة بهمز يطلب بها وبـ: «أم» التعيين لأحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت. كما في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» (١/ ١١٢).

(٢) سميت متصلةً، لأن ما قبلها وما بعدها، لا يُستغني بأحدهما عن الآخر.

خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾﴾ [النازعات:٢٧].

الثاني: المنقطعة (١): وشرطها أن تقع بعد همزة الاستفهام. كقوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴿١٩٥﴾﴾ [الأعراف:١٩٥].

٧. «إمَّا»: المكسورة الهمزة - على المشهور -. وهي عاطفةٌ عند الأكثر (٢)، ويُشترط للعطف بها أن تسبق بمثلها (٣). وهي تفيدُ معنى ما تفيدُه «أو» تماماً.

ولها في اللِّسانِ العربي خمسةُ مَعانٍ: «الشَّكّ»، و«الإبهام»، و«التخيير»، و«الإباحة»، و«التفصيل».

- مثالٌ: قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴿١١٥﴾﴾ [الأعراف: ١١٥]. وقوله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾﴾ [الإنسان: ٣].

---

(١) سميت منقطعةً، لأن الجملةَ بعدها منقطعة عمَّا قبلها، ومستقلة عنها، وهي في ذلك لا يفارقها معنى الإضراب فهي كـ: «بل» وتقع بعد الخبر المحض.

(٢) يرى بعضُ النُّحاة أن عدَّ «إمَّا» من حروف العطف سهوٌ ظَاهِرٌ؛ لأنها ليست بحرف عطف، وإنما العاطفُ هو«الواو» التي تلازمها، لأنه يمتنع اجتماع حرفين للعطف، بدخول أحدهما على الآخر، بل فكيف لو كان المدخول عليه «الواو» التي هي «أم الباب» - كما قدَّمنا-. راجع: «فتح ربِّ البريَّة».

(٣) قال واضعه - عفا الله عنه -: لا تعتبر «إمَّا» الثانية عاطفةً، كما نقل الإجماعَ على ذلك ابنُ عصفُورٍ. راجع: «رصف المباني» (١٨٣ - ١٨٤)، و«مغني اللبيب» (١/ ١٠٨).

الضرب الثاني: ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى [١]. وهو ثلاثة أحرف.

٨. «بل»: وهي للإضراب، ولتدارك كلام غلطت فيه، أو لترك شيءٍ من الكلام، وأخذٍ في غيره [٢]. بمعنى: أنها تثبت لما بعدها ما انتفى عما قبلها.

- مثالٌ: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ (٢٦)﴾ [الأنبياء: ٢٦]. وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ (٧٠)﴾ [المؤمنون: ٧٠].
- **شروط العطف بها**: اشترط النّحاة للعطف بها ثلاثة شروط:
  ١) إفراد معطوفِها.
  ٢) أن تسبق بإيجاب أو أمر، أو نفي، أو نهيٍّ.
  ٣) أن لا تقترن بـ: «الواو».
- **تنبيهٌ**: لم ترد «بل» في القرآن الكريم عاطفةً، وإنما وردت للإضراب، متلوةً بجملةٍ اسميةٍ، أو فعليةٍ. كما في الآيتين المستشهد بهما.

٩. «لَكِنْ» - بكسر الكاف وسكون النون -. وهي تدل على تقرير حكم ما قبلها، وإثبات ضده لما بعده.

- **شروط العطف بها**: للعطف بها ثلاثة شروط وهي:
  ١) أن يكون المعطوف بها مفرداً.
  ٢) أن تسبق بنفيٍّ، أو نهيٍّ، أو استقبال.

---

(١) المقصود بـ: «التشريك في اللفظ»: الاشتراك في اللُّغةِ والإعراب فقط، دون الحكم والمعنى.

(٢) وهي في القرآن بهذا المعنى كثيرة جداً. انظر في ذلك: كتاب «تأويل مشكَل القرآن» لابن قتيبة ص (٢٥٦).

٣) أن لا تقترن بـ: «الواو».

١٠. «لا»: وهي تنفي عما بعدها، الحكم الذي ثبت لما قبلها. ولها عدَّة مَعَانٍ.

- **شروط العطف بها**: اشترط لها النحاة أربعة شروط:

١) إفراد معطوفِها - ولو تأويلاً -.

٢) أن تسبق بإيجاب، أو أمر، أو نداءٍ اتفاقاً.

٣) ألاَّ يصدق أحد معطوفيها على الآخر، نحو قولك: «هذا بلدٌ خصبٌ لا جَدْبٌ».

٤) أن لا تقترن بعاطف.

- وقوله في أول البيت: «**يا سامعُ**» فـ: «**يا**» حرف نداء، و«**سامعُ**» مُنادَى؛ أراد به الناظم - رحمه الله تعالى - تتميمَ البيتِ.

- وقوله: «**فَاجهَدْ تَنَلْ**» أي: اجتهد وابذل الوسع - أيها الطالبُ - في البحث، والتمثيل لهذه الحروف، لتحُوزَ وتُعطى مطلوبك بمعرفتها. إذْ لا ينال المطلوب والمرغوب إلاَّ ببذل الوسع في الوصول إليه.

- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**العطف**» نوعان: عطف البيان، وعطف النسق، والثاني هو المقصود بهذا الباب، وحروفه عشرة، وتنقسم قسمين:

ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، وهو سبعة أحرف: «**الوَاوُ**»، و«**الفَاءُ**»، و«**ثم**»، و«**أَوْ**»، و«**حَتَّى**»، و«**أَمْ**»، و«**إِمَّا**».

ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى، وهو ثلاثة أحرف: «**بَلْ**»، و«**لَكِنْ**»، و«**لا**»، والله أعلم.

باب التوكيد

وَيَتْبَـعُ الْــمُؤَكَّدَ التَّوْكِيـدُ فِي ... رَفْعٍ، ونَصْبٍ، ثم خَفْضٍ فَاقْتَفِ
كَذَاكَ فِي التَّعْرِيفِ فَاقْفُ الأَثَرَا ... وهَــذِهِ أَلْفَاظُــهُ كَـمَا تَـرَى
النَّفْسُ، والعَينُ، وكُلُّ، أَجْمَعُ ... ومَــا لأَجْمَعَ لَـدَيْهِمْ يَتْبَـعُ
كَـ: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ يَصُولُ ... وإنَّ قَـوْمِي كُلَّهُـمْ عُـدُولُ
ومَـرَّ ذَا بِـالقَوْمِ أَجْمَعِينَـا ... فَـاحْفَظْ مِثَـالاً حَـسَناً مُبِيْنَـاً

الشرح:

هذا شروعٌ منه - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم الثالث من التوابع، وهو «التَّوكيد»[1].

- **تعريفه لغةً:** التَّقْوِيَةُ، والتَّشْدِيدُ، من قولك: «أَكَّدْتُ الشَّيءَ، ووَكَّدْتُهُ». أي: قويّته.
- **اصطلاحاً:** هو التابعُ يُذكر تقريراً لمتبوعه، لإزَاحَةِ غَفْلَةٍ مَوْهُومَةٍ، أو لرفْعِ احتِمَالِ تجوُّزٍ محْسُوبٍ، أو سَهْوٍ مَظْنُونٍ، وهو مختصٌّ بالمعرفة[2]،

---

(١) فائدةٌ: لـ: «التوكيد» ثلاثُ لُغَاتٍ: «توكيد» بالواو، وهي أفصحُهُنَّ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]. واللُّغةُ الثانيةُ: «تاكيد» بالألف، والثالثةُ: «تأكيد» بالهمزة.

قال واضعه - عفا الله عنه -: وقد أنكر بعضُهم اللُّغةَ الثالثةَ - بالهمزة - كُليَّةً. انظر: «تاج العروس» (٢/ ٢٩١).

(٢) علَّق الشيخُ حسن بن محمَّد الحنظي - حفظه الله تعالى - في هذا الموضع قائلاً: «فالذي يختص بالمعرفة من التوكيد هو التوكيد المعنوي، أما اللَّفظي فيقعُ في كُلِّ شيءٍ، في الأسماء، والأفعال، والحروف، والجمل، والنكرات، والمعارف».

ويكونُ بالتَّكرَارِ، وبغيرِهِ.

قولنا: «**مختص بالمعرفة**» لتخرج ألفاظ التنكير لأنه كلها معارف، فلا تتبع النكرات، كما في «**النعت**» (١).

- **أقسامه**: ينقسم التوكيد قسمين: لفظيٍّ، ومعنويٍّ، والقسم الثاني هو الذي عقد له الناظمُ - رحمه الله تعالى - هذا الباب.

القسم الأول: التوكيدُ اللفظيُّ: ويكون بتكرير اللَّفظِ، وإعادته بعينه (٢)، أو بمرادفه، سواءٌ كان - ذلك اللَّفظُ المعادُ المكرَّرُ أو المذكورُ - اسماً، أم فعلاً، أم حرفاً، أم جملةً.

- **أمثلةٌ**: مثال لتوكيد الاسم الظَّاهر بمثله: قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢١ - ٢٢]. وقول مسكين الدَّارميِّ:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخاً لَهُ ... كَسَاعٍ إلى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

فـ: «أخاك» الثاني توكيد للأول، فنُصِبَ مثله لأنَّ الأول منصوبٌ على الإغراء.

مثال لتوكيد الفعل: قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴿١٢﴾ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴿١٣﴾﴾ [الحج: ١٢ - ١٣]. فقوله «يَدْعُواْ» الثاني توكيدٌ للأول. وقوله: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴿١٧﴾﴾ [الطارق: ١٧].

---

(١) وهذا ما ذهبَ إلى البصريون.

(٢) وهو ما يُسمَّى بالتَّكريرِ الصَّريحِ.

وكقول الشَّاعر:

فَـأَيْنَ إلى أَيْــنَ النَّجَـاةُ بِبَغْلَتِــي أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

فقوله: «فَأَيْنَ إلى أَيْنَ»، وقوله: «أَتَـاكِ أَتَـاكِ»، وقوله: «احْبِسِ احْبِسِ». تكرَّر اللفظ عينه في المواضع الثلاثة. وهو توكيدٌ لفظيٌّ.

ومثال لتوكيد الحرف. قول الشَّاعر:

لَيْتَ شِعْرِيَ هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ أَمْ يَحُــــولَنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَــــامُ

ومثـال لتوكيـد الجملـة: قولـه تعـالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾﴾ [التكاثر: ٣ – ٤]. وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٦﴾﴾ [الشرح: ٥ – ٦]. وكقول الشاعر:

قُـمْ قَـائِماً قُـمْ قَـائِماً قُـمْ قَـائِما إِنَّــكَ لاَ تَرْجِــعُ إلاَّ سَــالِمَا

القسم الثاني: التوكيدُ المعنويُّ: هو التابعُ الَّذي يرفعُ احتمالَ السَّهْوِ، أو التوسُّعِ في المتبوع.

- **ألفاظه**: للتوكيد المعنوي ألفاظٌ معلومةٌ محصُورةٌ – وكلُّها مَعَارِفٌ – هي:

١. «**النَّفْسُ**» – بسُكُونِ الفَاءِ – والمراد بها هنا: الحقيقة أو الذَّات.

وهي للمفرد المذكر وفروعها، وتُستعمل لدفع توهم المجاز المنسُوب إليها [١]، ولا بد فيها من ضمير يعودُ على المؤكد ليطابقه [٢]، كما في مثال

(١) لأنك إذا قُلتَ: «جاء الأمير». احتمل أن يكون الجائي: خبره، أو كتابه، أو رسوله. وهذا فيه تجوُّز، إذْ الأصلُ: «جاء كتاب الأمير» أو «خبر الأمير»، فحينئذٍ التجوُّز يكون بحذف -

الناظم - رحمه الله تعالى -: «جَاءَ زَيْدٌ نَفسُهُ يَصُولُ» فـ: «جاءَ» فعل ماض مبني على الفتح، و«زيدٌ» فاعل مرفوع بالضمَّة الظاهر على آخره، و«نفسُهُ» توكيد لـ: «زيدٌ» مرفوع، و«نفس» مضاف والضميرُ مضاف إليه مبني على الضمِّ في محل جر مضاف إليه. و«يصُولُ» فعل مضارع مرفوع لتجرده من النَّواصب والجوازم. وهو من «الصَّوَلاَنِ». وهو بمعنى: الوَثْبِ، والسَّطْوِ، والقَهْرِ، والحَمْلِ على الغيرِ، والله أعلم.

٢. «العَيْنُ»: والمراد بها هنا الذَّات [١]، وهي للمفرد المذكر وفروعهما، وهي: لدفع توهم المجاز المنسُوب إليها، ولا بُدَّ فيها من ضميرٍ يعودُ

المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامَه، وهو من صيغ المجازِ؛ لكن لَمَّا قُلنا: «جاء الأمير نفسُه» أو«عينه»؛ ارتفع الاحتمال، وعلمنا: أنَّ المرادَ هو: مجيء الأمير بذاته بنفسه أو بعينه. فيرتفع حينئذٍ الالتباس.

قال واضعه - عفا الله عنه -: وقد جلَّى هذه المسألة الناظم - رحمه الله تعالى - في منظومته «نزهة الحلوم» بقوله:

وَالنَّفْسُ والعَيْنُ وكُلٌّ أجْمَعُ ... ألفَاظُهُ ومَا الأخِيرَ يَتْبَعُ
مُحْتَمِلُ المَجَازِ قَدْ أَمَاطَهْ ... مَا سَبَقَا والبَاقِي للإحَاطَهْ

(٢) القاعدة أنه إذا أُكد بـ: «النفْس» أو بـ: «العين» فلا بُدَّ من اتصالهما بضميرٍ يعُودُ على المؤكَّد، وهذا هو السِّرُّ في كونهما معرفة، إذْ أنه لا يجوزُ أن يؤكد بهما النكرة؛ وهذا الضَّمير العائد من جهة المؤكَد، بحيث يطابقه تماماً؛ فإن أكَّدت بـ: «النفْس» أو«العين» المفرد، جئت بالضمير مفرداً، وإذا أكدت المثنى جئت بالضمير مثنى وهكذا. انظر: «فتح ربِّ البريَّة».

(١) قال واضعه - عفا الله عنه -: وهذا إطلاق مجازيٌّ علاقتُه الجزئية والكلية؛ لأن أصل «العين» هي: العين الباصرة، أطلقت وأريد بها الذَّات كلّها، كالشأن في قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا﴾ [المجادلة: ٣]. فالرَّقبةُ المراد بها في الآية: الرَّقبَةُ المعرُوفة، أطلقت وأُريدَ بها الذَّات كلّها؛ فيكون هذا من باب إطلاق الجزء وإرادة الكُلِّ - كما هو مقرَّرٌ في بابه - ويُسمَّى مجازاً مُرسَلاً، علاقته الجزئية والكلية.

على المؤكَّد ليطابقَه - كما ذكرنا في «النفْس» تماماً -، كقولك: «جاءَ الأميرُ عينُهُ».

٣. «كُلٌّ»: وفروعه كـ: «كلا»، و«كلتا». وهو: بمعنى الإحاطة، والشُّمُول، وللدلالة على العموم.

- أمثلة:

مثال لمجيئه مرفوعاً قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ ﴾[هود: ١٢٣]. وقوله تعالى: ﴿ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾ [الأنفال: ٣٩].

ومثال لمجيئه منصوباً قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١]. وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا ﴾ [الزخرف: ١٢].

ومثال لمجيئه مجروراً قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ [الفتح: ٢٨]. وقوله: ﴿ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا كُلِّهَا ﴾ [القمر: ٤٢].

- ومثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «إنَّ قَوْمِي كُلَّهُمْ عُدُولُ».

فـ: «إنَّ» حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، و«قوم» اسمها منصوب بفتحة مقدَّرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، و«قوم» مضافٌ، و«الياء» مضافٌ إليه، و«كلَّ» توكيد معنوي منصوب وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره، وهو مضافٌ و«الهاء» ضمير متصل مبني على الضَّمِّ

في محل جرٍّ مضافٌ إليه، و«الميم» للجمع وهو حرف مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب. و«عدولٌ» خبر «إنَّ» مرفوع.

- تنبيهٌ: لفظ: «كُلّ» لا يُؤكّد به المثنّى أبداً، وإنما يُؤكّدُ به الجمع والمفرد[1].

٤. «أَجْمَعُ»: وفروعه كـ: «جميع»، و«جمعَاء»، و«جُمَع». وهو بمعنى: الإحَاطة والشُّمُول أيضاً[2].

- أمثلة:

فمثال لمجيئه مرفوعاً قوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الشعراء: ٩٤ – ٩٥]. فلفظ «أَجْمَعُونَ» توكيد للفظ «وَجُنُودُ». وقوله: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾﴾ [ص: ٧٣].

ومثال لمجيئه منصوباً قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [الأنعام: ١٤٩]. فلفظ «أَجْمَعِينَ» توكيد منصوب لضمير المخاطبين في «لَهَدَىٰكُمْ». وقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾﴾ [الحجر: ٩٢].

---

(١) وذلك بشرط أن يكون المؤكَّدُ به مُتجزِّئاً بذَاتِهِ، كما في قوله سبحانه: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر: ٣٠]. أو متجزئاً بعامله، كقولك: «اشتريتُ العبدَ كلَّه» لأنَّ العبدَ يتجزَّأُ باعتبار الشِّرَاء، وإن كان لا يتجزَّأُ باعتبار ذاتِهِ، ولا يجوزُ في نحو قولك: «جاءَ عليٌّ كلُّه» لأنه لا يتجزأ، والله أعلم. انتهى بتصرفٍ من «شرح القطر» ص (٢٩٣).

(٢) فائدةٌ: ينفرد «أجمع» عن باقي إخوانه من ألفاظ التوكيد بأنه: واحدٌ في معنى جَمْعٍ، ليس له مفرَدٌ من لفظِهِ، يُؤكَّد به المذكَّر، وهو توكيدٌ محضٌ، فلا يُبدأ بِهِ، ولا يُخبر بِهِ ولا عنه، ولا يكونُ فاعلاً، ولا مفعُولاً، ولا يُضافُ، ولا يَدخُلُ عليه الجارُّ. انظر: «معجم القواعد العربية» للدَّقر ص (٢٠).

ومثال لمجيئه مجروراً قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَـٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٠﴾﴾.[الدخان: ٤٠]. فلفظ «أَجْمَعِينَ» توكيد مجرور لضمير الغائبين في «مِيقَـٰتُهُمْ» الواقع مضافاً إليه. وقوله: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [آل عمران: ٨٧].

- ومثَّل له في النظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «مَرَّ ذَا بِالقَوْمِ أَجمعينا» فـ: «مرَّ» فعل ماض مبني على الفتح، و«ذَا» اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل، و«بالقومِ» جار ومجرور، متعلِّق بقوله: «مرَّ»، و«أجمعينا» توكيد لفظيٌّ مخفوض بالياء نيابة عن الكسرة، لأنه ملحق بجمع المذكَّر السَّالم، والألف فيه للإطلاق.
- تنبيهٌ: لقد مثَّل لك الناظم - رحمه الله تعالى - بثلاثة أمثلة للتوكيد في أحواله الثلاثة، بألفاظه الثلاثة:

الأول: للتوكيد المرفوع بـ: «**النفْسِ**» في قوله: «**جاء زيد نفسه...**».

والثاني: للتوكيد المنصوب بـ: «**كلٍّ**» في قوله: «**وإن قومي كُلَّهُم...**».

والثالث: للتوكيد المجرور بـ: «**أجمعَ**» في المثال الأخير.

- **ملاحظةٌ**: لا يُؤكَّدُ بـ: «**أجمع**» غالباً، إلاَّ بعد لفظ: «**كلٍّ**». كما في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر: ٣٠].
- قوله: «**فَاقْفُ الأَثَرَا**» «**اقْفُ**» بمعنى: اتبع. و«**الأثرا**» الألف فيه للإطلاق؛ والأثر: هو القولُ المأثورُ الَّذي ينقلُهُ خَلَفٌ عن سَلَفٍ. والمقصود: اتبع الأثر.
- **تنبيهان**:

الأول: في قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «**في رَفْعٍ، ونَصْبٍ، ثم**

خَفض...» ولم يذكر «الجزم» لأنَّ المقصودَ بالتوكيد، التوكيد المعنويّ، - وألفاظُ التوكيدِ أسماءٌ كما علمنا - فلا تكون تابعةً للمؤكَّد في «الجزم»، لأنَّ «الجزمَ» لا يكونُ في الأسماء كما تقدم في «باب الأفعال». والله أعلم.

- وقوله: «**فاقتفِ**» أي: فاتبع؛ وفي نسخة: «**فاعرف**» بمعنى: اعلم. وهو تتميمٌ للبيت.
- قوله: «**وَهَـذِهِ أَلْفَاظُهُ كَمَا تَرَى**» المشار إليه عدميٌّ غير موجود - كما هو ظاهر عبارته - نَزَّلَهُ - رحمه الله تعالى - منزلةَ الموجُود، وعاملَه معاملةَ المحسُوسِ. فكأنه قال: ألفاظُ التَّوكيدِ التي ستأتي، أو التي سأذكُرها لكَ هي....إلخ.
- وأقول: إنما صَحَّت الإشَارةُ اعتِبَاراً لما استقَرَّ وتمكَّن في الذِّهنِ من حُصُولِ مثل هذه المعاني التي صارَ لها نوعُ حصْرٍ وعلْمٍ فيهِ؛ فإذا أشير إليه وهو في الذِّهن، فكأنه أُشير إليه وهو في الخارج [1]. وقوله: «كَمَا تَرَى» يحتمل أن تكون «ترى» هنا بمعنى: تَعْلَم، أو بمعنى: تُبْصِر؛ وكلا المعنيين وَرِادٌ ومُتَقَارِبٌ.

الثاني: في قوله - رحمه الله تعالى -: «**كذاك في التعريف**» ولم يذكر التنكير كما في «**النعت**»، لأنَّ مرادَه التوكيدُ المعنويُّ، ولا يكون تابعاً للمؤكد في التنكير أبداً، بخلاف التوكيد اللَّفْظيِّ، فإنه يكون تابعاً للمؤكد في رفعهِ، ونصبهِ، وخفضهِ، وجزمهِ، وتعريفهِ، وتنكيرهِ.

---

(١) انظر: أوسع من هذا التعليل، ما أورده الشيخُ الحازميُّ - حفظه الله - في شرحه «فتح ربُّ البريَّة».

- ثم قال الناظمُ - رحمه الله تعالى -: «وما لأجمعَ لديهم يَتْبَعُ». فـ: «ما» اسم موصول بمعنى: الذي، و«لأجمعَ» جار ومجرور، متعلّق بقوله: «يتبع»، و«لديهم» بمعنى: عندهم أي: عند حكم العرب و«يتبعُ» صلة الموصول.
- وأقول: مقصوده - رحمه الله تعالى - بتوابع «أجمع»: أنها تكُونُ تابِعَةً له في التوكيد، فلا يجئن إلاَّ على إثْرِهِ - وهذا عند الأكثرين -؛ وهي ثلاثة توابع: «أَكْتَعُ»، «أَبْتَعُ»، «أَبْصَعُ»، وتفصيلُها كالتالي:

١. «أَكْتَعُ»: وهو مأخوذٌ من «تكتَّع الجلدُ» إذا اجتمع أو تجمَّع. والأنثى «كتعاء».
٢. «أَبْتَعُ»: وهو مأخوذٌ من «البَتَع» - بفتحتين - وهو: طُولُ العُنُقِ، تقول: «فُلاَنٌ ذُو رَقَبَةٍ بتعَاء». أي: طويلة.
٣. «أَبْصَعُ»: وهو مأخُوذٌ من «البُصْع». وهو: العَرَقُ المجتمع، تقول: «تَبَصَّعَ العَرَقُ» بمعنى: تجمَّعَ.

- فرعٌ: إذا اجتمع «أكتع»، و«أبتع»، و«أبصع»، مع «أجمع» كان ترتيبهنَّ كالتالي:

الوجه الأول: أن تأتي بـ: «أبتع»، ثم بـ: «أكتع»، ثم بـ: «أبصع»، فتقولُ: «حَفِظَ الطلاَّبُ أجمعُونَ أبتعُونَ أكتعُونَ أبصعُونَ».

الوجه الثاني: أنك تأتي بعد «أجمع»، بـ: «أكتع»، ثم «أبصع»، ثم «أبتع»، فتقولُ: «حَفِظَ الطلاَّبُ أجمعُون أكتعُونَ أبصعُونَ أبتعُونَ».

- **أقولُ**: والوجهُ الثاني وترتيبه هو الأفصَحُ، وعليه أهلُ التَّحقيقِ من

اللُّغَوِيينَ [١].

- وقوله: «فَاحفَظْ مِثالاً حَسَناً مُبيناً» الفاء فاء الفصيحة، وتحتمل العطف والزيادة أيضاً. و«مثالاً» مفعول به منصوب، «حسناً» صفة لقوله: «مثالاً». و«مبيناً» بمعنى: واضِحاً.

والمقصُودُ: احفظ - أيها الطَّالِبُ - المثالَ الحسنَ الوَاضِحَ البَيِّنَ الَّذي ذكرتُه لكَ من التوكيدِ في أحواله الثلاثة وقِسْ عليه [٢].

- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «التوكيد» من التَّوابعِ، وحكمُه متابعةُ مؤكدِّهِ في رَفْعِهِ، ونَصْبِهِ، وخَفْضِهِ، وفي تعريْفِهِ إنْ كانَ معنوياً. وهو نوعان: «لفظيٌّ» [٣]، و«معنويٌّ» - وهو المقصود بهذا الباب - وألفاظُه ثلاثة: «النَّفْسُ»، و«العَيْنُ»، و«كُلٌّ»، و«أجمعَ»، وتوابعها كـ: «أَكْتَعُ»، و«أَبْتَعُ»، و«أَبْصَعُ»، والله أعلم.

---

(١) انظر: «إيضاح المقدمة الآجرُّومية» للأسمري.

(٢) لأنه يحصل لدى التأمل في أمثلة الناظم - رحمه الله تعالى - أنه أتى بتسعة أمثلة، كيف ذلك؟.

الجوابُ هو: أنك تُدخِل حركاتِ الإعراب الثلاث: «الرفع»، و«النصب»، و«الخفض» للأمثلة الدّاخلةِ على ألفاظ التوكيد الثلاثة، فيحصُل عندَك بذلك تسعة أمثلة، والله أعلم، وهو الموفق والمسدِّد.

(٣) وهذا النوعُ مما أغفله ابنُ آجرُّوم وتبعه على ذلك الناظمُ - رحمهما الله تعالى -.

باب البدل

إذَا اسْمٌ أُبْدِلَ مِن اسْمٍ يَنْحَلُ ... إعْرَابَهُ والفِعْلُ أيْضاً يُبْدَلُ
أقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: فَإِنْ تُرِدْ ... إحْصَاءَهَا فَاسْمَعْ لِقَوْلِي تَسْتَفِدْ
فَبَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ كَـ: جَا ... زَيْدٌ أَخُوكَ ذَا سُرُورٍ بَهِجَا
وبَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ كَـ: مَنْ ... يَأْكُلْ رَغِيْفاً نِّصْفَهُ يُعْطِ الثَّمَنْ
وبَدَلُ الاشْتِمَالِ نَحْوُ: رَاقَنِي ... مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ فَشَاقَنِي
وبَدَلُ الغَلَطِ نَحْوُ: قَدْ رَكِبْ ... زَيْدٌ حِمَاراً فَرَساً يَبْغِي اللَّعِبْ

الشرح:

هذا شروعٌ منه - رحمه الله تعالى - في ذكر القسم الرَّابع والأخير من التَّوابعِ، وهو «**البدل**»[1].

- **تعريفه لغةً**: العِوَضُ عن الشَّيءِ، ومنه قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ ﴾ [القلم: ٣٢]. والمراد في باب «**البدل**»: المبدل.
- **اصطلاحاً**: التابعُ المقصودُ بالحكمِ، المنسوبُ لما قبله بلا واسطةِ عاطفٍ.

قولنا: «**التابع**» جنس يشملُ التَّوابعَ الخمسةَ كُلَّها.

وقولنا: «**المقصودُ بالحكمِ**» خرج بذلك «**النعت**»، و«**التوكيد**»، و«**عطف البيان**»، لأنها ليست مقصودة بذاتها[2]، وإنما هي مكمِّلاتٌ

(١) هذا من اطلاقات البصريين، أما الكوفيون فيطلقون عليه لقب: «الترجمة»، أو «التبيين»، أو «التكرير».
(٢) بمعنى أنَّ الكلامَ لم يُسَقْ من أجلِها.

ومُتَمِّمَاتٌ للمتبوعِ المقصودِ بالحكمِ.

- وقوله: «**بلا واسطةِ عاطفٍ**» يخرج عطف النسق.
- **حكمه**: أشار الناظم - رحمه الله تعالى - لحكمه بقوله: «**ينحلُ إعرابَه**».
- فقوله: «**ينحَلُ**» من النِّحْلَةِ، وهي العَطِيَّةُ. والمقصودُ: أن البدل يُعطى حكم المبدل منه في إعرابه، وسائر أحكامه، بمعنى: أن يكُونَ مُشَارِكاً له مُصتقاً، لأنه تَابعٌ لهُ.
- **أمثلةٌ**: تبدل المعرفة من المعرفة، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿١﴾ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١ - ٢]. وتبدل النكرة من النكرة، كما في قوله: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴿٣٢﴾﴾ [النبأ: ٣١- ٣٢]. وتبدل المعرفة من النكرة، كما في قوله جلا وعلا: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥٢- ٥٣]. وتبدل النكرة من المعرفة، كما في قوله: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [العلق: ١٥- ١٦].
- **أقسامه**: ينقسم البدلُ أربعةَ أقسام[1].

١. **بدلُ الشيء من الشيء** - أو - **بدلُ الكلِّ من الكلِّ**: وهو البدلُ المساوِي للمبدل منه في معناه. ويسمى بدل المطابقة أيضاً:

---

(١) ودليلُ التقسيم والحصرِ الاستقراءُ التَّامُ.

قال واضعه - عفا الله عنه -: قد زاد بعضُ النحاة أقساماً أخرى للبدل، والتحقيقُ أنها مندرجةٌ تحت الأربعة المعروفة خُصُوصاً «بدل الغلط». ويفسّرونه بما يحصل به الفرق بينهما.

- ضابطه: أن يكونَ البدلُ عينَ المبدَلِ منهُ. كقوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧]. وقوله تعالى: ﴿قَدۡ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكُمۡ ذِكۡرٗا ۝١٠ رَّسُولٗا يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الطلاق: ١٠ - ١١]. وقوله تعالى: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ﴾ [المائدة: ٧٢]. فـ: «ربي» بدل من «الله» وهما مطابقان.
- ومثَّل الناظمُ - رحمه الله تعالى - لهذا القسم بقوله: «**جاءَ زيدٌ أخُوكَ ذَا سُرُورٍ بَهِجَا**» فـ: «**جا**» فعل ماض مبني على الفتح، وقصره مراعاةً للوزن. و«**زيد**» فاعل مرفوع، و«**أخوك**» بدل من «**زيد**» بدل كُلٍّ من كُلٍّ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمَّة لأنه من الأسماء الستة، و«**أخو**» مضاف و«**الكاف**» مضاف إليه، و«**ذا**» اسم من الأسماء الستة بمعنى صاحب، حال من الفاعل، منصوب بالألف، وهو مضاف و«**سرور**» مضاف إليه، و«**بهجا**» حال منصوب. والألف فيه للإطلاق. ومعناه: الفَرِحُ المسرورُ.

٢. **بدلُ البعض من الكل**: وهو بدلُ جُزْءٍ من كُلٍّ - قليلاً كان ذلك الجزءُ، أو مُسَاوِياً، أو أكثرَ منهُ -، ويُشترطُ فيهِ اتصالُهُ بضميرٍ يعُودُ على المبدَلِ منهُ، إما مذكُورٌ، وإمَّا مقدَّرٌ.

- ضابطه: أن يكونَ البدَلُ جُزْءاً محسُوساً ومحدُوداً من المبدَلِ منهُ. فمثال الضمير المذكور: قوله تعالى: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجۡعَلَ ٱلۡخَبِيثَ بَعۡضَهُۥ عَلَىٰ بَعۡضٖ فَيَرۡكُمَهُۥ جَمِيعٗا﴾ [الأنفال: ٣٧]. فـ: «بَعۡضَهُۥ» بدل من «ٱلۡخَبِيثَ» بدل بعض من كل وقد اشتمل على

ضمير يعود على المبدل منه وهو (الهاء).

والمقدَّر: قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾.[آل عمران: ٩٧]. فـ: «من» اسم موصول في محل جر بدل من «الناس» بدل بعض من كل، والضمير العائد على المبدل منه محذوف وتقديره: من استطاع إليه سبيلاً منهم.

- ومثَّل الناظمُ - رحمه الله تعالى - لهذا القسم بقوله: «**مَنْ يأكُلْ رَغِيفاً نِصْفَهُ**». فـ: «**مَنْ**» اسم شرط جازم مبني على السكون في محلِّ رفع مبتدأ، و«**يأكلْ**» مضارع مجزوم بـ: «مَنْ» وهو فعل الشَّرطِ. والفاعل ضمير مستتر تقديره: «**هو**» يعود على «**من**». و«**رغيفاً**» مفعول به منصوب، و«**نصفه**» بدل بعض من كُلٍّ، منصوب من «**رغيفاً**»؛ لأنه هو المقصودُ بالنسبة أصلاً بلا واسطة، ثم هو جزءٌ محسوسٌ من المبدَلِ منه، فيكونُ بدلَ بعضٍ من كلٍّ. و«**يُعْطِ**» فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلَّة، وهو جواب الشَّرط، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «**هو**» يعود على «**من**». و«**الثَّمَنْ**» مفعول به منصوبٌ بفتحةٍ مقدَّرةٍ على آخره مَنَعَ من ظهُورِها اشتغَالُ المحلِّ بسُكُونِ الوَقْفِ.

٣. **بدلُ اشتمال**: وهو بدلُ شَيْءٍ من شَيْءٍ، يشتمِلُ عامِلُهُ على معناهُ إجمالاً، ولا بُدَّ فيهِ من ضَمِيرٍ يعُودُ على المبدَلِ منهُ مذكُوراً كان، أو مقَدَّراً.

- **ضابطه**: أن يكونَ بين البدَلِ والمبدَلِ منهُ ارتبَاطٌ. كقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾.[البقرة: ٢١٧]. فـ: «قِتَالٍ» بدل اشتمال من «ٱلشَّهْرِ»، والضميرُ العائدُ على المبدَلِ منهُ هو: «الهاء» في «فِيهِ».

وقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝٥﴾. [البروج: ٤ – ٥]. فـ: «ٱلنَّارِ» بدل اشتمال من «ٱلْأُخْدُودِ»، والضمير العائد على المبدل منه مقدَّرٌ. أي: النار فيه.

- ومثَّل الناظمُ – رحمه الله تعالى – لهذا القسم بقوله: «**راقني محمَّد جمالُه فَشَاقَنِي**» فـ: «**راقَ**» فعل ماض مبني على الفتح، و«**النون**» للوقاية، و«**الياء**» مفعول به، و«**محمَّد**» فاعل مرفوع، و«**جماله**» بدل اشتمال، وهو مشتمل على ضمير يعود على المبدل منه وهو: «**محمَّد**»، لأنَّ الجمَالَ صفةٌ له مشتمِلٌ عليها. وقوله: «**راقني**» بمعنى: أعجبني. و«**فَشَاقَنِي**» الفاء عاطفة، وإعرابها كإعراب «**رَاقَنِي**». و«**شَاقَنِي**» مَأخُوذٌ من الشَّوْقِ، وهو: نِزَاعُ النَّفْسِ إلى الشَّيءِ، وحركة الهوَى. والمعنى: هَيَّجَ شَوقِي.
- **أقول**: قصدَ بـ: «**محمَّد**» في المثال: نبينا ﷺ، كما صرَّح به بعضُ الشرَّاحِ. والله أعلم.
- وقوله: «**وبدلُ الاشْتِمَالِ**» في بعض النسخ: «**وبدلُ اشْتِمَالٍ**» بالتنكير والتنوين، وكلاهما صحيحٌ لفظاً ووزناً.

٤. **بدلُ الغلط** (١): وهو بدلُ الشَّيْءِ من الشَّيْءِ الَّذي يذكُرُه المتكلِّمُ على سبيل الغَلَطِ؛ وبعضُهم يسمِّيه: البدَلَ المباينَ للمُبْدَلِ منهُ، أي: ليس

---

(١) قال الشيخ عبد الرحمن ابن قاسم – رحمه الله تعالى –: «واستُدرِكَ عليه – أي: ابن آجرُّوم – بدلُ الإضرَابِ، وهو: أن يكونَ كلٌّ من الأوَّلِ والثاني مقصُوداً في الابتداء؛ وبدَلُ النِّسيان. وهو: أن يكونَ القصْدُ الإخبار بالأوَّلِ ثم تبين أن المقصُودَ الثاني». انتهى كلامه من «حاشيته على الآجرُّوميَّة» ص (٩٢).

نفسَه، ولا جزءَه، ولا معنَاه، بل هُو أجنبيٌّ منه.

▪ تنبيهٌ: هذا القسمُ من البَدَلِ لا يكونُ في القرآن، ولا في كلامٍ مُسْتقيم [١]، وإنما يأتي في لفظ النَّاسِي، أو الغَالِطِ [٢]، ويُعلم بالقَرائنِ، وحَالِ المتكلِّم.

▪ ضروبه: لبدل الغلط ضربان.

الضرب الأول: ما يُقصَدُ متبوعُه كما يُقصَدُ هو، ويُسمَّى بدلَ الإضْرَابِ، وبدَلَ البَدَاءِ. نحو قولك: «أكلتُ خبزاً لحماً».

الضرب الثاني: ما لا يُقصَدُ متبُوعُه بلْ يكُونُ المقصُودُ البدَلَ فقط، ويكُونُ سببُه سبْقُ اللِّسانِ، ويُسمَّى بدَلَ الغَلَطَ والنِّسيَانِ. منه قول ذي الرُّمَّة:

لَمْيَاءُ في شَفَتَيْها حُوَّةٌ لَعَسُ ... وفي اللِّثَاتِ وفي أَنيابِها شَنَبُ

فالشاهد في قوله: «لَعَسُ» وهو بدلُ غَلَطٍ من قوله: «حُوَّةٌ»، لأنه أرادَ أن يذكرَ اللَّعَسَ وهو: السَّوَادُ المشُوبُ بحمْرَةٍ فَذَكَرَ الحوَّةَ غَلَطاً [٣].

▪ **أقولُ**: وهذا الضربُ هو الذي مثَّل له الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله: «**قد رَكِبْ زيدٌ حماراً فَرَساً**» فـ: «**قد**» حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب. و«**رَكِبْ**» فعل ماض مبني على الفتح المقدر منع

---

(١) وإن وقع في كلام مُستَقِيم فَصِيح استُدرِكَ بـ: «بَلْ».

(٢) انظر: «المقتضب» للمبرد (١/ ٢٨) و(٤/ ٢٩٧).

(٣) «على ما قال ابنُ منظُورٍ في «لسَان العرب» (١٢/ ٢٨٩). لكن من سَوَّى بينهُما في المعنَى فلا غلَطَ، كما عند المرزُوقيِّ في «شرح دِيَوانِ الحَمَاسَة» (٢/ ٧٣٠)، والإمام أبي نصرٍ حاتم البَاهِلِيِّ صاحِبِ الأصمَعيِّ في شرحه لـ: «ديوان غيلان ذي الرّمة» (١/ ٣٢)، وغيرهما». انتهى ما علَّقه شيخُنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى - في هذا المقَامِ.

من ظهوره اشتغال المحل بسكون الوقف، و«**زيدٌ**» فاعل مرفوع، و«**حماراً**» مفعول به منصوب، و«**فرساً**» بدل غلطٍ من «**حمار**»، وذلك أنَّك أردت أن تقول: «**رَكِبَ زيدٌ فَرَساً**» فغلطت فجعلتَ «**حماراً**» مكانَه. «**يبغي**» فعل مضارع مرفوع بالضمَّة المقدَّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. و«**اللَّعِبْ**» مفعول به منصوب بالفتحة المقدَّرة مَنَعَ من ظهُورِها اشتغَالُ المحلِّ بسُكُونِ الوَقْفِ.

- **فائدةٌ**: الفَرْقِ بين غَلَطِ اللِّسَانِ وغَلَطِ النِّسيَانِ: أنَّ الأوَّلَ مُتعلَّقُه باللِّسَانِ، والثاني مُتعَلَّقُه بالجَنَانِ (القَلْبِ).
- وقوله: «**فَإنْ تُرِدْ إِحْصَاءَهَا**» الفاء في «**فإن**» فاء الفصيحة، و«**إنْ**» شرطيَّة. و«**ترد**» فعل مضارع، وهو فعل الشَّرط. والمقصود: إذا أردتَ أيُّها الطَّالبُ «**إحصاءها**» أي: جمعها وعدَّها. «**فَاسْمَعْ**» الفاء واقعة في جواب الشَّرطِ، و«**اسمع**»، فعلُ أمرٍ، وهو جَوابُ الشَّرطِ «**إنْ**»، و«**لِقَولِي**» اللام زائدةٌ، والأصلُ: اسمع قولي. «**تَسْتَفِدْ**» فعلٌ مضارعٌ مجزُومٌ لوقُوعِهِ في جَوَابِ الطَّلبِ.
- **فرعان:**

الفرع الأول: قال الناظم - رحمه الله تعالى -: «**والفِعلُ أيضاً يُبدَلُ**»: مفهومه: أنه كما يُبدلُ الاسمُ من الاسمِ، يُبدلُ الفعلُ من الفعلِ كذلك، لكن ذلك بشرط ما إذا أفاد الثاني زيادة بيان للأوَّل، بأن يكون في معناهُ.

- **أمثلةٌ:**

فبدل الشيء من الشيء، قول عبد الله بن الحرِّ:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تَأَجَّجَا

فقوله: «تلمم» فعل وهو بدل من الفعل «تأت».

وبدل البعض من الكلِّ كقولك: «إنْ تصلِّ تسجدْ لله يرحمك اللهُ».

وبدل الاشتمال كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٦٩].

فقوله: «يُضَٰعَفْ» بدل من «يَلْقَ» بدل اشتمال، ولذا فهو مجزوم، لأن متبوعه مجزوم، لوقوعه في جواب الشرط. فإعرابه بإعرابه.

وكقول العَجَّاجِ:

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذَ كَرْهاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

فقوله: «تؤخذ»: بدل اشتمال من قوله: «تبايعا». ولذلك نصب.

وبدل الغلط في باب الفاعل، كقولك: «إنْ تَأْتِنا تسأَلْنَا نُعْطِكَ». فقولك: «تسأل» بدل غلط من قولك: «تأت». لأنك أردتَ أن تقول: «إنْ تسألنا نُعْطِك» فقلتَ: «إنْ تأتنا» غَالِطاً أو نَاسِياً، ثم ذكرت فاستدركتَ فوضعتَ هذا الفعلَ في موضعِ ذلك[1].

الفرعُ الثاني: كما يُبدلُ الاسمُ من الاسمِ، والفعلُ من الفعلِ، كذلك تُبدلُ الجملةُ من الجملةِ إذا كانت الثانية أبين من الأولى.

- **مثال**: ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾﴾. [الشعراء: ١٣٢ - ١٣٤]. فجملة «أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ» بدل من التي قبلها بدل بعض من كل. والله أعلم.

---

(١) راجع: «المقتضب» للمبرِّد (٢/ ٦٥)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٥/ ٢٠٤- ٢٠٥).

- **قاعدةٌ**: البدلُ تابعٌ في إعرابه للمبدَلِ منه - كما تقدم معك في حكمه -، ومن جملة تبعيَّته ألاَّ يتقدَّمَ عليه.
- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**البدل**» من «**التوابع**»، وهو آخِرُها، وحكمهُ: متابعة المبدَلِ منهُ في جميع إعرابه؛ وهو أربعة أضرُبٍ: «**بدل الشيء من الشيء**»، و«**بدل البعض من الكل**»، و«**بدل اشتمال**»، و«**بدل الغلَطِ**».

وكما يكُونُ «**البدل**» في الاسم، يكون في الفعل كذلك.

- **تنبيهٌ**: بباب «**البدل**» ينتهي الكلام على التوابع، والله أعلم.

باب المفعول به

مَهْمَا تَرَ اسْماً وقَعَ الفِعْلُ بِهِ ... فَذَاكَ مَفْعُولٌ فَقُلْ بِنَصْبِهِ
كِمْثِلِ: زُرْتُ العَالِمَ الأَدِيْبَا ... وقَدْ رَكِبْتُ الفَرَسَ النَّجِيْبَا
وظَاهِراً يَأتِي، ويَأتِي مُضْمَرَا ... فَأَوَّلٌ مِثَالُهُ مَا ذُكِرَا
والثَّانِ قُلْ: مُتَّصِلٌ، ومُنْفَصِلْ ... كَـ: زَارَنِي أَخِي، وإِيَّاهُ أَصِلْ

الشرح:

بعد أن أنهى الكلام على المرفوعات، تطرق للكلام على منصوبات الأسماء، وهي [١]: «**المفعول به**»، و«**المفعول المطلق**» أو«**المصدر**»، و«**الظرف**» بقسميه، و«**الحال**»، و«**التمييز**»، و«**المستثنى**»، واسم «**لا**»، و«**المنادى**»، و«**المفعول لأجله**»، و«**المفعول معه**»، وخبر «**كان وأخواتها**»، واسم «**إنَّ وأخواتها**»، و«**التوابع**» [٢].

والكلام في هذا المقام على القسم الأول منها، وهو: باب «**المفعول به**»، وبدأ به - رحمه الله تعالى - لأنه أحوجُ إلى الإعراب، ولكونه يقع بينه وبين

---

(١) وقد ذكرها ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - مجملةً ومفصلةً، واكتفى الناظمُ - رحمه الله تعالى - بتفصيلها كما فعل بالمرفوعات.

والسبب في تقديمه للمرفوعات راجع إلى إعرابها، لأنها تعرب إعراب العُمَدِ؛ بخلاف المنصوبات، فإن إعرابها إعراب فضلات، لذلك وجب تأخيرها.

فائدةٌ: جنسُ المنصوباتِ خمسةٌ: «المفعولات» و«النواسخ» و«التوابع»، وما عمل النصب في بعض حالاته بشروط كـ: «المستثنى»، و«النداء»، وما عمل النصب في جميع حالاته وهو: «الحال»، و«التمييز»، واسم «لا».

(٢) وإدخالها ضمن المنصُوبات هنا، بحكم تبعيتها للمنصوب.

الفاعل الالتباس[1].

- **تعريفه لغةً**: ما وقع عليه فعل الفاعل.
- **اصطلاحاً**: هو الاسمُ الصريحُ، أو المؤوَّلُ، الذي يقعُ عليه فعلُ الفاعلِ، ولم تتغيرْ لأجلِهِ صورةُ الفعلِ.

قولنا: «**المؤوَّلُ المنصُوبُ**» سواء كان لفظاً، أو تقديراً، أو محلاً.

وقولنا: «**الذي يقع عليه فعلُ الفاعل**» المراد بوقوعه عليه: تعلُّقه به، بحيثُ لا يُعقَلُ دونَه، ولا يتصور ويتخيل في الذِّهنِ إلاَّ به[2]، كما سيأتيك توضيحه في الأمثلة.

- **حكمه**: النَّصبُ. وأشَارَ إليه الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله: «**فقُلْ بنصبِهِ**». ونصبُه إما: بالفتحة، أو الألف، أو الياء، أو الكسرة.
- **ضابطه**: جعل النُّحاةُ لـ: «**المفعول به**» ضوابطَ، وهي:

١) أن يكون اسماً صريحاً، أو مؤولاً بالصريح، لا فعلاً، ولا حرفاً.

٢) أن يكون منصُوباً، لا مرفوعاً، ولا مجروراً.

٣) أن يكون فعل الفاعل قد وقع عليه، أي: تعلُّقه به من جهة الثُبُوتِ، نحو: «فَهِمْتُ الدَّرْسَ». أو النفيِّ نحو: «لم أَفْهَمِ الدَّرْسَ».

(١) وإلاَّ فالمناسب أن يقدمَ «المفعول المطلق»، لأنه المفعول الحقيقي، ولأنه قد يوجد في العُمَدِ إذا كان نائباً عن الفَاعل. كما هو معلومٌ، ومقرَّرٌ في بابه من كتب النَّحو.

(٢) وهذا احترازٌ من «الظَّرْفِ»، لأنَّ الفعلَ يقعُ فيه، لا عليه، ومن «المفعول له»، لأنَّ الفعلَ يقعُ لأجلهِ، ومن «المفعول معه» لأنَّ الفعلَ يقعُ معه، لا عليه، ومن «المفعول المطلق» لأنهُ نفسُ الفعلِ الوَاقعِ من الفاعلِ، من غير تقييدٍ بـ: «في»، أو «على»، أو «مع».

- أقسامه: ينقسم «المفعول به» قسمين:

١. **القسم الأول: الظاهر**: كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۝٢ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ۝٣ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ۝٤﴾ [الشرح: ١ – ٤]. ففي هذه الآيات الكريمات أربعة مفعولات كلّها أسماء ظاهرة: «صَدْرَكَ» و«وِزْرَكَ» و«ظَهْرَكَ» و«ذِكْرَكَ».

- ومثَّل له الناظم – رحمه الله تعالى – بقوله:

كِمْثِلِ: زُرْتُ العَالِمَ الأَدِيْبَا وَقَدْ رَكِبْتُ الفَرَسَ النَّجِيْبَا

فقوله: «**كمثل**» أي: المثال الذي يُطابق ما ذكرناه في حدِّ «**المفعول به**» هو قولي: «**زرت العالم....**».

فـ: «**زار**» فعل ماض، و«**التاء**» فاعل، و«**العالِمَ**» مفعولٌ به منصوب لوقوع الزِّيارة عليه وقوعاً معنوياً، و«**الأديبا**» نعتٌ لـ: «**العالم**» منصوبٌ. والألف فيه للإطلاق.

- وقوله: «**ركب**» فعل ماض، و«**التاء**» فاعل، و«**الفرسَ**» مفعول به، لأنه اسم منصوب، وقع عليه الفعلُ وقوعاً حسياً، وهو الرُّكُوبُ[١]، و«**النجيبا**» نعتٌ لـ: «**الفرس**». والألف فيه للإطلاق. و«**النجيبُ**» هنا بمعنى: الفاضل.

٢. **القسم الثاني: المضمر**: وهو نوعان:

النوع الأول: الضمير المتصل.

---

(١) إذ هو متعلِّقٌ به، بحيثُ لا يُعقَلُ دونه. إذْ لا يمكنُ – عقلاً – ركوبٌ بلا مركُوبٍ، كما لا يُعقل حُصُولُ الرُّكُوبِ بلا رَاكِبٍ.

- **ضابطه**: الذي لا يُبتدَأُ به في الكلام، ولا يصحُّ وقوعُه بعد «إلاَّ» في الاختيار. كما في قوله تعالى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١﴾ [التكاثر: ١]. فضمير المخاطبين في «أَلْهَىٰكُمُ» في محل نصب مفعول به لـ: «ألهى» و«التكاثر» فاعله.
- ومثَّل له في النظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**زارني أخي**» فـ: «**زار**» فعل ماض، و«**النون**» للوقاية، و«**الياء**» ضمير متصل مبني على السُّكُونِ في محلِّ نصب مفعول به، و«**أخ**» فاعل مرفوع وهو مضافٌ، و«**الياء**» مضاف إليه.

النوع الثاني: الضمير المنفصل:

- **ضابطه**: الذي يصح أن يبتدأ به في الكلام ويصح وقوعه بعد «إلاَّ» في الاختيار.

وهو منحصر في ضمير واحد، وهو: «**إِيَّا**» - بكسر الهمزة وتشديد الياء - وفروعه، وهي اثنا عشر ضميراً: اثنان للمتكلم: «**إِيَّايَ**»، و«**إِيَّانَا**»؛ وخمسة للحاضر: «**إِيَّاكَ**»، و«**إِيَّاكِ**»، و«**إِيَّاكُما**»، و«**إِيَّاكُم**»، و«**إِيَّاكُنَّ**»؛ وخمسة للغائب: «**إِيَّاه**»، و«**إِيَّاها**»، و«**إِيَّاهما**»، و«**إِيَّاهم**»، و«**إِيَّاهنَّ**».

- **مثالُه**: قوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]. وهذا متأخر عن عامله.

وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]. وهذا متقدم على عامله.

- ومثل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**إِيَّاهُ أصلُ**» فـ: «**إِيَّا**» ضمير

منفصل مبني على السُّكُونِ في محلِّ نصب مفعول به مقدَّم، و«الهاء» حرف دالٌّ على الغيبة مبني على الضَّمِّ لا محلَّ له من الإعراب. و«أَصِلْ» فعل مضارع مرفوع بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على آخره مَنَعَ من ظهُورِهَا اشتغَالُ المحلِّ بسُكُونِ الوَقْفِ. والفاعل ضمير مستتر فيه، تقديره: «أنا».

- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**المفعُول به**» من جملة المنصوبات، وأنه ينقسم قسمين: ظاهر، ومضمر. والله أعلم.

باب المصدر

المَـصْدَرُ اسْـمٌ جَـاءَ ثَالِثـاً لَـدَى ... تَـصْرِيفِ الفِعْـلِ، وانْتِـصَابُهُ بَـدَا
وهْـوَ لَـدَى كُـلِّ فَتـىً نَحْـوِيِّ ... مَــا بَــيْنَ لَفْظِــيٍّ ومَعْنَــوِيِّ
فَـذَاكَ مَـا وَافَـقَ لَفْـظَ فِعْلِـهِ ... كَــ: زُرْتُــهُ زَيَــارَةً لِفَـضْلِهِ
وذَا مُوَافِــقٌ لِمَعنَــاهُ بِــلاَ ... وِفَـاقِ لَفْـظٍ كَـ: فَرِحْـتُ جَـذَلاَ

الشرح:

هذا هو القسمُ الثاني من منصوبات الأسماء، وهو: «المصدر»(١).

- **تعريفه لغةً**: اسم مفعُولٍ من «صَدَرَ»، ومصدرُ الشَّيْءِ: مَنْبَعُهُ.
- **اصطلاحاً**: هو الاسمُ الصريحُ المنتصب، الذي اشتق منه الفعلُ، وصدَرَ عنهُ، وهو يعمَلُ عملَ فعلِهِ إذا كانَ مُنوَّناً(٢).

قولنا: «**الصَّريحُ**» خرجَ بذلك: «المؤوَّلُ»، لأنه لا يقعُ مفعُولاً مُطْلقاً أصلاً.

- قوله في النظم: «**المصدر اسم....**».
- **أقولُ**: تعبيره - رحمه الله - بالاسم، أحسن من التعبير بـ: «**المصدر**» لأنَّ «**المفعول المطلق**» كثيراً ما يكون غيرَ مصدرٍ، كقولك: «قُمْتُ ذَاكَ». فـ: «ذَاكَ» مفعولٌ مطلقٌ، وظاهرٌ أنه اسمُ إشارَةٍ، وليس مصدراً.
- **ضابطه**: ضابط «**المصدر**» ما ذكره الناظم - رحمه الله تعالى - قوله:

---

(١) سمي «المصدر» مصدراً لكون الأفعال وسائر المشتقات تصدُرُ عنه

(٢) انظر: كتاب «المصباح» للمطرِّزي ص (٦٨).

«**جاء ثالثاً لدى تصريف الفعلِ**»(١) والمقصُودُ: أنه يأتي ويرد في المرتبة الثالثة عند تصريفك وتحويلك لأيِّ فِعْلٍ من صيغةٍ لأخرى، نحو: «سَكَتَ يَسْكُتُ سُكُوتاً»، و«قَامَ يَقُومُ قِيَاماً»، «حَفِظَ يَحْفَظُ حِفْظاً»، فـ: «سُكُوتاً»، و«قِيَاماً»، و«حِفْظاً» مصادر، لأنها جاءت في المرتبةِ الثالثةِ عند تحويل أفعالها، وهكذا فليُقس.

- وقوله: «**تصريف الفعلِ**» في بعض النسخ: «**تصريف فعلٍ**» بالتنكير والتنوين، وكلاهما صحيحٌ لفظاً ووزناً.
- **حكمه**: النَّصبُ، كما أشار له - رحمه الله تعالى - بقوله: «**وانتصابُه بَدَا**». وبَدَا أي: ظهَر. إما: بمصدرٍ مثلِه، أو بفعلٍ، أو بوصْفٍ.
- **وقفةٌ**: اعلم - نفعني الله وإيَّاك - أن هذا الباب كما يُسمَّى بـ: «**المصدر**»، يُسمَّى كذلك باسم: «**المفعول المطلَق**». لأنه انتصب في باب المفعولية من غيرِ قيدٍ بحرفٍ، وأكثر ما يكونُ مصدراً.
- **أقسام المصدر**: ينقسم المصدرُ قسمين - وعليه جمهورُ النَّحويين -:

---

(١) وهذا التصريف حسب عُرْفِ أهلِ النَّحو.

وقولُ النَّاظم تبعاً لابن آجرُّوم - رحمهما الله -: «جاء ثالثاً لَدَى تصريف فعلٍ» هو مذهبُ الكوفيين، لأنهم يرون أن «الفعلَ» هو أصلُ المشتقات. أما البصريون فيرون أن «المصدر» هو أصلُ المشتقات.

برهان ذلك عندهم. أنَّ «المصدر» له معنىً واحد، وهو دلالتهُ على الحدث فقط، ولا يدلُّ على الزَّمان بلفظه؛ و«الفعل» يدلُّ على الحدث، والزَّمان المخصُوصِ، فهو بمنزلة اللَّفظِ المركَّب، لأنه يَدُلُّ على أكثر مما يدلُّ عليه المفرد، وهذا المذهب الذي ذهب إليه البصريون صحَّحَهُ غيرُ واحدٍ من الأئمة. والله أعلم.

القسم الأول: المصدرُ اللفظيُّ: وهو الذي وافقَ لفظهُ لفظ فعلِهِ (١). كما في قولـه سـبحانه وتعـالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴿٦﴾﴾ [الإنسان: ٦]. وقوله: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴿٨﴾﴾ [المزمل: ٨].

- وهذا الذي عناه الناظم - رحمه الله تعالى - بقول: «**فَذَاكَ مَا وَافَقَ لَفْظَ فِعْلِهِ**». فـ: «**فذاك**» الفاء فاء الفصيحة. و«**ذاك**» أي: الأول من المذكورين في البيت السابق وهو اللفظي، فالمشار إليه الأول، على طريق اللَّفِ والنَّشْرِ المرتب، لذلك أتى بالكاف لأنه بعيد، و«**ما**» اسم موصول بمعنى: الذي. «**وافق لفظ فعله**» في حروفه الأصول ومعناه - كما تقدَّم وكما سيأتي في المثال -.
- ومثَّل له بقوله: «**زرتُهُ زيارةً**» فـ: «**زرته**» فعل وفاعل، والضمير «**الهاء**» في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به. و«**زيارةً**» مفعول مطلق لفظي، لأنه وافقَ لفظُه لفظَ فعلِهِ، لأنَّ مادة «**زيارة**» قد شاركت فعل «**زرتُ**» في حُرُوفِهِ ومعنَاهُ، و«**لفضله**» جار ومجرور متعلق بقوله: «**زرته**».

القسم الثاني: المصدرُ المعنويُّ: وهو الذي وافق معنى فعله - الناصب له- دُونَ لفظِهِ (٢).

- وهو الذي عناه الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**وذَا مُوَافِقٌ لِمَعنَاهُ بِلاَ وِفَاقِ لَفْظِ**» فـ: «**ذَا**» إشارة إلى النَّوع الثاني وهو: «**المعنوي**» - على طريق

---

(١) المقصُودُ بموافقة لفظَ الفعلِ: مجموع المادَّة التي هي عبارةٌ عن الحرُوف الأصلية - ولا اعتبار للمخالفة في الهيئة -؛ توضيح ذلك بأن يكون المعنى المرادُ من الفعل، هو المعنى المرادُ من المصدر.

(٢) بأن خالفَه في مادَّته مع موافقتِهِ لهُ في معنَاهُ.

اللَّف والنَّشر -، و «مُوَافِقٌ» أي: أن المصدر المنصُوب على المفعُوليّة المطلَقة مُوافِق «لِمَعْنَاهُ» أي: لمعنى عامله الناصب له، لأنَّ الضَّمير يعودُ لقوله: «فعله»، و«بِلاَ وِفَاقِ لَفْظٍ» أي: من موافقة في المعنى، دون موافقة في حروفه.

- ومثَّل له بقوله: «فَرِحْتُ جَذَلاً». فـ: «فرحتُ» فعل وفاعل. و«جَذَلاً» مفعول مطلق وهو مصدر معنويٌّ، والنَّاصِبُ له قوله: «فرح»، وقد وافقه في الحروف دُونَ المعنى، لأن «الجذل» يوافقُ «الفرَح».
- قوله في النَّظم: «وهوَ لَدَى كُلِّ فَتىً نَحْوِيِّ» فـ:«وهو» أي: المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة. و«لدى» بمعنى: عند. و«كلِّ فتىً» التنوين للتعظيم. و«نحويٍّ» نسبة إلى علم النَّحْوِ.
- وأقول: إنما خَصَّ بخطابه - رحمه الله تعالى - الفتيان، لأنهم هُم المقصودُون بهذا التقسيم - تقسيم «المصدر» إلى لفظيٍّ ومعنويٍّ - بوَصْفِهم مُبتَدِئينَ، وإلاَّ فالـمُتَمَرِّسُ في هذا الفنِّ، والرَّاسِخُ فيه، يستغني عن هذا التقسيم والتنويع (١).
- **أنواع «المصدر» أو«المفعول المطلق»**: المصدر عند النحاة على ثلاثة أنواع:

١. **النوع الأول: تأكيد الفعل أو العامل**. كما في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾.[النساء: ١٦٤]. وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ٥٦﴾.[الأحزاب: ٥٦].

---

(١) لذلك فإنك لا تجد مثل هذا التقسيم في كتب النَّحْوِ المطوّلة.

٢. **النوع الثاني: تأكيد نوع العَامِلِ**: وله ثلاثُ حَالاَتٍ.

الأولى: أن يأتي موصُوفاً: وشاهده قوله تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدۡهُم بِهِۦ جِهَادٗا كَبِيرٗا ۝٥٢﴾.[الفرقان: ٥٢].

الثانية: أن يأتي مُضَافاً: وشاهده قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ ۝٥﴾.[التكاثر: ٥].

الثالثة: أن يكون نوعاً من جنس ما يدُل عليه العاملُ: كما في قولك: «رجعَ القهقَرى».

٣. **النوع الثالث: بيان لعَدَدِ الفعل**. كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَٱلۡجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ ۝١٤﴾.[الحاقة: ١٤]. فقوله «دَكَّةً» مفعولٌ مطلقٌ مبيِّنٌ للعدد؛ ولفظ «وَٰحِدَةً» صفةٌ له، لتأكيد المرَّة.

وكذلك في نحو قولك: «ختمتُ القرآنَ ختمةً وختمتينِ وختماتٍ».

- **قاعدةٌ**: لا ينصب المفعول المطلق بالفعل الجامد، ولا بالفعل الناقص، ولا بالفعل الملغى في باب «ظنَّ».

- **فائدتان**:

الأولى: اجتمع في آيتين من كتاب الله العزيز، الفعلُ الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدرُ، من مادَّةٍ واحدةٍ، وهي قوله جلا في علاه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَنَٰجَيۡتُمۡ فَلَا تَتَنَٰجَوۡاْ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَمَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ وَتَنَٰجَوۡاْ بِٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلنَّجۡوَىٰ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ لِيَحۡزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَيۡسَ بِضَآرِّهِمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝١٠﴾.[المجادلة: ٩ – ١٠].

فقوله تعالى: «تَنَجَيْتُمْ» فعل ماضٍ، و«تَتَنَجَوْا» فعل مضارعٍ، و«وَتَنَجَوْا» فعل أمرٍ، و«ٱلنَّجْوَىٰ» مصدر (١).

الثانية: جمع الإمامُ المهلبيُّ عدَّة ما ينوبُ عن المصدر ويشتق منه بقوله (٢):

مِنَ المصدرِ اشتُقَّت لِذي الفَهْمِ تِسْعَةٌ ... هِيَ: الفِعْلُ في حَالاَتِهِ، واسمُ فَاعِلِهْ
ومفعولُهُ، واسمُ الزَّمَانِ، وصِنْوُهُ ... وَوصفَانِهَا يَأتِي عَلى رَغْمِ جَاهِلِهْ
واسمٌ لـهُ، ثـم اسمُ آلـةِ فِعْلِـهِ ... لِذي الأمرِ، والشَّيْءُ المعدُّ لِعَامِلِهْ

- **مُلَخَّصٌ:** يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**المصدر**» أو «**المفعول المطلق**» من جملة المنصُوباتِ، هو نوعان: لفظيٌّ، ومعنويٌّ، ويأتي عادةً لتأكيد الفعل، أو لبيان نوعِ العَاملِ، أو عددِهِ، والله أعلم.

(١) من إفادات شيخنا - حفظه الله تعالى ومتع به -.
(٢) انظر: ص (٢٣٥) من «نظم الفرائد».
قال واضعه - عفا الله عنه -: وقد أوصلَها بعضُهم إلى أربعة عشر مُشتقاً.

باب الظرف

الظَّرْفُ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ «فِي» زَمَانِياً، مَكَانِياً أَيضاً يَفِي
أَمَّا الزَّمَانِيُّ فَنَحْوُ مَا تَرَى: اليَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، ثم سَحَرَا
وغُدْوَةً، وبُكْرَةً، ثم غَدَا حِيْناً، ووَقْتاً، أَبَداً، وأَمَدَا
وعَتْمَةً، مَسَاءً، أَوْ صَبَاحَا فَاسْتَعْمِلْ الفِكْرَ تَنَلْ نَجَاحَا
أَمَّا المَكَانِيُّ مِثَالُهُ اذْكُرَا: أَمَامَ، قُدَّامَ، وَخَلْفَ، وَوَرَا
وفَوْقَ، تَحْتَ، عِنْدَ، مَعْ، إِزَاءَا تِلْقَاءَ، ثَمَّ، وَهُنَا، حِذَاءَا

الشرح:

هذا شروعٌ منه - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم الثالث والرَّابع من منصُوبَاتِ الأسماء، وهو: «**الظَّرف**» بنوعيه. وذكره عَقِبَ باب «المصدر» للتناسب الحاصل بينهما[١].

- **تعريفه في اللغةِ**: هو الوِعَاءُ مطلقاً[٢].
- **اصطلاحاً**: هو اسمُ زمانٍ أو مكانٍ، ضُمِّنا معنى «في»، لذلك عُبِّر عنهُ بـ: «**المفعول فيه**». لأنَّ الزَّمنَ فُعِل فيه الحدثُ.

قولنا: «**ضُمِّنا معنَى في**» بمعنى: أن نُقدِّر حرفَ «في»، الدَّالة على الظرفيَّة[٣]؛ وتقديرُها على نوعين:

---

(١) لأنَّ «المصدر» اسم للحدَثِ، وبينَ الحدَثِ و«الظَّرْفِ» مناسبةٌ - كما هو مقرَّر -؛ لأنَّ كلَّ حَدَثٍ لا بُدَّ لهُ من زَمنٍ، ولا بدَّ له من مكانٍ يقع فيه، فدلالة المصدر على الظرف من قبيل دلالة الالتزام.

(٢) فائدةٌ: سميت الأزمنةُ والأمكنةُ ظُرُوفاً لأنَّ الأفعالَ تحصلُ فيها، فصَارتْ كالأوعيةِ لها.

(٣) وإن لم يُصرَّح بلفظِها، وإنما المقصودُ: أنَّ التركيب يتضمَّن معنَاها.

النوع الأول: التقديرُ اللفظيُّ: وهذا غيرُ مقصُودٍ في هذا الباب.

النوع الثاني: التقديرُ المعنويُّ: وهو مراد الناظم - رحمه الله تعالى - والمقصود من التعريف.

- **أقسامه**: ينقسم الظَّرف قسمين:

القسمُ الأولُ: ظرف الزمان: هو الاسمُ المنصُوبُ [1] الدَّالُ على الزَّمانِ المنصُوبِ باللَّفظِ الدَّالِ على المعنى الوَاقِعِ فيه المتضَمِّن معنى «في» [2] الدَّالَةِ على الظرفيَّة [3].

- وهذا القسم هو الذي أشارَ إليه الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**منصُوبٌ على إضمارِ في**» [4].

- **مثالُهُ**: قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿١٢﴾﴾ [يوسف: ١٢]. فـ«غَدًا» ظرفُ زمانٍ منصوبٌ.

- ثم اعلم أنَّ ظرفَ الزمانِ على نوعينِ:

النوع الأول: الظرف الزمان المختص [5] (محدود): وهو مَا دلَّ على مِقْدَارٍ

---

(١) قال واضعه - عفا الله عنه -: والنَّاصِبُ له: هو العامل الواقع فعلاً، أو شبهه، من وَصْفٍ، أو مصدَرٍ، ولو تأويلاً. ثم إنَّ العاملَ في الظَّرْفِ قد يكونُ ظَاهِراً (مذكوراً)، وقد يكُونُ مُضْمراً (محذوفاً) جوازاً.

(٢) فإذا لم يتضمنْ معنى «في» فبحسَبِ موقعهِ. وهذا يكونُ في الظُّروفِ المتصرِّفةِ، وهي التي تنصب أحياناً على الظرفيَّة، وأحياناً حسب موقعِها من الإعراب.

(٣) وقولنا: «الدَّالة على الظرفيَّة» سواء صرح بلفظها أم لم يصرح.

(٤) وعبَّر غيرُه بقوله: «تضمن معنى في»، أو بتقدير «في»، وكلُّها عباراتٌ متداخِلةٌ معنَاها واحدٌ.

(٥) ومعنى «المختص» أنه محدودٌ وثابتٌ عكس «المبهم».

مُعَيَّنٍ محدُودٍ من الزَّمانِ. كـ: «اليوم»، و«الليلة»، و«السحر»، و«غدوة»، و«بكرة»، و«غداً»، و«الحين»، و«الوقت»، و«الأبد»، و«الأمد»، و«العتمة»، و«المساء»، و«الصباح».

- وهذا النوع هو المعْنِيُّ بقول الناظم - رحمه الله تعالى -: «أَمَّا الزَّمَانِيُّ فَنَحْوُ مَا تَرَى: اليَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ.....إلخ»(١).
- وقوله: «أَمَّا الزَّماني» أما هُنا للتفصيل، و«فنحو ما ترى» يحتمل أن تكون «ترى» هنا بمعنى تعلَم، أو بمعنى: تُبصِر. والمقصودُ: أن ألفاظ ظرف الزَّمان هي التي ستعلمها، أو ستبصرها بذكري لك إيَّاها.
- أمثلةٌ:

١. «اليوم» وهو المدَّة من طُلُوعِ الشَّمسِ إلى غرُوبها. مثاله قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌۚ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾ [غافر: ١٦].

٢. «اللَّيْلَة» وهي من غُرُوبِ الشَّمسِ إلى طُلُوعِ الفَجْرِ. مثالها قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَٱسْجُدْ لَهُۥ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا ﴿٢٦﴾﴾ [الإنسان: ٢٦].

٣. «سَحَراً» - بالتنوين - وهو السُّدُسُ الآخرُ من اللَّيلِ، قُبيل الفجر. قالت الخنساءُ:

إِبْكِي أَخَاكِ إِذَا جَاوَرْتِهِمْ سَحَراً جُودِي عَلَيهِ بِدَمْعٍ غَيرِ مَنْزُوفِ

وقوله في النظم: «ثم سَحَرَا» ثم هُنا للترتيب الذكري، والألف في «سَحَرَا» للإطلاق، أو بدل عن التنوين عند الوقف، لأنه بصدد حكاية

(١) ألفاظ الزَّمان كُلُّها مسمُوعَةٌ من لُغَةِ العرَبِ، فتُحفَظُ ولا يُقَاسُ عليها.

الألفاظِ منصُوبةً.

- فائدةٌ: إذا أُريد بـ: «السَّحَر» سحر ليلتك، لم يجز تنوينُه لأنَّـه معرفـةٌ، وإذا أُريدَ به سحرَ ليلةٍ مَا، جازَ لأنَّه نكرةٌ.

٤. «غُدْوَةً»(١) - بالتنوين والتنكير - وهي من صلاة الصبح إلى طُلُوع الشَّمسِ. قال تعالى: ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ [غافر: ٤٦]. ومنه قول عبد بني الحسحاس:

أتيتُ نِسَاءَ الحارثِيِّينَ غُدْوةً بَوَجْهٍ بَرَاهُ اللهُ غَيْرِ جَمِيلِ

٥. «بُكْرَةً» - بالتنوين - وهي أولُ النَّهارِ: من الفجر على الصحيح، وقيل: من طُلُوع الشَّمسِ. مثالها قوله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ۝٦٢ ﴾ [مريم: ٦٢].

٦. «غداً» وهو اليوم الذي بعد يومِك بليلةٍ. مثاله قوله تعالى: ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝١٢ ﴾ [يوسف: ١٢]. وقوله: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣ ﴾ [الكهف: ٢٣].

٧. «حِيْناً» وهو اسمُ لزمانٍ مبهَمٍ، بمعنى: مطلق الوقت. قال تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ۝٦ ﴾ [النحل: ٦].

٨. «عتمةً» وهي: ثُلثُ اللَّيلِ الأوَّلِ بعد غيبُوبَةِ الشَّفَقِ، وقيل: وقتُ صلاةِ العِشَاءِ الآخرةِ. كقول القائل: «حَلَبْتُ نِيَاقِي عَتَمَةً».

- وقوله في البيت: «وعَتْمَةً» في نسخة: «عَتَمَةً» بالتحريك مع حذف

---

(١) «غُدوةً» تُستعمَلُ معرفـةً، فتكونُ غيرَ منصرفَةٍ للعلميَّةِ والتأنيث، ولا تنوَّن حينئذٍ، وتُستعمَلُ نَكِرةً فتكُونُ منصَرِفةً منوَّنةً. وهذا ينصرف إلى «بكرة»، و«سحر» أيضاً.

حرف العطف.

٩. «مَسَاءً» - بالمدِّ - وهو من الظُّهْرِ إلى آخرِ نِصْفِ اللَّيلِ الأوَّلِ. قال كعبُ بن زُهيرٍ:

وَمَــنْ لاَ يَفْتَــإِ الوَاشِــينَ عَنْــهُ   صَــبَاحَ مَــسَاءَ يَبْغُــوهُ الخَبَــالاَ

١٠. «صَبَاحاً» وهو: أوَّلُ النَّهارِ - وهو نَقِيضُ المسَاءِ -، وقيلَ: من نِصْفِ اللَّيلِ الثاني إلى الظُّهْرِ[1]. قال سبحانه وتعالى: ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ۝٣﴾ [العاديات: ٣].

- تنبيهٌ: الصُّبْحُ - بالضَّمِّ - الفَجْرُ، أو أَوَّلُ النَّهَارِ، فيُرَادِفُ الصَّبَاحَ، لكنَّ الصُّبحَ أخصُّ[2].

النوع الثاني: **الظرف الزمان المبهم**: وهو مَا دَلَّ على مِقْدَارٍ غيرِ معيَّنٍ ولا محدُودٍ. بمعنى: أنه ليس له أول ولا آخر. كـ: «**الحين**»، و«**الوقت**»، و«**الأبد**»، و«**الأمد**».

- **أمثلةٌ:**

١. «**حِيْناً**»: ويقع على الزَّمان القليل والكثير. قال تعالى: ﴿وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ﴾ [المائدة: ١٠١]. وقوله: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ﴾ [البقرة: ١٧٧]. ومنه قول النابغة الذبياني:

---

(١) وقيل: إلى وقت الزَّوالِ، كما قال بعضُ أهل اللُّغةِ. انظر: «خزانة الأدب» للبغداديِّ (١/ ٦٠).

(٢) نبَّه عليه شيخُنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى -.

تَنَاذَرَهَا الرَّاقُونَ مِنْ سُوءِ سُمِّهَا يُطَلِّقُهُ حِيناً وَحِيناً يُرَاجِعُ

٢. «وَقْتاً»: الوقتُ هو: المِقدارُ من الزَّمانِ مفرُوضٌ لأَمرٍ ما. قالت الخنساءُ:

لاَ تَخْذُلِيْنِي عِنْدَ جِدِّ البُكَا فَلَيْسَ ذَا يَا عَيْنِ وَقْتَ الْخُذُولِ

٣. «أَبداً» وهو: الزَّمانُ المستقبلُ الذي لا غايةَ لمنتهاهُ. قال الله تعالى: ﴿قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُواْ فِيهَا﴾ [المائدة: ٢٤]. وقوله: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة: ١٠٨].

٤. «أَمَداً» هو: مُنْتَهى كُلِّ شَيءٍ وآخرُه، وهو بمعنى «أبداً»، ويجمعُ على آمادٍ. قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَـٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ۝١٢﴾ [الكهف: ١٢].

- **قاعدةٌ:** جميعُ أسماء الزَّمانِ صَالحةٌ للنَّصبِ على الظرفيَّة دُونَ استثناءٍ.
- قوله - رحمه الله تعالى -: «**فاستعمِلِ الفكرَ تَنَلْ نَجَاحَا**» معناه: تأمَّلْ، وأعمِلْ نظَرَكَ - أيها الطَّالبُ - في تحصيلِ مَا ذكرْتُه لك من الأسماء الدَّالةِ على الزَّمَانِ، تكتسب بمعرفتها فوزاً ونجاحاً.

القسمُ الثاني: ظرفُ المكان: هو الاسمُ الدَّالُ على المكان، المنصوب باللَّفظ، الدَّال على المعنى الواقع فيه، المتضمِّن معنى «في» الدَّالة على الظرفيَّة.

- **أنواعهُ:** ظرف المكان نوعان:

النوع الأول: ظرف مكان مختص: وهو ما له صورةٌ وحدُودٌ محصُورَةٌ. كـ: «**الدَّار**»، و«**المسجد**»، و«**الحائط**»، و«**البستان**» ونحو ذلك.

- وهذا القسم يجبُ جرُّه بحرف الجرِّ «في» الذي يدل على المراد. كما في

قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وقوله سبحانه: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣].

النوع الثاني: ظرف مكان مبهم: وهو ما ليسَ له صورةٌ، ولا حُدُودٌ محصُورَةٌ ثَابِتَةٌ، وقيل: هو ما افتقَرَ إلى غيرِهِ في بَيَانِ معنَاهُ. كأسماءِ الجِهَاتِ السِّتِّ، وما أشْبهَهَا في المعنى والشُّيوع. وهي التي عناها الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**أمَّا المَكَانِيُّ مِثَالُهُ اذْكُرَا: أَمَامَ، قُدَّامَ.....إلخ**». وهذا القسمُ هو الذي يُنصب على أنه «مفعول فيه».

- قوله: «**اذْكُرَا**» الألف فيه للإطلاق، أو يكون أصلها: «اذكرن» فتكون الألف بدلاً عن نون التوكيد الخفيفة عند الوقف.
- **أمثلةٌ:**

١. «**أمام**» بمعنى مكان في مكان قُبَالَتِكَ، وقدَّامك وهو ضدُّ «**خَلْف**». قال الله تعالى: ﴿بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ ۝٥﴾ [القيامة: ٥].

٢. «**قدَّام**» يقصد بها معنى: أمام. كما قد تقدَّم. مثالُه قولُ ساعدة الهذلي:

رَأَوا مِن قَدَى الكَفَّينِ قُدَّامَ عَدوَةٍ ... مُحِيطاً بِهِ مِنْ كُلِّ أَوبٍ حُضورُهَا

٣. «**خلفَ**» هي ضدُّ «**أمام**» وهي بمعنى: وراء. قال تعالى: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾. [مريم: ٦٤].

٤. «**وراء**» - بالمدِّ [١] - يقصد بها معنى: خلف وقد تأتي بمعنى أمام [٢]. قال

(١) وقصرَهُ في النظم للضَّرورة.

سبحانه: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَى سَعِيرًا ﴿١٢﴾﴾. [الانشقاق: ١٠ - ١٢].

د. «فوق» يقصد بها: ما كان عالياً ضد السفل والانخفاض. قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾. [الملك: ١٩].

٦. «تحت» يقصد بها ضد «فوق». قال الله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ﴿٦﴾﴾. [طه: ٦].

٧. «عند»: يقصدُ بها معنى: قريبٍ، أو بجوار، ونحوهما. قال جلا وعلا: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾ [البقرة: ١٩١].

٨. «معَ» - بفتح العين المهملة وتسكينها - ويُقصَدُ بها معنى المعيَّة المتعلِّق بمكان؛ أو هي: اسم مكان الاجتماع. قال الله تعالى: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴿١٩٣﴾﴾ [آل عمران: ١٩٣]. وقوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿١٢﴾﴾ [يوسف: ١٢].

٩. «إِزاءَ» - بالمدِّ - يقصد بها: مقابل. تقولُ: «جلستُ إزاءَ الشيخ».

١٠. «تِلْقَاءَ» - بكسر التاء والمدِّ - وهي بمعنى «إزاء» أيضاً. قال سبحانه: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأعراف: ٤٧]. وقوله: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَىٰ رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿٢٢﴾﴾ [القصص: ٢٢].

---

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾﴾ [الكهف: ٧٩] أي: أمامهم فتكون من الأضداد.

١١. «ثَمَّ» - بفتح الثاء المثلثة - وهو اسمٌ يُشار به إلى المكان البعيد، وهو ظرفٌ مبنيٌّ. قال تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الشعراء: ٦٤]. فـ: «ثَمَّ» في محل نصب ظرف مكان متعلق بـ: «أزلفنا»، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴿٢٠﴾﴾.[الإنسان: ٢٠]. فـ: «ثَمَّ» ظرف مكان مبنيٌّ على الفتح في محلِّ نصب متعلّق بـ: «رَأَيْتَ».

١٢. «هُنَا» - بضم الهاء وتخفيف النون[1] - وهي اسم إشارة للمكان القريب. قال سبحانه وتعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [المائدة: ٢٤].

١٣. «حِذَاءَ» - بالذَّالِ المعجمَةِ والمدِّ - ولها معَانٍ منها: تجاه، ومقابل، وإزاء.

قال زَبَّانُ بن سَيَّارٍ الفِزَارِيُّ:

رَحَلْتُ إِلَيْكَ مِن جَنَفَاءَ حتَّى ... أَنخْتُ حِذَاءَ دَارِكَ بالْمَطَالِي

وقول الأحوص:

يَحُوسُهُمُ أَهْلُ اليَقِيْنِ فَكُلُّهُمْ ... يَلُوذُ حِذَاءَ الْمَوْتِ والْمَوْتُ كَانِعُ

- في قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «زَمَانِياً، مَكَانِياً أيضاً يَفِي» في بعض النسخ: «وزمانياً ومكانياً يَفِي» وفي بعضها: «إمَّا زمانياً مكانياً يَفِي».
- وقوله: «أما المكاني مثاله...» في نسخةٍ: «ثم المكاني....»، وفي نسخةٍ أُخرى: «كذا المكاني....». وكلُّها تؤدي غرضاً واحداً.

---

(١) وتحتمل أن تكون بفتح الهاء وبكسرها أيضاً مع تشديد النون، فتكون اسم إشارة للمكان البعيد.

- **تذكيرٌ**: ذكرَ لكَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - في هذه الأبيَاتِ - على اختصَارِهَا ووَجَازتها - ستة وعشرين ظرفاً، ثلاثة عشر منها للظَّرْفِ الزمَانِيِّ، وثلاثة عشر للظَّرْفِ المكَانِيِّ.
- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**الظرف**» أو «**المفعول فيه**» من جملة المنصوبات، وهو نوعان: ظرف مكان، وظرف زمان، وكلاهما ينقسم إلى مختص (محدود)، وغير مختص (مبهم)، والله أعلم.

باب الحال

الحَالُ لِلْهَيْئَاتِ أيْ: لِمَا انْبَهَمْ مِنْهَا مُفَسِّرٌ، ونَصبُهُ انْحَتَمْ
كَـ: جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً مُبْتَهِجَا وبَاعَ بَكْرٌ الحِصَانَ مُسْرَجَا
وإنَّنِي لَقَيتُ عَمْراً رَائِدَا فَعِ الْمِثَالَ، واعْرِفِ الْمَقَاصِدَا
وكَوْنُهُ نَكِرَةً يَا صَاحِ وفَضْلَةً يَجِبُ باتِّضَاحِ
ولاَ يَكُونُ غَالِباً ذُو الحَالِ إلاَّ مُعَرَّفاً في الاسْتِعْمَالِ

الشرح:

هذا شروعٌ منه - رحمه الله تعالى - في بيان القسم الخامس من منصُوبات الأسماء وهو: «الحال»(١).

- تعريفه لغةً: الحال في اللُّغةِ يطلق على الهيئة، والصِّفة، والبال، ومنه قول ربِّنا تبارك وتعالى: ﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ۝٥﴾ [محمَّد: ٥]. أي:

---

(١) ويطلق عليها بعض المتقدمين عبارة: «المفعول فيها» كما وقع للإمام أبي العباس المبرد في مواقع من كتابه «المقتضب».

أما بالنسبة لـ: «الحال» فإنَّ ألفها منقلبة عن واو. وتجمع على أحوَالٍ، واشتقاقُها من التحوُّل وهو: التنقل، ويجوزُ فيها التذكيرُ، والتأنيثُ لفظاً ومعنىً، وتأنيثها أفصحُ.

وممّا ورد من التأنيث لفظاً قول الفرزدق:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أنَّ في القَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالمَاءِ حَاتِمُ

تنبيه: وقد اختار الناظم - رحمه الله تعالى - التعبير بلفظ المذكّر، بدليل قوله: «ونصبه انحتم» و«وكونه نكرة» و«وفضلة يجب» وفي نسخة: «يَجِيءُ». فقد ذكّر الضَّمير في جميعها. والله الموفق.

حافهم، وقيل: هو ما عليه الإنسانُ من خيرٍ أو شرٍّ.

- **اصطلاحاً**: هو الاسمُ الفضلةُ، المفسِّر لما انبهَمَ من الهيئَاتِ. كما في تعريف الناظم - رحمه الله تعالى -

قولنا: «**الاسم**» يشمَلُ الصَّريحَ، كقولك: «مُصلياً»، والمؤوَّلَ كـ: «يصلي».

وقولنا: «**الفضلة**» أي: ليس جُزْءًا من الكلام، فخرجَ بذلك الخبرُ.

وقولنا: «**لِمَا انبَهَمْ**» (١) أي: لما استُبْهِمَ، واستُغْلِقَ واستُعْجِمَ من الصِّفَاتِ اللاَّحِقَةِ للذَّوَاتِ.

وقولنا: «**من الهيئَات**» الهيئات: جمع هيئة - بفتح الهاء وقد تكسر - بمعنى الصِّفة اللاَّحِقَة للذَّوَاتِ. والمقصود: بيان هيئة الفَاعلِ، والمفعُولِ به، وهي جوابُ «كيف».

- وقوله في النظم: «**أي لما انبهم منها**» فـ: «**أيْ**» حرف تفسير مبني على السُّكُونِ لا محلَّ له من الإعراب، و«**لما انبهم**» أي: لما خَفِيَ واستتر، و«**منها**» أي: من الهيئات؛ وما بعد «**أيْ**» يعرب بدلاً مما قبلها.
- **حكمه**: النَّصبُ وُجُوباً (٢). كما أشار إليه الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**ونصبُه انحتم**». أي: تعيَّنَ ووجَبَ.

---

(١) عبَّر الناظمُ تبعاً لابن آجرُّوم - رحمهما الله - في تعريفه لـ: «الحال»، - وكذا «التمييز» كما سيأتيك - بلفظ: «لما انبهم»، وقد اعتُرِضَ عليه من جهة هذا اللَّفظ، لأنه على وَزْنِ «انْفَعَلَ»؛ والقَاعِدةُ المقرَّرةُ فيما كان على هذا الوَزْنِ، أنه لا بُدَّ أن يكُونَ معنَاهُ مشتَمِلاً على العِلاَجِ؛ والانبهامُ - كما هو معلومٌ - ليس مما يحتاجُ في وجوده إلى علاجٍ.

(٢) خَرجَ بذلك المرفوعُ، والمجرورُ.

- **مثالُهُ**: قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومًا مَّدۡحُورًاۖ﴾ [الأعراف: ١٨].

وقوله: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا ٱدۡخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ فَكُلُواْ مِنۡهَا حَيۡثُ شِئۡتُمۡ رَغَدًا وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدًا﴾ [البقرة: ٥٨].

- **فرعٌ**: يجيءُ الحال من [١]:

١. **الفاعل**: كما في قوله تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾.[آل عمران: ١٠٣]. فقوله «جَمِيعًا» حال من الواو في قوله: « وَٱعۡتَصِمُواْ ».

- ومثَّل له الناظمُ – رحمه الله تعالى – بقوله: «**جَاءَ زَيدٌ ضَاحِكاً مُبْتَهِجاً**». فـ: «**جَاءَ**» فعل ماض، و«**زَيدٌ**» فاعل مرفوع، و«**ضَاحِكاً**» حال من «**زيد**» منصوب. و«**مُبْتَهِجاً**» حالٌ بعد حال [٢]، ومبتهجاً بمعنى: فَرِحاً.

- وقوله: «**لَقَيْتُ عَمْراً رَائِداً**» فـ: «**لقي**» فعل ماض، و«**التاء**» فاعل، و«**عمراً**» مفعولٌ به منصوبٌ، و«**رائداً**» حال منصوبٌ، لكن يحتمل أن يكون الرائد حال من الفاعل (المتكلم)، ويحتمل أن يكون الرائدُ «**عمراً**» فتكون حالاً من المفعُولِ. والسِّيَاقُ والمقَامُ للمتكلِّم يُعَيِّنُ أحدَهُمَا.

ومعنى «**رائداً**» الرَّائِدُ: المرسَلُ في التِماسِ النُّجْعَةِ، وطَلَبِ الكَلإِ،

---

(١) اقتصر الناظمُ – رحمه الله تعالى – تبعاً للأصل على أن الحال تكون من الفاعل ومن المفعول – وعليه جمهور النحويين –. وبدليل الأمثلة التي مثَّل بها في هذا الباب. والله أعلم.

(٢) يُؤخَذُ من مثال الناظم – رحمه الله تعالى – حكمٌ، وهو: جواز تعدد الحال. وسيأتي ذكرُ هذا والتنبيه عليه.

ومَسَاقِطِ الغَيْثِ.

٢. **النائب عن الفاعل**: كما في قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾ ﴾. [النساء: ٢٨].

٣. **المفعول به**: كما في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴾. [آل عمران: ٣٠]. فقوله «مُّحْضَرًا» حال من (ما) الموصولة الواقعة مفعولا به لـ (تَجِدُ). ومثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**باع بكرٌ الحصان مسرجاً**» فـ: «**باع**» فعل ماض مبني عل الفتح. و«**بكرٌ**» فاعل مرفوع بالضمَّة الظاهرة على آخره. و«**الحصانَ**» مفعول به منصوب. و«**مُسرجاً**» حالٌ من المفعول به، وهو «**الحصَان**» لأنه لا يحتمل غيره.

- **فائدةٌ**: وقد تجيءُ من الفاعل والمفعول به جميعاً، كما في قول ربِّنا جلا وعلا: ﴿ وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ﴾ [التوبة: ٣٦].

٤. **من الخبر**: كقولك: «أنتَ صديقي مُخْلِصاً».

٥. **من الاسم المجرور بالحرف**: كقولك: «مررتُ بأُمَامَةَ راكبةً».

٦. **من المجرور بالإضافة**: قال تعالى: ﴿ قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [آل عمران: ٩٥]. وقوله تعال: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [الحجرات: ١٢]. فقوله: «حنيفاً» حال من «إبراهيم»، و«ميتا» حال من «أخيه».

- في قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «**فَعِ المِثَالَ، واعْرِفِ المَقَاصِدَا**» فـ:

«عِ» فعل أمر من «وَعا» بمعنى: احفظ وافهم [١].

- و«اعرفِ» بمعنى: اعلَم وتعلَّم. و«المقاصدا» جمع مقصدٍ. وهو: طلبُ الشَّيءِ بعينِهِ.
- وحَاصِلُ البيتِ: أنه طلبَ منك أن تحفظ وتفهم ما ساقه لك من أمثلة، وأن تعرف وتعلم مقصده ومراده من التمثيل؛ لأنه قد مثَّل لك بثلاث حالات.

الأولى: مَا يكُونُ الحالُ فيه لهيئةِ الفَاعلِ، كما في قوله: «**جَاءَ زَيدٌ ضَاحِكاً مُبْتَهِجاً**».

الثانية: مَا يكُونُ الحالُ فيه لهيئةِ المفعُولِ، كما في قوله: «**بَاعَ بَكْرٌ الحِصَانَ مُسْرَجاً**» [٢].

الثالثة: مَا يكُونُ محتَمِلاً للفَاعِلِ والمفعُولِ، كما في قوله: «**لَقَيْتُ عَمْراً رَائِداً**».

- **شروط الحال**: جعلَ النُّحَاةُ للحال شُروطاً، وهي:

١. أن يكونَ نكِرَةً: لأنَّ المقصُودَ منهُ تفسيرُ ما اسْتبهمَ من الهيئَاتِ، ومَا وَرَدَ منهُ معرفَةً لفظاً، فهو مَنكَّرٌ معْنىً.
٢. أن يكونَ بعدَ تمام الكَلاَم - وهذا الحصْرُ مَبْنِيٌّ على الغَالِبِ - [٣].
٣. الأصْلُ فيه أن يكونَ وَصْفاً.

---

(١) وقد جاء في بعض نسخ المنظومة بلفظ: «وافْهَمِ المقَاصِدَا».

(٢) في نسخة: «بَاعَ عَمْروٌ....».

(٣) لأنَّ «الحال» بالنَّظَرِ إلى الاستعمَالِ الغَالِبِ، لا يكُونُ إلاَّ بعدَ تمامِ الكلامِ. ومرادُ قولهم: «بعد تمام الكلام» أي: بعده حقيقةً، أو حكماً. والله أعلم.

٤. أن يكُونَ فَضْلَةً.

- أقول: وقد اقتصر الناظم - رحمه الله - على ذكر الشَّرط الأول والأخير بقوله:

وكَوْنُــهُ نكِــرَةً يَــا صَــاحِ وفَــضْلَةً يَجِــبُ باتِّــضَاحِ

- قوله: «يا صَاحِ» مُنادى مرَّخَمٌ، معناهُ: يا صاحبي. وقد تقدَّم.
- وقوله: «باتضَاحِ» أي: بأمرٍ جَلِيٍّ وَاضِحٍ بيِّنٍ في لُغَةِ العَرَبِ.
- **شروط صاحب الحال:** يشترط لصاحبِ الحال أن يكونَ معرفةً: كما في قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾.[القصص: ٢١]. فقوله «خَآئِفًا» حال من الضمير المستتر في «فَخَرَجَ» وهو معرفةٌ كما ترى.

وقوله أيضاً: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾.[البقرة: ١١٩]. فقوله «بَشِيرًا» حالٌ من المعرفه، وهو الكاف في «أَرْسَلْنَٰكَ».

- وأشارَ في النظم لهٰذا الشَّرْطِ بقوله:

ولاَ يَكُــونُ غَالِبــاً ذُو الْــحَالِ إلاَّ مُعَرَّفــاً في الاسْــتِعْمَالِ

- قوله: «غالباً» قيدٌ نسبيٌّ، لأنه قد يكُونُ نكرَةً، إذا وُجِدَتْ مُسَوِّغَاتٌ - كما سأذكرهُ لك بعد قليل بحول الله وقوته -.
- قوله: «مُعَرَّفاً في الاستِعْمَالِ» وقد طبَّقَ لك - رحمه الله تعالى - هذا الشَّرْطَ بالأمثلةِ التي سَاقَهَا وهي:
- قوله: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً مُبْتَهِجَا» فـ: «زيد» معرَّف بالعلميَّة، وقوله: «بَاعَ بَكْرٌ الحِصَانَ مُسْرَجَا» فـ: «الحصان» معرَّف بالألف واللام، وقوله: «إنَّنِي لَقَيْتُ عَمْراً رَائِدَا» التاء في «لقيت» ضمير، والضمائر معارف، كما مرَّ معك في «باب المعرفة».

- **فرعٌ**: الغالبُ والأكثرُ في «الحال»، أن تكون منتقِلةَ مُشْتَقَّةً؛ فلا تكونْ وَصْفاً ثَابِتاً ومُلازِماً لِصَاحِبِهِ(١).
- ففي مثال النَّاظِم - رحمه الله تعالى -: «**جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً مُبْتَهِجاً**» فـ: «**ضَاحِكاً**» وَصْفٌ مُنْتَقِلٌ لأَنَّهُ يَعْتَرِي زيداً ولا يُلازِمُهُ، بل يجوزْ الانْفِكَاكُ عنهُ، بأن: يجيءَ بَاكِياً، على سبيل المثال.
- **مسألةٌ**: اعلم - وفقني الله وإيَّاك - أنه يجوزُ تعدُّدُ الحالِ وصَاحِبُها مُفْرَدٌ، أو مُتَعَدِّدٌ.

فمن الأوَّل: ما جاء في مثال الناظم - رحمه الله تعالى -: «**جَاءَ زيدٌ ضَاحِكاً مُبْتَهِجاً**» فـ: «**ضَاحِكاً**» و«**مُبْتَهِجاً**» حَالاَنِ، وصَاحِبُهُمَا واحدٌ، وهو «**زيدٌ**»، والعاملُ فيهما «**جَاءَ**». ومنه قولُ مجنون بني عامر:

عَلَيَّ إِذَا مَا زرتُ لَيلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلاَنَ حَافِياً

الشاهد في قوله: «رَجْلاَنَ حَافِياً».

ومن الثاني: ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾﴾ [إبراهيم: ٣٣]. التقدير: الشمس دائبة، والقمر دائباً.

- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أنَّ «**الحال**» من جملةِ المنصُوبَاتِ، وأنه يأتي من: الفاعل، ونائبه، والمفعول به، والخبر، والاسم المجرور بالحرف وبالإضافة؛ وله ولصاحبه شروطٌ، والله أعلم.

---

(١) مع هذا فلا يمنعُ إتيانها وصْفاً ثابتاً، كما هو حَاصِلٌ في مَسَائِلَ، بَسَطَهَا أئمَّةُ النَّحْوِ في دَوَاوِينِهِم.

باب التمييز

اسْمٌ مُبَيِّنٌ لِمَا قَدْ انْبَهَمْ مِنَ الذَّوَاتِ بِاسْمِ تَمْيِيزٍ وُسِمْ
فَانْصِبْ وقُلْ: قَدْ طَابَ زَيْدٌ نَفْسَا وَلِي عَلَيهِ أَرْبَعُونَ فِلْسَا
وخَالِدٌ أَكْرَمُ مِنْ عَمْرٍو أَبَا وَكَوْنُهُ نَكِرَةً قَدْ وَجَبَا

الشرح:

شرَعَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم السَّادس من منصُوبَاتِ الأسماءِ، وهو: «**التمييز**».

- **تعريفه لغةً**: التمييز بمعنى المميِّز - بكسر الياء - على البناء للفاعل، لكن اشتهرَ إطلاَقُ المصدَرِ عليه، و«التَّمييزُ»، و«التَّبيينُ»، و«التَّفسيرُ» ألفَاظٌ مترادِفَةٌ.
- **اصطلاحاً**: هو الاسمُ الصَّريحُ، المفسِّرُ لما انْبَهَمَ من الذَّوَاتِ، أو النِّسَبِ.

قولنا: «**الاسم**» خرج بذلك الفعل والحرف.

قولنا: «**المفَسِّرُ**» أي: المبيِّن، كما في تعريف الناظم - رحمه الله تعالى -، وفي بعض النسخ: «**مُمَيِّزٌ**».

قولنا: «**لما انْبَهَمَ**» أي: بما خفي منها. وقد تقدَّم التَّنْبِيهُ على لفظ: «**انْبَهَمَ**» في الباب السَّابق. وهذا القيد هو الذي يخالف فيه التمييزُ الحالَ[1].

وقولنا: «**من الذَّوَاتِ**» سواء المقدَّرةُ أو المذكُورَةُ. وخرج بهذا القيد

(١) وسيأتيك الفرق بين «التمييز» و«الحال» - إن شاء الله تعالى -.

«الحال» أيضاً لأنه يرفع الإبهام عن الهيئات.

- وقوله: «**بِاسْمِ تَمْيِيزٍ وُسِمْ**» وُسِمْ بمعنى: عُلِّم من الوسم، أي: العلامة. والمراد: أن هذا الاسم الذي عرَّفه لك. وهو: المبيِّن لما قد استبهم من الذَّوات، عُلِّم بأنْ جُعِلَ التمييزُ اسماً له.
- **حكمه**: النَّصبُ، والنَّاصِبُ لهُ مُميِّزهُ، وأشارَ لحكمه في النظم بقوله: «**فانصِبْ**». والفاء هنا فاء الفصيحة.
- **مثال التمييز**: قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا (١٠٣)﴾ [الكهف: ١٠٣]. فقوله: «أَعْمَالًا» تمييزٌ منصوبٌ.
- **أقسامهُ**: ينقسم «**التمييز**» قسمين:

١. **القسم الأول**: تمييز النِّسبة (الملحُوظ): وهُو ما رَفَعَ إبهامَ نِسْبَةٍ في جملةٍ. لذلك يُدعى بـ: «تميز الجملة»، وهو ضربَانِ: محوَّلٌ، وغيرُ محوَّلٍ.

الضرب الأول: المحوَّل: وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: المحوَّل عن الفاعل: كقول الله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾. [مريم: ٤]. فقوله: «شَيْبًا» تمييزُ نسبةٍ محوَّلٍ عن الفاعلِ، وتقديرهُ: اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأسِ.

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾. [غافر: ٧]. فقوله «رَّحْمَةً وَعِلْمًا» تمييزُ نسبةٍ محوَّلٌ عن الفاعلِ، وتقديرهُ: وَسِعَتْ رحمتُكَ وعِلْمُكَ كُلَّ شَيْءٍ.

- ومثل النَّاظم - رحمه الله تعالى - لهذا النوع بقوله: «**طَابَ زَيدٌ نَفْساً**». فأصل التركيب: طَابَتْ نَفْسُ زَيدٍ. فحذف المضاف الذي هو «**نفس**»

وأقيم المضاف إليه وهو «زيد» مُقامه فارتفع ارتفاعه.

إذْ يصح أن يكُونَ المرادُ: طَابَ خُلُقُ زيدٍ، أو أَصْلُهُ، أو قوْلُهُ، أو ذِكْرُهُ.

فقولهُ: «نَفْساً» تمييزٌ مفسِّرٌ لما استبهمَ وأُجمِلَ من الذَّاتِ المقدَّرةِ في: «طَابَ زَيدٌ» إذْ المعنى: طَابَ شَيْءٌ مَنْسُوبٌ إلى زيدٍ، فَالشَّيْءُ المبهَمُ فُسِّرَ بِالنَّفْسِ.

النوع الثاني: المحوَّل عن المفعول: كما في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴿١٢﴾﴾. [القمر: ١٢]. فقوله: «عُيُونًا» تمييزُ نسبةٍ محوَّلٌ عن المفعُولِ، والتقديرُ: وفَجَّرنَا عُيُونَ الأرضِ.

كذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًۢا ﴿٢٨﴾﴾. [الجن: ٢٨]. فقوله «عَدَدًا» تمييزُ نِسْبةٍ محوَّلٌ عن المفعُول، والتقديرُ: وأَحْصَى عَدَدَ كُلِّ شَيْءٍ.

النوع الثالث: المحوَّل عن المبتدأ(١). وضابطه: أن يكونَ «اسمُ التفضيلِ» بَعْضاً من جِنْسِ التَّمييزِ؛ بحيثُ يَصِحُّ وَضْعُ لفظِ: «بَعْضٍ» مَكَانَهُ. قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴿٨٤﴾﴾. [النساء: ٨٤]. فقوله «بَأْسًا» و«تَنكِيلًا» تمييزا نسبةٍ محوَّلانِ عن المبتدأ، إذْ التقديرُ: بَأْسُ الله أَشَدُّ، وتَنْكِيلُهُ أَشَدُّ.

كذلك في قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾﴾. [الكهف: ٣٤]. فقوله «مالاً» و«نفراً» تمييزا نسبةٍ محوَّلانِ عن المبتدأ، والتقديرُ: مَالِي أكثرُ من مَالِكَ.

---

(١) تنبيهٌ: بعضُ النُّحاةِ لا يُفرِدهُ استقلالاً، بل يُدرِجُه تحت المحوَّلِ عن الفاعلِ.

▪ ومثل الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا النوع بقوله: «**وخَالِدٌ أكْرَمُ من عَمْرٍو أَباً**» أصل التركيب: أَبُو خَالِدٍ أَكْرَمُ مِنْ أَبِي عَمْرٍو. فحُذف المضافُ وهو «**أبو**» وأُقيم المضاف إليه وهو «**خالد**» مُقامه فارتفع ارتفاعه، وصار مبتدأ.

الضرب الثاني: غير المحوَّل. كقول الله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾﴾ [النساء: ٤٥]. فـ: «وَلِيًّا» و«نَصِيرًا» كلاهما منصوب على التمييز غير المحوَّل.

٢. **القسم الثاني: تمييز الذَّات** (الملفُوظ): وهو المبيِّنُ لما استبهمَ في المفرَدِ أو الذَّاتِ. لذلك يُدعى بـ: «تميز المفرد»، ويقعُ بعدَ العَدَدِ، أو المقَادِيرِ - وهو ما يُعرَفُ به كميَّةُ الأشْيَاءِ -، أو الموزُونَاتِ، أو المكِيلاَتِ، أو المسَاحَاتِ.

▪ أمثلةٌ: مثالٌ للوَاقِعِ بعدَ العَدَدِ: قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾.[يوسف: ٤]. وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾.[العنكبوت: ١٤]. وقوله: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴿٣٢﴾﴾ [الحاقة: ٣٢].

ومثالٌ للوَاقِعِ بعدَ شبه المقَادِيرِ: قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾.[آل عمران: ٩١]. فقوله: «ذهباً» تمييز منصوب والمميز شبيه بالمقدار وهو قوله «ملءُ الأرضِ».

▪ ومثَّل الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا النوع بقوله: «لِي عَلَيهِ أَربَعُون فِلْساً» فـ: «لِي» جار ومجرور خبر لقوله: «أربعُون» و«عليه» شبه جملةٍ في محلِّ نصب حال لـ: «أربعين». أي: حال كونها عليه. و«فِلْساً» تمييزٌ مُفَسِّرٌ للذَّاتِ المذكُورَةِ، وهي: «أربعُونَ» وهي هُنَا عبارَةٌ عن معدُودٍ مُبْهَم، وهو مُفَسِّرٌ لها.

▪ **فائدةٌ:** أفصح الناظمُ - رحمه الله تعالى - في منظومته «نزهة الحلوم» عن هذا الباب بقوله:

نحوُ تَفَصَّدَ الجبِينُ عَرَقَا وصَالِحٌ أَكْثَرُ مِنْكَ وَرِقَا
وابْتَاعَ زَيدٌ أربَعِينَ بَيْتَا في كُلِّ بَيْتٍ مَنَوَانِ زَيْتَا
وقَدْ تَصَدَّقَ وكَانَ سَمْحَا بِأَذْرُعٍ أَرْضاً وصَاعٍ قَمْحَا

▪ **شروط التمييز:** اشترطَ أئمةُ النَّحوِ للتمييزِ شرطين، هما:

الأول: أن يكُونَ نكِرةً (١). - وهُوَ الغَالِبُ فيهِ -.

▪ وقد أشار الناظم - رحمه الله - لهذا الشَّرط بقوله: «وَكَوْنُهُ نكِرَةً قَدْ وَجَبَا». والألف في «وجبا» للإطلاق.

الثاني: أن يكونَ مُتأخِراً. بمعنى: أنه لاَ يجيءُ إلاَّ بعدَ تمام الكَلاَمِ (٢).

▪ **مُلَخَّصٌ:** يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «التمييز» من جملة المَنصُوبَاتِ، وهو

---

(١) لأنَّ المقصودَ من «التمييز» تفسيرُ الذَّاتِ، وهُو يحصُلُ في حَالِ نَكَارَتِهِ التي هِيَ الأصْلُ، كَما يحصُلُ في حَالةِ تعريفهِ، فلو عُرِّفَ لَوَقَعَ التَّعريفُ لَغواً، ولذا لا يقع «التمييز» معرفةً عند الجمهور. والله أعلمُ. انظر: شرح الإسفراييني (١٠٣).

(٢) وهذا الشرط الثاني ذكره ابنُ آجرُّوم في المقدِّمة وأهمله الناظمُ - رحمهما الله -.

قسمان: تمييزُ نسبةٍ، وتمييزُ ذَاتٍ، والأول منهما نوعان: محوَّل عن الفاعل، وعن المفعول، وعن المبتدأ، وغير محوَّل.

ثم إن للتمييز شروطاً وضوابط، وبينه وبين «الحال» اتفاق وافتراق، والله أعلم.

باب الاستثناء

إلاَّ، وغَيرُ، وسِوىً، سُوىً، سَوَا … خَلاَ، عَدَا، وحَاشَ، الاسْتِثْنَا حَوَى
إذَا الكَـلاَمُ تَـمَّ وهْـوَ مُوجَـبُ … فَـمَا أَتَـى مِـنْ بعـدِ إلاَّ يُنْـصَبُ
تَقُـولُ: قَـامَ القَـوْمُ إلاَّ عَمْـرَا … وقَـدْ أَتَـانِي النَّـاسُ إلاَّ بَكْـرَا
وإنْ بِنَفْــــي وتَمَــــام حَلِيَــــا … فَأَبْدِلْ، أوْ بالنَّصْبِ جِيءْ مُسْتَثْنِيَا
كَـ: لَمْ يَقُـمْ أَحَـدٌ إلاَّ صَـالِحُ … أو صَـالحاً فَهْـوَ لِـذَيْنِ صَـالِحُ
أوْ كَـانَ نَاقِـصاً فَأَعْرِبْـهُ عَـلَى … حَـسَبِ مَـا يُوجِـبُ فِيـهِ العَمَـلاَ
كَـ: مَـا هَـدَى إلاَّ محمَّـد، وَمَـا … عَبَـدتُّ إلاَّ اللهَ فَـاطِرَ الـسَّمَا
وهَـلْ يَلُـوذُ العَبْـدُ يَـوْمَ الحَشْرِ … إلاَّ بِأَحْمَـدَ شَـفِيعِ الـبَرِّ
وحُكْـمُ مَـا اسْتَثْنَتْهُ غَـيرُ، وسِوَى … سُـوىً، سَـوَاءٌ، أنْ يُجَـرَّ لاَ سِـوَى
وانْصِبْ أو اجْرُرْ مَا بـ: حَاشَ، وَعَدَا … خَـلاَ، قَـدْ اسْـتَثْنَيْتَهُ مُعْتَقِـدَا
فِي حَالَـةِ النَّـصْبِ بِهَـا الفِعْلِيَّـهْ … وحَالَـةِ الجَـرِّ بِهَـا الحَرْفِيَّـهْ
تَقُـولُ: قَـامَ القَـوْمُ حَاشَـا جَعْفَـرَا … أو جَعْفَـرٍ فَقِـسْ لِكَـيْمَا تَظْفَـرَا

الشرح:

شرع – رحمه الله تعالى – في بيان القسم السَّابع من منصُوبَاتِ الأسماء، وهو: «**الاستثناء**»[1].

- **تعريفه لغةً**: الاستثناء استفعَالٌ من الثَّنْي، والسين والتاء فيه زائدتان؛ ومعناه: مُطْلَقُ الإخرَاجِ.

---

(١) وسماه الجوهريُّ – رحمه الله تعالى –: «مفعو لاً دونه».

- **اصطلاحاً**: هو اسمٌ يقَعُ بعدَ «إلاَّ»، أو إِحدَى أخوَاتِها، مُخَالِفاً في الحكم لما قبلَها نَفْياً أو إِثْباتاً.
- **أركانه**: أركان المستثنى ثلاثة:
  ١) مُستثنى منهُ.
  ٢) أداةُ الاستثنَاءِ.
  ٣) مُستثنى.
- **أدواتُهُ**: أدواتُ الاستثنَاءِ الدَّالةِ عليهِ، ثمانيةٌ [١]؛ بعضُها أسماءٌ، وبعضُها أفعَالٌ، وبعضُها حروفٌ، وبعضُها مُشْتَرَكٌ أو مُتَرَدِّدٌ بين الفعلِيَّةِ والحرفِيَّةِ.

وهذه الأدَواتُ بالتَّفصِيلِ هِيَ:

١. «إلاَّ»: أمُّ الباب [٢]، وهو حرفٌ دَائماً - بلا خلاف -. ويَرِدُ في الجملةِ المثبتَةِ والمنفيَّةِ، ولها في الاستعمَالِ عِدَّةُ أوجُهٍ [٣].
٢. «غَيرُ»: وتجمعُ على «أَغْيَارٍ»، وهي اسمٌ بلا خِلافٍ بمعنى «سِوَى».
٣. «سِوَى»: - بكسر السِّين المهمَلة بعده واوٌ ثم ألف مقصُورة - على

---

(١) وهي التي ذكرَها الناظمُ - رحمه الله تعالى -، وإلاَّ فقد أوصلَها جمهورُ النُّحاةِ إلى عشرة، بإضافة: «ليسَ»، و«لا يكُونُ».

(٢) لما يثبت لها من الأحوال التي لا تثبت لغيرها - كما سيأتيك بيانه إن شاء الله - ولذلك قدَّمها في النظم.

(٣) جمع الإمامُ المهلبيُّ هذه الأوجُهَ بقوله:

لـ: «إلاَّ» ستةٌ كَمُلَتْ وتَمَّتْ ... الاستِثنَا وتحقيقٌ ووَصْفُ
ومعنَى «الوَاوِ» ضمَّنَها و«لكِنْ» ... و«إِمَّا» فَهِيَ للأُدَبَاءِ وَقْفُ

انظر: ص (١٧٦) من «نظم الفرائد».

وزن «رِضَا»، وهي اسمٌ بلا خِلاَفٍ.

٤. «**سُوَى**»: - بضم السِّين المهمَلة - على وزن «هُدَى» وهي اسمٌ بلا خِلاَفٍ.

٥. «**سَوَاءٌ**»: - بفتح السين والمدِّ - على وزن «سَمَاء» وهي اسمٌ بلا خِلاَفٍ.

- **تنبيهٌ**: «غير» وأخواتها أسماءٌ لازمَتْ الإضافَةَ، لذلك فلا يأتي المستثنى بها إلاَّ مجْرُوراً بالإضافة، كما في إشارة الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**أن يجر لا سِوَى**».
- **فائدةٌ**: ذكرَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - لـ: «**سوى**»، ثلاثَ لُغَاتٍ، مبتدئاً بأفصَحِهِنَّ؛ ويضافُ إليها لغة رابعة، وهي: «**سِوَاء**» - بكسر السِّين وفتح الواو - على وزن «بِنَاء».

٦. «**خَلاَ**»: وهي مشتركةٌ بين الفعليَّةِ والحرفيَّةِ.

٧. «**عَدَا**»: وهي مشتركةٌ بين الفعليَّةِ والحرفيَّةِ.

- **تنبيهٌ**: «**خَلاَ**» وأخواتها لها حالتان، أنتَ مخيَّرٌ فيهما؛ إن شئتَ نصبتَ بها - وهذا هُوَ الأشهرُ - فتكون أفعالاً جامدةً، وإن شئتَ جرَرْتَ بها فتكون حُرُوفَ جرٍّ[1].

٨. «**حَاشَا**»: مُشترِكَةٌ بين الفعليَّةِ والحرفيَّةِ. وفيها أربعُ لُغَاتٍ:

---

(١) فمثلاً الشَّاهد على الجرِّ بـ: «عدا» قول الشاعر:

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وأَسْرَا ... عَدَا الشَّمْطَاءِ والطِّفْلِ الصَّغِيرِ

ومن الجرّ بـ: «خلا» قول الأعشى:

خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وإِنَّمَا ... أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

الأولى: «حَاشَا» بإثبات الألفين بعدَ الحاءِ، وبعد الشّينِ المعجمَةِ.

الثانية: «حَشَا» بإثباتِ الألفِ الثانيةِ معَ حَذْفِ الأُولى إلى ما بعد الحاء المهمَلَةِ.

الثالثة: «حَاشَ» - عكسُ اللغةِ الثانية - وهي: إثباتُ الألفِ بعدَ الحاءِ المهمَلَةِ معَ حَذْفِ التي بعدَ الشّينِ المعجَمَةِ.

الرابعة: «حَاشْ» بإثبات الألف الأولى، وحذف الثانية، وإسكان الشين.

- قوله في النظم: «**الاستثنا**» - بالقصر - ضَرُورَةً، و«**حوى**» بمعنى: جمع، والمقصُودُ: أن الاستثناء جمع ما ذكره لك من أدَوَاتٍ.
- **مسألةٌ**: اعلم أن الكلام قبل «إلاَّ» وأخواتها لا يخلُو من معنى من هذه المعاني الأربعة فإمَّا:

١. **أن يكون تاماً**: وهو الذي يُذكر فيه المستثنى منه فيه.
٢. **أن يكون موجباً**: وهو الّذي لم يُسبق بنفيٍّ أو شبهِهِ: وشبهُ النَّفْيِّ: النَّهي والاستفهَامُ الإنكاريّ.
٣. **أن يكون ناقصاً**: هو الذي لا يُذكر المستثنى منهُ.
٤. **أن يكون غير موجبٍ**: وهو الذي يُسبق بنفيٍّ أو شبههِ.

وتطبيق هذه المعاني على «إلاَّ» وأخواتها كالتالي:

أولاً: حالات الاستثناء بـ: «إلاَّ»:

الحال الأولى: إذا كان الكلام تاماً موجَباً. ففي هذه الحال يجبُ أن يكونَ ما بعدَ «إلاَّ» منصُوباً على الاستثناءِ، سواء كان مُتصِلاً أو مُنفَصِلاً. كقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. فقوله «قَلِيلًا» مستثنى مُنصوبٌ من واو الجماعة. كذلك الشأن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ

تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾﴾.[البقرة: ٨٣].

▪ وأشارَ في النظم للحالة الأولى ومثَّل لها بقوله:

إِذَا الكَلَامُ تَمَّ وهْوَ مُوجَبُ ... فَمَا أَتَى مِنْ بعدِ إلاَّ يُنْصَبُ

تَقُلْ: قَامَ القَوْمُ إلاَّ عَمْرَا ... وقَدْ أَتَانِي النَّاسُ إلاَّ بَكْرَا

▪ فقوله: «قامَ» فعل ماض، و«القومُ» فاعل مرفوع، و«إلاَّ» أداة استثناء، و«عمراً» مستثنى منصوب.

▪ و«قد» للتحقيق، و«أتاني» فعل ماض مفتوح بفتحة مقدَّرة على الألف، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني على السُّكُون في محلِّ نصب مفعول به، و«الناس» فاعل مرفوع، و«إلاَّ» أداة استثناء، «بكراً» مستثنى منصوب.

الحال الثانية: إذا كان الكلام تاماً منفياً والاستثناء مُتصلاً. بأن يكونَ الكلامُ الذي قبل «إلاَّ» منفياً، أو منهياً عنهُ، أو مُستفهماً عنهُ، استفهَاماً إنكَارِياً. فيجُوزُ لك في هذه الحالة وجهَانِ - وأنتَ بالخيَارِ فيهما -:

الوجه الأول: النَّصبُ على الاستثناءِ[1]: من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [الليل: ١٩ - ٢٠].

الوجه الثاني: جَوازُ إتبَاعِ المستثنى للمستثنى منهُ على البدَليَّةِ، - وهو الفَصِيحُ - قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾.[النور: ٦]. فيعرب بدلاً مما قبله. كذلك الشأن في قوله تعالى:

(١) قال واضعه - عفا الله عنه -: حمل الجمهورُ النَّصبَ في حالةِ ما إذا كانَ المستثنى منهُ مُنْقَطِعاً. بأن كانَ المستثنى، من غيرِ جنسِ المستثنى منهُ.

﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴿٥٦﴾﴾ [الحجر: ٥٦].

- وأشار الناظم - رحمه الله تعالى - للحالة الثانية ومثَّل لها بقوله:

وإنْ بنَفْيٍ وتَمَامٍ حَلِيَا ... فَأَبْدِلْ، أَوْ بالنَّصْبِ جِيءْ مُسْتَثْنِيَا
كَـ: لَمْ يَقُمْ أَحَدٌ إِلاَّ صَالِحُ ... أو صَالِحاً فَهْوَ لِـلَذَيْنِ صَالِحُ

ففي المثال: «لم» حرف نفي وجزم وقلب، و«يقم» فعل مضارع مجزوم بـ: «لم» وعلامة جزمه السكون الظاهر في آخره، و«أحدٌ» المستثنى منه مذكور، وهو فاعل مرفوع، و«إلاَّ» أداة استثناء، و«صالِحٌ» في حالة الرَّفع يكونُ بَدَلاً من «أحدٌ» بدل بعض من كل، «أوْ» أي: وقُلْ إن شئتَ: «صالحاً» بالنَّصبِ فيكُونُ حينئذٍ مُستثنىً مما قبلَهُ.

- قوله: «حَلِيَا» حَلِيَ بمعنى: لبس حَلْياً فاتصف به. وفي نسخة: «حُلِّيَا» بمعنى: أُلْبِسَ حَلْياً، أو اتَّخَذَه.
- وقوله: «فهو» أي: المستثنى. و«لذين» أي: النصب والإتباع. و«صالح» أي: لكلا الوجهين: النَّصب على الاستثناء، أو الرَّفع على البدليَّة.
- وقفةٌ: لم يصرح الناظمُ - رحمه الله تعالى - بتقديم الإتباع، لكن يُفهم من التقديم والتمثيل له في النظم، أنه يختاره على غيره، والله أعلم.

الحال الثالثة: إذا كان الكلام ناقصاً منفياً(١): ففي هذه الحال يُعربُ على

---

(١) يسمي النُّحاةُ الاستثناءَ في هذه الحالة بـ: «الاستثناء المفرَّغ». لأنه فرَّغَ العاملَ الذي كان يعملُ في المستثنى منهُ له. وبالتالي لا يكونُ مذكُوراً ولا مُثبَتاً، ولذا أُعرِبَ بحسَبِ موقِعهِ من الإعرَابِ؛ وقيلَ: بلْ فُرِّغَ ما قبلَ «إلاَّ» للعمَلِ فيمَا بعدَ: «إلاَّ».

حَسَبِ ما يقتضيه العَامِلُ الذي قبلَ «إلاَّ». وتكون «إلاَّ» مُلغاةً لا عمل لها. من ذلك قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾.[الأحقاف: ٣٥]. فقوله «ٱلْقَوْمُ» نائب فاعل مرفوع لقوله «يُهْلَكُ».

وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾.[البقرة: ٩٩]. فقوله «ٱلْفَٰسِقُونَ» فاعل. وقوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ﴾.[آل عمران: ١٤٤]. فما بعد «إلاَّ» يُعربُ خبراً للمبتدأ. وقوله: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۚ﴾.[الكهف: ٥٦]. فقوله «مُبَشِّرِينَ» حال من «ٱلْمُرْسَلِينَ». وقوله: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ۚ﴾.[فاطر: ٤٣]. فقوله «بِأَهْلِهِۦ» جار ومجرور و(الهاء) مضافٌ إليه، والشَّواهدُ القرآنيةُ لهذا الحكم كثيرةٌ جِداً.

- وللحالة الثالثة أشار الناظم - رحمه الله تعالى - ومثَّل لها بقوله:

أَوْ كَانَ نَاقِصاً فَأَعْرِبْهُ عَلَى ... حَسَبِ مَا يُوجِبُ فِيهِ العَمَلاَ
كَـ: مَا هَدَى إلاَّ محمَّد، وَمَا ... عَبَدتُّ إلاَّ اللهَ فَاطِرَ السَّمَا
وهَلْ يَلُوذُ العَبْدُ يَوْمَ الحَشْرِ ... إلاَّ بِأَحْمَدَ شَفِيعِ البَرِّ

- قوله: «أو» للتنويع والتقسيم.

وهناكَ حالةٌ أخرى لم يذكرها الناظمُ - رحمه الله تعالى - وهي: ما يسميه النُّحاةُ «الاستثناء المنقطِع» ومعنَاه: أن لا يكونَ المستثنى من المستثنى منه، بل منقطعٌ ومنفصِلٌ عنه، كما في قولك: «جَاءَ القَومُ إلاَّ حِصَاناً»، إذْ إنَّ كلمةَ «حِصَاناً» ليست من المستثنى منه، لكون المستثنى منه من بني آدم، والمستثنى ليس كذلك، وحكمُ هذهِ الحالةِ نصبُ المستثنى دائماً.

- وقوله: «يوجب فيه العملا»، في نسخة: «يوجب فيه عَمَلاَ». والمعنى: أنه يُعطى ما يستحقه على حسب ما يطلبه العامل الذي يوجب العمل فيه، فإنْ طَلَبه فاعلاً رَفعَه على الفاعلية، وإنْ طلبه مفعولاً به نصَبه على المفعولية، وإنْ طلبه مجروراً بحرف جر جُرَّ بحرف الجرِّ، وهكذا.
- وقوله: «ما هدى إلا محمَّد» فـ: «ما» نافية، و«هدى» فعل ماض مبني على الفتح المقدَّر منع من ظهوره التعذُّر، و«إلاَّ» أداة استثناء ملغاة من جهة العمل، دون المعنى، و«محمَّد» فاعل لـ: «هدى»، والتقديرُ: ما هدى أحدٌ إلا محمَّد ﷺ.
- وقوله: «ما عبدتُ إلا الله فاطر السَّما» «ما» حرف نفي، و«عبدت» فعل وفاعل، و«إلاَّ» أداة استثناء ملغاة، و«الله» منصوب على المفعولية، و«فاطرَ» منصوب على البدلية، أو على أنه عطف بيان، وهو مضافٌ و«السَّما» مُضَافٌ إليه.
- وقوله: «وهَلْ يَلُوذُ العَبدُ يومَ الحَشرِ...إلخ». فـ: «هَلْ» استفهام، وهذا دليل على أنَّ الكلام غير موجب، لأنَّه مسبوقٌ باستفهام، «يلوذُ» فعل مضارع، و«العبدُ» فاعل مرفوع، و«يوم» ظرف منصوب، وهو مضاف و«الحشر» مضاف إليه. و«إلاَّ» أداة استثناء، و«بِأَحْمَدَ» جار ومجرور، وهو مستثنى مفرَّغ، و«شفيع» بدل من «أحمد» وهو مضاف و«البرِّ» مضاف إليه. في نسخة: «شفيع البَشَرِ». وهُنا وقفةٌ - وفقَّكَ الله - [1].

---

(١) لأن قوله: «وهَلْ يَلُوذُ العَبْدُ يَوْمَ الحَشْرِ إلاَّ بأحمد...» محتمِلٌ لأمرين:
الأول: أنه قصدَ به الملاذَ والملجَأ يومَ الفزَعِ الأكبرِ، وهذا بلا ريبٍ مجانبٌ للصَّوابِ. إذْ الملاذُ والمفزَعُ والملجَأ يومئذٍ لا يكونُ إلاَّ إلى الله الواحد القهَّار بنص القرآن.

-

ثانياً: حالات الاستثناء بـ: «غير».

اعلم أنَّ «غير» تُعرَبُ إعرابَ المستثنى بـ: «إلاَّ» وعلى التفصيل الذي تقدَّم. فيجِبُ نصبُها على الاستثنَاءِ إذا كان الكلامُ تامّاً موجباً، كما في

الثاني: أنه قصدَ - وهذا هو الظنُّ به رحمه الله - الشَّفَاعةَ العُظمَى التي ادُّخِرَتْ لرسُولِ الأمَّةِ ﷺ يومَ تنقطِعُ العَلائِقُ والأنسَابُ.

أقولُ: وبالتوجيه الثاني اعتذر للناظم - رحمه الله تعالى - جمعٌ من الشرَّاح منهم: شيخُنا العلاَّمة محمَّد سالم ولد عدُّود، وشيخُنا محمَّد عمر حَوِيَّه الجكني، والشيخُ زايد الأذان، والشيخ أحمد الحازميُّ - سدَّدَ الله الجميعَ -.

فقد قال شيخُنا الشيخ محمَّد عمر حَوِيَّه الجكني - حفظه الله - في شرحه: «ظاهرٌ أنه يريدُ بذلك ما جاء في الحديث أن الناسَ يأتون إلى نبينا ﷺ بعد أن يأتوا آدم وغيره، يريدون الشَّفاعةَ لفصلِ القضَاءِ، ومع ذلك فلا ينبغي أن يطلق لفظ العِيَاذِ، ولا اللواذ، ولا الالتجاء إلاَّ مُعلَّقاً بالله سبحانه، لأنَّ الاستعَاذَةَ هي: الالتِجَاءُ والاعتِصَامُ، ويُسَمَّى المستَعَاذُ بهِ مُعَاذاً ومَلْجَأً، فالعَائِذُ بالله قد هرَبَ مما يُؤذِيهِ، أو يهلِكُه إلى رَبِّهِ ومالكِهِ، واعتصمَ واستجَارَ بِهِ والتجَأَ إليه.

قال ابن كثير: «الاستعَاذَةُ هي الالتجَاءُ إلى الله، والالتصَاقِ بجنَابهِ، من شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ؛ والعِيَاذُ يكُونُ لِدَفْعِ الشَّرِّ؛ واللياذُ لطَلَبِ الخيرِ».

وقد أجمعَ العلماءُ على أنه لا يجوزُ الاستعَاذَةُ بغيرِ الله؛ وقد نَصَّ الأئمةُ كأحمد وغيره، على أنه لا يجوزُ الاستعَاذَةُ بمخلُوقٍ، وهذا مما استدلَّ به على أن كلام الله غيرُ مخلُوقٍ، لأنه ثبتَ عن النبيِّ ﷺ أنه استعَاذَ بكلِمَاتِ الله، وأمرَ بذلك، ولهذا نهى العلماءُ عن التعَازيم والتَّعَاويذِ، التي لا يُعرَفُ معنَاهَا، خشيةَ أن يكُونَ فيهَا شِرْكٌ». انتهى توجيهه حفظه الله تعالى وبارك فيه.

وقال الشيخ زايد الأذان: «لعلَّهُ يشيرُ به إلى ما ثبتَ له ﷺ من الانفرَادِ بالشَّفَاعةِ الكُبرى دُونَ سَائرِ الرُّسُلِ، نقُولُ ذلك من بابِ حُسْنِ الظَّنِّ، ولا نُزَكِّي على الله أَحَداً». انتهى كلامه - وفقَّه الله -.

وقال شيخُنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كُوني: «والحزمُ أن يُؤتَى في مثلِ هذَا الموطنِ بما لا احتمَالَ فيه، لِصَرْفِ سِهَام النَّقْدِ». انتهى كلامه - سدَّدَهُ الله -.

قال واضعه - عفا الله عنه -: ومثل هذا التوجيه والاعتذار هو الوَاجِبُ في حال عدَمِ التَّصْرِيحِ؛ وهو الشِّعَارُ لمن يبتغي السَّلامة، ويرجو الخير، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قولك: «قامَ القومُ غيرَ صالح». ويجوزُ البدلُ والنصبُ على الاستثناءِ، إذا كان الكلامُ منفياً تامّاً، كما في: «ما قامَ القومُ غيرُ صالحٍ» بالرَّفع، أو«ما قام القوم غيرَ صالح» بالنَّصب.

وتُعرَبُ على حَسَبِ العَوَاملِ إذا كانَ الكَلامُ نَاقِصاً مَنْفياً، كقولك: «ما قام غيرُ صالح»، و«ما ضربتُ غيرَ صالح»، و«ما مررتُ بغيرِ صالحٍ».

- **قاعدةٌ:** إذا لم تكن «غير» بمعنى «إلاَّ» في الاستثناءِ، أُعرِبَتْ على حَسَبِ مَوقعِهَا في الجملةِ(١).

ثالثاً: حالاتُ الاستثناءِ بـ: «سِوَى» و«سُوَى» و«سَوَاء»:

- اعلم أن «سِوَى» وأختيها يلزمن النَّصبَ على الظَّرفيَّةِ. وهُنَّ مثل «غير» معنىً وإعراباً.
- **مثالُهُ:** قولك: «قام القومُ سواءَ زيدٍ، وسِوَى عَمْرٍو»، و«ما قامَ سَواءُ زيدٍ، وسِوَى عَمْرٍو». وأشار الناظم - رحمه الله تعالى - لهذه الحالة بقوله:

وحُكْمُ مَا اسْتَثْنَتْهُ غَيرُ، وسِوَى ... سُوىً، سَوَاءٌ، أنْ يُجَرَّ لاَ سِوَى

- قوله: «لا سِوَى» أي: مجرورٌ بالإضَافةِ لا غيرُ، فلا يجوزُ فيهِ غير الجرِّ،

---

(١) فمن ذلك، وقوعها خبراً، كما في قوله تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴿١٨﴾﴾.[الزخرف: ١٨]. ووقوعها مفعولاً به، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]. ووقوعها مجْرُورةً بالحرْفِ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٧﴾﴾.[آل عمران: ٣٧]. إلى غير ذلك من الشَّوَاهِدِ القرآنيَّةِ.

قال واضعه - عفا الله عنه -: وذكرُ هذه القَاعدَةِ، والتمثيل لها من باب رفع الالتبَاسِ بـ: «غير» الاستثنائية.

لأنه باقٍ على حالة واحدة.

رابعاً: حالاتُ الاستثناء بـ: «خلا» و«وعدا» و«حاشا»:

يجوزُ في إعرابها وجهانِ:

الوجه الأول: جَوَازُ نصبِها على أنها أفعَالٌ ماضيةٌ، فاعِلُها ضميرٌ مستترٌ وُجُوباً، يعُودُ على البعضِ المبهَمِ المفهُومِ من الكُلِّ السَّابقِ، وهو المستثنى منهُ، ومفعُولها المستثنى.

الوجه الثاني: جَوَازُ جَرِّهَا على أنها حُرُوفُ جَرٍّ. بِشَرطِ عَدَمِ دُخُولِ «ما» المصدريَّةِ عليها، وإلاَّ تعيَّنَ نصبها.

- **أمثلة:** تقول: «قامَ القومُ خَلاَ جَعفراً» بنصب «جعفر»، على أن «خَلاَ» فعلٌ مَاضٍ، فاعلُه ضميرٌ مستترٌ فيهِ وجُوباً؛ مفعولُه «جعفراً» أي: خَلاَ بعضُهُم جعفراً؛ وكذلك: «قامَ القومُ خَلاَ جَعفرٍ» بجرِّ المستثنى وهو: «جعفرٍ» على أن «خَلاَ» حرفُ جَرٍّ.

و«قامَ القومُ عَدَا جعفراً» بنصب «جعفراً» على أن «عَدَا» فعلٌ ماضٍ، فاعلُه ضميرٌ مستترٌ فيهِ وجُوباً؛ ومفعولُه «جعفراً» أي: عَدَا بعضُهم جَعفراً. كذلك الشأن في نحو قولك: «قامَ القومُ حَاشَا جعفراً» أو «جعفرٍ».

- **أقولُ:** وإلى هذين الوجهين أشارَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله:

وانصِبْ أو اجرُرْ مَا بـ: حَاشَ، وَعَدَا	**خَـلاَ، قَـدْ استَثْنَيْتَـهُ مُعتَقِـدَا**
فِي حَالَـةِ النَّـصْبِ بهـا الفِعْلِيَّـهْ	**وحَالَـةِ الجَـرِّ بهـا الحَرْفِيَّـهْ**
تَقُولُ: قَـامَ القَـوْمُ حَاشَـا جَعْفَـرَا	**أو جَعْفَـرٍ فَقِـسْ لِكَيْـمَا تَظْفَـرَا**

- قوله: «معتقداً في حالةِ النَّصب....» أي: جازَ في المستثنى بـ: «حَاشَ» و«عَدَا» و«خَلاَ» النَّصبُ حالَ كَونِكَ مُعْتَقِداً أنها أفعالٌ ماضيةٌ، وجَازَ

لك الجرُّ بها حَالَ كَوْنِكَ مُعْتَقِداً أنها حُرُوفُ جَرٍّ.

- قوله: «**فَقِسْ لكيما تظفَرا**» أي: فَقِسْ على ما ذُكر ما مضى من حَالاتٍ إعرابيَّةٍ، حتى تفوزَ وتظفَرَ بالقَاعدةِ النَّحْويَّةِ، والألف في «**تظفرا**» للإطلاق. والله أعلم.
- قوله: «**وانصِبْ أو اجرُرْ**» في نسخة: «**وانصب وجُرَّ**».
- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أنَّ «**الاستثناء**» من جملة المنصُوبَاتِ(١)، وأنَّ أدواتِه ثمانية: «**إلاَّ**»، و«**غير**»، و«**سِوى**»، و«**سُوى**»، و«**سوا**»، و«**خلا**»، و«**عدا**»، و«**حاش**». ولهذه الأدواتِ حَالاتٌ إعرابيَّةٌ من جهةِ حَالِ الجملَةِ، والله أعلم.

---

(١) وهذا ليس على إطلاقه، بل في بعض أحواله.

باب «لا» النافية للجنس

انـصِبْ بِـ: «لاَ» مُنكَّـراً مُتَّـصِلاَ ... مِـنْ غَـيرِ تَنْـوِيْنٍ إذَا أَفْـرَدْتَّ «لاَ»
تَقُـولُ: لاَ إِيْـمَانَ لِلْمُرْتَـاب ... ومِثْلُـهُ: لاَ رَيْـبَ في الكِتَـاب
ويَجِـبُ التَّكْـرَارُ والإِهْمَـالُ ... لهـا إذَا مَـا وَقَـعَ انْفِـصَالُ
تَقُـولُ في المِثَـالِ: لاَ في بَكْـرِ ... شُـحٌّ، ولاَ بُخْـلٌ إذَا مَـا اسْتُقْرِي
وجَـازَ إنْ تَكَـرَّرَتْ مُتَّـصِلَهْ ... إعْمَالُهَـا، وأَنْ تَكُـونَ مُهْمَلَـهْ
تَقُـولُ: لاَ ضِـدَّ لِرَبِّنَـا وَلاَ ... نِـدَّ، ومَـنْ يَـأْتِ بِرَفْـعٍ فَـاقْبَلاَ

الشرح:

سيشرَعُ الناظم - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم الثامن من منصُوبَاتِ الأسماء وهي: «لا» النافية للجنس.

- حكمها: «لا» النافية للجنس حرفٌ نَاسِخٌ، شبيهٌ بـ:«إنَّ» لذلك عملت عملها، فتنصبُ النَّكِرَاتِ وجُوباً - لفظاً أو محلاً - بغير تنوينٍ، ويكونُ اسمها نكِرةً مَنصُوباً - لفظاً أو محلاً(١) -.
- وإلى حكمها أشارَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله: «انصِبْ بِـ: «لاَ» مُنكَّراً مُتَّصِلاَ، من غَيرِ تنوينٍ»(٢).

---

(١) لكن تارةً يكون اسمها مبنياً على الفتح في محلِّ نَصْبٍ؛ وتارة يكون معرباً منصوباً.

(٢) قال واضعه - عفا الله عنه -: مما استدرك على الناظم - رحمه الله تعالى - قوله: «انصِبْ» والأنسب لو قال: «افتح». توجيهه ما ذكره شيخُ شيوخِنا العلامةُ الحاج السَّالك بن فحف الجكني بقوله: «اعلم أن التعبير بالنصب من الناظم هنا الأولى عدمُه؛ لأنَّ النحويين ذكروا أن

- قوله: «انصب بلا» خرجت بذلك لا الناهية ولا الزائدة.
- قوله: «منكراً متصلاً» هذان القيدان شرطان لعملها - كما سيأتي -.
- قوله: «من غير تنوين» من باب التغليب، لأنَّ هذا يَصحُّ في النكرةِ المفردَةِ، والنكرةِ المضَافةِ، أمَّا النكرةُ المشبَّهةُ بالمضَافِ فلا، لوُجُوبِ إثبَاتِ التَّنوينِ.
- **مثالها:** قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. وقوله: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾ [هود: ٤٣]. وقوله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَۚ﴾ [النحل: ٢٣][1].
- **شروط عملها:** وضعَ النُّحاةُ لإعمالها شُرُوطاً من أهمها[2]:

الشرط الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين: فإن وقع ما بعدها معرفةً أهملت، ووجبَ تكرارُها، من ذلك قوله تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾.[يس: ٤٠].

= اسمها في هذا الموضع المذكور يسمَّى مفتوحاً لا منصوباً، والفرقُ بين النصب والفتح أنَّ النصبَ يقالُ لحركة الإعراب، والفتحَ يُقَالُ لحركة البناءِ، واسمها في هذه الحالة مفتوحٌ فتحة بنَاءٍ على الأصح». انتهى كلامه - أطال الله عمره على طاعته -.

وقد ردَّ على التوجيه الشيخُ حسن بن محمَّد الحفظيُّ - حفظه الله تعالى - بقوله: «الَّذِي أرَاهُ أن تعبيرَ النَّاظم أولى، لأنَّ «لا» تعمل عمل «إنَّ» و«إنَّ» لا يُبنَى اسمها، ولا يُبنَى اسمُ «لا» إلاَّ إذا كانَ مُفرداً، أمَّا إذا كانَ مُضَافاً أو شَبيهاً بالمضافِ فهو معربٌ منصُوبٌ، والله أعلم».

(١) لم يقع خبر «لا» النافية للجنس اسماً صريحاً في القرآن، وإنما جاء جاراً ومجروراً - وهو الغالب - أو ظرفاً. والأكثر في اسمها أن يقع مصدراً، أو اسم فاعل. انظر: كتاب «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٢/ ٤٤٤) و(٢/ ٤٤٩).

(٢) اكتفى الناظم - رحمه الله تعالى - بذكر ثلاثة منها.

- ومثَّل الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا الشرط بقوله: «**لا إيمان للمرتاب**» فـ: «**لا**» نافيةٌ للجنس، و«**إيمان**» اسمها مبني على الفتح، وهو منصوب بها محلاً، لأنه نكرةٌ مفردَةٌ، و«**للمُرْتَابِ**» جار ومجرور، متعلِّق بمحذوف خبر «**لا**». و«**المرتاب**» هنا: الشَّاكُّ.
- وقوله أيضاً: «**لا ريب في الكتاب**» فـ: «**لا**» نافيةٌ للجنس، و«**ريبَ**» اسمها مبني على الفتح، وهو منصوب بها محلاً، لأنه نكرةٌ مفردَةٌ، و«**في الكتاب**» جار ومجرور في محل رفع على أنه خبرها. و«**الرَّيب**»: الشَّكُّ.
- وأشار - رحمه الله تعالى - للشرطِ الأوَّل بقوله: «**انصب بـ: لا منكراً**».

الشرط الثاني: ألاَّ يفصل بينها وبين اسمها بفاصلٍ: فإن فُصِلَ أُهمِلت، ووَجَبَ تكرارُها أيضاً، من ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾. [الصافات: ٤٧].

- ومثَّل الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**لا في بَكرٍ شُحٌّ ولا بخلٌ إذا ما استُقْرِى**» فـ: «**لا**» نافية لا عمل لها، و«**في بَكْرٍ**» جار ومجرور، وهو خبرٌ مقدَّمٌ، و«**شُحٌّ**» مبتدأ مؤخر، والواو عاطفةٌ، و«**لا**» الثانية زائدةٌ، و«**بخلٌ**» معطوفٌ على «**شح**» (١)، و«**إذا**» ظرفٌ سَاكِنٌ، و«**ما**» زائدةٌ، و«**استُقري**» ماضٍ مبني للمجهُول.

والمراد بقوله: «**استُقري**» من القِرَى وهي: الضِّيَافَةُ. والمعنى: أنه إذا

(١) ويجوز أن يكون خبر «بخلٌ» محذوفاً - نظير المذكور - أي: ولا بخلٌ في عمرٍو، ويجوز في «لا» الثانية وجه آخر، وهو: أن تكون عاملةً عمل «ليس» فيكون «بخلٌ» اسمها والخبرُ محذوفاً. والله أعلم.

طُلبتَ من بكرٍ الضِّيافةُ فلا بخلٌ حينئذٍ ولا شُحٌّ يصدرُ منه.

- وأشار - رحمه الله تعالى - للشَّرط الثاني بقوله:

وَيَجِبُ التَّكْرَارُ والإِهْمَالُ ... لَهَا إِذَا مَا وَقَعَ انْفِصَالُ
تَقُولُ فِي المِثَالِ: لاَ فِي بَكْرِ ... شُحٌّ، ولاَ بُخْلٌ إِذَا مَا اسْتُقْرِي

الشرط الثالث: إذا تكرَّرَت لم يجب إعمالها، بل يجوزُ الإعمالُ - إذا استوفَت بقيةَ الشُّروطِ -، كما يجوزُ الإهمالُ.

- قوله: «لا ضِدَّ لربنَا ولا نِدَّ». فعلى الإعمال تكون: «لا» لنفي الجنس، و«ضِدَّ» اسمها مبني على الفتح اسمها في محل نصبٍ، و«لربنا» جار ومجرور، متعلِّق بمحذوف خبر لا، وخبر «لا» الثانية محذوفٌ - نظير المذكور - أي: «لا نِدَّ لربِّنا».

وعلى الإهمال تقول: «لا ضدٌّ لربنا ولا ندٌّ» برفع «ضِدٌّ» و«نِدٌّ». أما رفعُ «ضِدٌّ» فعلى أن «لا» نافيةٌ لا عملَ لها، و«ضدٌّ» مبتدأ، و«لربنا» خبره. وأما رفعُ «نِدٌّ» فعلى أن «لا» نافيةٌ لا عملَ لها كذلك. و«نِدٌّ» معطوفٌ على «ضِدٌّ»(١).

- وإلى هذا الشرط أشار - رحمه الله تعالى - بقوله:

وجَازَ إنْ تَكَرَّرَتْ مُتَّصِلَهْ ... إِعْمَالُهَا، وأَنْ تَكُونَ مُهْمَلَهْ
تَقُولُ: لاَ ضِدَّ لِرَبِّنَا وَلاَ ... نِدَّ، ومَنْ يَأْتِ بِرَفْعٍ فَاقْبَلاَ

- قوله: «ومَنْ يَأْتِ بِرَفْعٍ فَاقْبَلاَ». عنى بها الصُّورةَ الثَّانيةَ، وهي: الإهمالُ.

---

(١) ويجوز أن يجعل «ندٌّ» مبتدأ، ويقدَّر له خبر - نظير المذكور - أي: «لا نِدٌّ لربِّنا»، وعلى هذا فالمعطوفُ جملةُ «لا نِدٌّ لربِّنا»، والمعطوفُ عليه جملةُ «لا ضِدٌّ لربِّنا».

الشرط الرابع: أن تكون نصّاً في نفي الجنس. وهي التي يطلق عليها «**لا**» التبرئة [١].

الشرط الخامس: ألا يتّصِلَ بها حرفُ جرٍّ: فإن دَخَلَ عليها حرفُ جرٍّ، لم تعمَلْ، بل يجرُّ الحَرفُ مدخُولَهَا، فتقولُ: «**جِئْتُ بِلاَ زَادٍ**»، و«**تَكَلَّمْتُ بِلاَ عِلْمٍ**».

وقد ذكر هذه الشُّروطَ وزَادَ عليها **العلامةُ يحظيه ولد عبد الودُود الشنقيطيُّ** – رحمه الله تعالى – بقوله:

«**لا**» سَبْعَةٌ شُرُوطُهَا تُجَرْ ... ونُكِّرَ الاسْمُ، ونُكِّرَ الخَبَرْ

وانْفِ بِهَا، والنَّفْيُ للجِنْسِ، وُصِلْ ... بِهَا اسْمُهَا، ونَفْيُهَا نَصّاً جُعِلْ

- **فرعٌ**: إذا دخلت «همزة» الاستفهام على «**لا**» النافية للجنس بقي عملُها، وسائرُ أحكَامِها كما كان لأصلها [٢] أي: قبل الدخول.

  فإعرابك: «لا رَجُلَ قائمٌ» كإعرابك: «ألا رَجُلَ قائمٌ».

- **تنبيهٌ**: يجوزُ أن يُحذَفَ خبرُها بِشَرطِ أن يَدُلَّ دَلِيلٌ على حذفِهِ [٣]. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]. أي: فلا فوت لهم. وقوله: ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]. أي: لا ضير

(١) انظر: «مغني اللبيب» (١/ ٣٩٣).

(٢) هناك فرقٌ مفيدٌ، وتفصيلٌ نافعٌ في هذا الفرع – نظراً لما يُقصدُ من الاستفهام – راجعه في كتب النَّحو.

(٣) فإن لم يدل دليلٌ لم يجزْ حذفُه اتفاقاً. أمّا الطائيون فقد أوجبوا حذف خبرها مُطلقاً. انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ١٠٥).

علينا. وقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ ۝١١﴾ [القيامة: ١١]. أي: لا وزر عليهم.

- **أقولُ**: ولا فرقَ بينَ أن يكُونَ الخبرُ ظَرْفاً، أو جَاراً ومجرُوراً، أو غيرهما.
- **مسألةٌ**: إذا اتصل بـ: «لا» خبرٌ، أو نعتٌ، أو حالٌ، وجبَ تكرارها.

فاتصال الخبر: كما في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ۝٤٧﴾ [الصافات: ٤٧].

والنعت: كما في قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥].

والحال: كما في قوله: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [النساء: ١٤٣].

- **فائدةٌ: في الفرق بين «لا» و«ما» النافيتين**: اعلم - نفعني الله وإيَّاك - أنَّ «لا» النافية للجنس لا تدخُلُ إلاَّ على النَّكرةِ - كما هو مبيَّنٌ في الشرط الأول من شروط عملِها - بخلاف «ما» النافية فإنها تدخل على المعرفة والنكرة.
- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «لا» النافية للجنس من جملة المنصُوبَاتِ، وأنها تعمَلُ عمَلَ «إنَّ»، ولِعَمَلِهَا شُرُوطٌ، وبينَهَا وبينَ «ما» النافية فُرُوقٌ، والله أعلم.

باب المنادى

إنَّ الْـمُنَادَى في الكَلامِ يَاتِي   خَمْسَةَ أَنْوَاعٍ لَدَى النُّحَاةِ
الْـمُفْرَدُ العَلَمُ، ثم النَّكِرَهْ   أَعْنِي بها: المَقْصُودَةَ المُشْتَهِرَهْ
ثُمَّتَ ضِدُّ هَذِهِ فَانْتَبِهِ   ثم المُضَافَ، والمُشَبَّهُ بِهِ
فَالأَوَّلانِ ابْنِهِمَا بالضَّمِّ   أَوْ مَا يَنُوبُ عَنْهُ يَا ذَا الفَهْمِ
تَقُولُ: يَا شَيْخُ، ويَا زُهَيْرُ   والبَاقِيَ انْصِبَنَّهُ لاَ غَيْرُ

الشرح:

هذا شُرُوعٌ في ذكر القسم التاسع من منصُوبَاتِ الأسماء [1] وهو: «المنادى».

تعريفه لغةً: الدُّعَاءُ [2]. أو الطَّلَبُ مُطْلَقاً، بحرفٍ أو بغيرِهِ.

اصطلاحاً: طَلَبُ الإقْبَالِ، أو الإجَابَةِ، أو الانْتِبَاهِ من المخَاطَبِ، بِوَاسِطَةِ إحْدَى أَدَوَاتِ النِّدَاءِ - الملفُوظَةِ أو المقَدَّرَةِ -. أو هو: الاسْمُ الَّذِي

---

(١) المنادى «مفعولٌ به» في المعنى، لذلك يكونُ في محلِّ نصبٍ على المفعُوليَّة. واختلفوا في الناصب له على ما ذكره العلامة يحظيه بن عبد الودود بن أوبك الجكني الشنقيطي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٥٨هـ، بقوله:

نَصْبُ الْـمُنَادَى بِأُنَادِي أُضْمِرَا   حَتماً على القَولِ الَّذِيِّ اشتُهِرَا
وقِيلَ بَلْ بالأدَوَاتِ اسْمَا   للفعلِ، وذَا للفَارِسِيِّ يُنْمَى
وقِيلَ بَلْ بِهِنَّ احْرُفاً نُصِبْ   وذَا المَقَال للمبرِّدِ نُسِبْ

(٢) لذلك فإنَّك تجد في عِبَارَةِ بعضِ المتقدِّمِينَ إطلاَقَ لفظ: «الدُّعَاءِ»، ويقصِدُونَ به: «النِّدَاءَ».

يَدخُلُ عليه «يا»، أو إِحْدَى أخَوَاتها.

- **حروف النِّداء**: «الهمزة»، و«يا»، و«أيْ»، و«آ»، و«هَيَا».
- **أنواعه**: المنادى خمسة أنواع، بدليل الاستقرَاءِ، وعلى هذه القِسْمَةِ جمْهُورُ النَّحويِينَ.

النوع الأول: المفرد العلم: وهو ما كان معرَّفاً بالعلميَّة قبل النِّداء، مفرداً غير مضاف، ولا شبيه بالمضاف.

- **حكمه**: مبنيٌّ على الضَّمِّ، أو ما ينُوبُ عنه في محلِّ نصبٍ. سواء كان النِّدَاءُ تَشْرِيفاً للمُنَادَى، كما في قوله: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ (١٠٤) قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾ [الصافات: ١٠٤ - ١٠٥]. وقوله: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ﴾ [البقرة: ٣٣].

أو تحقيراً لهُ، كما في قوله سبحانه: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ (٣٢)﴾ [الحجر: ٣٢].

- ومثل الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا النوع بقوله: «يا زهيرُ». فـ: «يا» حرف نداء و«زهيرُ» مُنَادَى مفرَدٌ عَلَمٌ مَضمُومٌ في محلِّ نَصبٍ. وناصبهُ فعلٌ مضمرٌ نابت «يا» منابَه، فأصلُه: أدعُو زهيراً، فحُذفَ «أدعُو»، ونابت «يا» منابَهُ؛ فاضبطه - رعاكَ الله -.
- **تنبيهٌ**: أما الأُنثى فَنِدَاؤُها كنِدَاءِ المذكَّرِ، قال الله تعالى: ﴿قَالَ يَٰمَرۡيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ﴾ [آل عمران: ٣٧]. وقول عنترة:

يا عَبْلُ أَينَ مِنَ الْمَنِيَّةِ مَهْرَبِي ... إذ كَانَ رَبِّي في السَّمَاءِ قَضَاهَا

النوع الثاني: النكرةُ المقصُودَةُ: وهي ما كان مُفْرَداً قد عَرَضَ فيهِ

التعريفُ بسَبَبِ القَصْدِ والإقْبَالِ عليهِ(١).

- **حكمها**: مبنيَّةٌ على الضَّمِّ، أو ما ينوبُ عنهُ. قال الله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾ [هود: ٤٤]. وقوله: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩]. وقوله: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَ﴾ [سبأ: ١٠].
- ومثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**يا شيخُ**». فـ: «**يا**» حرفُ نِداءٍ، و«**شيخُ**» منادى نكرةٌ مقصُودةٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نَصب.
- **أقولُ**: والناظمُ - رحمه الله تعالى - يشيرُ بهذا المثالِ، إلى بَيْتِ الأُقَيشِرِ الأَسَدِيِّ إذ يقُولُ(٢):

تَقُولُ: يَا شَيْخُ أمَا تَسْتَحِي ... مِنْ شُرْبِكَ الرَّاحَ عَلَى الْمَكْبِرِ

- وقوله في النظم: «**أعني بها...**» إنما أتى بالعناية من باب الاحتراز لدفع ما يمكن حصوله من التوهم. لأنَّ النكرة محتملة للنوعين، وهو قد أطلق اللفظ العام وأراد به الخاص.
- و«**المَقْصُودَةَ**» أي: النكرة المقصودة، و«**المُشْتَهِرَهْ**» أي: عند أهل النَّحْوِ

---

(١) قال شيخُنا الشيخُ عبد الرحمن بن عوف كوني مُعَلِّقاً: «فإذا كانت هذه النكرة المقصودة موصوفةً، فإن العربَ تؤثر نصْبَها فيقولون: «يا رجلاً كريماً أقْبِلْ» وهو ما أشار إليه ابنُ مَالكٍ في «التسهيل» (١٨٠): «ويجوزُ نَصْبُ ما وُصِفَ من مُعَرَّفٍ بقَصْدٍ وإقْبَالٍ». اهـ. ومنه: «يا عظيماً يُرجَى لكلِّ عظيم» وقول غيلان ذي الرُّمة:

أداراً بِحُزْوَى هِجْتِ للعينِ عبْرةً ... فَمَاءُ الهوَى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ»

انتهى تعليقه - وفَّقه الله تعالى -.

(٢) أفاده شيخُنا - حفظه الله تعالى -.

في «باب المنادى»، لأنهم لا يقسمونها إلى مقصودة وغير مقصودة إلا في هذا المقام.

النوع الثالث: النكرة غيرُ المقصُودة: وهي ما يُقصدُ ويُرادُ بها وَاحِدٌ غير مُعَيَّنٍ.

قولنا: «**غيرُ المقصُودة**» أي: ليستْ مقصُودَةً بِالذَّاتِ، وإنما المقصُودُ وَاحِدٌ من أفرَادِهَا.

- **حكمها**: منصوبةٌ بالفتحة. من ذلك قول عبدِ يغُوثَ بن وَقاصٍ الحَارِثيِّ:

أَيـا رَاكِبـاً إِمَّـا عَرضَـتَ فَـبَلِّغَنْ ... نَـدَامَايَ مِـنْ نجـرَانَ أن لاَ تَلاَقِيَـا

فالشَّاهد فيه: «أيا رَاكِباً» حيثُ نصبَ «رَاكِباً»، لكونه نكرةً غير مقصُودَةٍ، ولأنه لم يخصِّص رَاكِباً بعيْنِهِ.

- وفي قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «**ثُمَّتَ ضِدُّ هذه....**». ثمتَ أصلُها: «**ثم**» العاطفة، دخلَت عليها «**التاء**» لتأنيث لفظها. وقيل: إنَّ «**التاء**» إذا أُلحقتَ بها خصَّصتَها لعَطْفِ الجملِ (١).
- و«**ضد هذه**» أي: النكرة غير المقصودة. و«**هذه**» اسم إشارة يعود إلى النكرة المقصودة. و«**فَانْتَبِهِ**» طلب منك الانتباه لغرضٍ وهو: أنَّ تمييز النكرة غير المقصودة عن غيرها، يتطلَّب منكَ نَوْعَ فِكْرٍ، وإِعْمَالَ ذِهْنٍ.

النوع الرابع: المضاف.

---

(١) كما أشار إلى ذلك العلامة سيدي بن محمَّد امبارك الشنقيطي - رحمه الله تعالى -:

«ثُمَّـتَ» تختصُّ بعَطْـفِ الْـجُمَلِ ... حَاشِـيَةُ الأمـيرِ فِيهَـا ذَا جَـلِي

- حكمه: منصوبٌ بالفتحة. فمثال نداء المذكَّر، قوله تبارك وتعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ٣٩﴾ [يوسف: ٣٩]، وقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ﴾ [الأعراف: ٢٦].

ومثال نداء الأنثى، قوله تعالى: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا ٢٨﴾ [مريم: ٢٨].

النوع الخامس: المشبَّه بالمضَافِ: وهو كُلُّ اسْمٍ اتصلَ بهِ شَيءٌ من تمامِ مَعناهُ. ويُعبَّر عنهُ بـ: «المنادَى الموصُولُ بما بعدَه».

- حكمه: منصوبٌ بالفتحة. كما في قوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾.[يس: ٣٠]. ونحو: «يا رفيقاً بالعباد».

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

فَالأَوَّلاَنِ ابْنِهِمَا بِالضَّمِّ ... أَوْ مَا يَنُوبُ عَنْهُ، يَا ذَا الفَهْمِ

جاء في «المقدِّمة» ما لفظهُ: «فأمَّا المفردُ العَلَمُ، والنَّكِرةُ المقصُودةُ: فَيُبنَيانِ على الضَّمِّ، من غيرِ تَنوينٍ....»[1].

فتلاحظ أن عبارة الناظم - رحمه الله تعالى -: «ابْنِهِمَا بِالضَّمِّ أو ما ينوبُ عنهُ» أدقُّ وأوعَبُ من قولِ ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى -. وأنه قيدٌ معتبرٌ، لأنَّ «المفرد العلَم»، و«النكرة المقصودة»، إذا كانا مثنيين، أو

(١) قد أنكر العلماءُ على ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - هذه العبارة، لأنَّ كلمةَ: «من غير تنوينٍ»، تُغني عنها كلمةُ «يبنيان»، ولأنَّ البِنَاءَ لا يدخلهُ التنوينُ، كما هو مقرَّرٌ في القواعد - فاضبطه -.

مجموعين، جمع مذكَّر سالماً؛ لا يُبنيَانِ على الضَّمِّ، بل إنْ كانَا مثنَّيَيْن، بُنيَا على الألف، كما في قولك: «يا زيدَانِ»، و«يا رجُلانِ»، وإن كانا جمع مذكَّر سالماً، بُنيَا على الوَاوِ، كما في قولك: «يا زيدُونَ»، و«يا مُسلمُونَ».

- وقوله: «والبَاقِيَ» المقصود به: «**النكرة غير مقصودة**»، و«**المضاف**»، و«**المشبَّه بالمضاف**». «**انْصِبْنَهُ**» أي: اجعل له النصب حكماً. و«**لاَ غَيرُ**» أي: ليس غير النصب.
- قوله: «**يَا ذَا الفَهْم**» فـ: «**يا**» حرف نداء، و«**ذا**» منادى منصوب بالألف لأنه من الأَسماء السِّتة، وهو مُضافٌ، و«**الفهم**» مُضافٌ إليه. و«**الفهم**» معناه: إدراك معاني الكلام.
- **أقول**: إنما لَفَتَ انتبَاهَك بمثل هذه العبارة: لأن هذه المسائلَ تحتاجُ إلى دقَّة في الفهم، وزيادةٍ في التركيز والضبط.
- **فرعٌ**: إذا أردتَ أن تَنادِي من فيه: «**ألـ**». فينبغي عليك أن تأتي قبله بلفظ: «أيها»، أو«هـذا» بالنسبة للمذكَّر، ومنه قوله تبارك وتعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا رَزَقْنَـٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]. وقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١﴾ [المدثر: ١]. أو«أيتها»، أو«هـذه» بالنسبة للمؤنث، كما في قوله: ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَـٰرِقُونَ ۝٧٠﴾ [يوسف: ٧٠]. وقوله: ﴿يَـٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝٢٧﴾ [الفجر: ٢٧]. فيبنيان على الضمِّ.
- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**المنادى**» من جملة المنصُوبَاتِ، وله حُرُوفٌ تستعمَلُ في النِّدَاءِ، وأنواعهُ خمسةٌ: «**المفرد العلَم**»، و«**النكرةُ المقصُودةُ**» و«**النكرةُ غيرُ المقصُودة**»، و«**المضافُ**»، و«**المشبَّهُ بالمضافِ**»؛

فالنوعُ الأول والثاني، يُبنيَانِ على الضَّمِّ أو ما ينوبُ عنه؛ والأنواع الثلاثة الباقية معربة منصوبة، والله أعلم.

باب المفعول لأجله

وهْـوَ الَّـذِي جَـاءَ بَيَانـاً لِـسَبَبْ كَيْنُونَـةِ العَامِـلِ فِيْـهِ وانْتَـصَبْ
كَقُمْـتُ إِجْـلالاً لِهَـذَا الْـحَبْرِ وزُرْتُ أحمَـدَ ابْتِغَـاءَ الأَجْـرِ

الشرح:

شرع - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم العاشر من منصُوبَاتِ الأسماء، وهو: «**المفعول لأجله**» (١)، وهو أحدُ المفعُولاَتِ الخمسَةِ.

- **تعريفه**: هو الاسمُ الَّذِي يُذكَرُ بَيَاناً لِسَبَبِ وُقُوعِ الفعلِ من فَاعِلِهِ.
  وقيل: «هو المصدَرُ القلبِيُّ، المعلِّلُ لحدَثٍ شَارَكَهُ في الزَّمَانِ، والفَاعِلِ، ولو تقدِيراً» (٢).

قولنا: «يُذكَرُ بَيَاناً لِسَببِ وُقُوعِ الفعلِ» بمعنى أن يكون علةً وغرضاً للإقدام على الفعل، لذلك صلح في جواب: «لِمَهْ».

- **حكمه**: النَّصبُ، كما أشار إليه - رحمه الله تعالى - بقوله: «**وانْتَصَبْ**».
  وفي نسخة: «**ونصبُه وجبْ**».

---

(١) ويُسمَّى: «المفعول من أجله»، و«المفعول له».

قولنا: «المفعول لأجله». الأجلُ في الأصل: من قولك: «أجل شرّاً» إذا جَنَاهُ، استُعمِلَ في تعاليلِ الجنَايَاتِ، كقولهم: من جَرَّاكَ فعلتُهُ، أي: من أنْ جَرَرْتَه. أي: جنيته، ثم اتَّسَعَ فيه فاستُعمِلَ في كُلِّ تعليلٍ.

انظر: «إصلاح المنطق» لابن السِّكِّيت (٩)، و«القاموس» للفيرُوز آبادي (٨٦٤).

(٢) والتعريفُ الثاني تعريفٌ شَامِلٌ لجمعه شروطه الخمسة، التي ستأتيك قريباً - إن شاء الله -.

أقولُ: والنَّاصِبُ له: الفعلُ، أو شبهُه.

مثالُ: قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ﴾ [النساء: ٣٠].

- **شروطه**: لابُدَّ في الاسمِ الَّذي يقَعُ مفعُولاً لأجلِهِ، أن تجتمِعَ فيهُ شُرُوطٌ خمسةٌ[1]:

١. أن يكُونَ مَصْدراً.
٢. أن يكُونَ المصدَرُ قَلْبياً. خرجَت بذلكَ أعمَالُ الجوَارِحِ، كـ: اليَدِ واللِّسَانِ، ونحوهما.
٣. أن يكُون عِلَّةً لما قبلَهُ. أي: مُفِيْداً للتَّعلِيلِ.
٤. أن يتَّحِدَ أو يَشْتَرِكَ مع العَامِلِ - المعلَّلِ به - في الوَقْتِ.
٥. أن يَشْتَرِكَ مع العَاملِ في الفَاعلِ.

فكُلُّ اسم استوفَى هذه الشُّروطَ الخمسَةَ، جَازَ فيهِ أمرَانِ:

الأول: النَّصبُ أصَالةً.

الثاني: الجرُّ بحرفٍ من حُرُوفِ الجرِّ الدَّالَةِ على التَّعلِيلِ كـ: «اللاَّمِ».

أقولُ: وقد اجتمعَتْ هذه الشُّرُوطُ في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [البقرة: ١٩]. فقوله: «حَذَرَ» مصدرٌ بيَّنَ علَّةَ جعلِهم أصابعَهُم في آذانهم، ووقتَه، ووقتَ «يجعلون»

---

(١) فإن دَلَّت الكلمةُ على التَّعليلِ، وفقدَت شَرطاً، أو اختلَّ فيها أكثر الشُّرُوطِ الأربعَةِ، فلا تُفيدُ حِينَئذٍ أن تكُونَ مفعُولاً لأجله. ويجِبُ جَرُّهُ حِينئذٍ بحرفِ الجرِّ. كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴿١٠﴾ ﴾ [الرحمن: ١٠] لفقدِ المصدَرِيَّةِ.

واحدٌ، وفاعلُهما واحِدٌ، وهو الضَّميرُ البَارِزُ في الأوَّلِ، المستترُ في الثاني، وهو فيهما يعُودُ للمنافقين.

- كما اجتمعَت في المثالين اللَّذين ذكرهما الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**قُمتُ إِجْلاَلاً لهذا الْحَبرِ**» و«**زُرتُ أحمدَ ابْتِغَاءَ الأجْرِ**» وفي نسخة: «**ابتغاء البِرِّ**»(١).

فـ: «**قام**» فعل ماض، و«**التاء**» فاعل، و«**إجلالاً**» مفعول لأجله منصُوبٌ، وهو مصدرٌ مُبَيِّنٌ لِسَبَبِ القِيَامِ، و«**اللام**» جارَّة، و«**الهاء**» للتنبيه، و«**ذا**» إشارة ساكن في محل جرٍّ، و«**الحَبرِ**» بدلٌ من «**ذا**» أو عطفُ بيانٍ عليه.

و«**الحبر**» يجوزُ فتحُ حاءِهِ وكسرُهَا، وهو العالم(٢).

و«**زرت**» فعل وفاعل، و«**أحمد**» مفعول به منصوبٌ، و«**ابتغاء**» مفعول لأجله منصوب، ذُكر علة وسببًا للزيارة، وهو مضافٌ و«**الأجرِ**» مضاف إليه. وقصده بـ: «**أحمد**» النبيّ ﷺ كما أشارَ إليه بعضُ الشرَّاحِ.

- **تنبيهٌ**: يُؤخذُ من أمثلةِ الناظم - رحمه الله تعالى - ويُفهمُ منهَا، أنَّه لا فَرْقَ بين الفعلِ المتعَدِّي، والفعلِ اللاَّزِمِ، وبين المصدَرِ المضَافِ، وغيره.

---

(١) وقد أوضحَ الشيخُ محمَّد باي بالعالم في منظومته «اللؤلؤ المنظوم» بقوله:

الاسْـمُ إنْ جَـاءَ بَيَانـاً لِسَبَبْ ... وُقُـوعِ فِعْـلٍ أو لِعلَّـةٍ نُسَبْ
فَانْصِبْهُ بِالمفعُولِ مِنْ اجْلِهِ آوْ ... سَمِّهِ مَفعُـولاً لـهُ كَمَا رَوَوْا
كَقُمْتُ إجْـلاَلاً لِقَـوْمٍ بَـرَرَهْ ... وحَـذَرَ المـوْتِ أَتَـى في البَقَـرَهْ

(٢) قال الإمام ابن مالك - رحمه الله تعالى - في «الإعلام بمثلث الكلام»:

تَـأْثِيرُ حُسْنٍ أو سُرُورٍ حَبْرُ ... وعَـالِمٌ حِـبْرٌ وأيـضاً حَبْرُ
ولَـيسَ في المِـدَادِ إلاَّ الكَسْرُ ... والحُبْرُ قُـلْ لِجُدَدِ الثِّيَـابِ

لأنه قد مثَّل لك في المثال الأول بالمفعول لأجله المنصوب بفعل لازم، وبالمثال الثاني بالمفعول لأجله المنصوب بفعل متعدٍّ.

- فرعٌ: «**المفعول لأجله**» يقعُ على ضربين:

الضرب الأول: تكونُ سببيَّتُه لوقُوعِ الفعلِ من جهةِ قَصْدِ تحصيلِهِ، كما في قولِ الناظم - رحمه الله تعالى - في المثال: «**قمتُ إجلالاً لهذا الحبرِ**». إذ سبَبُ القِيَامِ قصدُ تحصيلِ إجْلاَلِ الحبرِ وتعظِيمِهِ.

الضرب الثاني: تكونُ سَبَبِيَّتُه لوقُوعِ الفعلِ من جهةِ وُجُودِه، كما في قوله: «**زرتُ أحمدَ ابتغاءَ الأجْرِ**». إذْ سببُ الزِّيارةِ لأحمدَ حصُولُ الأجْرِ، وابتغاءُ البرِّ.

- **أقولُ**: وهذَانِ الضَّربَانِ لم يصرِّحْ الناظمُ - رحمه الله تعالى - بهما، إنما أُخذا فهماً من الأمثلة التي تقصَّد التمثيل بها، والله أعلم.

- **أحوال «المفعول لأجله»**: له ثلاثُ أحوَالٍ:

الحال الأولى: المجرد من أل والإضافة: وهذا يكثرُ نصبُه بل رَجَّحَ بعضُهم أنه لا يَكُونُ إلاَّ مَنصُوباً.

مثال: كقوله تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾.[الأنبياء: ٣٥].

وقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾.[المؤمنون: ١١٥].

وقوله: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى﴾ [الممتحنة: ١].

ويدخل في هذه الحال المثال المتقدِّم: «**قمتُ إجلالا لهذا الحبر**».

الحال الثانية: المقترن بـ: «أل»: وهذه الحالُ الكثيرُ فيها الجرُّ بحرفِ التَّعليلِ

- عكسُ الأوّلِ (١) -.

مثالُهُ: قولك: «ضربتُ ابني للتأديب».

الحال الثالثة: المضافُ: سواء أكان مُضافاً إلى نكرةٍ، أو إلى معرفةٍ، وهذا النَّوعُ يجوزُ ويستوِي فيهِ الوَجهان: النَّصبُ والجرُّ.

مثالُهُ: قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾.[البقرة: ٢٦٤]. فـ: «رِئَآءَ» مفعولٌ لأجله، معرفةٌ، بالإضافةِ إلى ما فيه «أل» وقد جاءَ منصُوباً. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ﴾.[الإسراء: ٣١]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾.[البقرة: ٧٤]. وهذا هو المضاف إلى المعرفة المجرور بحرف التعليل.

- تنبيهٌ: وقد اجتمعت الحالتان - الأولى والثالثة - في بيت واحدٍ، وهو لحاتم الطائيِّ:

---

(١) قال واضعه - عفا الله عنه -: وقد جاء منصوباً مقترناً بـ: «أل»، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾.[الأنبياء: ٤٧]. فـ: «القِسْطَ»: مصدرٌ منصوبٌ على أنه نَعْتٌ لـ: «الموازين» قبله. والمعنى: نضع الموازين لأجل القِسْطِ - بالكسر -؛ وهو في اللغةِ: العدلُ، وهو من المصادر الموصوف بها، كعَدْلٍ.

ومن المقترن بـ: «أل» أيضاً قول الشاعر:

لاَ أقعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

الشَّاهدُ في قوله: «الجبنَ»، حيث وقع مفعولاً لأجله، ونصبَه مع كونه محلًّى بـ: «أل».

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ   وَأُعْرِضُ عَن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

فقوله: «ادِّخَارَهُ» مضافٌ، و«تَكَرُّماً» مجرَّدٌ من «أل» والإضافة.

- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**المفعول لأجله**» من جملة المنصُوبَاتِ، وهو أحدُ المفعُولاَتِ الخمسةِ، ولِعَمَلِهِ شُرُوطٌ، وله ثلاث حَالاَتٍ: تجرُّدهُ من «**أل**» والإضافة وهذا حقُّه النَّصبُ، واقترانُه بها، وهذا حقُّهُ الجرُّ، وإضافتُه مُطلَقاً، وهذا يجوزُ فيه الوجهَانِ، والتخييرُ حَاصِلٌ، والله أعلم.

باب
المفعول معه

وهُوَ: اسْمٌ انْتَصَبْ بَعْدَ «وَاوِ» مَعِيَّةٍ في قَوْلِ كُلِّ رَاوِي
نَحْوُ: أَتَى الأَمِيرُ والجَيْشُ قُبَا وسَارَ زَيْدٌ والطَّرِيقَ هَرَبَا

الشرح:

هذا شُرُوعٌ من الناظمِ - رحمه الله تعالى - في ذكر القسم الحادي عشر من منصُوبَاتِ الأسماء، وهو: «المفعول معه»، وهو آخرُ المفعُولاتِ الخمسةِ[١].

- **أقولُ:** إنما أَخَّرَهُ عن بقيَّة المفاعيل لأنه مَقِيسٌ، ولأنَّ العَامِلَ لا يصِلُ إليهِ إلاَّ بوَاسطةٍ، وهي: «الواو»، بخلافِ البقِيَّةِ، فإنَّ العَامِلَ يَصِلُ إليها بنفسهِ. والله أعلم.
- **تعريف المفعول معه:** هو اسمٌ فضلةٌ مَسبُوقٌ بـ: «واوٍ» بمعنى «مع»، تاليةً لجملةٍ ذَاتِ فعلٍ، أو اسمٍ فيه معنى الفعل، وحرُوفِهِ.

وقيلَ: هو اسمٌ جَاءَ لِبيَانِ مَنْ وَقَعَ معهُ الفعلُ[٢]، ووقَعَ بعدَ «وَاوٍ» تُفِيدُ المصاحَبَةَ، وهو مَعمُولٌ لفعلٍ أو شبهِهِ.

- **حكمه:** النَّصبُ، كما صرَّح به الناظم - رحمه الله تعالى -

---

(١) وهو آخرُ الأقسَامِ المتعلِّقة بمنصُوبَاتِ الأسماء كذلك، لأنه قد تقدَّم معَكَ: خبر «كان» وأخواتها، واسم «إنَّ» وأخواتها، و«التوابع الأربعة»، ولله الحمدُ والمنَّة.

(٢) المقصود بـ: «الفعل» هنا: الصَّريح، فشمل المفرَد، والمثنى، والجمعَ للمذكَّرِ والمؤنثِ. وخرجَ به الفعلُ والجملةُ، المنصُوبُ بعدَ «واو» المعيَّةِ، الذي يُذكر لبيانِ الذَّاتِ، التي فعلَ الفَاعلُ الفعلَ بمصاحبَتِها. راجع: «حاشية ابن قاسم» ص (١١٥).

بقوله: «انتصَبْ، بعدَ «وَاوِ» معيَّةٍ».

- قوله: «بعد واو معيَّة» تقييده «الواو» بالمعيَّة من باب التنصيص عليها، احترازاً من التي تفيد العطف فحسب.
- قوله: «فِي قَوْلِ كُلِّ رَاوِي» فـ: «راوي» الأصل: «راوٍ» بحذف الياء لأنه منقوصٌ منوَّنٌ، ولكن رجعت الياء عند الوقف، لحذف التنوين، و«الراوي» هو: الذي ينقل لغةَ العرَبِ.
- مثالُهُ: قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ .[يونس: ٧١]. فالشاهد قوله: «وَشُرَكَآءَكُمْ»، والتقديرُ: مع شركاءكم [١].

وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ ﴾ .[الحشر: ٩]. الشاهد: «وَٱلْإِيمَٰنَ»، والتقديرُ: تبوؤا الدَّارَ مع الإيمان، والله أعلم.

ومنه قولُ الرَّاعي [٢]:

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالجَمَاعَةَ كَالَّذِي ... لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيْلاَ

- ومثَّل الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «أتى الأمير والجيشَ قُبَا» فـ: «أتى» فعل ماض مفتوح بفتحة مقدَّرة على الألف، و«الأمير» فاعل مرفوع، و«الواو» محتمِلَةٌ للعطفِ أو للمعيَّة، و«الجيشَ» يجوزُ أن يكونَ

---

(١) وقد أعربت «الواو» في الآية عاطفة. انظر: كتب إعراب القرآن العظيم.

(٢) واسمه: عُبَيْد بن حصين بن معاوية بن جندل النميريّ. لُقِّب بـ: «الرَّاعي» لكثرة شعره في الإبل، ووصفه لها، وجودة معرفته بها. وقال ابنُ دريدٍ: لُقِّب بذلك ببيتٍ قاله.

انظر: «الشِّعر والشعراء» (١/ ٤٠٤)، وشرح «ديوان الحماسة» (١/ ١٩٩)، و«الاشتقاق» (٢٩٥).

منصُوباً على أنه مفعولٌ معهُ؛ لأنه اسمٌ منصُوبٌ ذُكِر لِبيَان من فعل معهُ الفعلُ الذي هو الإتيانُ. ويكونُ المعنى: أتى الأميرُ مع الجيشِ. ويجوز فيه الرَّفعُ بأن يُجعلَ معطُوفاً على الفاعلِ، الَّذي هو: «الأمير»، و«قُبَا» ظرفٌ مكان منصوبٌ (٣). و«قبا» محلٌّ معرُوفٌ ومشهُورٌ بالمدينة النبويَة - على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى التسليم -.

- أما المثال الثاني وهو قوله: «سارَ زيدٌ والطريقَ هربا» فـ: «سار» فعل ماضٍ، و«زيدٌ» فاعل مرفوع، و«الواو» للمعيَّة، و«الطريقَ» لا يجوزُ فيه إلاَّ النَّصبُ، على أنه مفعُولٌ معه؛ لأنه اسمٌ منصُوبٌ ذُكِرَ لِبيَانِ من فُعِلَ معهُ الفعلُ، الَّذي هُو السَّيرُ. ولا يجوزُ أن يُجعَلَ معطُوفاً على «زيد». و«هربا» حالٌ منصُوبٌ لوقوع المصدر المنكَّر حالاً كثيراً في كلام العربِ.

- شروط «المفعول معه»: وضعَ النُّحاةُ لنصْبِ الاسمِ الوَاقِعِ بعدَ «واو» المعيةِ شُرُوطاً ثلاثة:

١) أن يكُونَ فضلةً بحيثُ يَصِحُّ أن تَنعقِدَ الجملةُ دُونَه.
٢) أن يكُونَ ما قبلَه جملة فيها فعلٌ، أو اسمٌ، يشبِهُه في العملِ.

---

(٣) «قُبَا» - بالضمِّ - وهو: اسمُ بئرٍ، عُرفت القريةُ بها، وهي مسَاكنُ بني عمروِ بن عَوْفٍ من الأنصَارِ؛ وألفُهُ واوٌ، يُمَدُ ويقصرُ، ويصرَفُ ولا يُصرَفُ.

قال واضعه - عفا الله عنه -: وقد ألغز بعضُ العُلماءِ فيه، فقال:

وَمَا اسْمٌ أَتَتْ فِيهِ وجُوهٌ كثِيرَةٌ ... يُؤَنَّثُ طَوْراً، وهو طَوْراً يُذَكَّرُ
وقَدْ جَاءَ فيهِ الصَّرْفُ أيْضاً ومَنْعُهُ ... ومَنْ شَاءَ فَلَيمدُدْ، ومَنْ شَاءَ يَقْصُرُ

وأجابه بعضُهم بقوله:

«قُبَا» و«حِرَا» أَنِّثْ، وذَكِّرْهُمَا مَعا ... ومُدَّ، أو اقْصُرْ، واصْرِفَنْ، وامْنَعِ الصَّرْفَا

٣) أن تكُونَ «الواوُ» التي تسبِقُه، بمعنى «مع»، من غير مُشَارَكةٍ في الفعلِ.

- فرعٌ: الاسمُ الواقعُ بعدَ «الوَاوِ» على نوعين:

النوع الأول: ما يتعيَّنُ نصبُه على أنه مفعُولٌ معهُ، وذلك إذا لم يصِحَّ تشريكُ ما بعدَ «الوَاوِ» لما قبلَها في الحكم، كما في قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «**سار زيدٌ والطريقَ**» لأنه لا يُمكِنُ بحالٍ تشرِيكُ «**الطريق**» مع «**زيد**»، ونحوه قولك: «ذاكرتُ والمصبَاحَ»، و«حضرَ محمَّد وطلوعَ الفجرِ».

النوع الثاني: ما يجوزُ نصبُه على أنه مفعُولٌ معهُ، وإتباعُه لما قبلَه في إعرابِهِ معطُوفاً، وهذَا بِشَرطِ صِحّةِ التَّشرِيكِ لما بعدَ «الوَاوِ» لما قبلَها في الحكم - عكسُ النَّوعِ الأوَّلِ تماماً - كما جاءَ في مثالِ الناظِم - رحمه الله تعالى -: «**أتى الأمير والجيشَ قُبا**» فإنَّه يجوزُ نصبُ «**الجيشَ**» على أنه مفعُولٌ معهُ، كما يجوزُ رفعهُ على أنه معطُوفٌ على «**الأمير**» لجوَازِ اشتِرَاكِهِما في الإتيانِ.

- **مُلَخَّصٌ**: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**المفعُولَ معهُ**» من جملة المنصُوبَاتِ، وهو آخِرُها، وهو أحدُ المفعُولاَتِ الخمسةِ، ولعمَلِهِ شُرُوطٌ، والاسمُ الوَاقِعُ بعدَه له حالتَانِ: تعيينُ النَّصبِ، وجوازُهُ مع جَوَازِ الرَّفعِ، ولِكِلاَ الحالتين شُرُوطٌ وضَوَابِطُ، والله أعلم.

باب
مخفوضات الأسماء

الْـــخَفْضُ بِـــالجَرِّ وبِالإِضَـــافَهْ   كَمِثْـــلِ: أَكْـــرِمْ بِـــأَبِي قُحَافَـــهْ
نَعَـــمْ، وبِالتَّبْعِيَـــةِ الَّتِـــي خَلَـــتْ   وقُـــرِّرَتْ أَبْوَابُهَـــا وفُـــصِّلَتْ
ومَا يَلِي الْـمُضَافَ بِـ: «اللاَّمِ» يَفِي   تَقْدِيْرُهُ، أَوْ: «مِنْ»، وَقِيلَ: أَوْ بِـ: «فِي»
كَـ: ابْنِي اسْتَفَادَ خَاتَمَيْ نُضَارِ   ونَحْـــوُ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾

الشرح:

بعد أن فرغ - رحمه الله تعالى - من الكلام على منصُوبَاتِ الأسماء، شرعَ في الكلام على مخفُوضَاتِها.

- **تعريف الخفض لغةً:** هو ضَدُّ الارتفَاعِ. تقولُ: هذا مَكَانٌ مُنخَفِضٌ، وتقصِدُ أنه غيرُ مُرتَفِعٍ.
- **أقسامُه:** ينقسِمُ الخفضُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ بدليل الاستقراء [1].

---

(١) قال واضعه - عفا الله عنه -: ذكرَ النَّاظمُ - رحمه الله تعالى - الأقسامَ الثلاثةَ للخفضِ - وهي المشهُورَةُ المطَّردةُ عندَ النَّحاةِ -، وزادَ بعضُهم قِسْماً رَابِعاً، وهو: المخفُوضُ بالمجاوَرَةِ؛ ولعلَّه أهملَه، وأسقَطَهُ لِشُذُوذِهِ.

معَ هذا فإنَّ كُتُبَ النَّحوِ، ودَوَاوِينَهُ، قد اتفقَتْ على التَّمثيلِ للقِسْمِ الشَّاذِ، بالمثالِ المشهُورِ، وهُو قولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ». مع أنَّ جمهورَهم رَدَّه مُعَلِّلِينَ أَنَّ كلمةَ «خَرِبٍ» صِفَةٌ، وهي دَاخِلَةٌ في بابِ «التَّوابع»، وليسَ في بابِ «المخفُوضَاتِ».

ومن المناسِب - في هذا المقام - أن أُسَطِّرَ لك تَعْلِيقاً نَفِيساً، لأحدِ فُرْسَانِ هذا الفَنِّ، ألاَ وهُو العلاَّمَةُ محمَّد البَشِيرُ الإبرَاهِيمِيُّ - رحمه الله تعالى - في هذا المثالِ إذْ يقُولُ: «... هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» يمثِّلونَ به للجَرِّ بالمجاوَرةِ، أو بالتَّوهُّمِ لاَ أدْرِي، وإنما الَّذي أدْرِيهِ هُو أن هذا

-

القسم الأول: مخفوضٌ بالجرِّ: -وهو الأصلُ لذلك قدَّمه على أخويه-. وذلك بأن يتقدَّمَ على الاسمِ أحدُ حُرُوفِ الجرِّ التي تقدَّمَ ذِكرُهَا وذِكرُ أمثِلَتِها في عَلامَاتِ الاسم(١).

• وهذا القسمُ عناهُ الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله: «الخفضُ بالجرِّ» وفي نسخة أخرى: «الخفضُ بالحرْفِ»(٢). و«أل» في «بالحرف» للعهد الذكري لأنه سبقَ أن ذكَرَ لك حُرُوفَ الجرِّ في باب «علامات الاسم».

النَّوعَ من الجرِّ مَسمُوعٌ عن العَرَبِ، وهُو مِنْ شُذُوذَاتِهم اللُّغَويَّةِ، وانحرَافَاتهم عن مَقَاييسِ لُغَتِهم. وهُو مَقبُولٌ منهم لَكِنَّهُ مَقصُورٌ على ما سُمِعَ منهم، فَلاَ يَسُوغُ لنا نحنُ طَرْدُهُ من كَلاَمِنَا حتى لا نُفْسِدَ اللُّغَةَ على أنفُسِنَا بهدْمِ القَوَاعِدِ الصَّحِيحَةِ والجرْيِ على غيرِ مِنْهَاجٍ.... وإذا كانَ هذا النَّوعُ من الجرِّ مسمُوعاً مَوقُوفاً على السَّماعِ فلستُ على ثِقَةٍ من أن مِثَالَ النُّحاةِ مسمُوعٌ من العربِ، وإنما هو مِثَالٌ سُوقِيٌّ، انتحَلُوهُ ثم قلَّدَ آخِرُهُم أوَّلَهُم فيهِ، على عَادَاتِهم، وهلْ يَصِحُّ لهم أن يُمَثِّلُوا لمسألةٍ سماعيَّةٍ بمثالٍ مصنُوعٍ ؟ لاَ. ودَلِيلي على أنَّ المثالَ مَصنُوعٌ أمرَانِ:

الأول: أن نُطقَ العربِ لا يُسَاعِدُ على مَا ادَّعَاهُ النُّحاةُ فيهِ، لأنَّ كلمةَ «خَربٍ» التي يَدَّعِي النُّحاةُ جَرَّها جَاءَتْ مَقْطَعاً في الجملَةِ لم تَعْقُبُها كلمةٌ أُخرَى، فإذا نَطَقَ بها عربِيٌّ نَطَقَ بها سَاكِنَةَ الآخرِ بلاَ شَكٍّ، فَمِنْ أينَ يَظهَرُ الجرُّ الَّذي ادَّعوهُ فيهَا ؟.

الثاني: أن معنَى المثالِ على بُرُودَتِه، وجَفَافِه، لا يَتَّفِقُ معَ مَا يَعرِفُ العَرَبُ عن الضَّبِّ، من أنه لا يحفِرُ إلاَّ في الكُدَى (جمع كُدْيَةٍ)، وهي جُبَيلٌ صَلْبُ الأرضِ، مُتَمَاسِكُ التُّرَابِ، ولذَلِكَ يُضِيفُونَه إليها كَثِيراً، فيقُولُونَ: ضَبُّ الكُدْيَةِ، وضَبُّ الكُدَى، يستَعمِلُونَ هذا كَثِيراً في كلاَمِهم....». انتهى كلامه - برَّد الله مضْجَعَهُ - من «الآثار» (٢/ ٤٤). بتصرف.

(١) غير أنَّ ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - أعادَها مُراعياً المناسبة. والله أعلم.

(٢) وسواء كان التعبيرُ بالجرِّ، أو بالحرفِ، فلا يخرجُ من كونه تنويعاً في العبارة. وهما من اصطلاحات البصريين، بخلاف الكوفيين، فإنهم يطلِقُون عليها: «حروف الإضافة»، بحكم أنها تضيفُ الفعلَ إلى الاسمِ، وتوصلَه إليه، وتربطَهُ بِهِ.

القسم الثاني: مخفوض بالإضافة(١): وهي إسناد اسم إلى غيره بحيث يصير الثاني من الأول بمنزلة تنوينه.

- **مثاله**: مثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**أكرِمْ بأبِي قُحَافَةَ**». فـ: «**أكرِمْ**» فعل أمر، و«**الباء**» حرف جرٍّ، و«**أب**» مجرور بالباء وعلامة جرِّه الكسرة، وهو مضاف و«**الياء**» مضاف إليه، لأنه من الأسماء الخمسة، و«**قحافة**» مضاف إليه أيضاً، مخفوضٌ، نابت فيه الفتحةُ عن الكسرة لأنه لا ينصَرِفُ.
- **أقول**: فقد اجتمع في هذا المثال قسمان من مخفوضات الأسماء: المخفوض بالحرف، والمخفوض بالإضافة.

ثم قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ بِـ: «اللاَّم» يَفِي ... تَقْدِيْرُهُ، أَوْ: «مِنْ»، وَقِيلَ: أَوْ بِـ: «فِي»

معناه: أن المخفوضَ بالإضافةِ يُقدَّر بواحد من ثلاثةِ أحرُفٍ(٢).

---

(١) قال واضعه - عفا الله عنه -: إنْ كانَ مراد الناظم - رحمه الله تعالى - بالإضافةِ المعنَى الَّذي هُو نسبةٌ بين المضَافِ والمضَافِ إليهِ، فهذَا مَذْهبٌ ليسَ بالقَويِّ؛ وإن كان مرادهُ بالإضَافةِ، المضَافَ فهُو مَذهَبٌ جَيِّدٌ. لأنَّ الصَّحِيحَ - كما هو مذهبُ الجمهُورِ - أنَّ عامِلَ الخفضِ في المضافِ إليهِ، هو المضَافُ لا الإضافةَ، وهذا المعنَى لم يُصَرِّحْ به الناظم - رحمه الله تعالى - في عبارتهِ والله أعلم.

(٢) وهذه من زيادات الناظم على صاحب المتن - رحمهما الله - إذْ أن ابن آجرُّوم ذهبَ إلى أن الإضافةَ لا تُقدَّرُ إلاَّ بأحدِ حرفين: «اللاَّم» و«مِنْ»، وهذا ما عليه جمْهُورُ النَّحويين، أما الناظم فقد سلك المذهب الثاني - والذي عليه جماعةٌ ممن يُعتد بهم من النُّحاةِ - إلى أنَّ الإضافةَ تكونُ مقدَّرةً بأحرفٍ ثلاثةٍ: «اللام»، و«من»، و«في».

وأقولُ: لعلَّ ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - اقتصر على حرفين، استغناءً لصلاحيَّةِ «في» عنهما، والله أعلم.

الأول: «مِنْ» التي تدُلُّ على بيانِ الجنسِ، والتقديرُ بها كثيرٌ في باب الإضافة. ويطلق عليها اسم: الإضافة البيانية.

ضابطها: تقدَّرُ الإضافةُ بها إذا كان المضافُ جُزءاً - بعضاً - من المضافِ إليه، ويَصِحُّ الإخبَارُ بالمضاف إليهِ عن المضافِ لو جُعِلَ المضَافُ مبتدأً.

مثال: قال تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١]. التقديرُ: بهيمةٌ من الأنعام. لأنها أعمُّ أضيفت إلى أخص. وقول الناظم - رحمه الله تعالى -: «**خاتمي نضار**». فـ: «**خاتمي**» مثنى حذفت منه النون للإضافة، و«**نُضَارِ**» مضافٌ إليه مخفوضٌ. والتقديرُ: خاتمين من نضار، لأنَّ الذهب جنس للخاتم، ويصح الإخبار عنه بالمضاف إليه. و«**النُّضَارُ**»: الجوهر الخالص من التِّبْرِ.

الثاني: «في» التي تدُلُّ على الظرفيَّة، والتقديرُ بها قليلٌ.

- **ضابطها**: تقدَّرُ الإضافةُ بها إذا كان المضافُ إليه ظَرفاً للمضَافِ.
- **مثالها**: مثل لها - مشيراً للآية الكريمة - قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]. أي: مكرٌ في الليل. ونحو قوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩]. أي: يا صَاحبينِ في السِّجنِ.

الثالث: «**اللام**» التي تدُلُّ على الاختصَاصِ والملكِ - وهذا هُو الأكثرُ والغَالِبُ في الإضافةِ -.

ضابطها: تقدَّرُ الإضافةُ بها إذا كان المضَافُ مملُوكاً، أو شبهَ مملُوكٍ للمُضَافِ إليهِ. وقيل: ضَابطُها كُلُّ ما لا يصلُحُ فيه أحدُ النَّوعَينِ المتقدِّمينِ.

مثالُهُ: قولُه تعالى: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الجاثية: ٢٩]. التقديرُ: هٰذا كتابٌ لنا.

- ومثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**ابني استفاد**» فـ: «**ابني**» مبتدأ وهو مضاف، و«**الياء**» مضافٌ إليه. و«**استفاد**» فعلٌ ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة من الفعل والفاعل في محلِّ رفع خبر المبتدأ. والتقديرُ: «ابنٌ لي» فالإضافة هنا بمعنى «**اللام**».
- **وقفةٌ**: ظاهرُ كلامِ الناظم - رحمه الله تعالى - أنَّ كلَّ إضافةٍ لا بدَّ أن تكُونَ مُقدَّرةً بأَحدِ هذه الحروفِ. والمشهُورُ أن ذلك مخصُوصٌ بالإضافةِ المعنَويَّةِ (١)، لأنَّ الإضَافةَ اللَّفظِيَّةَ لا تُقدَّرُ بحرفٍ أصلاً.
- وقوله في البيت: «**يَفِي**» بمعنى: يكمل وقد تقدم معنا مثل هذا المعنى.

القسم الثالث: مخفوض بالتبعية (٢):

التوابعُ كما تقدم معكَ هي: «**النَّعْتُ**»، و«**العَطْفُ**»، و«**التَّوكِيدُ**»، و«**البَدَلُ**». وقد مرت مشرُوحةً مفصَّلةً بأمثلَتِها، ولذلك أشارَ الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله:

نَعَمْ وبِالتَّبْعِيَةِ التِي خَلَتْ ... وقُرِّرَتْ أَبْوَابُها وفُصِّلَتْ

مثالها: قول الله تعالى: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ۝٢٨﴾ [الواقعة: ٢٨].

- تنبيهٌ: صحَّحَ غيرُ واحدٍ، أنَّ العاملَ في التَّابعِ، هُو العاملُ في المتبوعِ، وقد اجتمعت أنواعُ الجرِّ في «**البَسملَةِ**» (٣).

---

(١) لأن الإضافةَ قسمان: لفظيَّة غير حقيقية (غير محضة)، ومعنويَّة حقيقية (محضة).

(٢) المقصودُ بـ: «التبعيَّة» هنا: التابعُ لحكمِ المخفُوضِ. لأنَّ التابعَ للمخفُوضِ، يكُونُ مخفُوضاً، سَوَاءٌ كانَ نعتاً، أم بدلاً، أم توكيداً.

(٣) كما نصَّ على هذا الشيخُ محمَّد باي بالعالم في «اللؤلؤ المنظوم» بقوله:

بِالحَرْفِ والإِضَافَةِ اجْرُرْ والتَّبَعْ ... والكُلُّ في «البَسْمَلَةِ» الذِّكْرُ اجْتَمَعْ

- قولـه: «**نَعَـمْ**» حـرف جـواب مبنـي عـلى الـسُّكُون لا محـلَّ لـه مـن الإعراب، ولا عمل له، وهو هنا يفيد التوكيد. لأنـه ذكـر لـك قـسمين من المخفوضات: الحرف والإضافة، فلما ذكر «التبعيَّة» فكأنـه أكـدَّ أنهـا من القسم المتبقي من مخفوضات الأسماء، والله أعلم.
- قوله: «**بِالتَّبْعِيَةِ**» سكَّن الباء فيها للضرورة.
- قوله: «**التي خلَت**» أي: التي مضت في الأبواب السابقة.
- قولـه: «**قُـرِّرَتْ أبوَابهـا**» أي: أُثبِتَـت وعُرِّفـت. و«**فُـصِّلت**» أي: بُيِّنـت ووضِّحَت.
- **مُلَخَّصٌ**: يـتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**مخفوضـات الأسـماء**»، تكُـونُ بثلاثـةِ أنواع: بحروفِ الجرِّ، وبالإضافةِ وتُقَدَّرُ بثلاثةِ أحـرُفٍ: «مِنْ»، و«في»، و«الـلاَّم»؛ ولكُـلِّ وَاحـدٍ منهَـا ضَـابطٌ في الاسـتِعمَالِ، وأخـيراً بالتَّبَعِيَّـة المتمَثِّلَةِ في: «**النَّعْتِ**»، و«**العَطْفِ**»، و«**التَّوكِيدِ**»، و«**البَدَلِ**»، والله أعلم.

الخاتمة (١)

قَـدْ تَـمَّ مَـا أُتِـيحَ لِي أنْ أُنْـشِئَهْ ... في عَـامِ عِـشْرِينَ وأَلْـفٍ ومِائَـهْ
بِحَمْـدِ رَبِّنَـا وحُـسْنِ عَوْنِـهِ ... ورِفْـدِهِ ومَنِّـهِ وفَـضْلِهِ
مَنْظُومَـةٌ رَائِقَـةُ الأَلْفَـاظِ ... فَكُـنْ لِمَـا حَوَتْـهُ ذَا اسْـتِحْفَاظِ
جَعَلَهَـا اللهُ لِكُـلِّ مُبْتَـدِي ... دَائِمَـةَ النَّفْـعِ بِجَـاهِ أَحمَـدِ
صَـلَّى عَلَيـهِ رَبُّنَـا وسَـلَّمَا ... وآلِـهِ وصَـحْبِهِ تَكَرُّمَـا

الشرح:

- تعريف الخاتمة لغةً: هي آخر الشيء وتمامه.

اصطلاحاً: اسم لألفاظ مخصوصةٍ، دالةٍ على معَانٍ مخصُوصَةٍ جُعِلَتْ آخرَ كتابٍ أو بَابٍ.

- قوله: «قَدْ تَمَّ» فـ: «قد» للتحقيق. و«تَمَّ» فعل ماض بمعنى: كمُل، وبلغَ غايته، وحصلَ الغرضُ منهُ.
- و«ما أُتِيحَ لي» يقالُ: أُتيحَ لفلاَنٍ الشَّيءُ أي: هُيئَ لهُ؛ والمعنى: كَمُلَ مَا هَيَّأَهُ الله لِي. «أن أُنشئَهْ» أي: أُحْدِثَهُ وأُهَيئه.
- «في عام عشرينَ وألفٍ ومائهْ» أي: وكان هذا الإنشَاءُ، وهذه التَّهيِئَةُ في عام (١١٢٠ هجرية) (٢).

---

(١) نسأل الله حُسنَها، والخاتمةُ من زيادات الناظم - رحمه الله تعالى - ختم بها نظمَه المبارك، ولم تأت في الأصل.

(٢) وقد مرَّ معكَ في ترجمته أن وفاته - رحمه الله تعالى - كانت سنة ستين ومائة وألف (١١٦٠ هجرية)، فيتحصل عندنا بذلك أن إنشائه للمنظومة كان قبل وفاته بنحو أربعين سنة.

- قوله: «**بِحَمْدِ ربِّنا**» جار ومجرور متعلِّق بقوله: «**تَمَّ**». والمعنى: بِسَبَبِ ثَنائِهِ ورَضَاهُ.
- و«**وحُسْنِ عَوْنِهِ**» أي: بِسَبَبِ معُونَتِهِ الحسَنة على ابتِدَاءِ النَّظمِ، وإتمامِهِ. والعون: الظهير على الأمر. و«**ورِفْدِهِ**» - بكسر الراء - العَطَاءُ والصِّلَةُ. أي: بما أعطاه ربُّه ووصله،
- و«**ومَنِّهِ**» إنعَامهِ وإحسَانِهِ. و«**وفَضْلِهِ**» مما أنالَهُ من إحسَانِهِ.
- قوله: «**مَنظُومَةٌ رَائِقَةُ الأَلفَاظِ**» رائقةٌ من الرَّوْقِ، وهو الإحسَانُ، والإعجَابُ بالشَّيءِ، والصَّفَاءُ، وهذا تَفَاؤُلٌ منهُ، ووصْفٌ لمنظُومتهِ، وثناءٌ عليها.
- قوله: «**فكُنْ لما حوته**» أي: كُنْ - يا طالبَ العلمِ - لما جمعتْهُ المنظومَةُ، واشتَمَلَتْ عليهِ، «**ذا استحفاظ**» أي: صاحب حِفْظٍ، وممن يشتَغِلُ بحفظِها، لأنَّ بالحفظِ يَثبُتُ العِلمُ، ويَرسَخُ، وفي نسخة: «**ذا استيقاظ**» والأوَّلُ أجوَدُ وأنسَبُ، والله أعلم.
- قوله: «**جَعَلَهَا اللهُ لكُلِّ مُبْتَدِي**» أي: جعلَ الله هذه المنظُومةَ - المبارَكَةَ - لِكُلِّ مبتدئٍ قد شرَعَ في تصوّر مسائل هذا الفنِّ. «**دَائِمَةَ النَّفْعِ**» الدَّوامُ هو: استِدَامَةُ الأمرِ، والمواظبةُ عليهِ؛ والنفعُ هو: ما يُستَعَانُ به في الوُصُولِ إلى الخيرِ، وهذا كلُّه دُعَاءٌ منه - رحمه الله تعالى - أن يجعلَ الله عزَّ وجَلَّ منظُومته نافعةً أبداً، مُنْتَفِعاً بها دَائِماً. «**بجاهِ**» الجاهُ: القَدْرُ والمنزلَةُ. وفُلانٌ ذُو جَاهٍ، أي: صَاحِبُ مَنْزِلَةٍ وقَدْرٍ. و«**أحمد**» المقصُودُ به نبينا ﷺ.
- **تنبيهٌ**: توسَّلَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - بجاه النبيِّ ﷺ رجَاءً لِقبُولِ

دُعَائِه، وهذَا كَمَا لا يخفى تَوَسُّلٌ غيرُ مأذُونٍ به شَرعاً، ولم يقُمْ على جَوازِهِ دليلٌ أصلاً.

ومُتعلَّقُ المجوِّزينَ أحاديثُ منها: «**تَوَسَّلُوا بجاهِي فإنَّ جَاهِي عندَ الله عَظِيمٌ**»[1]، وفي لفظ آخر: «**إذا سألتُم الله فاسألُوهُ بجاهِي، فإنَّ جَاهِي عندَ الله عَظِيمٌ**»، وهذه الأحاديثُ وما يَدُورُ في معناهَا، معدُودٌ في زُمرةِ الأحاديثِ الباطِلَةِ، التي لا أصلَ ولا وُجُودَ لها، في شَيءٍ من دَوَاوينِ الحديثِ الصَّحيحةِ المعتبرَةِ.

ومع هذا فلا يُحكم بنفيِ عَظِيمِ جَاهِهِ ﷺ، بل جاهُهُ ﷺ عندَ ربِّه سبحانَه وتعالى عَظِيمٌ، ومقَامُهُ محمُودٌ، وهو أفضَلُ الوَرَى، وخيرُ من وَطِئَ الثَّرى - بأبِي هُو وأُمِّي -. ولو قال: «**بحبِّ أحمد**»[2] لَبرَأَتْ سَاحتُه من اللَّوم، ولَسَلِمَ من الانتِقَادِ؛ لكن لِكُلِّ جَوَادٍ كَبْوةٌ، ولِكُلِّ صَارِمٍ نَبْوَةٌ، ولِكُلِّ عَالمٍ هَفْوَةٌ.

وَلَرُبَّمَا عَثَرَ الجَوَادُ وشَأْوُهُ ... مُتَقَدِّمٌ، ونَبَا الحُسَامُ القَاطِعُ[3]

فتجاوز الله عنَّا وعنهُ، ورحمهُ برحمتِهِ التي وَسِعَتْ كُلَّ شَيءٍ.

- قوله: «**صَلَّى عَلَيهِ رَبُّنَا وسلَّما وآلِهِ وصحبِهِ تكرُّمَا**» لما أثنى على الباري سبحانه وتعالى أردفَ بالثناء على أفضَلِ الوَرَى والصَّفوَةِ من الخلْقِ ﷺ.

أقولُ: تقدَّم معنى الصَّلاة، والكلام على الآل، والصَّحبِ في أوَّلِ النَّظْمِ،

---

(١) انظر: «السلسلة الضعيفة» تحت رقم: (٢٢) (١/ ٧٦).

(٢) كما أصلَحَهُ بمثل هذا اللَّفظِ، غيرُ واحدٍ من المعلِّقين والشرَّاح.

(٣) البيت لأبي عبادة الوليد بن عبيدِ البُحتريِّ.

- وقوله: «وسلَّما» أي: السَّلامة من النقائصِ والعُيوبِ، والألف فيه للإطلاق. و«تكرُّما» بمعنى: تعظَّم وتَنَزَّه، وهو من إكرامِ النَّفسِ عمّا يَشِينُها. وجاء في نسخةٍ أُخرى:

صَلَّى عليهِ بَارِئُ العِبَادِ والآلِ والصَّحْبِ وكُلِّ هَادِ

- **مُلَخَّصٌ**: ختم منظومته المباركة ذاكراً تاريخَ إنشائها؛ وحامِداً لربِّه على حُسنِ إعانَتِه، وعظيمِ مِنَنِهِ، وفضلِه؛ وَوَاصِفاً منظُومتَه، ودَاعِياً ربَّه أن يجعلَها نافِعةً دَائِماً؛ وراغباً لطالبيها ومُوصِياً لهم بحفظِهَا، والاعتِنَاءِ بها؛ ومُصَلِّياً ومُسَلِّماً على النَّبيِّ ﷺ، والآلِ، والصَّحبِ الكِرَامِ.

يقولُ العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى: أبو عبدِ البرِّ محمَّد توفيق بن محمَّد بن عمَّار الكِيفَانِيُّ - عفَا الله عنهُ، وعَامَلَهُ بلُطْفِهِ الخفِيِّ -:

هذا آخرُ ما تَمَّ إعدادهُ، وتهيأَ إيرادُهُ، من شَرْحِ هذِهِ المنظُومَةِ المباركَةِ الميْمُونَةِ، سَائِلاً رَبَّ العزَّة سبحَانه، أن يجعلَه خَالِصاً لوجهِهِ، وَوَسِيْلَةً لمرضاتِهِ، وذُخْراً ليوم لِقَائِه، وأن ينفعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بأصلِهِ؛ والرَّغبَةُ إليهِ جَلَّ جَلالُهُ أن يتجاوَزَ عن الزلاَّتِ، ويَصْفَحَ عن الهفَوَاتِ، ويُقيلَ العثَرَاتِ.

وَرحِمَ الله **الإمَامَ السُّيُوطيَّ** إذْ يَقُولُ في خاتمةِ منظُومَتِهِ «**عُقُودِ الجمَانِ**»:

بِكْـرٌ مَنِيـعٌ سِـتْرُهَا لِمَـنْ دَنَـا وَمَـنْ أَتَاهَـا خَاضِـعاً نَـالَ المُنَـى
زَفَفْتُهَـا لِمَـنْ نُهَـاهُ رَاجِـحُ وَمَهْرُهَـا مِنْـهُ الـدُّعَاءُ الـصَّالِحُ
عَـلَيَّ إذا صِرْتُ قَـرِينَ الـرَّمْسِ تَنْفَعُنِـي دَعْوتُـهُ فِي بُـؤْسِي

وصَلَّى الله وسَلَّم على نبيِّنا محمَّد، وعلى آلِهِ، وصحبِهِ، وإخوَانِهِ أجمعين.

فهرس
المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

«**الإتقان في علوم القرآن**»، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط: الثالثة، ١٤٠٥هـ، دار التراث، القاهرة.

«**آثار الإمام محمَّد البشير الإبراهيمي**»، جمع وتقديم: نجله الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، دار الغرب الإسلامي.

«**الإحكام في أصول الأحكام**»، للإمام أبي محمَّد علي بن حزم الظاهريِّ، تحقيق: أحمد شاكر، تقديم: إحسان عباس، ط:الثانية، ١٤٠٣هـ، دار الأفاق الجديدة، بيروت.

«**ارتشاف الضرب من لسان العرب**»، للإمام أبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمَّد، راجعه: رمضان عبد التواب، ط: الأولى، ١٤١٨هـ، مطبعة المدني.

«**إرشاد الطالبين من كلام رب العالمين**»، للشيخ محمَّد عاشق إلهي البرني، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، مطابع الرشيد، المدينة المنورة.

«**الإرشاد إلى علم الإعراب**»، للإمام شمس الدين محمَّد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، تحقيق ودراسة: عبد الله علي الحسيني البركاتي ومحسن سالم العميري، ط: الأولى، ١٤١٠هـ، جامعة أم القرى.

«**إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**»، للمحدث محمَّد ناصر الدين الألباني، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي.

«**الأساليب الإنشائية في النحو العربي**»، للشيخ عبد السَّلام محمَّد هارون،

طبعة: عام ١٣٩٩هـ، دار الجيل، بيروت.

«**الاشتقاق**»، للإمام أبي بكر محمَّد بن الحسين بن دريد، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، ط: الثالثة، مكتبة الخانجي، مصر.

«**الأعلام**»، للأستاذ خير الدين الزركلي، ط: (١٤)، ٢٠٠٢م، دار العلم للملايين، بيروت.

«**اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**»، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية، تحقيق: ناصر بن عبد الكريم العقل، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ. (دون ذكر دار الطبع).

«**ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بونا الجكني**»، صححه وراجع مادته: الشيخ أبَّاه بن محمَّد عالي بن نعم العبد المجلسي الشنقيطي، جمعه وأعدَّه ونشره: محمَّد محفوظ بن أحمد، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ، (دون ذكر دار الطبع).

«**ألفية الآثاري**» المسمَّاة: «**كفاية الغلام في إعراب الكلام**»، للعلامة زيد الدين شعبان بن محمَّد القرشي الآثاري، تحقيق: زهير زاهد وهلال ناجي، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ، عالم الكتب.

«**الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**»، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: أحمد صقر، ط: الأولى، ١٣٨٩ هـ، دار التراث، القاهرة.

«**إنباه الرواة على أنباه النحاة**»، للإمام جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الفكر العربي.

«**الأنساب**»، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمَّد السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، دار الجنان، بيروت.

«**الإنصاف في مسائل الخلاف**»، للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمَّد الأنباري، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، ط: الرابعة، ١٣٨٠هـ،

دار إحياء التراث العربي.

«**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**»، للإمام ابن هشام، تحقيق: محمَّد محي الدين عبد الحميد، ط: السادسة، ١٩٦٦م، دار إحياء التراث العربي.

«**إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجل**»، للإمام أبي بكر محمَّد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، طبعة: ١٣٩٠هـ، مطبوعات مجمع اللُّغةِ العربية بدمشق.

«**الإيضاح في علل النحو**»، للإمام أبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن مبارك، ط: الخامسة، ١٤٠٦هـ، دار النفائس، بيروت.

«**بدائع الفوائد**»، للإمام ابن القيم الجوزيَّة، تحقيق: علي بن محمَّد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، ط: الثانية، ١٤٢٧هـ، دار عالم الفوائد.

«**بهجة المجالس وأنس المجالس في شحذ الذاهن والهاجس**»، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي النمري، تحقيق: محمَّد مرسى الخولي، ط: سنة ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية.

«**تاج العروس من جواهر القاموس**»، للإمام السيِّد محمَّد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي، ط: ١٤١٩هـ، صادر عن المجلس الوطني بدولة الكويت.

«**تاريخ بغداد**» (**مدينة السلام**)، للحافظ أبي بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ، دار الغرب الإسلامي.

«**تاريخ مدينة دمشق**»، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، ط: سنة ١٤١٥هـ، دار الفكر.

«**التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرُّومية**»، للشيخ محمَّد محيى الدين عبد الحميد، طبعة سنة ١٤١٢هـ، المكتبة العصرية.

«التذكرة في القراءات الثمان»، للإمام أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي، تحقيق: أيمن رشدي سويد، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، دون ذكر دار الطبع.

«التلخيص لوجوه التخليص»، للإمام أبي محمَّد عليٍّ بن حزم (مطبوع ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي)، تحقيق: إحسان عباس، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

«تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، للحافظ أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ، مؤسسة الرسالة.

«تهذيب اللغةِ»، للإمام أبي منصور محمَّد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، مراجعة: محمَّد علي النجار، د.ت، (دون ذكر دار الطبع).

«جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ»، للإمام بن الأثير الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ط: ١٣٨٩هـ، مكتبة دار البيان.

«جامع الشروح والحواشي»، للشيخ عبد الله الحبشي، ط: سنة ١٤٢٥هـ، المجمع الثقافي بأبي ظبي، الإمارات.

«الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، للإمام البخاريِّ، رقَّم وبوَّب أحاديثه: محمَّد فؤاد عبد الباقي، وصححه وأشرف على طبعه: محبّ الدين الخطيب وقصِّي محبّ الدين الخطيب، ط: الأولى، ١٤٠٠هـ، المطبعة السلفيَّة.

«جامع بيان العلم وفضله»، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال الزهري، ط: السابعة، ١٤٢٧هـ، دار ابن الجوزي.

«الجامع لشعب الإيمان»، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

«جذوة الاقتباس فيمن حلَّ من الأعلام مدينة فاس»، للإمام أحمد بن محمَّد

الشهير بـ: ابن القاضي، مطبوع طبعة حجريّة، مدينة فاس، المغرب الأقصى.

«**جِلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمَّد خير الأنام**»، للإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ط: الرابعة، ١٤٢٣هـ، دار ابن الجوزي.

«**الجنى الداني في حروف المعاني**»، للإمام الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمَّد نديم فاضل، ط: الأولى، ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية.

«**جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**»، للإمام علاء الدين بن علي الأربلّي، تحقيق: إيميل بديع يعقوب، ط: الأولى، ١٤١٢هـ، دار النفائس.

«**حاشية الآجرُّومية**»، للشيخ عبد الرحمن بن محمَّد بن قاسم، ط: الرابعة، ١٤١٤هـ. (دون ذكر دار الطبع).

«**حاشية يسين على شرح الفاكهي على قطر الندى**»، للإمام زين الدين الحمصي المعروف بـ: «يسين»، ط: الثانية، ١٣٩٠هـ، مكتبة الإرشاد، تركيا.

«**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**»، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ، دار الكتب العلميَّة.

«**حياة موريتانيا**»، المختار بن حامد، طبع سنة ١٩٩٠م، الدار العربية للكتاب، ليبيا.

«**خِزانة الأدب ولُبُّ لُباب لسان العرب**»، للإمام عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمَّد هارون، ط: الثانية، ١٤٠٤هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

«**دراسات في تاريخ التشريع الإسلامي في موريتانيا**»، للشيخ محمَّد المختار ولد ابَّاه، طبع سنة ١٩٨١م، منشورات الجامعة التونسية، تونس.

«**دليل الطلاب على ما قصدوا من ظاهر الإعراب شرح الآجرُّومية**»، للعلامة الحاج بن السالك بن فحف الشنقيطي، تحقيق: محمَّد محفوظ بن الشيخ، ط:

الأولى، ١٤١٧هـ، مكتبة الفجيرة، الإمارات.

«**ربيع الأبرار ونصوص الأخبار**»، للإمام أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الأمير مهنا، ط: الأولى، ١٤١٢هـ، مؤسسة الأعلَمي للمطبوعات، لبنان.

«**الرِّحلة العليَّة إلى منطقة توات**» (لذكر بعض الأعلام والآثار والمخطوطات والعادات وما يربط توات من الجهات)، للشيخ الفقيه محمَّد باي بلعالم القبلاويِّ الجزائريِّ، طبعة سنة ١٤٢٦هـ، دار هُومَه، الجزائر.

«**رصف المباني في شرح حروف المعاني**»، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمَّد خراط، ط: الثالثة، ١٤٢٣هـ، دار القلم، دمشق.

«**زغل العلم**»، للإمام الذهبي، تحقيق: محمَّد بن ناصر العجمي، د ت، مكتبة الصَّحوة الإسلامية.

«**سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**»، للإمام أبي الفضل محمَّد خليل بن علي المرادي، د.ت، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

«**سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أُقبر من العلماء والصلحاء بفاس**»، للشيخ محمَّد بن جعفر بن إدريس الكتاني، طبع طبعة حجريَّة سنة ١٣١٦هـ، مدينة فاس، المغرب الأقصى.

«**سنن الدارميِّ**»، للحافظ أبي محمَّد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، دار المغني، الرياض.

«**سنن النسائي**»، حكم على أحديثه: المحدث محمَّد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: مشهور بن حسن سلمان، ط: الأولى، مكتبة المعارف.

«**سير أعلام النبلاء**»، للإمام الذهبي، تحقيق: حسين الأسد، إشراف: شعيب الأرناؤوط، ط: الثانية، ١٤٠٢هـ، مؤسسة الرسالة.

«**شذرات الذهب في إخبار من ذهب**»، للإمام ابن العماد الحنبلي، تحقيق:

محمود الأرناؤوط، إشراف: عبد القادر الأرناؤوط، ط: (١)، ١٤١٣هـ، دار ابن كثير.

«**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**»، للإمام بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمَّد محي الدين عبد الحميد، ط: السادسة عشرة، ١٣٩٤هـ، دار الفكر.

«**شرح الآجرُّوميَّة**»، للإمام عبد الملك بن جمال الدين بن صدر الدين الإسفراييني، تحقيق: أسامة بن مسلم الحازمي، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ، دار ابن حزم.

«**شرح ألفية ابن مالك**»، للشيخ أبي زيد عبد الرحمن المكوديِّ، ط: سنة ١٤١٤هـ، دار الفكر.

«**شرح المفصل**»، للإمام موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش، د.ت، المطبعة المنيرية.

«**شرح المقدمة الآجرُّومية في أصول علم العربية للطلاب والمبتدئين**»، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهريِّ، تحقيق: محمود نصَّار، ط: الأولى، ١٤٢٦ هـ، دار الكتب العلمية.

«**شرح جمل الزجاجي**»، للإمام أبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فوار الشعار، إشراف: إيميل بديع يعقوب، ط: الأولى، ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية.

«**شرح جمل الزجَّاجي**»، للإمام أبي الحسن علي بن محمَّد بن خروف الإشبيلي، تحقيق: سلوى محمَّد عمر عرب، ط: سنة ١٤١٩هـ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

«**شرح ديوان حماسة أبي تمام**»، منسوبٌ لأبي العلاء المعري، تحقيق: حسين محمَّد نقشة، ط: ١٤١١هـ، دار الغرب الإسلامي.

«شرح عقود الجمان في المعاني والبيان للسيوطي»، للإمام عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري الحنفي، ط: ١٣٤٨هـ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر.

«شرح قطر الندى وبل الصدى»، للإمام جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، ط: (١١)، ١٣٨٣هـ، دار إحياء التراث العربي.

«شرح قواعد الإعراب المفيد على نظم عُبيد ربِّه المجيد»، للشيخ محمَّد عمر حَوِيَّه الجكني الشنقيطي، ط: عام ١٤١٥هـ، (دون ذكر دار الطبع).

«شرح منظومة عُبيد ربِّه»، للعلامة محمَّد سالم ولد عدُّود الشنقيطي، مفرَّغ من أشرطة.

«شرح نظم الآجرُّوميَّة» (ضمن: نصوص في علم النحو والصرف)، للشيخ عيسى بن محمَّد المختار بن أهل حمَّاد، اعتنى به: عبد الكريم قبول، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ، المكبة العصرية، بيروت.

«الشِّعر والشُّعراء»، للإمام أبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، ط: الثانية، ١٤٢٣هـ، دار الحديث. مصر.

«الصَّاحبي»، للإمام أبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: أحمد صقر، د.ت، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

«صبح الأعشى في صناعة الإنشا»، للإمام أبي العباس أحمد القلقشندي المصري، ط: (١٣٤٠هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة.

«الصَّحَاحُ «تاج اللغةِ وصحاح العربية»، للإمام إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور، تقديم: عباس محمود العقاد، ط: الرابعة، ١٤١٠هـ، دار العالم الملايين، بيروت.

«صحيح مسلم»، للحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج، اعتنى به: أبو قتيبة

نظر محمَّد الفاريابي، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ، دار طيبة.

«**الصفوة من القواعد الإعرابية**»، للدكتور: عبد الكريم بكَّار، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، دار القلم، دمشق.

«**طبقات الشُّعراء**»، للإمام محمَّد بن سلام الجمحي، دراسة: طه أحمد إبراهيم، تمهيد: جوزف هل، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية.

«**طبقات النحويين واللغويين**»، للإمام أبي بكر محمَّد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط: الثانية، دار المعارف.

«**العِقد الفريد**»، للإمام أحمد بن محمَّد بن عبد ربِّه الأندلسي، تحقيق: مفيد محمَّد قميحة، د.ت، مكتبة المعارف.

«**عون القيوم على كشف الغموم في نظم مقدِّمة ابن آجرُّوم**»، للشيخ محمَّد باي بلعالم الجزائري، منه نسخةٌ خطيَّة بقسم المخطُوطَاتِ بمكتبة المسجد النبويِّ بالمدينة النبويَّة، [تحت رقم: ٦٩/ ٤١٥].

«**عيون الأخبار**»، للإمام ابن قتيبة، تحقيق: يوسف علي طويل، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية.

«**غريب الحديث**»، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: حسين محمَّد شرف وعبد السَّلام هارون، طبعة: سنة (١٤٠٤هـ)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.

«**الفائق في غريب الحديث**»، للإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم وعلى محمَّد البجاوي، ط: الثالث، ١٣٩٩هـ، دار الفكر.

«**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**»، للحافظ ابن حجر، تعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ترقيم: محمَّد فؤاد عبد الباقي، وتصحيح وإشراف: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

«فتح الشَّكُور في معرفة أعيان عُلماء التَّكْرُور»، للشيخ أبي عبد الله الطالب محمَّد بن أبي بكر الصديق البرتلِّي الولاتي الشنقيطيِّ، تحقيق: محمَّد إبراهيم الكتاني ومحمَّد حجّي، ط: الأولى، ١٤٠١هـ، دار الغرب الإسلامي.

«الفروق في اللغةِ»، للإمام أبي هلال الحسن بن عبد الله العسكريُّ، تحقيق: جمال عبد الغني مدغمش، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ، مؤسسة الرسالة.

«فهرس الفهارس والأثبات»، للشيخ عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، ط: الثانية، ١٤٠٢ هـ، دار الغرب الإسلامي.

«فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية بتنبكتو»، إعداد: سيد عمر بن علي ومجموعة من المكتبيين بالمركز، تحرير: عبد المحسن عباس وجوليان بوهانسين. ط: ١٤١٨هـ، مؤسسة الفرقان، لندن.

«القاموس المحيط»، للإمام مجد الدين محمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي، ضبط وتوثيق: محمَّد البقاعي، ط: سنة ١٤١٥هـ، دار الفكر.

«كتاب المصباح (في النحو)»، للإمام أبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرِّزي، تحقيق: مقبول علي النَّعمة، تقديم له: عمَّاد الدين خليل، ط: الأولى، ١٤١٤هـ، دار البشائر الإسلامية. بيروت.

«كتاب سيبويه»، للإمام أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: ١٤١٢هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

«كتاب معاني الحروف»، للإمام أبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة.

«لسان العرب»، للإمام ابن منظور، اعتناء وتصحيح: أمين محمَّد عبد الوهاب، ومحمّد الصادق العبيدي، ط: الثانية، ١٤١٨هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

«متن نظم الآجُروميّة»، للعلامة محمَد بن أبَه القلاَّويِّ الشنقيطيِّ، تحقيق: محمَّد بن أحمد جدُّو الشنقيطيُّ، تقديم: عبد الله بن محمَّد سفيان الحكميِّ، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ. (دون ذكر دار الطبع).
«المثل السَّائر في أدب الكاتب والشَّاعر»، للإمام ضياء الدين ابن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانه، ط: الثانية، دار نهضة مصر، القاهرة.
«مجالس ثعلب»، للإمام أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، ط: الثانية، ١٩٦٠م، دار المعارف، مصر.
«مجمع البحرين»، للشيخ ناصيف بن عبد الله اليازجي، ط: ١٩٩٣م، دار نظير عبود.
«مجيبُ النَّدَا إلى شرح قطر النَّدَى»، للشيخ أحمد بن الجمال عبد الله الفاكهي، ط: الثانية، ١٣٩٠هـ، مكتبة، الإرشاد، تركيا.
«محمَّد بن أُبَّ المزمري - حياته وآثاره -»، للأستاذ أحمد أبا صافي جعفري، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ، دار الكتاب العربي، الجزائر.
«المخصص»، للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي «ابن سيده»، اعتنى بتصحيحه: مكتب التحقيق بالدار، قدم له: خليل إبراهيم جفَّال، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
«المسند»، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، ط: الأولى، ١٤١٦هـ، دار الحديث، القاهرة.
«مصباح السَّاري شرح منظومة عُبيد ربِّه الشنقيطي على المقدمة الآجرُّومية في النحو»، للشيخ زايد الأذان بن الطالب أحمد الشنقيطي، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ، دار الفنون. جدّة.
«المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي»، للشيخ أحمد بن محمَّد بن علي الفيومي، ط: الخامسة، ١٩٢٢م، المطبعة الأميرية، القاهرة.

«**المصنف**»، للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمَّد بن أبي شيبة، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة ومحمَّد بن إبراهيم اللحيدان، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

«**معجم الأدباء**»، للإمام ياقوت الحموي، ط: الثالثة، ١٤٠٠هـ، دار الفكر.

«**معجم الشعراء**»، للإمام أبي عبيد الله محمَّد بن عمران المرزباني، صححه: ف. كرنكو، ط: الثانية، ١٤٠٢هـ، صورته دار الكتب العلمية.

«**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**»، للإمام جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: الفاخوري، ط: الثانية، ١٤١٧هـ، دار الجيل، بيروت.

«**مفاتيح العربية على متن الآجرُّومية**»، للشيخ فيصل بن عبد العزيز آل مبارك، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن سعد الدغير، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ، دار الصميعي.

«**المقتضب**»، للإمام أبي العباس محمَّد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، ط: الثالثة، ١٤١٥هـ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

«**مُقَدَّم العيِّ المصرُومِ على نظم ابن أبَّ لابن آجرُّوم**»، للشيخ محمَّد بن المختار بن محمَّد الملَّقب «بادي» الوافي الكُنْتي القرشي، دراسة وتحقيق: الصديق الحاج أحمد؛ (رسالة ماجستير غير منشورة)، «جامعة الجزائر» سنة (٢٠٠٤م).

«**مقدِّمة ابن الصلاح**»، للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: نور الدين عتر، ط: ١٤٠٦هـ، دار الفكر.

«**المقدمة**»، للشيخ عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق: عبد الله محمَّد الدرويش، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ، دار يعرب، دمشق.

«**منثور الفوائد**»، للإمام كمال الدين أبي البركات الأنباري، تحقيق: صالح الضامن، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ، مؤسسة الرسالة.

«**النحو القرآني قواعد وشواهد**»، للأستاذ: جميل أحمد ظفر، ط: الثانية،

١٤١٨هـ، مطابع الصفا، مكة المكرمة.

«**نزهة الألباء في طبقات الأدباء**»، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط: الثالثة، ١٤٠٥هـ، مكتبة المنار، الأردن.

«**نظم الفرائد وحصر الشرائد**»، للإمام مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات المهلبي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، مكتبة العبيكان.

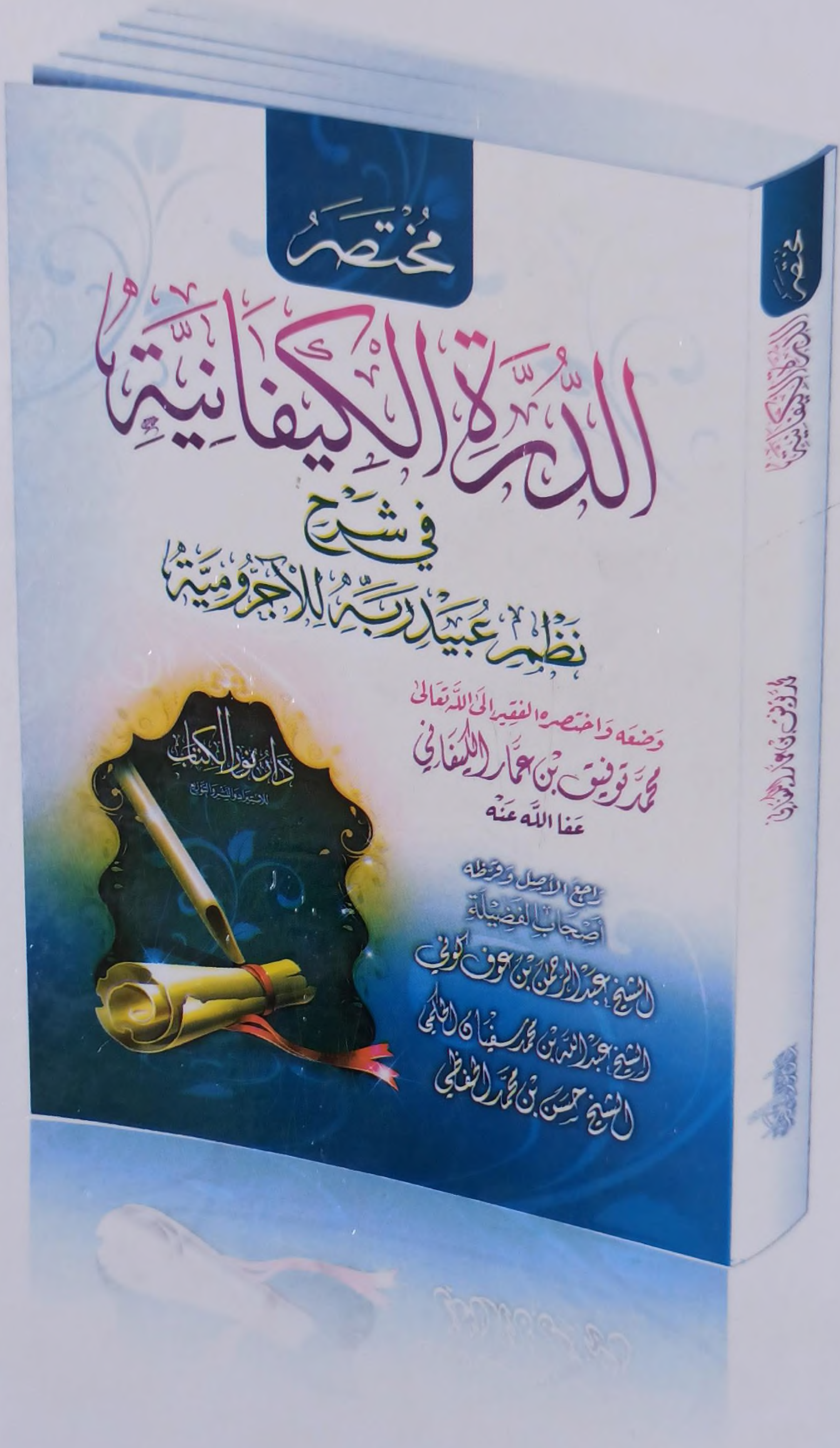
«**النهاية في غريب الحديث والأثر**»، للإمام مجد الدين أبي السَّعدات المبارك بن محمَّد الجزري المعروف بابن الأثير، تحقيق: محمود محمَّد الطناحي، د.ت، المكتبة الإسلامية.

«**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**»، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ، دار الكتب العلمية.

«**الوافي بالوفيات**»، للإمام صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث العربي، القاهرة.

«**الوسيط في تراجم أدباء شنقيط**»، للشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، بعناية: فؤاد سيِّد، ط: الخامسة، ١٤٢٢هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

فهرس الموضوعات


مختصر
الدرة الكيفانية
في شرح
نظم عبيد ربه للآجرومية
وضعه واختصره الفقير إلى الله تعالى
محمد توفيق بن عمار الكيفاني
عفا الله عنه
راجع الأصل وقرظه
أصحاب الفضيلة
الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني
الشيخ عبد الله بن محمد سفيان الحكمي
الشيخ حسن بن محمد الحفظي
دار نور الكتاب